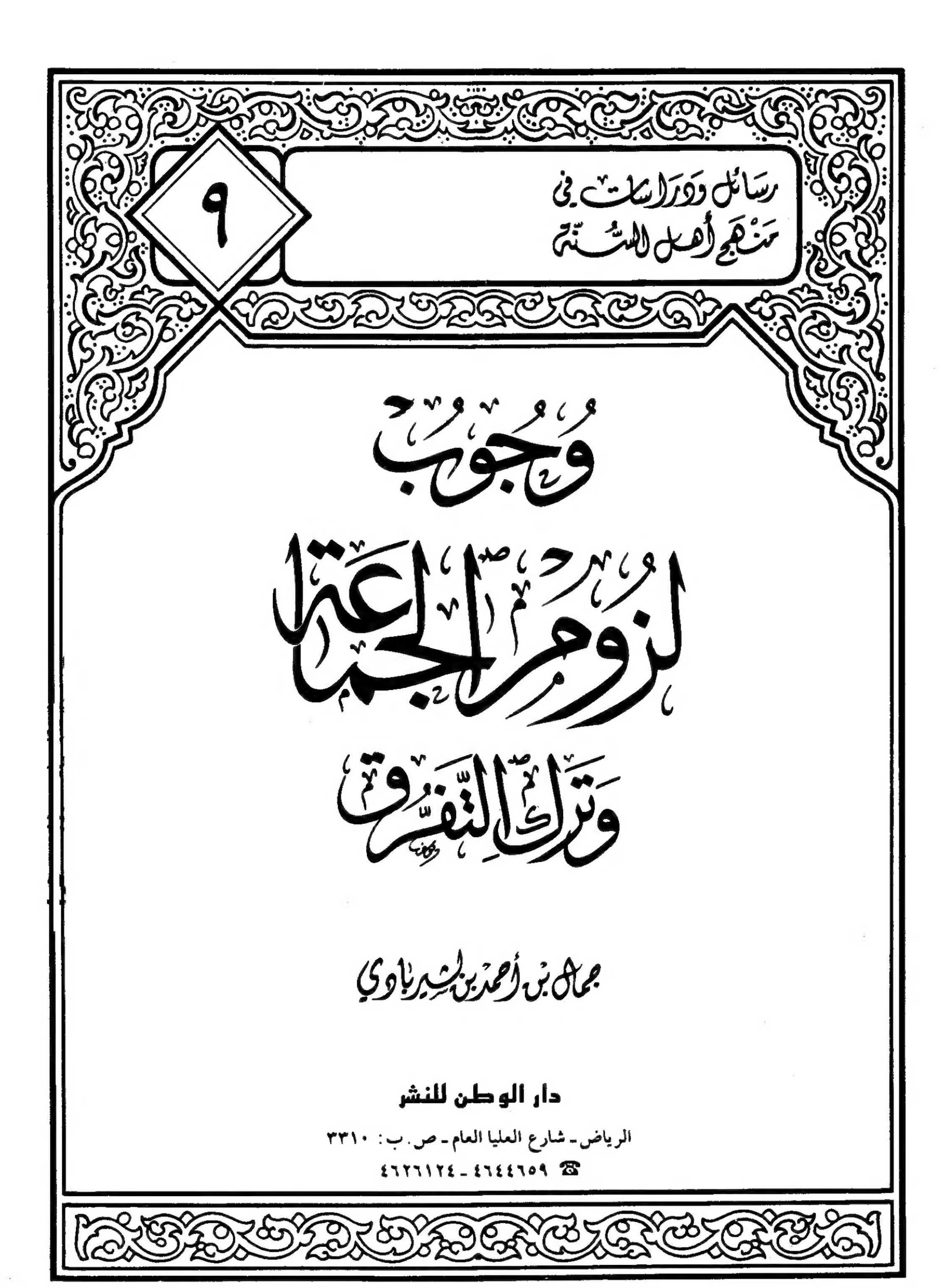



# وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق

جمال بن أحمد بن بشير بادي

دار الوطن للنشر
الرياض - شارع العليا العام - ص. ب: ٣٣١٠
☎ ٤٦٤٤٦٥٩ - ٤٦٢٦١٢٤

الطبعة الأولى

ربيع الأوّل ١٤١٢هـ

التوزيع في المملكة العربية السعودية:

**دار الوطن للنشر**

الرياض - شارع العليا العام - ص. ب: ٣٣١٠

☎ ٤٦٤٤٦٥٩ - ٤٦٢٦١٢٤

**مؤسسة الجريسي**

الرياض: ت: ٤٠٢٢٥٦٤ - فاكس ٤٠٢٣٠٧٦ - ص.ب ١٤٠٥

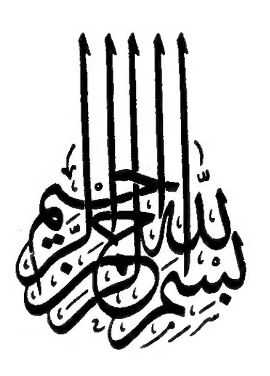
جدة: ت: ٦٨٢٦١٠٥ - فاكس ٦٨٢٠١٥٤

الدمام: ت: ٨٢٧١٨١١ - فاكس ٨٢٦٠٤٣٧

المدينة: ت: ٨٣٨٠٥٢٩ - القصيم: ت: ٣٦٤٤٣٦٦

أبها: ت: ٢٢٢٠٧٥٨


وجوب
لزوم الجماعة
وترك التفرق



# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحدهُ لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

**﴿يا أيُّها الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلاَّ وأنْتُم مُّسلِمونَ﴾**. (سورة آل عمران، الآية: ١٠٢).

**﴿يا أيّها النّاسُ اتَّقُوا ربَّكم الذي خلقَكُم مّن نفسٍ واحدةٍ، وخَلقَ منهَا زوجَهَا وبثَّ منهُما رِجالاً كثيراً ونساء، واتّقُوا الله الذي تسآءلُون بِهِ والأرْحَامَ، إنَّ الله كان عليكُمْ رَقِيبًا﴾**. (سورة النساء، الآية: ١).

**﴿يَا أيُّها الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصلحْ لَكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكُمْ ذُنوبكُم، ومن يُطِعِ الله ورسُولَهُ، فقد فَازَ فَوْزًا عَظيمًا﴾**. (سورة الأحزاب، الآية: ٧٠)[١].

أما بعد:

فإنّ من الأُصول العظيمةِ التي بُنِيَ عليها دين الإسلام، أمره بالجماعة والائتلاف، وذمّه للفرقة والاختلاف، يقول الله تعالى:

**﴿واعْتَصِمُوا بِحبلِ الله جَمِيعًا ولا تَفرَّقُوا﴾**. (سورة آل عمران، الآية: ١٠٢) ويقول الرسول، ﷺ، في الحديث الذي رواه عنه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «**إنَّ الله يرضَى لكم ثلاثًا، أن تعبدُوه ولا تُشركُوا به شيئًا، وأن تَعتَصِمُوا بحبل الله جميعًا ولا تفرَّقُوا، وأن تُناصِحُوا من ولاّه الله أمركم**». [٢].

بل إنّ هذا الأصلَ هو من آكد الأصولِ في هذا الدّين العظيم، يقول شيخ الإسلام

---

(١) هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة ـ انظر «المسند» للإمام أحمد (٥/٢٧٢)، صحيح مسلم (١/٣٣٦)، وسنن ابن ماجة (١/٦٠٩)، صحيح سنن ابن ماجة (١/٣١٩) رقم (١٥٣٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/٨، ٢٦).

ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: **«وهذا الأصلُ العظيمُ: وهو الاعتصام بحبلِ الله جميعًا، وأن لا يُتفرَّق هو من أعظمِ أصولِ الإسلامِ، ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمّه لمن تركه من أهل الكتابِ وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي، ﷺ، في مواطن عامّة وخاصّة»**.[1].

ولذلك أمر الله تعالى ورسوله، ﷺ، بكل ما يحفظ على المسلمين جماعتهم وألفتهم، ونهيًا عن كل ما يعكّر صفوَ هذا الأمر العظيم.

فكلّ خير يزيد في توثيق عُرَى هذا الأصل ويقوّيه مأمور به، وكل ذريعة لِتَوْهينه وتضعيفِه قد سُدّت.

بل إنّ الناظر في جُلّ الأحكام الشّرعيّة يلحظ اعتبار هذا الأصل: ففي خضوع المسلمين لربٍّ واحد وعبادتهم له وحده، وتحقيق التّوحيد والإخلاص في ذلك، مع متابعة الرّسول، ﷺ، كل هذا من أقوى الرّوابط التي تجمع المسلمين وتُوحّد صفوفهم.

والقارىء لكتاب الله وسنة رسوله، ﷺ، يجد النّصوص التي جاءت لحفظ جناب التّوحيد والاعتقاد أضعافَ ما جاء في غيره، وكذا الأمر والشأن في متابعة السنّة والنّهي عن البدع.

ونظرًا لذلك فإنّ الدّعوة إلى توحيد الله، وعبادتِه، وإلى متابعة رسوله، ﷺ، والتّصدي لأهل الأهواء والبدع، وإزالة شبههم. هي من مقتضيات المحافظة على هذا الأصل، لأنه ما أوهنَ هذا الأصل وأضعفه مثل الذي فعله أهل الأهواءِ والبدعِ ببدعهم وتحزباتهم.

ومن أجل المحافظة على وحدة المجتمع المسلم وألفتهم شرعت الصّلاة جماعة لأهل الحيّ في مسجد واحد، بل إنّ بعض العلماء المحقّقين يرى وجوب أداء الصّلاة في جماعة، وكره بعضهم تكرار الجماعة في المسجد الواحد، ويرى جمهورهم أداءَهَا خلف الفاسِق والفاجرِ، وحتى المبتدع الذي لا يدعو إلى بدعته، وجاءت النّصوص بالأمر بأدائها خلف الأمراء الذين يؤخرونها عن وقتها، وذلك بعد أن يؤديها المسلم في أول وقتها[2].

كلّ ذلك من أجل المحافظة على اجتماع المسلمين وبقاء أُلفتِهم. ثم في صيام المسلمين جميعًا شهر رمضان، وما يحصل فيه بينهم من خير وترابط وتعاطف، وفي سُنية قيامه وأداء صلاة التّراويح جماعة، وفي الزكاة التي هي نصيب مفروض في أموال الأغنياء ليعودُوا بها على الفقراء

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٣٥٩.

(٢) انظر سنن أبي داود كتاب الصلاة. باب إذا أخّر الإمام الصلاة عن الوقت (رقم ٤٣١ ـ ٤٣٤) وقد صحح هذه الأحاديث الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن أبي داود (١/٨٧ ـ ٨٨).

والمحاويج، وفي اجتماع المسلمين من كلّ أقطار الدّنيا في موسم الحج لأداء هذه الشعيرة جماعة وفي مكان مبارك واحد، في كل ذلك مراعاة لهذا الأصل العظيم.

وإذا كان هذا الحال مع أركان الإسلام فبقيةُ الأحكام الشّرعيّة من باب أولَى، فانظر إلى أمر الإسلام بالإخوة والتآخي، والمحبّة والتّعاطف والتّراحم بين المسلمين، والنّهي عن التشاحن والتّدابر والتّباغض والتّحاسد، والهجران بين المسلم والمسلم لأكثر من ثلاث.

وانظر إلى النّهي عن بيع النّجش[1]، وعن خطبةِ الأخ على خطبةِ أخيه وعن سوم الأخِ على سوم أخيه، وعن الغشّ والكذب والنّميمة، والغيبة والهمز واللّمز، إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية الكثيرة التي لو دقّقنا النّظر في مقاصدها، والحكمة العظيمة التي وراءها وجدناها شرعت لحفظ كيان المجتمع المسلم، وحفظ الرّابطة الإيمانية التي تجمع بين أفراده.

وما قاعدة **«الولاء والبراء»** وهي محبَّة المسلمين ومودتهم ومؤازرتهم، ومناصرتهم وإعانتهم على كل خير، والتعاون فيما بينهم على البرِّ والتَّقوى، وكُره وبغض أعداءِ الله عز وجل وعدم مودَّتهم، ووقوف المسلمين صفًّا واحدًا ضدّهم وقهرُهُم وإذلالهم، ما هذه القاعدة إلا إحدى القواعد المهمّة التي تحفظ وحدة المجتمع المسلم، وتشدّ من أركانه، وتوثّق من تراصّ صفوفه.

وليس المقصود هنا تتبّع الأحكام الشّرعيّة واستقصاءَها وإنّما يكفي التّنبيه والإشارة وسرد بعض النّماذج، التي تُؤكد على أهميّة هذا الأصل. وهذا الأصل كما هو ثابت بالكتاب والسنّة، فهو مُقرّر وثابت أيضًا بإجماع علماءِ المسلمين. بل إنّ هذا الأمر مما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

ولكن لعدم مراعاة هذا الأصل، وضوابطه حصل ما حصل من فرقةٍ للمسلمين وتدابرِهم، وتناحرهم، فوقع أكثرُ المسلمين في الفرقة التي نُهوا عنها وحصل بينهم الاختلاف الذي أُمروا باجتنابه، فتفرّقت صفوفهم، وضعف اتحادهم، وصارُوا شيعًا وأحزابًا كلّ حزب بما لديهم فرحون.

وهذا الأمر وإن كان مما قدّره الله عز وجل كونًا، ووقع كما قدّر، إلا أنه ـ سبحانه ـ لم يأمر به شرعًا، فوحدة المسلمين واجتماعهم مطلبٌ شرعيٌّ، ومقصدٌ عظيمٌ من مقاصد الشّريعة، ونحن مأمورون بالأخذ بالأسباب، وأن نفرّ من قدر إلى قدر، ومأمورون بالتّواصي بالحقّ، والتّواصي بالصّبر، و﴿**إنَّ الله لا يُغيِّرُ ما بِقومٍ حتَّى يُغيِّرُوا ما بِأنفُسِهم**﴾. (سورة الرعد،

---

(١) الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها بل ليغر بذلك غيره.

الآية: ١١). فلابـد من تضـافُر الجهودِ بين علماء الإسلام، وطلبة العلم لإصلاح ذات البين إصلاحًا حقيقيًّا لا تلفيقيًّا كما نرى ونُشاهد فإنَّ أنصاف الحلول تُفسد أكثر ممّا تُصلح.

قال الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ رحمه الله ـ: «**الجهاد نوعان: جهاد يقصد به صلاح المسلمين وإصلاحهم في عقائدهم وأخلاقهم وآدابهم، وجميع شئونهم الدينية والدنيوية، وفي تربيتهم العلمية، وهذا النوع هو أصل الجهاد وقوامه، وعليه يتأسس النوع الثاني، وهو جهاد يقصد به دفع المعتدين على الإسلام والمسلمين من الكفار والمنافقين والملحدين وجميع أعداء الدّين ومقاومتهم**. وهذا نوعان: **جهادٌ بالحجّة والبرهان واللّسان، وجهادٌ بالسّلاح المناسب في كل وقت وزمان**»[1].

ثم أفرد فصلاً بعنوان «الجهاد المتعلّق بالمسلمين بقيام الأُلفة واتّفاق الكلمة»[2].

وبعد أن ذكر الآيات والأحاديث الدّالة على وجوب تعاون المسلمين ووحدتهم قال: «**فإنّ من أعظم الجهاد السّعي في تحقيق هذا الأصل في تأليف قلوب المسلمين، واجتماعهم على دينهم ومصالحهم الدّينية والدنيويّة**»[3].

ولتحقيق هذه الغاية فلابد من وجود دراسات جادة تبحث عن أسباب فرقة المسلمين، ومن ثَمَّ محاولة علاجها. وكان هذا من أسباب اختياري لهذا الموضوع.

ولقد كان لسلفنا الصالح عناية فائقة بهذا الموضوع، فمنذ أن بدأت عوامل الفرقة تدب في المجتمع الإسلامي، وخرجت فرق الأهواء والبدع التي شقت الصف الإسلامي، بدأ الأئمة الأعلام في مواجهة هذه المحنة، فألفوا الكتب والمصنفات التي ذكروا فيها الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب لزوم الجماعة ونبذ الفرقة، ووجوب التمسك بالكتاب والسنة، والنهي عن الابتداع في الدين، وفي هذه الكتب يذكرون بالدليل الشرعي الاعتقاد الصحيح، ودين الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ، ودعا إليه أمته وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

ومن هذه المصنفات على سبيل المثال لا الحصر: «الشريعة للآجري (٣٦٠هـ)»، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٤١٨هـ)، و«الإبانة الصغرى» و«الإبانة

---

(١) وجوب التعاون بين المسلمين (ص ٥) ط، مكتبة المعارف، الرياض سنة ١٤٠٢هـ.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق ص ٥.

الكبرى» لابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) و«السنة» لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، وغيرها[1].

كما لا يكاد يخلو كتاب من كتب السنة من الكلام في هذا الموضوع، وتخصيص باب من أبوابه يذكر فيه المصنف الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه[2].

كما توجد بعض الدراسات المعاصرة حول هذا الموضوع، ومن ذلك رسالة بعنوان «تفسير موضوعي للآيات القرآنية في الاعتصام وذم التفرق والاختلاف»[3].

ويمكن تلخيص ما قدمته في رسالتي هذه في المسائل التالية:

الأولى: لقد كان تناولي للموضوع من الناحية العقدية.

الثانية: رسالتي موجهة لكل منتسب إلى الإسلام، بأنه واجب عليه أن يلزم «الجماعة» بالمعاني التي وضحتها في الفصل الثالث من الباب الأول، وفيها دعوة لأهل السنة بأن يتآلفوا ويتآخوا، وألا يفترقوا ولا يتحزبوا، وفيها دعوة لأهل الأهواء والبدع، بأن الواجب عليهم ترك ما هم عليه من الابتداع الذي فرقوا به صف الأمة الإسلامية، وأن يرجعوا إلى عقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة التي هي الأصل الذي حادوا عنه.

الثالثة: قمت في أحد فصول الرسالة بدراسة الموضوع ـ دراسة حديثية، لأن السنة كما هو معلوم موضحة للقرآن، ومفصلة لمجمله، ولا يخفى أن في اكتمال الدراسة من الناحية الحديثية أثره البالغ في تكامل الموضوع.

الرابعة: قمت بدراسة تفصيلية لمعنى «الجماعة» المأمور بلزومها.

الخامسة: قمت بدراسة تفصيلية لأسباب الافتراق والاختلاف.

السادسة: حاولت أن أقدم حلاً مفصلاً، ومدعمًا بالأدلةِ الشرعيةِ وأقوال أهل العلم، لمشكلة الاختلاف والتفرق.

## خطة الرسالة:

قمت بتقسيم هذه الرسالة إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، أما **المقدمة** فقد بينت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ثم ذكرت اهتمام السلف الصالح به وأشرت إلى بعض

---

(١) سيأتي ذكر هذه المصنفات في الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الرسالة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) انظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة.

(٣) تقدم بها الطالب/ ناصر بن سلطان بن ناصر المشعل لنيل درجة الماجستير في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٩هـ.

مؤلفاتهم حول الموضوع. ثم ذكرت أهم الدراسات المعاصرة حوله، وما قدمته هذه الرسالة. ثم ذكرت خطة البحث وختمت المقدمة بالشكر لأهل الفضل بعد الله عز وجل.

**الباب الأول:** في الأدلة من الكتاب والسنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه ويشتمل على أربعة فصول:

**الفصل الأول:** الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه ويشتمل على مبحثين:

**المبحث الأول:** الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها.

**المبحث الثاني:** الأدلة من الكتاب في ذم التفرق والتحذير منه.

**الفصل الثاني:** الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها.

**المبحث الثاني:** الأدلة من السنة في ذم التفرق والتحذير منه.

**الفصل الثالث:** في معنى الجماعة الواردة في «الأحاديث» وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول:** أقوال العلماء الواردة في معنى «الجماعة».

**المبحث الثاني:** خلاصة أقوال العلماء.

**المبحث الثالث:** تعقيبات الشاطبي على الأقوال الواردة في معنى «الجماعة».

**المبحث الرابع:** آراء بعض المعاصرين في الموضوع.

**الفصل الرابع:** ما جاء في شأن الطائفة المنصورة. وفيه خمسة مباحث:

**المبحث الأول:** الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة.

**المبحث الثاني:** بيان معاني بعض الكلمات، والجمع بين هذه الأحاديث وأحاديث أخرى.

**المبحث الثالث:** ذكر أقوال العلماء في المراد بهذه الطائفة المنصورة.

**المبحث الرابع:** تحديد مكانها.

**المبحث الخامس:** تفسير المراد بالظهور في الأحاديث.

**الباب الثاني:** الأسباب المؤدية إلى التفرق وفيه سبعة فصول:

**الفصل الأول:** الابتداع. وفيه ستة مباحث.

**المبحث الأول:** تعريف البدعة لغة واصطلاحًا، والعلاقة بين المعنيين.

**المبحث الثاني**: الابتداع أعظم أسباب التفرق.

**المبحث الثالث**: عناية السلف الصالح بهذا الموضوع.

**المبحث الرابع**: خطورة الابتداع، والأثر السيء للبدع.

**المبحث الخامس**: الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح في ذم الابتداع والمبتدعين.

**المبحث السادس**: انشقاق الفرق عن جماعة المسلمين. وقد قدمت فيه نماذج لانحراف مفهوم التوحيد عند بعض الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة.

**الفصل الثاني**: الجهل: وفيه مبحثان:

**المبحث الأول**: بيان أن الجهل من أسباب الاختلاف والتفرق.

**المبحث الثاني**: الكلام عن مسألة العذر بالجهل.

**الفصل الثالث**: اتباع الهوى. وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول**: تعريف الهوى لغة واصطلاحًا.

**المبحث الثاني**: بيان أن اتباع الهوى من أسباب الاختلاف والتفرق.

**المبحث الثالث**: في اتباع الهوى مخالفة لمقاصد الشريعة.

**المبحث الرابع**: العلاج الناجع لهذا الداء الخطير.

**الفصل الرابع**: تحكيم العقل وتقديمه على النصوص. وقد ذكرت فيه القانون الكلي الذي وضعه الرازي، ثم عرضت رد شيخ الإسلام على هذا القانون.

**الفصل الخامس**: التقليد والتعصب والتصميم على اتباع العوائد. وفيه خمسة مباحث:

**المبحث الأول**: تعريف التقليد والتعصب لغةً واصطلاحًا.

**المبحث الثاني**: بيان أنه من الأسباب المؤدية إلى التفرقِ.

**المبحث الثالث**: الأدلة على النهي عن التقليد والتعصب.

**المبحث الرابع**: الفرقُ بين التعصب والثبات على الحق.

**المبحث الخامس**: الكلام عن مسألة التقليد في الأحكام العملية الفقهية.

**الفصل السادس**: الدعاية السيئة ضد أهل السنة والجماعة وعقيدتهم وقد بينت فيه الأسلوب الذي اتبعه أهل الأهواء والبدع في تنفير الناس وصدهم عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وتهجمهم على أئمة أهل السنة ونبزهم لهم بأشنع الألقاب وأبشع الألفاظ.

ثم بينت براءة أهل السنة من تلك التهم والألقاب التي وجهت إليهم. ثم قدمت انموذجًا

**الفصل الرابع**: طلب العلم الشرعي والتفقه في الدين. وفيه سبعة مباحث:

**المبحث الأول**: ما جاء في فضل العلم والحث عليه.

**المبحث الثاني**: بيان أن المقصود بالعلم في الآيات والأحاديث هو العلم الشرعي.

**المبحث الثالث**: انقسام العلم إلى نافع وغير نافع.

**المبحث الرابع**: انقسام طلب العلم إلى فرض عين وكفاية.

**المبحث الخامس**: إخلاص النية في طلب العلم.

**المبحث السادس**: اقتضاء العلم العمل.

**المبحث السابع**: فضل علم السلف على علم الخلف.

**الفصل الخامس**: طلب الحق وتحريه واتباع الدليل والالتزام به. وفيه أربعة مباحث:

**المبحث الأول**: معنى الحق.

**المبحث الثاني**: وجوب اتباع الحق وعظيم خطر عدم قبوله.

**المبحث الثالث**: وجوب اتباع الدليل الشرعي.

**المبحث الرابع**: بعض الوسائل التي تعين على الوصول إلى الحق.

**الخاتمة**: وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث ثم عَمِلْتُ فهرسًا للآيات القرآنية وآخر للأحاديث النبوية، وثالثًا للآثار، ورابعًا للمراجع، وخامسًا للموضوعات.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي أي خطأ أو زلل كان فيه، إنه سميع مجيب.

**شكــر**:

بعد شكر الله عز وجل، أتقدم بالشكر إلى القائمين على الجامعة الإسلامية، على ما يبذلونه من خدمة لأبناء العالم الإسلامي الذين يَفِدُونَ على هذه الجامعة المباركة، وعلى جهودهم الطيبة في نشر العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

# الباب الأول
# الأدلة من الكتاب والسنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه

ويشتمل على أربعة فصول

**الفصل الأول:** الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه.

**الفصل الثاني:** الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه.

**الفصل الثالث:** تفسير معنى الجماعة الواردة في الأحاديث.

**الفصل الرابع:** ما ورد في شأن الطائفة المنصورة.

# الفصل الأول
# الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول:** الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها.

**المبحث الثاني:** الأدلة من الكتاب في ذم التفرق والتحذير منه.

# الفصل الأول
# الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه

## **المبحث الأول:** الأدلة من الكتاب في الحث على الجماعة والأمر بلزومها

**تمهيـــد:**

لقـد وردت في كتـاب الله الكـريم، آيات تأمـر المؤمنـين وتحثهم على لزوم الجـماعة، والائتلاف، وتبين لهم أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وهي حقيقة جاء تأكيدها في أكثر من موضع في القرآن الكريم.

ولكن لابد لهذا الأصل العظيم من شروط يجب تحقيقها، وضوابط يجب مراعاتها، ولا سبيل إلى تحقيق هذه الغاية الجليلة إلا باعتبار تلك الشروط والضوابط.

لذلك جاءت آيات أخرى مبينة للشروط، وموضحة للضوابط، ومن أمثلة ذلك الأمر بإقامة الدين كله، بتوحيد الله تبارك وتعالى، واجتناب الشرك بكافة أنواعه وفروعه.

ومن ذلـك أيضًـا الحث على الأخوة الإيمانية، والأمر بالتعاون على البر والتقوى. وقد استنبط العلماء ـ رحمهم الله ـ من هذه الآيات، المقومات الصحيحة لاجتماع المسلمين وتآلفهم.

وفيما يلي ذكر أهم الأدلة من القرآن الكريم على وجوب لزوم الجماعة:

(الدليل الأول) قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله حقَّ تُقاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلاّ وأَنْتُم مُّسلِمُونَ واعتَصِمُوا بحبلِ الله جَميعًا ولا تَفرَّقُوا**﴾ (سورة آل عمران، الآية: ١٠٢).

ذكر ابن جرير ـ رحمه الله ـ بأسانيده عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أنه قال في قوله تعالى: ﴿**واعْتَصِمُوا بِحبلِ الله جَميعًا**﴾. قال: **الجماعة**[١].

وذكـر بأسـانيده أقوالاً أخرى عن السلف في تفسير معنى (**حبْلِ الله**) منها: **القرآن، والإخلاص لله وحده، والإسلام**[٢].

---

(١) جامع البيان عن تأويل القرآن ج ٤/ ٣٠ ـ ٣١، ط الحلبي الثالثة ١٣٨٨هـ.

(٢) المصدر السابق نفسه.

وهذه الأقوال مؤداها واحد، ونتيجتها واحدة، فإنَّ الاعتصام بالقرآن، والإخلاص لله وحده، والتمسك بالإسلام الصحيح الذي جاء به رسول الله ﷺ، كلها مما ينتج عنه تآلف المسلمين واجتماعهم وترابطهم وتماسك مجتمعهم.

وقال ابن جرير ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: (**يريد بذلك تعالى ذكره: وتمسكوا بدين الله الذي أمركم به، وعهده الذي عهده إليكم في كتابه إليكم من الألفة والاجتماع على كلمة الحق والتسليم لأمر الله**)[1].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: (وقوله ﴿ولا تَفَرَّقُوا﴾ **أمرهم بالجماعة ونهاهم عن التفرقة**..

وقد وردت الأحاديث المتعددة بالنهي عن التفرق والأمر بالاجتماع والائتلاف).

إلى أن قال: (**وقد ضمنت لهم العصمة عند اتفاقهم من الخطأ، كما وردت بذلك الأحاديث المتعددة أيضًا. وخيف عليهم الافتراق والاختلاف فقد وقع ذلك في هذه الأمة فافترقوا على ثلاث وسبعين فرقة، منها فرقة ناجية إلى الجنة ومسلمة من عذاب النار، وهم الذين على ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه**)[2].

وقال القرطبي ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: عن عبدالله بن مسعود ﴿**واعْتَصِمُوا بِحبلِ الله جميعًا ولاَ تَفرَّقُوا**﴾. قال: **الجماعة**، رُوي عنه وعن غيره من وجوه، والمعنى كله متقارب متداخل[3] فإنَّ الله تعالى يأمر بالألفة وينهى عن الفرقة فإن الفرقة هلكة والجماعة نجاة.

ورحم الله ابن المبارك حيث قال:

**إن الجماعة حبل الله فاعتصموا**      منه بعروته الوثقى لمن دانا[4]

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: (﴿**واعْتَصِمُوا بِحبلِ الله جَميعًا**﴾. الحبل لفظ مشترك، وأصله في اللغة السبب الذي يُتَوصَّلُ به إلى البُغيَة، وهو إما تمثيلٌ أو استعارة. **أمرهم سبحانه بأن يجتمعوا على التمسك بدين الإسلام أو بالقرآن، ونهاهم عن التفرق الناشىء عن الاختلاف في الدين**[5].) وتبين لنا من كلام هؤلاء العلماء الأجلاء المنهج الصحيح الذي يؤدي إلى اجتماع كلمة المسلمين وتآلفهم. فإننا نلاحظ العبارة الدقيقة التي استعملها الطبري ـ رحمه

---

(١) جامع البيان ٤/ ٣٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ١/ ٣٨٩ ط ـ الحلبي.

(٣) يقصد بذلك الأقوال المذكورة عن السلف في تفسير معنى (حبل الله).

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٤/ ١٥٩، ط دار الكاتب العربي ـ الثالثة ١٣٨٧هـ.

(٥) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ج ١/ ٣٦٧ ط الحلبي ـ الثانية سنة ١٣٨٢هـ.

الله ـ حيث قال: (**والاجتماع على كلمة الحق**). فإنه بدون هذا الضابط لا يكون الاجتماع صحيحًا.

فلابد من أن يكون أساس الاجتماع هو الحق وكلمة الحق، وهذه الكلمة غالبًا ما تطلق على كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ولازمتها (محمد رسول الله) وذلك على فهم السلف الصالح لها بمراعاة شروطها، ولوازمها، وحقيقتها، ومعناها الصحيح مع معرفة نواقضها للاحتراز منها.

ثم نلاحظ أن ابن كثير ـ رحمه الله ـ بعد ذكره للاختلاف والفرقة التي حصلت في هذه الأمة، جعل مناط النجاة والفوز أن يكون المسلم متمسكًا بما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم فيكون بذلك من الفِرْقَةِ الناجية وذلك لما ورد في حديث الافتراق الصحيح الذي سيأتي تخريجه في الفصل القادم.

ويقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: (**أمرهم سبحانه بأن يجتمعوا على التمسك بدين الإسلام أو بالقرآن**). إذن فهي العودة الصحيحة إلى الينابيع التي قام عليها هذا الدين وهي الكتاب والسنة وما كان عليه سلفنا الصالح.

أما حقيقة الاعتصام بكتاب الله فيوجزها ابن القيم ـ رحمه الله ـ (**وهو تحكيمه دون آراء الرجال ومقاييسهم، ومعقولاتهم، وأذواقهم وكشوفاتهم، ومواجيدهم. فمن لم يكن كذلك فهو مُنْسَّل من هذا الاعتصام. فالدين كله في الاعتصام به وبحبله، علمًا وعملاً، وإخلاصًا واستعانة، ومتابعة، واستمرارًا على ذلك إلى يوم القيامة**)[1].

وأما قولُـه تعـالى في آخر الآية: ﴿**وَلاَ تَفَرَّقُوا**﴾. فقد قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ في تفسيرها: (**يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ولا تفرَّقُوا﴾ ولا تتفرقوا عن دين الله وعهده الذي عهد إليكم في كتابه من الائتلاف والاجتماع على طاعته وطاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى أمره**[2]).

ثم ذكر بسنده عن قتادة في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ**﴾. أَنَّه قال: «**إن الله عز وجل قد كره لكم الفُرقَة وقدم إليكم فيها، وحذركموها، ونهاكم عنها، ورضي لكم السمع والطاعة، والألفة والجماعة، فارضوا لأنفسكم ما رضي الله لكم إن استطعتم، ولا قوة إلا بالله**»[3].

وقال القرطبي ـ رحمه الله ـ في شأن ما يستنبط من الآية من الأحكام:

---

(١) مدارج السالكين ج ٣/٣٢٣ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٣٩٢هـ.

(٢)، (٣) جامع البيان ٤/٣٢.

«الثانية ـ قوله تعالى: ﴿ولاَ تَفرَّقُوا﴾ **يعني في دينكم كما افترقت اليهود والنصارى في أديانهم.**

عن ابن مسعود وغيره: ويجوز أن يكون معناه ولا تفرقوا متابعين للهوى والأغراض المختلفة، وكونوا في دين الله إخوانًا، فيكون ذلك منعًا لهم عن التقاطع والتدابر، ودل عليه ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿**واذْكُرُوا نِعمتَ الله عَلَيْكُم إذْ كُنتُمْ أعْداءً فألَّفَ بينَ قُلُوبِكُم فأصْبحتُم بِنعمتِهِ إخْوانًا**﴾. وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع، فإنَّ ذلك ليس اختلافًا إذ الاختلاف ما يتعذر معه الائتلاف والجمع.

وأما حكم مسائل الاجتهاد فإنَّ الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وما زالت الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث، وهم مع ذلك متآلفون»[1].

وقال القرطبي ـ رحمه الله ـ: «وقال ابن عباس لسماك الحنفي: **يا حنفي الجماعة الجماعة!! فإنَّما هلكت الأمم الخالية لتفرقها،** أَمَا سمعت الله عز وجل يقول: ﴿**واعْتَصِمُوا بِحبلِ الله جميعًا ولا تَفرَّقُوا**﴾». إلى أن قال: «فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه والرجوع إليهما عند الاختلاف، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادًا وعملاً، وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي يتم به مصالح الدنيا والدين، والسلامة من الاختلاف، وأمر بالاجتماع ونهى عن الافتراق الذي حصل لأهل الكتابين»[2].

الذي يتأمل في كلام القرطبي ـ رحمه الله ـ وخاصة قوله: «**وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادًا وعملاً**، وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات» يدرك تمامًا أنّ هذه هي الركيزة والقاعدة الأساسية في اجتماع كلمة المسلمين، وحصول تآلفهم، وأن هذا هو الحل الصحيح لمأساة الفرقة التي وقعت بين المسلمين، وأنّ أي قاعدة أخرى لن تفلح في اتفاق الكلمة وانتظام الشتات كما عبّر القرطبي ـ رحمه الله ـ، وأن أي حل تلفيقي آخر لن ينجح لحل مأساة فُرقة المسلمين، مثل محاولة التقريب بين المذاهب العقدية التي طرحها بعض الناس في عصرنا.

وهذه الآية الكريمة من سورة آل عمران هي الآية الجامعة في هذا الباب، وكفى بها آية عظيمة استطاع المفسرون وعلماء الإسلام أن يستنبطوا منها مقومات الألفة والترابط التي تكفل اجتماع المسلمين وائتلافهم، وتقضي على أسباب الفُرقة والاختلاف.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٤/١٥٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦٤.

**الدليل الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾. (الحجرات، الآية: ١٠).

نصت هذه الآية الكريمة على مبدأ عظيم من مبادىء دين الإسلام ألا وهو **التآخي في الله والتحابب فيه.**

وقد أولى الإسلام هذا الجانب عناية كبيرة، ويعتبر من الدعائم الرئيسة التي تقوم عليها وحدة المسلمين وائتلافهم واجتماعهم. لذلك نجد أن النبي ﷺ، كان من أول الأعمال العظيمة التي قام بها بعد هجرته إلى المدينة المنورة، هو **المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.**

وقد كان لهذا التآخي عظيم الأثر في وحدة المجتمع المسلم وفي تماسكه وترابطه. يقول الشيخ محمد الصادق عرجون ـ رحمه الله ـ: «**وبهذه المؤاخاة الاجتماعية في الارتفاق والمناصرة، والتعاون والتساعد والتعاضد، والحب في الله ولله الذي جعله النبي ﷺ، أساسًا لهذه المؤاخاة بقوله لأصحابه من المهاجرين والأنصار: «تآخوا في الله، أخوين، أخوين» تم تصحيح تركيب المجتمع المسلم.**

والتـآخي في الله هو الثمرة الجنية العملية للحب في الله الذي اتخذته الوحدة الإيمانية عنوانًا على وجودها في واقع حياة المجتمع المسلم لقوله ﷺ، في حديث البخاري: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه**».

وتصحيح تركيب المجتمع المسلم على أساس الحب في الله ولله جعل من هذا المجتمع يدًا واحدةً، وكلمةً واحدةً، وعملاً واحدًا، وذمةً واحدةً، ودمًا واحدًا، وفكرًا واحدًا، ونظامًا واحدًا في سياسته ووسائل حياته وتربيته وسلوكه وأخلاقياته، كما أشار إلى ذلك رسول الله ﷺ، في الحديث الصحيح الثابت: «**المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم**» أهـ[1].

ولقد عدَّ النبي ﷺ، الحُبَّ في الله من أوثق عُرى الإيمان فقال في الحديث الصحيح الذي يرويه عنه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «**أوثق عُرَى الإيمان الموالاة في الله، والمعاداة في الله، والحب في الله، والبغض في الله**»[2].

وقد عدَّ النبي ﷺ، الحب في الله من الأسباب التي يجد بها المؤمن حلاوة الإيمان، فعن أنس ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، قال: «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسولهُ أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في**

---

(١) محمد رسول الله، ﷺ، ١٥١/٣ ط دار القلم ـ دمشق ـ الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٩٩٨) ط المكتب الإسلامي.

**الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار»**[1].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، قال: «**سبعة يظلُّهم الله في ظلّه يوم لا ظل إلّا ظلّه**» وعدَّ منهم: «**رجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه**»[2].

وعن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تعالى: حقَّت محبتي للمتحابين فيَّ، وحقَّت محبتي للمتواصلين فيّ، وحقّت محبتي للمتناصحين فيّ، وحقَّت محبتي للمتزاورين فيّ، وحقّت محبتي للمتباذلين فيّ. المتحابون فيّ على منابر من نور، يغبطهم بمكانهم النبيون والصديقون والشهداء**»[3].

وهكذا نلاحظ أنَّ الأخوة في الله كما أنَّ فضلها عظيم فهي من ركائز الإيمان التي ينبغي لكل مسلم أن يُعنَى بها.

والناظر في حياة المسلمين اليوم يرى أن هذا المبدأ العظيم قد اعتراه الوهن والضعف وذلك لتفريط المسلمين في حقه وعدم اعتنائهم به أفرادًا وجماعات. فنجد على مستوى الأفراد عدم مراعاة حق الجوار حتى إنَّ الجار قد لا يعرف جاره، وعلى مستوى الجماعات حصول القطيعة بين الجماعات التي تسلك طريق الدعوة إلى الله وتنادي بجمع كلمة المسلمين، وهم أولى بجمع كلمتهم وتآلفهم ليكونوا بذلك قدوة لمجتمعاتهم الإسلامية.

**الدليل الثالث:** قوله تعالى: ﴿**والمُؤْمنونَ والمؤمناتُ بعضُهمْ أوْلياءُ بعض**﴾. (سورة التوبة، الآية: ٧١).

تقرر هذه الآية الكريمة مبدأ (**الولاء**) بين المؤمنين والمؤمنات، وهو مبدأ أوسع من المبدأ السابق الذي هو (**التآخي**). وما التآخي إلّا جزء من الولاء، قال الشيخ محمد بن سعيد القحطاني في تعريف الولاء: «**الولاية هي النصرة والمحبة والإكرام والاحترام والكون مع المحبوبين ظاهرًا وباطنًا**»[4].

وإن كان رابط التاخي قد وهن بين المسلمين فهذا الموضوع ـ وهو الولاء ـ قد وهن

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في ٢ كتاب الإيمان ٩ باب حلاوة الإيمان، وأخرجه مسلم في ١ كتاب الإيمان، ١٥ باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ٣٦ باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد (رقم ٦٦٠)، وكرره في أكثر من موضع انظر (رقم ١٤٢٣، ٦٤٧٩، ٦٨٠٦).

(٣) صحيح الجامع الصغير رقم (٤١٩٧) ط المكتب الإسلامي.

(٤) الولاء والبراء في الإسلام ص ٩٠ ط أولى. دار طيبة، الرياض.

وضعف من باب أولى وذلك لأسباب أهمها:

**الأول: تفرق المسلمين إلى فِرَق وشيع وأحزاب حيث أصبح مبدأ الولاء مرتبطًا بالحزب والجماعة** لا بالإسلام وهذا غبش في التصور.

يقول الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد: «**وإن الحزبية ذات المسارات والقوالب المستحدثة التي لم يعهدها السلف من أعظم العوائق عن العلم، والتفريق عن الجماعة، فكم أوهنت حبل الاتحاد الإسلامي وغشيت المسلمين بسببها الغواشي**»[1].

**الثاني: تكالب المسلمين على الدنيا وتنافسهم عليها مما سبب بينهم الأحقاد والحسد فأصبحت** علاقات الناس مبنية على أمور الدنيا ومصالحها الزائلة وهذا انقلاب في المفاهيم.

ولقد حذّر النبي ﷺ، أمته من التنافس على الدنيا وعلل ذلك بأنَّه سبب للهلاك، وأخبر بأنَّ هذا الأمر قد وقع في الأمم السابقة.

ففي الحديث الذي رواه عمرو بن عوف - رضي الله عنه - أنَّ النبي ﷺ، قال: «**أبشروا، وأملوا ما يسركم فوالله ما الفقر أخشى عليكم. ولكني أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم، كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم**»[2].

وجاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: «**من أحب في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنَّما تُنَال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإنْ كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئًا**»[4].

وقد علق الشيخ محمد القحطاني على هذا الأثر - المنقول عن ابن عباس - بقوله: «**وفي عصرنا الحاضر عصر المادة والدنيا قد أصبحت محبة الناس في الأغلب على أمر الدنيا وذلك لا يجدي على أهله شيئًا.**

ولن تقوم للأمة الإسلامية قائمة إلا بالرجوع إلى الله والاجتماع على الحب فيه والبغض فيه والولاء له والبراء ممن أمرنا الله بالبراء منه، وعندئذ يفرح المؤمنون بنصر الله»[1].

(١) حلية طالب العلم ص ٦٢ ط أولى سنة ١٤٠٨هـ دار الراية، الرياض.

(٢) أخرجه البخاري - كتاب الجزية والموادعة باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، (انظر الفتح جـ ٢٥٨/٦ ح ٣١٥٨ وكتاب المغازي الباب ١٢ جـ ٣١٩/٧ - ٣٢٠ ح (٤٠١٥)، وأخرجه مسلم - كتاب الزهد والرقائق (ح ٢٩٦١).

(٣) حلية الأولياء (٣١٢/١)، وعزاه ابن رجب الحنبلي إلى ابن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي. انظر جامع العلوم والحكم ص ٣٠ ط ١٣٨٢/٣هـ الحلبي بمصر.

(٤) الولاء والبراء ص ٩٢.

إذن فعلاج الوهن الذي أصاب هذا المبدأ الإسلامي العظيم إنَّما يكون بالرجوع إلى الجماعة وترك الفُرقة، وبتحكيم الكتاب والسنة وتدبرهما وفهمهما وبالعودة إلى ما كان عليه رسول الله ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم.

**الدليل الرابع:** قول تعالى: ﴿**فاتَّقُوا الله وأصْلِحوا ذَاتَ بينِكُم**﴾. (الأنفال، الآية: ١)
وقال تعالى: ﴿**وإنْ طائِفتانِ مِنَ المؤمِنينَ اقْتَتلُوا فأصْلِحُوا بينَهُما**﴾. (سورة الحجرات، الآية: ٩).

فقد حث سبحانه وتعالى في هذه الآيات الكريمات على إصلاح ذات البين، وعلى الإصلاح بين المؤمنين إذا حصل بينهم ما يفرق جماعتهم، وما يكدر عليهم صفو ألفتهم، وما ذلك إلا ليبقى المجتمع المسلم مترابطًا متحابًا متآلفًا.

وإذا كان فساد ذات البين هي الحالقة التي تحلق الدين كما جاء ذلك في الحديث الصحيح، فإنّ إصلاح ذات البين هو من أعظم القربات إلى الله عز وجل، لكن قد ينتبه المسلمون إلى إصلاح ذات البين في الأمور الدنيوية، من نكاح وبيوع وميراث وما إلى ذلك، ويغفلون عن إصلاح ذات البين فيما هو أعظم وأهم ألا وهو الاختلاف فيما لا يجوز الاختلاف فيه بحال وهو أمر الدين نفسه من عقائد وسلوك وعبادات والتي مبناها على النص والتوقيف.

**موقف السلف الصالح من إصلاح ذات البين في العقائد والسلوك والعبادة:**

إذا نظرنا إلى سيرة سلفنا الصالح في هذا الموضوع نجد نماذج كثيرة من العلماء الأعلام الذين كانت لهم جهود موفقة في رد أهل البدع والمخالفين لأهل السنة إلى الحق.

فها هو ابن عباس - رضي الله عنهما - يذهب إلى الخوارج في عقر دارهم، ويناظرهم، ويزيل شبهاتهم، فيرجع منهم من يرجع ممن شاء الله له الهداية والسلامة، ويبقى القليل فقط على بدعتهم لسيطرة أهوائهم عليهم[1].

وها هو **الإمام أحمد بن حنبل** - رحمه الله - يَثْبُتُ في الميدان وحده، ويعلن عقيدة السلف

---

(١) أخرجه عبدالرزاق الصنعاني في (المصنف) ١٥٧/١٠ رقم (١٨٦٧٨)، والبيهقي في (الكبرى) ١٧٩/٨، والإمام أحمد في (المسند) (٣٤٢/١، ٦٧/٥)، والحاكم في (المستدرك) ١٥٠/٢ - ١٥٢، وابن عبدالبر في (الجامع) ١٠٣/٢، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية - ٨٩/١٩ - ٩٢، تاريخ الطبري ٦٤/٥ - ٦٦، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣٢٦/٣ - ٣٢٨، والبداية والنهاية لابن كثير (٢٨٢/٧)، والفسوي في (المعرفة والتاريخ) ٥٢٢/١، وأبو نعيم في (الحلية) (٣١٨/١).

ويظهرها في أحلك الظروف وأصعبها، ويناظر خصومه بالكتاب والسنة دون أن يخشى في الله لومة لائم، حتى لو كان الرأي المخالف لأهل السنة يتبناه السلطان، ويُفْرَض على المسلمين فرضًا بالقوة[1].

وها هو **عبدالعزيز الكناني** ـ رحمه الله ـ لا يصبر لحظة واحدة عندما يسمع بخبر ظهور بدعة بشر المريسي ومن معه في العراق فيسافر من مكة إلى هناك بعد أن استخار الله ولجأ إليه بالدعاء أن يوفقه إلى إظهار الحق وقمع البدعة، وإقامة الحجة على خلقه، وفور وصوله إلى العراق قام بمناظرة المبتدعة جميعًا وهو وحده، فأقام عليهم الحجة، وأظهره الله عز وجل عليهم، مع أنه كان معرضًا نفسه للقتل إذا لم يستطع إقناع الأمير وإفحام الخصوم[2].

وها هو **شيخ الإسلام ابن تيمية** ـ رحمه الله تعالى ـ يناظر المبتدعة بكل طوائفهم وفرقهم جماعات وأفرادًا، كمناقشته لفرقة البطائحية[3]، وكمناقشته للبكري، فأفحمهم، وأقام الحجة عليهم، وأظهره الله على خصومه، والتزم السنة خَلْق كثير، وظهرت السنة وسطع نورها فاستبانت لكل ذي بصيرة، وانتشرت بين الناس، ولازالت مناظراته، وعلمه، ونصرته للسنة يجني المسلمون ثمارها إلى يومنا هذا.

وكم من الأمثلة الكثيرة في تاريخ سلفنا الصالح المضيء لهذه المسألة المهمة ألا وهي إقامة الحجة على الناس ونشر العلم النافع، ونصر السنة، وقمع البدعة، وإصلاح ذات البين إصلاحًا علميًا صحيحًا لا كما ينادي به بعض المصلحين في عصرنا من الإصلاحات التلفيقية العاطفية[4].

لقد قام العلماء الأجلاء من سلفنا الصالح بواجبهم خير قيام، ونصروا دين الله عز وجل وأظهروا سنة نبيه ﷺ، وحاربوا البدع والضلالات. حتى وصل الأمر بهؤلاء العلماء الأفاضل أن جعلوا إظهار السنة ومحاربة البدعة أفضل من التنسك والنوافل من صيام وقيام وما إلى ذلك، وعللوا ذلك بأن التنسك والصيام والقيام يعود نفعه على الشخص نفسه فقط ولا يتعداه إلى غيره، أما نصرة دين الله وإظهار سنة نبيه ﷺ، وقمع البدع فيعود نفعها ويعم خيرها المسلمين جميعًا.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/٢٣٢ ـ ٢٦٥ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الرابعة ١٤٠٦هـ.
(٢) انظر تفاصيل هذه القصة في كتاب (الحيدة).
(٣) انظر مجموع الفتاوى ١١/٤٤٥ ـ ٤٧٦.
(٤) كالذين ينادون بالتقارب بين أهل السنة وغيرهم من فرق أهل الأهواء والبدع.

وما قام به علماء أهل السنة من نصرة لدين الله يعتبر علمًا من أعلام نبوة نبينا محمد ﷺ، فقد بشر رسول الله ﷺ، أمته بخبر يفرح له كل من كان متابعًا لسنته وسائرًا على هديه ﷺ، وهو قوله: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتي أمر الله**».

ولنا عبرة عظيمة وعظة بليغة في سيرة سلفنا الصالح ومنهجهم النبوي القويم في الدعوة إلى الله وإبلاغه إلى الناس، وفيما يلي بعض العبر والعظات:

**الأولـــى:**

يجب على من أنعم الله عليهم باقتفاء أثر السلف الصالح، والسير على منهج النبوة، ونوَّرَ الله أفهامهم وبصائرهم، ورزقهم العلم النافع المستقى من مشكاة النبوة ومن النبع الصافي أن يسعوا في إصلاح ذات بين المسلمين الذين مزقتهم الفِرَق الضالة المبتدعة، ومزقت صفوفهم الحزبيات الضيقة والانتماءات الطائفية.

**الثانيـــة:**

إنّ من أوجب الواجبات على العلماء وطلبة العلم في وقتنا هذا وفي كل وقت الدعوة إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة وإظهار دين الله عز وجل، وتبصير المسلمين بدينهم، وحثهم على العودة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتحذيرهم من البدع والانحرافات والضلالات، وإزالة الشبهات التي زرعها أولئك المبتدعة الضالون بين أفراد المسلمين ومجتمعاتهم، وفي ذلك اقتفاء للأثر وائتساء بمن مضى من خير البشر.

**الثالثـــة:**

يجب على العلماء وطلبة العلم إخلاص دعوتهم لله ومن مقتضيات ذلك ولوازمه أن لا يحزبـوا الناس حولهم، بل يكون ربطهم للناس بالكتاب والسنة والعقيدة الصحيحة والمنهج السليم، ويكون تعبيد الناس لله رب العالمين.

ولا ينبغي ولا يجوز بحال أن تكون الدعوة إلى حزب أو طائفة أو شيخ معين، فلا معبود بحق إلا الله، ولا متبوع إلا النبي ﷺ، ولا انتماء إلّا إلى الإسلام، ولا سبيل إلّا السنة، ولا منهج إلا منهج أهل السنة والجماعة.

**الرابعـــة:**

ليثبت كل من كان على الطريق الصحيح والمنهج القويم على ما هو عليه متكلاً على الله، مخلصًا له الدين، مرتقيًا في درجات الكمال والتقى فإنّ الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

## المبحث الثاني
## الأدلة من الكتاب في ذم التفرق والتحذير منه

يلاحظ الباحث في آيات القرآن الكريم أنَّ الآيات التي جاءت في ذم الفُرقة أكثر عددًا من الآيات التي جاءت في الحث على الجماعة، ولا غرابة في ذلك لأنَّ الجماعة هي الأصل وملازمتها هو الواجب والمطلوب، أمَّا مفارقة الجماعة فأمر طارىء وحادث وهو مع ذلك أمر خطير وشنيع، فلذلك جاءت الآيات الكثيرة التي تحذر منه وتحمل في ثناياها الوعيد الشديد لمن ترك الجماعة وفارقها.

وفيما يلي ذكر هذه الأدلة:

**الدليل الأول:**

قوله تعالى: ﴿**ولا تَكُونُوا كالذِينَ تَفرَّقُوا واخْتلفُوا منْ بعدِ ما جَاءَهُم البيِّناتُ وأولئِكَ لَهُم عَذابٌ عَظيمٌ. يومَ تَبيضُّ وُجوهٌ وتُسودُّ وُجوهٌ فأمّا الذينَ اسْودَّتْ وُجوهُهمْ أَكَفرتُم بعدَ إيمانِكُم فَذُوقُوا العَذابَ بما كُنتمْ تَكفُرونَ. وأما الذينَ ابيضَّتْ وُجوهُهمْ ففي رحمةِ الله هُمْ فيهَا خَالِدُونَ**﴾. (سورة آل عمران، الآيات: ١٠٥ ـ ١٠٧).

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ يعني بذلك جل ثناؤه: «**ولا تكونوا يا معشر الذين آمنوا كالذين تفرقوا من أهل الكتاب، واختلفوا في دين الله وأمره ونهيه، من بعد ما جاءهم البينات، من حجج الله، فيما اختلفوا فيه، وعلموا الحق فيه، فتعمدوا خلافه، وخالفوا أمر الله، ونقضوا عهده وميثاقه، جرأة على الله، وأولئك لهم ـ يعني ولهؤلاء الذين تفرقوا، واختلفوا من أهل الكتاب، من بعد ما جاءهم ـ عذاب من عند الله عظيم، يقول جلَّ ثناؤه: «فلا تفرقوا يا معشر المؤمنين في دينكم تفرق هؤلاء في دينهم، ولا تفعلوا فعلهم، وتستنوا في دينكم بسنتهم، فيكون لكم من عذاب الله العظيم مثل الذي لهم**»[1].

ثم ذكر ابن جرير بسنده عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قوله: ﴿**ولا تَكُونُوا كالذِينَ تفرَّقُوا واخْتَلفُوا**﴾. **ونحو هذا في القرآن أمر الله جل ثناؤه المؤمنين بالجماعة، فنهاهم عن الاختلاف والفُرقة، وأخبرهم إنّما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله**»[2].

---

(١) جامع البيان ٤/ ٣٩.

(٢) جامع البيان ٤/ ٣٩.

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآيات السابقة: «**ينهى الله تبارك وتعالى هذه الأمة أن يكونوا كالأمم الماضين في افتراقهم واختلافهم وتركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قيام الحجة عليهم**»[1].

ثم ساق الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ حديث الافتراق الذي رواه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ثم قال: «وقد ورد هذا الحديث من طرق» وذلك إشارة إلى توثيقه وتقويته.

وقال القرطبي ـ رحمه الله ـ: «**فمن بدل أو غير أو ابتدع في دين الله مالا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المتبعدين منه المسودي الوجوه، وأشدهم طردًا وإبعادًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع، كل يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بالآية، والخبر كما بينا، ولا يخلد في النار إلا كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان. وقد قال ابن القاسم: وقد يكون من غير أهل الأهواء من هو شر من أهل الأهواء. وكان يقول: تمام الإخلاص تجنب المعاصي**»[2].

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية: «**﴿ولاَ تَكُونُوا كالذِينَ تَفرَّقُوا﴾ هم اليهود والنصارى عند جمهور المفسرين، وقيل هم المبتدعة من هذه الأمة، وقيل الحرورية، والظاهر الأول، والبينات الآيات الواضحة المبيِّنة للحق الموجبة لعدم الاختلاف**»[3].

أما قوله تعالى: ﴿يَومَ تَبيضُّ وُجوهٌ وتسودُّ وُجوهٌ﴾. فقد قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسيرها: «**يعني يوم القيامة حين تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ـ قاله ابن عباس رضي الله عنهما**»[4].

والقول الذي ذكره ابن كثير ـ رحمه الله ـ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ منقول عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ كما نص على ذلك الشاطبي بقوله: «وقال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: ما آية في كتاب الله أشد على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية: ﴿يَوم

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٣٩٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦٨.

(٣) فتح القدير ١/٣٧٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم ١/٣٩٠.

بيضُّ وُجوهٌ وتَسودُّ وُجوهٌ﴾ . ـ إلى قوله ـ ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرونَ﴾ . قال مالك: فأي كلام أبين من هذا؟ فرأيته يتأولها لأهل الأهواء. ورواه ابن القاسم وزاد: قال مالك: إنّما هذه الآية لأهل القبلة»[1].

ولي هنا بعض الوقفات عند الآيات الكريمة السابقة وما ورد في شأنها عن سلفنا الصالح.

**الأولى:**

أي بينة أعظم وأوضح وأقوى وأجلى من الكتاب والسنة لنا نحن المسلمين!، ولقد تعهد الله عز وجل بحفظ الذكر إلى قيام الساعة، وأمرنا الله عز وجل باتباع كتابه واتباع ما جاء عن رسوله ﷺ، وأمرنا رسول الله ﷺ، بالتمسك بالكتاب والسنة كي لا نضل، ومع ذلك وقع الخلاف، وحصلت الفُرقة بين المسلمين.

وليت أنّ هذا الأمر توقف عند مجرد الاختلاف والافتراق، ولكن الخطب الجلل والمتمثل في أن كل فرقة تدعي أنها هي الناجية، وأن غيرها هالك، وتدعي أنها على الكتاب والسنة، وغيرها ليس كذلك.

يقول الشاطبي رحمه الله: «كل فرقة وكل طائفة تدعي أنها على الصراط المستقيم، وأن ما سواها منحرف عن الجادة وراكب بنيات الطريق، فوقع بينهم الاختلاف»[2].

ويقول في موضع آخر: «فكل فرقة تنازع صاحبتها في فرقة النجاة، ألا ترى أن المبتدع آخذًا أبدًا في تحسين حالته شرعًا وتقبيح غيره؟»[3].

وبهذا أصبح الحق ملتبسًا على كثير من الناس، وراج الكثير من الباطل الذي تدعو إليه فرق الضلال على اختلاف أصنافها بسبب إخراجهم له في قالب حق. يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فكل صاحب باطل لا يتمكن من ترويج باطله إلا بإخراجه في قالب حق»[4].

ولكن قد قيض الله تعالى في كل زمان ومكان علماء من هذه الأمة يتمسكون بهدي

(1) الاعتصام ١/٥٦ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٢هـ.

---

(2) الاعتصام ٢/٢٩٠.

(3) الاعتصام ٢/٢٥٣.

(4) إغاثة اللهفان ٢/٨١ ط دار المعرفة وقد ذكر رحمه الله صورًا كثيرة لهذه المسألة، وما هو القالب الذي أخرجت كل فرقة ضلال باطلها فيه، تراجع الصفحة السابقة.

الكتـاب والسنة، ويحاربون الأهواء والبدع، ويكونون مشاعل نور، ومصابيح هدى لمن أراد الحق، وطلب الهـداية، ونبذ التعصب والهوى، وهذا مصداق لقول النبي، ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله»**.

وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهـل العلم يدعـون من ضل إلى الهـدى ويصـبرون منهم على الأذى». إلى أن قال في صفاتهم: «ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»[1].

فإذا كانت الفِرق جميعًا تدعي بأنَّها على الكتاب والسنة فكيف يعرف المسلم أنَّ ما تدعيه هذه الفِرْقة أو تلك أنه ما جاء به الكتاب والسنة، إنّ معرفة ذلك يتوقف على فهم منهج أهل الكتاب والسنة فهو الذي يُفَرِق بينها، فمعرفة المنهج الصحيح هو الذي يميزْ أهل الحق في كل مكان وزمان، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل لهذه المسألة في الباب الثاني من هذه الرسالة.

## الثانية:

عند قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ **«أمر الله جل ثناؤه المؤمنين بالجماعة، فنهاهم عن الاختلاف والفرقة»**.

يتبين لنا من قول هذا الصحابي الجليل أن الاختلاف والفرقة هي السبب في البعد عن الجماعة ومفارقتها.

فالأصل هو الجماعة والبقاء عليها، فنهى الله عز وجل عن الفُرقة والاختلاف لأنها ذريعة إلى ترك الجماعة وبالتالي إلى تشتت المجتمع المسلم وما ذلك إلا بسبب الأهواء والبدع.

ومعلوم في قواعد الأصول أن الأصل في الأمر الوجوب، والأصل في النهي التحريم مالم يوجد صارف، فالتزام الجماعة وما هم عليه واجب، والفرقة والاختلاف محرم، وما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب، فترك الفرقة والاختلاف واجب.

## الثالثة:

القول الذي ذكره ابن كثير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ بأن الذين تبيض وجوههم يوم القيامة هم (**أهل السنة والجماعة**) يدل على أن هذا الاسم كان معلومًا ومشهورًا ومستعملاً

---

(١) مقدمة كتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» ص ٨٥ ط دار اللواء ـ الرياض ـ الأولى سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق د. عبدالرحمن عميرة.

عند سلفنا الصالح منذ زمن الصحابة رضوان الله عليهم وأنهم كانوا يستعملونه في مقابل أهل الأهواء والاختلاف والفُرقة، وهذا يحدد لنا أن أهل السنة والجماعة هم الصحابة ومن سار على منهجهم بعكس ما هو شائع عند الكثير من الباحثين بأن نشأة هذه التسمية كان في زمن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله[1].

## الرابعة:

قول مالك ـ رحمه الله ـ: «أهل الاختلاف من أهل الأهواء» **فيه تخصيص الفرقة والاختلاف بأهل الأهواء والبدع والضلالات، وفيه إشارة أن أهل الحق والعدل والرحمة لا يختلفون إختلافًا يضرهم.**

## الدليل الثاني:

قال تعالى: **﴿وأنَّ هَذا صِراطِي مُسْتقِيمًا فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فتفَرَّقَ بكُمْ عَنْ سَبيلِهِ﴾**. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٣).

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «يقول تعالى ذكره: وهذا الذي وصاكم به ربكم أيها الناس في هاتين الآيتين من قوله: **﴿قُلْ تَعالوا أَتْلُ ما حَرَّمَ ربُّكُمْ عَليكُم﴾**. وأمركم بالوفاء به، هو صراطه، يعني طريقه ودينه الذي ارتضاه لعباده (مستقيمًا) يعني: قويمًا لا اعوجاج به عن الحق **(فاتبعوه)**. يقول: فاعملوا به، واجعلوه لأنفسكم منهاجًا تسلكونه فاتبعوه **(ولا تتبعوا السبل)** يقول: ولا تسلكوا طريقًا سواه، ولا تركبوا مِنْهاجًا غيره، ولا تبغوا دينًا خلافه من اليهودية والنصرانية والمجوسية، وعبادة الأوثان، وغير ذلك من الملل، فإنها بدع وضلالات **(فَتفرَّقَ بكُم عَنْ سَبِيلِهِ)** يقول: فيشتت بكم إن اتبعتم السبل المحدثة التي ليست لله بسبل ولا طرق، ولا أديان اتباعكم إياها **(عن سبيله)**، يعني عن طريقه ودينه الذي شرعه لكم وارتضاه، وهو الإسلام الذي وصى به الأنبياء وأمر به الأمم قبلكم»[2].

ثم ذكر ابن جرير ـ رحمه الله ـ بسنده عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: **«خط لنا رسول الله ﷺ، يومًا خطًا. فقال: هذا سبيل الله، ثم خط عن يمين ذلك الخط وعن شماله خطوطًا، فقال: هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها، ثم قرأ هذه الآية: ﴿وأنَّ**

---

(١) والصحيح أن مصطلح أهل السنة والجماعة كان معروفًا من أواخر أيام الصحابة عندما ظهرت البدع، ولكنه شاع استعماله وانتشر في زمن الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ وانظر ص ١٠٧.

(٢) جامع البيان ٨/ ٨٧ ـ ٨٨.

هَذا صِراطِي مُسْتَقِيمًا فاتبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فتفَرَّقَ بِكُمْ عنْ سَبيلِهِ﴾. ثم ذكر بسنده أيضًا أن رجلًا قال لابن مسعود: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا محمد ﷺ، في أدناه، وطرفه في الجنة، وعن يمينه جواد، وعن يساره جواد، وثَمَّ رجال يدعون من مرّ بهم، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار، ومن أخذ على الصراط انتهى به إلى الجنة، ثم قرأ ابن مسعود: ﴿وأنَّ هَذا صِراطِي مُسْتَقِيمًا. . . الآية﴾[1].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ولاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فتَفَرَّقَ بِكُمْ عنْ سَبيلِهِ﴾. وفي قوله: ﴿أنْ أقِيمُوا الدّينَ ولاَ تَتفرَّقُوا فِيهِ﴾. ونحو هذا في القرآن قال: أمر الله المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والتفرقة وأخبرهم أنه إنّما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله ونحو هذا. قاله مجاهد وغير واحد»[2].

ثم ساق ابن كثير ـ رحمه الله ـ حديث ابن مسعود وذكر تخريجه.

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية: «قال ابن عطية: وهذه السبل تعم اليهودية والنصرانية، والمجوسية وسائر أهل الملل وأهل البدع والضلالات من أهل الأهواء والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنَّة لسوءِ المعتقد»[3].

إلى أن قال ـ رحمه الله ـ: «وقد أخرج الترمذي وحسنه وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبو الشيخ وابن مردويه عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «أيكم يبايعني على هؤلاء الآيات الثلاث؟ ثم تلا: ﴿قل تعالوا﴾ إلى ثلاث آيات، ثم قال: فمن وفى بهن فأجره على الله ومن انتقص منهن شيئًا فأدركه الله في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخّره إلى الآخرة كان أمره إلى الله إن شاء آخذه وإن شاء عفا عنه»[4].

ولي بعض التعليقات على ما ورد في تفسير الآية الكريمة:

## الأول:

إنّ هذا الدين من عند الله، وكما هو من عند الله فإنَّ منهجه وطريقة عمله في حياة الناس رباني من عند الله، فعبادة الله عز وجل وتوحيده، وكيفية الوصول إلى مرضاته، وأصول الاعتقاد

---

(١) جامع البيان ٨/٨٨ ـ ٨٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢/١٩٠.

(٣)، (٤) فتح القدير ٢/١٧٨.

التي على كل مسلم اعتقادها، والأحكام التي عليه تطبيقها والعمل بها، وأصول الدعوة إليه تبارك وتعالى وسبلها، وكيفية نصرة دينه عز وجل وإعلاء كلمته كل ذلك رباني من عند الله إما منصوص عليه صراحة أو مستنبط من هذه النصوص بالطريق الصحيح والمنهج الصحيح. فلا حاجة بنا إلى الاجتهادات التي تظهر يومًا بعد يوم. ولا حاجة بنا إلى كل هذا العناء وصرف الطاقات والجهود في أمر قد بينه الله عز وجل ووضحه. والأحرى بنا أن نستعمل عقولنا وطاقاتنا وجهودنا وأوقاتنا في السير على الطريق الصحيح وذلك بعد تفهمه ودراسته من مصدره الصحيح، وتلقيه وفق المنهج السليم، ومحاولة حل ما استجد من المشكلات والحوادث على ضوء المنهج ذاته.

**الثاني:**

إنَّ الذي يسمع كلام ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في وصف الطريق المستقيم وينظر في واقعنا المعاصر يرى كثرة الجواد والشعب والطرق، ويرى كثرة الرجال الذين يدعون إليها وينفقون الأموال الطائلة والجهد والأوقات لصرف الناس إلى طرقاتهم، وصدهم عن الطرق الأخرى بما في ذلك صدهم عن الطريق الصحيح والصراط المستقيم الذي سار عليه رسول الله ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم.

وهنا يتبين لنا ميزة اختص بها أهل السنة والجماعة دون غيرهم من الفرق، **وهي أنَّ انتسابهم وانتماءهم للكتاب والسنة، ومتبوعهم هو محمد** ﷺ، وأما الرجال فهم عندهم أدلاء على الحق كما قال الشاطبي[1] ـ رحمه الله ـ **فما وافق من كلامهم الحق أخذوا به وما لا فلا**.

أما ما عدا أهل السنة من الفرق والطوائف المخالفة لهم، فإن انتسابهم إلى المسميات البدعية المحدثة، فوالوا وعادوا الناس عليها وامتحنوهم بها، ورغبوا عن التسميات الشرعية، هذا إلى جانب انتسابهم إلى الرجال، فكل يذكر الرجل الذي أسس طريقته وطائفته ويعتز بذلك ويفتخر، وولاؤه الكامل لهذا الرجل وفكره وطريقته ومنهجه، ولا يهم ما إذا كان هذا الطريق موافقًا لما جاء به الرسول ﷺ، أم لا.

يقول شيخ الإسلام: **«الانتساب إلى جنس معين من أجناس بعض شرائع التدين كالتجند للمجاهدين، والفقه للعلماء، والفقر والتصوف للعباد. أو الانتساب إلى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين، أو شيخ، أو ملك، أو متكلم من رؤوس المتكلمين، أو مقالة،**

---

(١) الاعتصام ٢/٣٥٥ ـ ٣٦٢.

**أو فعل تتميز به طائفة، أو شعار هذه الفرق من اللباس من عمائم أو غيرها، كما يتعصب قوم للخرقة، أو (اللبسة) يعنون الخرقة الشاملة للفقهاء، والفقراء أو المختصة بأحد هذين، أو بعض طوائف أحد هؤلاء أو لباس التجنيد، أو نحو ذلك. كل ذلك من أمور الجاهلية المفَرِّقة بين الأمة، وأهلها: خارجون عن السنة والجماعة، داخلون في البدع والفُرقة، بل دين الله تعالى: أن يكون رسوله محمد ﷺ: هو المطاع أمره، ونهيه، المتبوع في محبته ومعصيته، ورضاه، وسخطه، وعطائه، ومنعه، وموالاته، ومعاداته، ونصره وخذلانه»**[1].

وحول التزام الأسماء الشرعية فقط، وعدم العدول عنها إلى أسماء أخرى محدثة يقول ـ رحمه الله ـ: «**والله تعالى قد سمانا في القرآن: المسلمين المؤمنين عباد الله، فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم وسموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان**»[2].

وهذا الذي ذكره شيخ الإسلام جاء صريحًا في الحديث الثابت الطويل، وفي آخره: «**فادعوا بدعوى الله الذي سمى الله به: المسلمين، المؤمنين، عباد الله**»[3].

وحتى الأسماء التي يسوغ التسمي بها والانتساب إليها لا يجوز التعصب لها، ولا امتحان الناس بها، ولا الموالاة والمعاداة عليها بل لا يجوز التعصب للأسماء الشرعية إذا كانت تؤدي إلى فُرقة المسلمين وتباغضهم وتدابرهم. فها هو النبي ﷺ، يخبر عن مثل هذه الأمور بأنّها «**منتنة**» وفي رواية بأنَّها «**خبيثة**» وذلك في حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ في شأن الخصام الذي وقع بين المهاجري والأنصاريّ، حتى تداعوا، وقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين. فخرج النبي ﷺ، فقال: «**ما بال دعوى الجاهلية**... الحديث»[4].

يقول شيخ الإسلام تعليقًا على هذا الحديث: «**فإذا كان هذا التداعي في هذه الأسماء، وهذا الانتساب، الذي يحبه الله ورسوله، فكيف بالتعصب مطلقًا، والتداعي للنسب والإضافات التي هي: إما مباحة، أو مكروهة؟**

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/٣٤٣، وانظر ٣/٤١٩ ـ ٤٢٠، ١١/٥١١ ـ ٥١٢، ٥١٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤١٥، وانظر جامع الرسائل ٢/٣١٩.

(٣) رواه الإمام أحمد (٤/١٣٠، ٢٠٢، ٣٤٤) والترمذي (٢٨٦٣، ٢٨٦٤)، وابن خزيمة (١٨٩٥) وسيأتي له مزيد تخريج.

(٤) متفق عليه ـ صحيح البخاري كتاب المناقب باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا.

**وذلك أنّ الانتساب إلى الاسم الشرعي، أحسن من الانتساب إلى غيره»**[1].

وفي شأن التعصب للنسب المباحة، وأنه لا يجوز ذلك بحال من الأحوال، يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : «**بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي، والشافعي، والحنبلي أو إلى شيخ، كالقادري، والعدوي ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل، كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان»**[2].

لذلك نجد أن أهل السنة والجماعة يتقيدون بالأسماء الشرعية، ولا ينتسبون إلى غيرها.

قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ : «وعن عبدالرحمن بن مهدي: قد سُئل مالك بن أنس عن السنة، قال: **هي ما لا اسم له غير السنة، وتلا ﴿وأنَّ هَذَا صِراطي مُسْتقِيمًا فاتَّبِعُوه ولا تَتَّبِعُوا السُّبل فتفرقَ بكم عنْ سَبيلِهِ﴾**. قال أبو بكر بن العلاء: يريد ـ إن شاءالله ـ حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ، خط له خطًا، وذكر الحديث..»[3] وقال رجل لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر: مَنْ السني؟ قال: **الذي إذا ذُكِرَت الأهواء لم يتعصب لشيء منها»**[4].

وكان حرص سلفنا الصالح ـ رحمهم الله ـ في هذا الجانب ملحوظًا، لذلك ذُكِرَ عن بعض السلف قوله: «ما أبالي أي النعمتين أعظم؟ **على أنْ هداني الله للإسلام أو جنبني هذه الأهواء»**[5].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «قال معاوية: أنت على ملة علي؟، قلت: **ولا على ملة عثمان، أنا على ملة محمد ﷺ»**[6].

وعن ميمون بن مهران قال: «**إياك وكل شيء يسمى بغير الإسلام»**[7].

وعن مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ أنه قال: «قيل لرجل عند الموت: على أي دين تموت؟

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/٢١٤ المحقق.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤١٥.

(٣) الاعتصام ١/٥٨، وانظر الانتقاء لابن عبد البر ص ٣٥، وانظر مدارج السالكين لابن القيم ٣/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٦٥ ح: ٥٣).

(٥) الوصية الكبرى لابن تيمية ص ٧٦ تحقيق علي حسن علي عبدالحميد واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٣٠ ـ ١٣١ ح: ٢٣٠).

(٦) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (ح: ٢٣٧، ٢٣٨).

(٧) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (ح: ٢١١).

قال: على دين أبي عمارة كأنه رجل كان يتولاه من بعض أهل البدع، قال: فقال مالك: يدع المشؤوم دين أبي القاسم ويموت على دين أبي عمارة»[1]. وفي أوصاف أتباع الرسل جعل الهروي من علاماتهم قوله: «ولم ينسبوا إلى اسم». وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في شرح ذلك: «أي لم يشتهروا باسم يعرفون به عند الناس من الأسماء التي صارت أعلامًا لأهل الطريق. وأيضًا فإنهم لم يتقيدوا بعمل واحد، يجري عليهم اسمه. فيُعرَفُون به دون غيره من الأعمال، فإن هذا آفة في العبودية. وهي عبودية مقيدة.

وأما العبودية المطلقة: فلا يعرف صاحبها باسم معين من معاني أسمائها. فإنه مجيب لداعيها على اختلاف أنواعها. فله مع كل أهل عبودية نصيب يضرب معهم بسهم. فلا يتقيد برسم ولا إشارة، ولا اسم ولا بزي، ولا طريق وضعي اصطلاحي.

بل إن سُئِلَ عن شيخه؟ قال: الرسول. وعن طريقه؟ قال: الاتباع. وعن خرقته؟ قال: لباس التقوى. وعن مذهبه؟ قال: تحكيم السنة. وعن مقصوده ومطلبه؟ قال: ﴿يريدون وجهه﴾. (سورة الأنعام، الآية: ٥٢). وعن رباطه وعن خانكاه؟ قال: ﴿في بُيوتٍ أذِنَ الله أنْ تُرفَعَ ويُذكَر فِيها اسمُه. يُسبِّحُ لهُ فِيهَا بالغُدوِّ والآصَال رجالٌ لا تُلهِيهِم تجارةٌ ولاَ بَيْعٌ عنْ ذِكرِ الله وإقامِ الصَّلاة وإيتاءِ الزَّكاة﴾. (سورة النور، الآيتان: ٣٦ ـ ٣٧). وعن نسبه؟ قال:

أبي الإسلام لا أب لي سواه ... إذا افتخروا بقيس أو تميم[2]

## الثالث:

إنَّ المتأمل في كلام ابن عطيه ـ رحمه الله ـ والذي ذكره الشوكاني ـ رحمه الله ـ يدرك أنَّ من أعظم أسباب الفرقة ومخالفة الجماعة المأمور بلزومها هي البدع والضلالات والأهواء والتي مصدرها التعمق والجدل والخوض في الكلام.

وهي (عرضة للزلل): والزلل درجات وقد يكون رِدةً وخروجًا عن دين الله والعياذ بالله.

وهي (مظنة لسوء المعتقد): وسوء الاعتقاد مظنَّة للهلاك وحلول الوعيد بصاحبه.

## الرابع:

حديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ الذي أورده الشوكاني في ثنايا شرحه للآية فيه بشرى ووعد لأهل الحق الذين التزموا الجماعة وساروا على الطريق المستقيم. «فَمَنْ وَفَّ بِهِنَّ

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (ح: ٢٣٩).

(٢) مدارج السالكين ٣/١٧٤.

فأجرُهُ على الله». وفيه وعيد شديد لأهل الفُرقة والاختلاف من أهل الأهواء والبدع. «ومن انتقص منهن شيئًا فأدركه الله في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخّرَه إلى الآخرة كان أمره إلى الله إن شاء أخذه». وأما آخر الحديث: «وإن شاء عفا عنه». ففيه حجة وترجيح لقول جمهور العلماء من أهل السنة والجماعة بأن الفرق الثنتين والسبعين حكمها حكم أهل الكبائر وأنهم تحت المشيئة إن شاءالله عذبهم وعاقبهم وإن شاء غفر لهم وعفا عنهم.

## الخامس:

في وصف ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ للصراط المستقيم بقوله: «تركنا محمد ﷺ، في أدناه، وطرفه في الجنة». إشارة إلى أن الصراط المستقيم المأمور بلزومه في الدنيا له تعلق بالصراط الحسي المنصوب على جهنم يوم القيامة، وإلى أن بينهما تلازم، فمن سار على الصراط المستقيم الذي خطه رسول الله ﷺ، في الدنيا ـ وبينه بسنته القولية والفعلية والتقريرية ـ كانت له النجاة يوم القيامة وسار على الصراط آمنًا وسلمه الله وأدخله الجنة.

## الدليل الثالث:

قال تعالى: ﴿إنَّ الذينَ فرّقُوا دِينَهمْ وكانُوا شيعًا لَستَ مِنهْم في شيءٍ إنَّما أمرُهم إلى الله ثُمَّ ينبئهم بما كانُوا يفعلُونَ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٩).

ذكر ابن جرير ـ رحمه الله ـ أن علي بن أبي طالب قرأ: (فارقوا دينهم)[١].

قال: «وكأن عليًا ذهب بقوله (فارقوا دينهم) خرجوا فارتدوا عنه من المفارقة، وأمّا الجمهور فقرأوا (فرّقوا)»[٢]. ثم قال: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان، قد قرأت بكل واحدة منها أئمة من القراء، وهما متفقتا المعنى غير مختلفتيه، وذلك أن كل ضال فلدينه مفارق»[٣].

ثم ذكر بعد ذلك الأقوال عن السلف في المقصودين بتلك الآية. فقال بعضهم: عنى بذلك اليهود والنصارى[٤]. ثم ذكر بأسانيده من قال بذلك القول[٥] ثم قال: «وقال آخرون: عنى بذلك: أهل البدع من هذه الأمة الذين اتبعوا متشابه القرآن دون محكمه»[٦]. ثم ذكر بأسانيده من قال بذلك القول[٧].

ثم قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية: «فكان من فارق دينه الذي بعث به ﷺ،

---

(١) ـ (٧) جامع البيان ٨/١٠٤ ـ ١٠٥.

من مشرك ووثني ويهودي ونصراني ومتحنف مبتدع قد ابتدع في الدين ما ضلّ به عن الصراط المستقيم والدين القيم، ملة إبراهيم المسلم، فهو بريء من محمد ﷺ، ومحمد منه بريء، وهو داخل في عموم قوله: ﴿إِنَّ الذينَ فَرَّقُوا دينَهُمْ وكانُوا شيعًا لستَ مِنْهُمْ في شيْءٍ﴾[1]. إلى أن قال: «وأما قوله: ﴿إِنَّما أمرُهُمْ إلى الله﴾ فإنه يقول: أنا الذي إليّ أمر هؤلاء المشركين الذين فارقوا دينهم وكانوا شيعًا، والمبتدعة من أمتك الذين ضلوا عن سبيلك دونك، ودون كل أحد إما بالعقوبة إن أقاموا على ضلالتهم، وفرقتهم دينهم فأهلكهم بها، وإما بالعفو عنهم بالتوبة عليهم والتفضل مني عليهم»[2].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية: «**والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفًا له فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق** فمن اختلف فيه (**وكانُوا شِيعًا**) أي فرقًا كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله قد برأ رسول الله ﷺ، مما هم فيه وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿**شَرَعَ لكُم منَ الدّينِ ما وصَّى به نُوحًا والذِي أوحينَا إليكَ**﴾ الآية. وفي الحديث: «**نحن معاشر الأنبياء أولاد علات ديننا واحد» فهذا هو الصراط المستقيم وهو ما جاءت به الرسل من عبادة الله وحده لا شريك له والتمسك بشريعة الرسول المتأخر وما خالف ذلك فضلالات وجهالات وآراء وأهواء والرسل برءآء منها كما قال الله تعالى:** ﴿**لسْتَ مِنْهُمْ**﴾[3]».

وقال البغوي ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: «قوله عز وجل ﴿**إِنَّ الذِينَ فرَّقُوا دِينهُمْ**﴾. قرأ حمزة والكسائي: (فارقُوا) بالألف هنا وفي سورة الروم، أي خرجوا من دينهم وتركوه وقرأ الآخرون: (فرَّقُوا) مُشددًا. أي جعلوا دين الله وهو واحد، دين إبراهيم عليه السلام الحنيفية، أديانًا مختلفة فتهود قوم وتنصر قوم يدل عليه قوله عز وجل: ﴿**وكانُوا شِيعًا**﴾. أي: صاروا فرقًا مختلفة وهم اليهود والنصارى في قول مجاهد وقتادة والسدي، وقيل: هم أصحاب البدع والشبهات من هذه الأمة»[4]. ثم استشهد بحديث العرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله ﷺ، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، وقال قائل: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا: فقال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة**

---

(١) جامع البيان ١٠٦/٨.

(٢) جامع البيان ١٠٧/٨.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١٩٦/٢.

(٤) معالم التنزيل ١٤٥/٢، ط دار المعرفة ـ بيروت ـ الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

**وإن كان عبدًا حبشيًا، فإن من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كل بدعةٍ ضلالة»**[1].

ثم ذكر حديث الافتراق. ثم قال: «قوله عز وجل: ﴿**لسْتَ مِنهُم في شيءٍ**﴾. قيل: لست من قتالهم في شيء نسختها آية القتال، وهذا على قول من يقول: المراد منه اليهود والنصارى، ومن قال أراد بالآية أهل الأهواء قال: المراد من قوله لست منهم في شيء أي أنت بريء منهم وهم منك براء، تقول العرب إن فعلت كذا فلست مني ولست منك أي: كل واحد منا بريء من صاحبه، ﴿**إنَّما أمرُهُم إلى الله**﴾ **يعني: في الجزاء والمكافآت،** ﴿**ثمَّ ينبئهم بما كانُوا يفعلُون**﴾. **إذا رُدوا للقيامة**»[2].

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «قرأ حمزة والكسائي (فارَقُوا دينَهُم) وهي قراءة علي بن أبي طالب، أي تركوا دينهم وخرجوا عنه، وقرأ الباقون فرّقوا بالتشديد إلا النخعي فإنّه قرأ بالتخفيف. والمعنى: أنهم جعلوا دينهم متفرقًا فأخذوا ببعضه وتركوا بعضه، قيل المراد بهم اليهود والنصارى، وقد ورد في معنى هذا، في اليهود قوله تعالى: ﴿**ومَا تَفرَّقَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ إلاَّ مِن بعدِ ما جاءَتْهُمُ البيِّنَةُ**﴾. وقيل المراد بهم المشركون عَبَد بعضهم الصنم وبعضهم الملائكة، وقيل الآية عامة في جميع الكفار وكل من ابتدع وجاء بما لم يأمر به الله، وهذا هو الصواب لأن اللفظ يفيد العموم فيدخل فيه طوائف أهل الكتاب وطوائف المشركين وغيرهم ممن ابتدع من أهل الإسلام، ومعنى شيعًا فرقًا وأحزابًا، فتصدق على كل قوم كان أمرهم في الدين واحدًا مجتمعًا، ثم اتبع كل جماعة منهم رأي كبير من كبرائهم يخالف الصواب ويباين الحق»[3].

وقال الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية الكريمة: «**يتوعد تعالى، الذين فرقوا دينهم، أي شتتوه وتفرقوا فيه، وكل أخذ لنفسه نصيبًا من الأسماء، التي لا تفيد الإنسان في دينه شيئًا، كاليهودية والنصرانية، والمجوسية، أوْ لا يكمل بها إيمانه، بأن يأخذ من الشريعة شيئًا، ويجعله دينه، ويدع مثله. أو ما هو أولى منه، كما هو حال أهل الفرقة، من أهل البدع والضلال والمفرقين للأمة.**

ودلّت الآية الكريمة أن الدين يأمر بالاجتماع والائتلاف، وينهى عن التفرق والإختلاف في أصل الدين، وفي سائر مسائله الأصولية والفروعية»[4].

(١) رواه بسنده ـ رحمه الله ـ.
(٢) معالم التنزيل للبغوي ٢/١٤٥.
(٣) فتح القدير ٢/١٨٣.
(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٢/٥١٠، ط الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.

وبعد الإنتهاء من سرد أقوال أئمة التفسير في الآية الكريمة، والتأمل لما جاء فيها من العظات والعبر والتي تعتبر البلسم الشافي والدواء الناجع لما فيه المسلمون من تفرق وإختلاف وتناحر في زماننا، أذكر فيما يلي أهم الدروس التي نأخذها من كلام سلفنا الصالح حول الآية الكريمة السابقة:

## الأول:

إنَّ الآية عامة تشمل اليهود والنصارى والمشركين وأهل البدع والضلال من هذه الأمة، ونلاحظ أن هذا القول هو قول معظم المفسرين كما هو واضح وجلي من كلامهم الذي نقلته عنهم. وما ذكره ابن جرير ـ رحمه الله ـ عن السلف في المعنيين بالآية إنما هو بيان أفراد العام وهو من اختلاف التنوع في الأقوال.

ومن قال بأن هذه الآية هي في اليهود والنصارى لا يمنع ذلك أن تشمل غيرهم، لأن «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب». كما في الأصول فالآية كما قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ : «تصدق على كل قوم كان أمرهم في الدين واحدًا مجتمعًا، ثم اتبع كل جماعة منهم رأي كبير من كبرائهم يخالف الصواب ويباين الحق». ولذا نجد البغوي ـ رحمه الله ـ يذكر حديث افتراق هذه الأمة بعد تفسيره للآية.

بل من السلف من جعل هذه الآية خاصة بهذه الأمة كما روى ابن بطة العكبري ـ رحمه الله ـ بسنده عن مرة الهمداني، قال: «بكى فُضيل فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أخاف أن يكون الله منكم بريئًا إني أسمع الله يقول: ﴿إِنَّ الذينَ فرَّقُوا دِينَهم وكَانُوا شيعًا لسْتَ مِنهُم في شَيءٍ﴾. فأخاف أن لا يكون الله منا في شيء. قال أبو هريرة: نزلت هذه الآية في هذه الأمة»[1].

## الثاني:

مخالفة اليهود والنصارى مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، ولقد قصّ الله علينا مخالفة أهل الكتاب لأنبيائهم وتحريفهم لدينهم ووقوعهم في الإختلاف والإفتراق والتشيع والتحزب وذلك حتى يكون فيه عبرة للمسلمين بأن من خالف هدي الأنبياء وقع في الضلال فيجب على المسلمين اتباع هدي النبي ﷺ، ومخالفة أهل الكتاب حتى لا يقعوا في ما وقعوا

---

(١) الإبانة ح: ١٤١.

فيه، ولقد أخبر النبي ﷺ، بأن هذه الأمة ستتبع سنن من كان قبلها من اليهود والنصارى حذو القذة بالقذة وشبرًا بشبر وذراعًا بذراع، وكما وقع الإختلاف في الأمم السابقة سيقع في هذه الأمة، وقد وقع فعلاً كما أخبر النبي ﷺ، وهذه النصوص بمثابة التحذير والتنبيه للمسلمين حتى لا يسلكوا سبيل أعداء الله فيسلم منهم من كتب الله له السلامة ومن أعطاه الفقه في الدين والتبصر بأحوال المخالفين السابقين.

## الثالث:

قوله تعالى: ﴿لسْتَ مِنهُم في شَيءٍ﴾. هو من نصوص الوعيد ويفهم على ضوء منهج أهل السنة في ذلك. لذلك نجد تطبيق هذه القاعدة وهي حمل هذه الآية على أنّها من نصوص الوعيد وكما فهمها السلف الصالح واضحًا في كلام أئمة التفسير رحمهم الله رحمة واسعة.

ومما يبين أن حكم أهل الإفتراق والإختلاف من هذه الأمة هو حكم أهل الكبائر، قوله سبحانه في آخر الآية: ﴿إنّما أمرُهُم إلى الله﴾. وكما مر معنا من أقوال المفسرين لقوله سبحانه: ﴿لسْتَ منهُم في شَيءٍ﴾. احتمالان، فإن كان المقصود هو اليهود والنصارى فشأنهم معروف.

وإن كان المقصود بالآية أهل البدع والأهواء فمن كانت بدعته مكفرة ومخرجة عن الملة فشأنه شأن اليهود والنصارى، وإن كان من أهل الملة والقبلة فهو من أهل الوعيد الذين حُكْمُهم حكم أهل الكبائر وأمرهم راجع إلى مشيئة الباري سبحانه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم وإن شاء عذبهم وعاقبهم، ثم مآلهم إلى الجنة.

## الرابع:

قول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «جعلوا دينهم متفرقًا فأخذوا ببعضه وتركوا بعضه». وقول السعدي ـ رحمه الله ـ: «أوْ لا يكمل بها إيمانه، بأن يأخذ من الشريعة شيئًا، ويجعله دينه، ويدع مثله، أو ما هو أولى منه، كما هو حال أهل الفرقة، من أهل البدع والضلال والمفرقين للأمة». هذا الكلام عن هذين العالمين الجليلين يبين لنا مسألة عظيمة في باب الإفتراق، وهي أن من أكبر أسباب الإفتراق والإختلاف الجوهرية هو الأخذ ببعض الدين وترك البعض.

وهذه من الأمور التي نبه الله عز وجل عليها في كتابه الكريم فقال: ﴿ومنَ الذينَ قالوٓا إنَّا نصارَى أخذنَا ميثَاقهُمْ فَنَسُوا حظًّا مّمَّا ذُكِّرُوا به، فأغرَينَا بينَهُمُ العداوَةَ والبغْضَاءَ إلى يوم القِيامَةِ﴾. (سورة المائدة، الآية: ١٤).

وهي من المسـائل التي عنى بها وتكلم عنها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في

معرض حديثه عن أسباب الاختلاف والفرقة. فقد قال في شرح الآية السابقة: «**فأخبر أن نسيانهم حظًّا مما ذكروا به ـ وهو ترك العمل ببعض ما أمروا به ـ كان سببًا لإغراء العداوة والبغضاء بينهم وهكذا هو الواقع في أهل ملتنا مثلما نجده بين الطوائف المتنازعة في أصول دينها، وكثير من فروعه، من أهل الأصول والفروع**»[1].

وقال في موضع آخر: «فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب»[2].

وقال في موضع آخر: «فمن دفع نصوصًا يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما يحتج: صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

وهذا حال أهل الأهواء هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع تلك الأقوال. فصاروا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿**وَمِنَ الذينَ قالوُا إنَّا نصارى أخذْنَا مِيثَاقَهُمْ فنَسوا حظًّا ممَّا ذُكِّرُوا به، فأغرينْا بينَهُمُ العداوَةَ والبَغْضَاءَ إلى يومِ القيامَةِ**﴾.

فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه، بل ﴿**تقطّعُوا أمرهم بينهم، كلّ حزبٍ بما لديهمْ فَرِحونَ**﴾. وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه مما أخبر به وما أمر به، وأمّا ما ابتدعوه فكله ضلالة»[3].

وبعد كلام طويل له ـ رحمه الله ـ في الموضوع قال: «فظهر أن سبب الاجتماع والألفة جمع الدين، والعمل به كله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أمر به باطنًا، وظاهرًا.

وسبب الفُرقة: ترك حظ مما أمر العبد به، والبغي بينهم.

ونتيجة الجماعة: رحمة الله، ورضوانه، وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه. ونتيجةِ الفُرقة: عذاب الله، ولعنته، وسواد الوجوه، وبراءة الرسول منهم»[4].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/١٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٢٢٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١/١٧.

## الدليل الرابع:

قال تعالى: ﴿ولو شاءَ ربُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً واحدَةً. ولاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلاَّ مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ولذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾. (سورة هود، الآية: ١١٨).

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: يقول تعالى ذكره: «**ولو شاء ربك يامحمد لجعل الناس كلها جماعة واحدة على ملة واحدة، ودين واحد**». كما حدثنا بشر قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ولو شاءَ ربُّكَ لجعلَ النَّاسَ أُمَّةً واحدةً﴾. يقول: لجعلهم مسلمين كلهم.

وقوله: ﴿ولا يزَالُونَ مُختلفينَ﴾. يقول تعالى ذكره: «ولا يزال الناس مختلفين ﴿إلا مَنْ رَّحِمَ ربُّكَ﴾. ثم اختلف أهل التأويل في الإختلاف الذي وصف الله الناس أنهم لا يزالون به، فقال بعضهم: هو الإختلاف في الأديان، فتأويل ذلك على مذهب هؤلاء، ولا يزال الناس مختلفين على أديان شتى من بين يهودي ونصراني ومجوسي، ونحو ذلك. وقال قائلوا هذه المقالة: استثنى الله من ذلك من رحمهم، وهم أهل الإيمان»[1].

ثم ذكر بأسانيده من قال بذلك القول، فذكر عن عطاء والحسن أقوالهم في ذلك. ثم قال: «وعن مجاهد ﴿ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ قال: أهل الباطل. ﴿إلاَّ مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. قال: أهل الحق»[2]

ثم ذكر ابن جرير ـ رحمه الله ـ بسنده عن قتادة: «قوله ﴿ولا يَزالونَ مُختلفينَ إلاَّ منْ رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. فأهل رحمة الله أهل جماعة وإن تفرقت دورهم وأبدانهم، وأهل معصيته أهل فرقة وإن اجتمعت دورهم وأبدانهم»[3].

ثم قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: **ولا يزالون مختلفين في الرزق، فهذا فقير، وهذا غني**»[4]. ونسب هذا القول إلى الحسن البصري ـ رحمه الله ـ.

ثم قال ابن جرير: ـ أيضًا ـ «وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب قول من قال: معنى ذلك: **ولا يزال الناس مختلفين في أديانهم وأهوائهم على أديان وملل وأهواء شتى** ﴿إلاَّ مَن

---

(١) جامع البيان ١٢/١٤١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) جامع البيان ١٢/١٤٢ ـ ١٤٣.

(٤) المصدر السابق.

رَّحِمَ ربُّكَ﴾. فآمن بالله، وصدّق رسله، فإنهم لا يختلفون في توحيد الله، وتصديق رسله، وما جاءهم من عند الله. وإنّما قلت: ذلك أولى بالصواب في تأويل ذلك، لأن الله جل ثناؤه أتبع ذلك قوله: ﴿وتَمَّتْ كَلِمَةُ ربِّكَ لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ منَ الجِنَّةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾. ففي ذلك دليل واضح أن الذي قبله من ذكر خبره عن اختلاف الناس، إنّما هو خبر عن اختلاف مذموم يوجب لهم النار، ولو كان خبراً عن اختلافهم في الرزق لم يعقب ذلك بالخبر عن عقابهم وعذابهم»[1].

وقال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «وأما قوله: ﴿ولِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾. فإنّ أهل التأويل اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معناه: وللإختلاف خلقهم»[2] ثم ذكر بأسانيده من قال بهذا القول.

وذكر بسنده عن الحسن البصري ـ رحمه الله ـ قال: «خلق هؤلاء لجنته، وخلق هؤلاء لناره، وخلق هؤلاء لرحمته، وخلق هؤلاء لعذابه»[3].

وذكر عن الحسن أيضًا: «قال ﴿ولِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾، قال: أمّا أهل رحمة الله فإنّهم لا يختلفون اختلافًا يضرهم»[4]. وذكر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «قوله: ﴿ولِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ قال: خلقهم فريقين. فريقًا يرحم فلا يختلف، وفريقًا لا يرحم يختلف، وذلك قوله: ﴿فمنهم شقيٌّ وسعيد﴾»[5]

وذكر عن عطاء ـ رحمه الله ـ في قوله: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾. قال: يهود ونصارى ومجوس ﴿إلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. قال: من جعله على الإسلام ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ قال: مؤمن وكافر[6].

وذكر عن أشهب أنه قال: سُئِلَ مالك عن قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُختلفينَ إلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ولِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ قال: خلقهم ليكونوا فريقين: فريق في الجنة، وفريق في السعير[7].

ثم قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: وللرحمة خلقهم»[8].

ثم ذكر بأسانيده من قال بذلك القول. ومنهم مجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة وابن عباس[9].

---

(١) جامع البيان ١٢/١٤١ ـ ١٤٣.

(٢) ـ (٥) جامع البيان ١٢/١٤٣.

(٦) ـ (٨) جامع البيان ١٢/١٤٣.

(٩) جامع البيان ١٢/١٤٣ ـ ١٤٤.

ثم قال ابن جرير: «وأولى القولين في ذلك بالصواب، قول من قال: وللإختلاف بالشقاء والسعادة خلقهم، لأن الله جل ذكره، ذكر صنفين من خلقه: أحدهما أهل اختلاف وباطل. والآخر أهل حق ثم عقب ذلك بقوله ﴿وِلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ فعمّ بقوله ﴿وِلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ صفة الصنفين، فأخبر عن كل فريق منهما أنه ميسر لما خلق له»(١).

ثم رد على شبهة الجبرية بقوله: «فإن قال قائل: فإن كان تأويل ذلك كما ذكرت، فقد ينبغي أن يكون المختلفين غير ملومين على اختلافهم، إذ كان لذلك خلقهم ربهم، وأن يكون المتمتعون(*) هم الملومين؟ قيل: إن معنى ذلك بخلاف ما إليه ذهبت. وإنّما معنى الكلام: ولا يزال الناس مختلفين بالباطل من أديانهم ومللهم ﴿إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. فهداه للحق، ولعلمه، وعلى علمه النافذ فيهم قبل أن يخلقهم أنه يكون فيهم المؤمن والكافر، والشقي والسعيد خلقهم، فمعنى اللام في قوله ﴿وِلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ بمعنى (على) كقولك للرجل. أكرمتك على برِّكَ بي، وأكرمتك لبرك بي»(٢).

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: وقوله: ﴿وَلاَ يزالُونَ مُختلفينَ إلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ أي ولا يزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم، قال عكرمة مختلفين في الهدى، قال الحسن البصري مختلفين في الرزق يسخر بعضهم بعضًا، والمشهور الصحيح الأول. وقوله: ﴿إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. أي المرحومين من أتباع الرسل الذين تمسكوا بما أمروا به من الدين، أخبرتهم به رسل الله إليهم ولم يزل ذلك دأبهم حتى كان النبي وخاتم الرسل والأنبياء فاتّبعوه وصدّقوه وآزروه ففازوا بسعادة الدنيا والآخرة لأنّهم الفرقة الناجية كما جاء في الحديث المروي في المسانيد والسنن من طرق يشد بعضها بعضًا»(٣).

ثم ساق حديث الافتراق، وسيأتي ذكر طرقه وتخريجه في الفصل الثالث من هذا البحث إن شاءالله تعالى.

ثم ذكر الأثر التالي عن طاوس: «عن ابن أبي نجيح عن طاوس أن رجلين اختصما إليه فأكثرا فقال طاوس: اختلفتما وأكثرتما فقال أحد الرجلين: لذلك خلقنا فقال طاوس: كذبت. فقال: أليس الله يقول: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾؟ قال لَمْ يخلقهم ليختلفوا ولكن خلقهم للجماعة والرحمة»(٤).

---

(١)، (٢) جامع البيان ١٢/١٤٤.

(*) لعل الصواب «المجتمعون».

(٣) تفسير القران العظيم ٢/٤٦٥.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٢/٤٦٥.

وقال القرطبي ـ رحمه الله ـ وقيل: الإشارة بذلك للإختلاف والرحمة، وقد يشار بـ «ذلك» إلى شيئين متضادين، كقوله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾. (سورة البقرة، الآية: ٦٨). ولم يقل بين ذينك ولا تينك، وقال: ﴿والذينَ إذا أنْفَقُوا لَمْ يُسرفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وكَانَ بَيْنَ ذلكَ قَوَامًا﴾. (سورة الفرقان، الآية: ٦٧). وقال: ﴿وَلاَ تَجْهَر بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بِهَا وابْتَغِ بَيْنَ ذَلكَ سَبِيلاً﴾. (سورة الإسراء، الآية: ١١٠). وكذلك قوله: ﴿قُلْ بِفَضلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾. (سورة يونس، الآية: ٥٨).

وهذا أحسن الأقوال إن شاءالله تعالى، لأنه يعم، أي ولما ذكر خلقهم»[1].

وقال الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ رحمه الله ـ : «**يخبر تعالى أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة على الدين الإسلامي، فإن مشيئته غير قاصرة، ولا يمتنع عليه شيء. ولكنه اقتضت حكمته أن لا يزالون مختلفين، مخالفين للصراط المستقيم، متبعين للسبل الموصلة إلى النار، كل يرى الحق فيما قاله، والضلال في قول غيره.**

﴿إلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾. فهداهم إلى العلم بالحق والعمل به، والإتفاق عليه، فهؤلاء سبقت لهم سابقة السعادة، وتداركتهم العناية الربانية، والتوفيق الإلهي. وأما من عداهم، فهم مخذولون موكولون إلى أنفسهم.

وقوله: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ أي: اقتضت حكمته، أنه خلقهم، ليكون منهم السعداء والأشقياء، والمتفقون والمختلفون، والفريق الذي هدى الله، والفريق الذي حقّت عليه الضلالة. ليتبين للعباد عدله، وحكمته، وليظهر ما كمن في الطباع البشرية من الخير والشر، ولتقوم سوق الجهاد والعبادات، التي لا تتم ولا تستقيم إلا بالإمتحان والإبتلاء»[2].

ولي بعض التعليقات على ما ورد في تفسير الآية الكريمة:

## الأول:

قول مجاهد ـ رحمه الله ـ بأن المختلفين هم أهل الباطل، وأن المرحومين هم أهل الحق فيه دليل على أن أهل الحق الأصل فيهم هو التآلف والاجتماع، وأن التفرق والإختلاف إنّما هو من صفات أهل الباطل والضلال، ويوضح هذا الأصل ويجليه قول قتادة ـ رحمه الله ـ «**فأهل رحمة الله أهل جماعة وإن تفرقت دورهم وأبدانهم، وأهل معصيته أهل فُرقة وإن اجتمعت**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩/١١٤ ـ ١١٥.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٣/٤٧٠.

**دورهم وأبدانهم». وهو قريب من قول الشافعي - رحمه الله - في معنى لزوم الجماعة، إذ اعتبر موافقة ما عليه الجماعة هو الأصل في لزومها لا مجرد اجتماع الأبدان[1].**

## الثاني:

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أن المراد بالمختلفين في الآية أهل البدع، وأنَّ من رحم ربك أهل السنة»[2].

قلت: وهذا الكلام يتفق مع ما جاء في حديث الإفتراق، فإن أهل السنة والجماعة هم الأصل، وهم أهل الألفة والإتفاق، وهم الداعون إلى الجماعة، وهم الجماعة المأمور بلزومها في الأحاديث كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث من هذا الباب، أما أهل البدع فهم أهل الفرقة، وهم أهل الإختلاف، وهم الذين فارقوا الجماعة، وهم الذين تحزبوا وتشيعوا وافترقوا وشتتوا المجتمع المسلم قديمًا وحديثًا.

## الثالث:

قول الحسن البصري - رحمه الله - : **«أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون إختلافًا يضرهم». يدل على أن الخلاف قد يقع بين أهل الحق وذلك في المسائل الإجتهادية الفرعية سواء في مسائل الأحكام العملية الفقهية أو ما يسمى «بالفروع» وهذا هو الأكثر، أو في المسائل العلمية الإعتقادية أو ما يسمى «بالأصول» وهذا قليل جدًا وفي مسائل محدودة ومحصورة. وهذه المسائل التي يسوغ الإختلاف فيها لا تضر أهل الحق، ولا تفسد عليهم ألفتهم، ولا تشتت عليهم جماعتهم.**

وقد اعتنى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ببيان هذه المسألة وتوضيحها، ولأهمية كلامه ونفاسته أذكر منه ما يناسب المقام مع محاولة الإيجاز ما أمكن.

يقول رحمه الله: «إذا كان الله تعالى قد أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله وأولي الأمر منّا، وأمرنا عند التنازع في شيء أن نرده إلى الله وإلى الرسول، وأمرنا بالإجتماع والائتلاف ونهانا عن التفرق والإختلاف، وأمرنا أن نستغفر لمن سبقنا بالإيمان، وسمانا المسلمين وأمرنا أن ندوم عليه إلى الممات.

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٧٤ - ٤٧٦ تحقيق أحمد شاكر.
وسوف يأتي كلام الإمام الشافعي مبسوطًا في الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله تعالى انظر ص ٦٧

(٢) الاعتصام. ١٧٢/٢.

فهذه النصوص وما كان في معناها توجب علينا الإجتماع في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين»[1]. إلى أن قال: «فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحدٍ خروج عنها ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء»[2].

وقال: «وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها، على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل في العبادات والمناكح، والمواريث والعطاء، والسياسة وغير ذلك»[3].

إلى أن قال: «وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية، كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ، ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة»[4].

وقال رحمه الله: «وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة، وأخوة الدين، نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع»[5].

وقال في موضع آخر: «وأما إذا اشتبه الأمر هل هذا القول أو الفعل مما يعاقب صاحبه عليه أو ما لا يعاقب؟ فالواجب ترك العقوبة، لقول النبي ﷺ: **«ادرؤا الحدود بالشبهات فإنك أن تخطىء في العفو خير من أن تخطىء في العقوبة»**. رواه أبو داود، ولا سيما إذا آل الأمر إلى شر طويل، وافتراق أهل السنة والجماعة، فإن الفساد الناشىء في هذه الفرقة أضعاف الشر الناشىء من خطأ نفر قليل في مسألة فرعية[5]......»[6].

ولذلك كان الهجران ـ وهو عقوبة شرعية ـ منضبط عند أهل السنة بضوابط فهو قد شرع لمقصد وغرض فيجب ملاحظة ذلك فإنه إذا لم تتحقق المصلحة ولا المقصد ولا الهدف فلا حاجة

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩/١١٦ ـ ١١٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/١٢٢ ـ ١٢٣، ٢٤/١٧٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٤/١٧٢.

(٦) هذا الكلام قاله شيخ الإسلام ضمن رسالته إلى أهل البحرين ـ انظر بداية الرسالة ج ٦/٤٨٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٦/٥٠٥.

إليه، كذلك هو بحسب ظهور السنة وأهلها وبحسب الأزمنة والأمكنة إلى غير ذلك من الضوابط الشرعية التي بينها علماء أهل السنة[1].

والخلاف السائغ المبني على الإجتهاد والأدلة لا التخرص والهوى لا يوجب الهجران والتفرق والإختلاف، وحال الصحابة رضوان الله عليهم والذين هم أسوة لنا خير دليل في هذه المسألة.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: **«ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة»**[2].

غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن الخلاف في المسائل الأصولية العلمية كان بين السلف الصالح في مسائل قليلة محدودة ودقيقة قد لا يتبين فيها وجه الدليل لبعض الأفراد أو لم يبلغهم دليل القول الآخر أصلاً، لذلك نجد الكثير منهم يرجع عن قوله المخالف في المسألة إلى ما عليه الآخرون.

## الرابع:

جزم الشاطبي ـ رحمه الله ـ بأن المختلفين في الأحكام الفقهية العملية لا يدخلون تحت قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾. وذلك في معرض كلامه عن الآية وتعقيبه على كلام الحسن البصري «أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافًا يضرهم»[3]. وذكر رحمه الله أربعة أوجه في التدليل على عدم دخولهم تحت مدلول الآية الكريمة.

وهذا خلاف ما ذهب إليه الشوكاني ـ رحمه الله ـ في (فتح القدير)[4]. ووافقه عليه الصديق حسن خان في كتابه «الدين الخالص»[5].

يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «قيل وهذا النهى عن التفرق والإختلاف يختص بالمسائل الأصولية، وأما المسائل الفروعية الاجتهادية فالاختلاف فيها جائز، وما زال الصحابة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم مختلفين في أحكام الحوادث، وفيه نظر فإنه ما زال في تلك العصور

---

(١) راجع على سبيل المثال مجموع الفتاوى ٢٤/١٧٥، ٢٨/٢٠٤ ـ ٢١٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤/١٧٣.

(٣) الاعتصام ٢/١٦٨ ـ ١٧٠.

(٤) فتح القدير ١/٣٧٠.

(٥) الدين الخالص ٣/٨.

المنكر للاختلاف موجودًا وتخصيص بعض مسائل الدين بجواز الاختلاف فيها دون البعض الآخر ليس بصواب، فالمسائل الشرعية مساوية الأقدام في انتسابها إلى الشرع»[1].

والراجح والذي عليه جمهور العلماء هو ما ذهب إليه الشاطبي ـ رحمه الله ـ .

## الدليل الخامس:

قوله تعالى: ﴿**فأَقِمْ وَجْهَكَ للدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ الله التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله ذلكَ الدينُ القَيِّمُ ولكنَّ أكثَرَ النَّاسِ لَا يَعلمُونَ، مُنِيبِينَ إليْهِ واتَّقُوهُ وأَقِيمُوا الصَّلاَةَ، ولَاَ تَكُونُوا مِنَ المُشْرِكِينَ، مِنَ الذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾. (سورة الروم، الآياتان: ٣١، ٣٢).

يقول ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «وقوله ﴿**مِنَ الذينَ فَرَّقوا دينَهم وكانُوا شِيَعًا**﴾. يقول: ولا تكونوا من المشركين الذين بدلوا دينهم، وخالفوه ففارقوه ﴿**وكانُوا شِيَعًا**﴾ يقول: وكانوا أحزابًا فرقًا كاليهود والنصارى»[2].

ويقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ : «فأهل الأديان قبلنا اختلفوا فيما بينهم على آراء ومثل باطلة.

وكل فرقة منهم تزعم أنهم على شيء وهذه الأمة أيضًا اختلفوا فيما بينهم على نحل كلها ضلالة إلا واحدة وهم أهل السنة والجماعة المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه كما رواه الحاكم في مستدركه أنه سُئِل ﷺ، عن الفرقة الناجية منهم فقال: «**من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». »[3].

وقال الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ : «﴿**مَنَ الذينَ فَرَّقُوا دينَهُمْ**﴾ مع أن الدين واحد، وهو إخلاص العبادة لله وحده وهؤلاء المشركون، فرقوه. منهم من يعبد الأوثان والأصنام، ومنهم من يعبد الشمس والقمر، ومنهم من يعبد الأولياء والصالحين، ومنهم يهود، ومنهم نصارى.

ولهذا قال: ﴿**وَكَانُوا شِيَعًا**﴾. أي: كل فرقة، تحزبت وتعصبت، على نصر ما معها من الباطل، ومنابذة غيرهم ومحاربتهم ﴿**كُلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ**﴾. من العلوم المخالفة لعلوم الرسل

---

(١) فتح القدير ١/ ٣٧٠، وللشوكاني رأي آخر في هذه المسألة وافق فيه رأي الجمهور، انظر ص **٥٣** من هذه الرسالة.

(٢) جامع البيان ٢١/ ٤٢.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٣٣.

﴿فَرِحُونَ﴾ به، يحكمون لأنفسهم بأنه الحق، وأنَّ غيرهم على باطل.

وفي هذا تحذير للمسلمين من تشتتهم وتفرقهم فرقًا، كل فريق يتعصب لما معه من حق وباطل، فيكونون مشابهين بذلك للمشركين، في التفرق، بل الدين واحد، والرسول واحد، والإله واحد.

وأكثر الأمور الدينية وقع فيها الإجماع بين العلماء والأئمة، والأخوة الإيمانية قد عقدها الله وربطها أتم ربط. فما بال ذلك كله يُلغى ويُبنى التفرق والشقاق بين المسلمين على مسائل خفية، أو فروع خلافية، يضلل بها بعضهم بعضًا، ويتميز بها بعضهم على بعض؟

فهل هذا إلَّا مِن أكبر نزغات الشيطان، وأعظم مقاصده، التي كاد بها المسلمين؟

وهل السعي في جمع كلمتهم، وإزالة ما بينهم من الشقاق، المبني على ذلك الأصل الباطل، إلا من أفضل الجهاد في سبيل الله، وأفضل الأعمال المقربة إلى الله؟»[1].

وفيم يلي أهم الملاحظات على ما جاء في تفسير الآيتين الكريمتين:

## الأولى:

بتدبر ما جاء في الآيتين الكريمتين نستطيع معرفة أهم مقومات الألفة وأسباب اجتماع المسلمين وهي كالتالي:

### السبب الأول:

اختيار الإسلام دينًا يُقْبِل عليه المسلم بكليته، ويخلص فيه مع الله عز وجل، لأنه هو الدين القويم المستقيم الموافق للفطرة والثبات عليه حتى المات.

### السبب الثاني:

الإهتمام بالعلم النافع الموصل إلى مرضاة الله لأن الجهل سبب كل بلاء، ووراء كل انحراف عن سبيل الله القويم.

### السبب الثالث:

الإنابة إلى الله تعالى. يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «**المنيب إلى الله: المسرع إلى مرضاته، الراجع إليه كل وقت، المتقدِم إلى محابه**»[2].

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/١٢٨.

(٢) مدارج السالكين ١/٤٣٤.

وقد رضي الله عز وجل لهذه الأمة الإجتماع وعدم التفرق، كما جاء في الحديث: **«إن الله يرضى لكم ثلاثًا»**. وذكر منها: **«وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا»**.

## السبب الرابع:

التقوى، وبتربية المسلم نفسه على تقوى الله يخرجه من ظلم غيره من المسلمين أو البغي أو العدوان عليهم، التي هي من الأسباب الرئيسة للتفرق والإختلاف.

## السبب الخامس:

إقامة الصلاة، ومن إقامتها أداؤها في جماعة كما نص على ذلك العلماء ولا شك أن التزام المساجد والصلاة فيها جماعة، هو من أعظم الوسائل لألفة المسلمين واجتماعهم وتحاببهم.

## السبب السادس:

توحيد الله عز وجل، ونبذ الشرك بكل صوره وأقسامه، وهذه هي القاعدة الأساسية لإجتماع كلمة المسلمين، كما قال الشيخ سفر بن عبدالرحمن الحوالي: **«كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة»**[1].

## الثانية:

نلاحظ أن ابن كثير ـ رحمه الله ـ قد ربط بين الآيتين وحديث الافتراق من جهة، ثم ربط ذلك بواقع الأمة الإسلامية من جهة أخرى حيث وقع ما أخبر به النبي ﷺ، من تفرق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، ثم اعتبر ابن كثير أهل السنة والجماعة هم الفِرقة الناجية على الخصوص، وهذا هو قول جمهور العلماء المحققين المعتد بإمامتهم وعلمهم، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل لهذه المسألة في الفصل الثالث من هذا الباب.

## الثالثة:

اعتبر الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ السعي في جمع كلمة المسلمين وإزالة ما بينهم من الشقاق، من أفضل الجهاد في سبيل الله، ومن أفضل القربات. لكن من خلال تقريره لهذه المسألة ذكر ثلاثة ضوابط يجب على المسلمين أخذها في الإعتبار لكي ترجع الألفة

---

(١) مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٦٢ السنة ١٦ ص ١٠٢.

فيما بينهم وهذه الضوابط الثلاثة هي:

## الضابط الأول:

مراعاة ما أجمع عليه صدر الأمة من أمور الدين ويتمثل ذلك في أمور الإعتقاد، والعبادة والسلوك، فواجب على المسلمين التمسك بما كان عليه سلفهم الصالح في مثل هذه الأمور.

## الضابط الثاني:

مراعاة الأخوة الإيمانية وحقوقها فهي الرابط الحقيقي والرباني الذي يربط بين أفراد المجتمع المسلم.

## الضابط الثالث:

ما كان من الأمور الخفية أو المسائل الإجتهادية التي يسوغ الإختلاف فيها، فالأمر فيها واسع، وينبغي على المسلمين ألا يجعلوا منه سببًا في الفُرقة والتحزب.

## الدليل السادس:

قوله تعالى: **﴿شَرَعَ لكُم مِنَ الدينِ ما وصَّى بهِ نُوحًا والذِي أوحَينَا إليْكَ وَما وصَّينَا بهِ إبراهِيمَ ومُوسَى وعيسى أنْ أقيمُوا الدِّينَ ولا تَتفَرَّقُوا فيهِ﴾**. (سورة الشورى، الآية: ١٣).

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ : «**﴿أن أَقِيمُوا الدِّينَ﴾** أن اعملوا به على ما شرع لكم وفرض»[١] إلى أن قال: «وقوله **﴿وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** يقول: ولا تختلفوا في الدين الذي أمرتم بالقيام به، كما اختلف الأحزاب من قبلكم»[٢]. ثم ذكر بسنده عن قتاده «قوله **﴿ولاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** تعلموا أن الفرقة هلكة، وأن الجماعة ثقة»[٣].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ : «**﴿أنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾** أي: وصى الله تعالى جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالأئتلاف والجماعة ونهاهم عن الإفتراق والإختلاف»[٤].

وقال البغوي ـ رحمه الله ـ : «**بعث الله الأنبياء كلهم بإقامة الدين والألفة والجماعة وترك الفُرقة والمخالفة**»[٥].

(١) جامع البيان ١٥/٢٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) تفسير ابن كثير ١٠٩/٤.
(٥) معالم التنزيل ١٢٢/٤.

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ : «﴿أن أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ أي: **توحيد الله والإيمان به وطاعة رسله وقبول شرائعه**»[1].

إلى أن قال رحمه الله: «﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ أي: لا تختلفوا في التوحيد والإيمان بالله وطاعة رسله وقبول شرائعه، فإنّ هذه الأمور قد تطابقت عليها الشرائع وتوافقت فيها الأديان، فلا ينبغي الخلاف في مثلها وليس من هذا فروع المسائل التي تختلف فيها الأدلة، وتتعارض فيها الأمارات وتتباين فيها الأفهام، فإنَّها من مطارح الإجتهاد ومواطن الخلاف»[2].

وقال الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ : «قال: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ أي: أمركم أن تقيموا جميع شرائع الدين أصوله وفروعه، تقيمونه بأنفسكم وتجتهدون في إقامته على غيركم، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان.

﴿ولا تتفرقوا فيه﴾ أي: ليحصل منكم الإتفاق على أصول الدين وفروعه واحرصوا على أن لا تفرقكم المسائل، وتحزبكم أحزابًا وشيعًا، يعادي بعضكم بعضًا، مع اتفاقكم على أصل دينكم»[3].

وفيما يلي بعض التعقيبات على ما جاء في تفسير الآية الكريمة:

### الأول:

القيام بالدين والعمل بشرائعه، وعدم تجزئته كل هذا من الأسس الرئيسة لوحدة المجتمع المسلم وترابطه، ولأجل ذلك كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تُمتثل أوامر الله فلا تُترك وتُجتنب المنهيات فلا يُعمل بها، ولذلك أيضًا شرع التواصي بالحق والتواصي بالصبر، وكان التعاون على البر والتقوى كل ذلك من المبادىء العظيمة لحفظ كيان المجتمع المسلم.

أما إذا أُخِذَ ببعض الدين وَتُرِكَ بعضه، كان من أول نتائجه حصول الفُرقة والإختلاف.

وقد سبق الكلام على مسألة عِظَم أمر الأخذ ببعض الدين وترك البعض الآخر في الآية السابقة لهذه الآية.

### الثاني:

إذا علمنا أن الائتلاف والجماعة هو وصية الله إلى جميع أنبيائه عليهم السلام فعلى أتباع

---

(١) فتح القدير ٤/٥٣٠.
(٢) فتح القدير ٤/٥٣٠.
(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/٥٩٩.

الأنبياء العناية بهذه الوصية والمحافظة عليها لأنهم داخلون في هذه الوصية من باب أولى.

## الثالث:

قول الشوكاني ـ رحمه الله ـ : «لا تختلفوا في التوحيد والإيمان بالله وطاعة رسله وقبول شرائعه». وقول السعدي ـ رحمه الله ـ : «ليحصل منكم الإتفاق على أصول الدين وفروعه»، يضع القاعدة الأساس لائتلاف المسلمين واجتماعهم، هذه القاعدة هي الإتفاق بين المسلمين في توحيد الله والإيمان به وما يترتب على ذلك من طاعة الرسول ﷺ، وقبول شرائع الإسلام.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ : «فإنَّ الذي شُرِع لنا: هو الذي وصى به الرسل وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه». إلى أن قال: «والدين الذي اتفقوا عليه هو الأصول»[1].

## الرابع:

قول الشوكاني في تفسير الآية: «وليس من هذا فروع المسائل التي تختلف فيها الأدلة» إلى آخر كلامه المنقول عنه، يناقض ما قرره سابقًا عند تفسيره للآية (١٠٧). من سورة آل عمران بأنه ليس من الصواب تخصيص بعض مسائل الدين، بجواز الإختلاف فيها دون البعض الآخر. وكلامه الأخير الذي ورد في تفسير آية الشورى هو الأوفق والأرجح للأخذ بالإعتبار، وهو الموافق لما عليه جمهور العلماء المحققين من أهل السنة، وهو الموافق لما ذهب إليه هو في كتبه الأصولية نحو «إرشاد الفحول» و«القول المفيد» وهو الذي طبقه عمليًا في كتابه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار».

## الخامس:

قد يكون التفرق الواقع بين الأمة سببًا في نزول المصائب وحلول الكوارث بها كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «وهذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها ومشايخها، وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها. وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ج ١/١٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/٤٢١.

## الدليل السابع:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عندَ الله الإسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ إلاَّ منْ بَعدِ مَا جاءَهُمُ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمن يَكْفُرْ بآيَاتِ الله فإنَّ الله سَرِيعُ الحِسَابِ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٩).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفرَّقُوا إلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾. (سورة الشورى، الآية: ١٤).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ إلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ البَيِّنَةُ﴾. (سورة البينة، الآية: ٤).

يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية الأولى: «أي: بغى بعضهم على بعض فاختلفوا في الحق لتحاسدهم وتباغضهم وتدابرهم فحمل بعضهم بغض البعض الآخر على مخالفته في جميع أقواله وأفعاله وإن كانت حقًا»[1].

أما الآية الثانية فيقول ابن جرير ـ رحمه الله ـ في تفسيرها: «يقول تعالى ذكره: وما تفرق المشركون بالله في أديانهم فصاروا أحزابًا، إلا من بعد ما جاءهم العلم بأن الذي أمرهم الله به، وبعث به نوحًا، هو إقامة الدين الحق، وأن لا تتفرقوا فيه»[2].

ثم ذكر ابن جرير ـ رحمه الله ـ بسنده عن قتادة قال: «إياكم والفرقة فإنّها هلكة»[3].

وأما قوله سبحانه: ﴿بغيًا بينهم﴾، فقال ابن جرير: «يقول: بغيًا من بعضكم على بعض وحسدًا وعداوة على طلب الدنيا»[4].

ويقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية الثانية: «أي إنّما كان مخالفتهم للحق بعد بلوغه إليهم وقيام الحجة عليهم وما حملهم على ذلك إلا البغي والعناد والمشاقة»[5].

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «أي: وما تفرقوا إلا عن علم بأن الفرقة ضلالة، ففعلوا ذلك التفرق للبغي بينهم بطلب الرياسة وشدة الحمية»[6].

وقال الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ في نصيحة جامعة عند تفسيره للآية الثانية: «لما أمر الله تعالى باجتماع المسلمين على دينهم، ونهاهم عن التفرق، أخبرهم أنهم ينبغي لهم أن لا يغتروا بما أنزل الله عليهم من الكتاب. فإنّ أهل الكتاب لم يتفرقوا، حتى أنزل الله عليهم

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٣٥٤.

(٢) جامع البيان ٢٥/١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٤/١٠٩.

(٦) فتح القدير ٤/٥٣٠.

الكتاب الموجب للاجتماع، ففعلوا ضد ما أمر به كتابهم، وذلك كله بغيًا وعدوانًا منهم.

فإنّهم تباغضوا وتحاسدوا، وحصلت بينهم المشاحنة، والعداوة، فوقع الإختلاف. فاحذروا أيها المسلمون أن تكونوا مثلهم»[١].

وفي تفسير الآية الثالثة يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ : «وخص أهل الكتاب، وإنْ كان غيرهم مثلهم في التفرق بعد مجيء البينة لأنّهم كانوا أهل علم، فإذا تفرقوا كان غيرهم ممن لا كتاب له أدخل في هذا الوصف»[٢].

وبعد سرد الآيات الكريمة، وذكر أقوال المفسرين فيها، أذكر فيما يلي بعض التعليقات على ما ورد في شأن هذه الآيات الكريمة:

## الأول:

أخبر سبحانه أن التفرق الذي وقع بين أهل الكتاب إنّما كان بعد قيام الحجة عليهم، وبعد مجيء العلم، وبعد معرفتهم أنَّ الله عزّ وجل أمر بإقامة الدين ونهى عن التفرق فيه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في صدد كلامه على هذه الآية ـ وهي: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ ـ : «فأخبر أن تفرقهم إنما كان بعد مجيء العلم، الذي بيّن لهم ما يتقون، فإن الله ما كان ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون»[٣].

وكذلك الحال في هذه الأمة، فإنَّ التفرق لم يقع بينها إلا بعد قيام حجة الله عليهم بإرسال رسوله ﷺ، وبعد أمرهم بالائتلاف والاجتماع ونهيهم عن التفرق والإختلاف، وبعد تحذير النبي ﷺ، لأمته من التفرق، وبعد أن قصّ الله علينا تفرق الأمم السابقة واختلافهم وذلك حتى يكون لنا العبرة فيهم، فلا نختلف كما اختلفوا ولا نتفرق كما تفرقوا[٤].

وهذا من حيث الشرع والأمر، أما من حيث الإرادة الكونية القَدَرية فقد أخبر النبي ﷺ، بأن هذه الأمة تتبع سنن من كان قبلها حذو القذة بالقذة، وأخبر أنها تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، فوقع الأمر كما أخبر ﷺ، فيجب التفريق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية[٥]

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٦/٦٠١.

(٢) فتح القدير ٥/٤٧٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١/١٤.

(٤) وفي هذا مخالفة لهم، وهو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

(٥) انظر حول هذه المسألة شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ١١٤، ط ٨ المكتب الإسلامي، ومعارج =

لأنَّ في ذلك السلامة والجمع بين النصوص.

أمَّا إذا قال قائل: إذا كان هذا الأمر سيقع قدرًا وكونًا فما فائدة التحذير إذن؟

فالجواب: أنّ هذا إخبار يحمل في طياته النهي لتقوم به الحجة على الخَلق، وليمتثل له من شاء الله له التوفيق والسلامة فيكثر بذلك سواد الفِرقة الناجية والطائفة المنصورة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر حديث الافتراق: «وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ، من غير وجه، يشير إلى أن التفرقة والإختلاف لا بد من وقوعهما في الأمة، وكان يُحذّر أمته، لينجو من شاء الله له السلامة»[1].

## الثاني:

كما أخبر سبحانه وتعالى أن أهل الكتاب ما تفرقوا إلا بغيًا بينهم، والبغي كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والبغي إمَّا تضييع للحق، وإمَّا تَعدٍّ للحد، فهو إما ترك واجب، وإما فعل محرم، فعلم أن مُوجِب التفرق هو ذلك»[2].

فالبغي والتحاسد والتباغض من أهم أسباب الفُرقة، ودواعي الإختلاف بنص الكتاب العزيز.

واستثنى شيخ الإسلام الخلاف السائغ المبني على الإجتهاد فإنَّه لا يدخل في التفرق إلا مع البغي.

يقول ـ رحمه الله ـ: «وهذا بخلاف التفرق عن اجتهاد وليس فيه علم، ولا قُصِدَ به البغي، كتنازع العلماء السائغ»[3]. ويقول: «ولكن الإجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفُرقة إلا مع البغي، لا لمجرد الإجتهاد». إلى أن يقول: «فلا يكون فتنة وفُرقة مع وجود الإجتهاد السائغ، بل مع نوع بغي. ولهذا نهى النبي ﷺ، عن القتال في الفتنة، وكان ذلك من أصول السنة»[4].

---

= القبول بشرح سلم الوصول لحافظ حكمي ١/ ٢٣٠، تحقيق عمر بن محمود ط الأولى ـ دار ابن القيم ـ الدمام ١٤١٠هـ.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ج ١/ ١٢٢، ١٢٣ المحققة.
وانظر المصدر نفسه ١/ ٦٨ ـ ٧٠. وانظر مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص ٢٥ ـ ٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ١٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الاستقامة ١/ ٣١ ـ ٣٢.

ويقول الشيخ ناصر بن سلطان المشعل: «وقد ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال لمختلفين: «كلاكما مُحسن» فدلّ ذلك على أنه قد يختلف اثنان ويكون كلاهما على حق وخلافهما لا يُوجِب تفرقًا ولا يسبب فسادًا وهو الذي يسمى اختلاف تنوع، يقع غالبًا لاختلاف الناس في إدراكهم ووجهات نظرهم وتفاوت آرائهم وفهومهم.

فالاختلاف الذي لا يخرج أصحابه عن دائرة الحق هو في الحقيقة ليس اختلافا ولا يترتب عليه ذم ولا يفصل أصحابه إلى ناج - وهالك وكثيرا ما يقع الظلم بين المختلفين من بعضهم على بعض بسبب البغي والظن الخاطىء حيث يظن كل من المختلفين أنه هو صاحب الحق الذي لا يحتمل الخطأ وغيره صاحب الباطل الذي لا يحتمل الصواب فيحدث من هذا الخطأ تضليل وتبديع وقد يصل إلى التكفير من بعضهم لبعض»[1].

---

(١) تفسير موضوعي للآيات القرآنية في الاعتصام وذم التفرق والاختلاف ص٦٦.



# الفصل الثاني
# الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه

وفيه مبحثان

**المبحث الأول:** الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها.

**المبحث الثاني:** الأدلة من السنة في ذم التفرق والتحذير منه.

# الفصل الثاني
# الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها وذم التفرق والتحذير منه

**المبحث الأول:** الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها.

**المبحث الثاني:** الأدلة من السنة في ذم التفرق والتحذير منه.

**تمهيد:**

مما أجمع العلماء عليه، أن السنة شارحة للقرآن الكريم، ومُبينة لمجمله ومُفصّلة له. ونلاحظ بالدراسة والتأمل تحقق هذه القاعدة فيما نحن بصدد دراسته.

فلقد جاءت الأحاديث الكثيرة التي تحث على الجماعة وتأمر بلزومها، وتذم التفرق، وتحذر منه، وهذا تأكيد لما جاء في القرآن الكريم بهذا الخصوص.

كما جاءت أحاديث تبين المقصود بالجماعة التي على المسلم وجوب لزومها. وما هي صفاتها ومنهجها. وفي المقابل جاءت الأحايث التي تشير إلى وقوع التفرق بين الأمة الإسلامية، محذرة من هذا التفرق، ومبينة لصفته وكيفيته. وذلك كله حتى يعرف المسلم الحق فيلتزمه ويتمسك به، ويعرف الباطل فيتجنبه ويبتعد عنه.

ولقد تكلم العلماء الأجلاء على هذه الأحاديث، وذلك بالشرح والبيان لما تضمنته من الأصول والأحكام، وبالجمع بين ما ظاهره التعارض منها. وبتجلية الإشكالات التي قد ترد عليها.

وسوف أقوم بذكر الأحاديث الواردة في الحث على الجماعة وذم التفرق مع تخريجها وبيان درجتها، مع ذكر كلام أهل العلم حولها فيما يخص، ويتعلق بموضوع بحثي هذا والله المستعان.

## المبحث الأول
## الأدلة من السنة في الحث على الجماعة والأمر بلزومها

### الحديث الأول:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ الله يرضى لكم ثلاثًا، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تُناصِحوا مَنْ ولّاه

الله أمركم»[1].

يقول النووي ـ رحمه الله ـ في شرح هذا الحديث العظيم: «وأما الإعتصام بحبل الله فهو التمسك بعهده وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده والتأدب بأدبه. والحبل يطلق على العهد وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى السبب وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور لاستمساكهم بالحبل عند شدائد أمورهم ويوصلون بها المتفرق فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: (ولا تفرقوا) فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين وتآلف بعضهم ببعض وهذه إحدى قواعد الإسلام»[2].

لقد اعتبر النووي ـ رحمه الله ـ لزوم جماعة المسلمين وتآلف المسلمين فيما بينهم إحدى قواعد الإسلام، وهذه القاعدة التي يؤصلها النووي بناءً على ما جاء في الحديث الصحيح، هي قول علماء السلف قاطبة، وسيأتي ذكر بعض النقولات عنهم مما يبين ذلك ويؤكده.

## الحديث الثاني:

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ، قال: «نَضَّر الله عبدًا سمع مقالتي هذه فحملها فرُبَّ حامل الفقه فيه غير فقيه، ورُبَّ حامل الفقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مسلم، إخلاص العمل لله عز وجل ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط مِنْ ورائهم»[3].

## الحديث الثالث:

خطب عمر ـ رضي الله عنه ـ بالشام فقال: قام فينا رسول الله ﷺ، مقامي فيكم. فقال: «استوصوا بأصحابي خيرًا، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب حتى يُعجِل الرجل بالشهادة قبل أن يُسْأَلَها وباليمين قبل أن يسألها فمن أراد بحبوحة الجنة فليلزم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب «الأقضية» باب «النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة»، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٢ ط المصرية. وأخرجه الإمام أحمد في (مسنده) (١/٨، ٢٦).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٣/٥) والدارمي (٧٥/١) وابن حبان (٧٢، ٧٣ ـ موارد)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٣٨/١ ـ ٣٩) عن شعبة. وأخرجه الحاكم في «مستدركه» بنحوه وصححه وأقره الذهبي، ورواه ابن ماجة في مقدمة سننه بنحوه، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٩٤)، وقال الشيخ الألباني (إسناده صحيح)، وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٦٨٩/١ (ح: ٤٠٤).

الجماعة فإن الشيطان مع الواحد ومن الاثنين أبعد، فمن سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن»[1].

ففي هذين الحديثين الأمر الصريح بلزوم جماعة المسلمين، ولقد وقفت على كلام نفيس للإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ يبين فيه معنى أمر النبي ﷺ، بلزوم جماعة المسلمين. فبعد ذكر الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لحديث عمر السابق قال:

١٣١٦ ـ قال: فما معنى أمر النبي بلزوم جماعتهم؟

١٣١٧ ـ قلت: لا معنى له إلا واحد.

١٣١٨ ـ قال: فكيف لا يحتمل إلا واحدًا؟

١٣١٩ ـ قلت: إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجّار، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى، لأنه لا يمكن، ولأنّ اجتماع الأبدان لا يصنع شيئًا، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما.

١٣٢٠ ـ ومَنْ قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أُمِر بلزومها»[2].

ونستخلص من كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ أن المقصود بلزوم جماعة المسلمين أن يتحقق في الشخص أمران:

### الأول:

أن يتبع ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم. وهذا خاص بأمر الأحكام والمعاملات.

(١) رواه الترمذي في كتاب (الفتن) الباب السابع، ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي (١/١١٤)، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨٦ ـ ٨٨، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٢) وصححه الشيخ الألباني، ورواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (ح: ١٥٥) وقال محققه الدكتور أحمد سعد حمدان: (سنده حسن) (١/١٠٦).
ورواه الآجري في «الشريعة» (ص ٧ ـ ٨) ورواه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١١٣ ـ ١١٦)، ورواه أحمد في مسنده (١/١٨)، (١/٢٦)، ورواه ابن منده في كتابه «الإيمان» رقم (١٠٨٦، ١٠٨٨).
وقد استقصى الدكتور أحمد سعد حمدان طرق الحديث في تحقيقه لكتاب «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي انظر حاشية (١/١٠٧) وقال: «فالحديث بهذه الطرق صحيح»، ورواه عبدالرزاق الصنعاني في «مصنفه» (ح: ٢٠٧١٠).

(٢) الرسالة للإمام الشافعي بتحقيق أحمد شاكر ص ٤٧٤ ـ ٤٧٦.

**الثاني:**

أن يقول بما تقول به جماعتهم. وهذا خاص بأمر الاعتقاد. والله أعلم.

والمقصود هنا الكلام على المراد بمعنى لزوم جماعة المسلمين. أما مَنْ هي الجماعة المراد لزومها فسيأتي له مزيد بيان وتفصيل في الفصل القادم من هذا البحث إن شاءالله تعالى.

## الحديث الرابع:

عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ، عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنّا كنّا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم.

قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم وفيه دَخَنْ(*)، قلت: وما دَخَنُه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي ـ تعرف منهم وتنكر، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟

قال: نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها، قلث: يا رسول الله صفهم لنا.

قال: هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟

قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»[1].

قال النووي ـ رحمه الله ـ في شرح هذا الحديث: «(دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها) قال العلماء: هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج

---

(١) أخرجه البخاري في: كتاب المناقب: باب علامات النبوة (الفتح ٦/٦١٥)، وفي كتاب الفتن باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟ (الفتح ١٣/٣٥). وأخرجه مسلم في كتاب الأمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة.

وأخرجه أبو داود في «الفتن» (٤٢٢٤)، وابن ماجة في «الفتن» (٣٩٧٩). وانظر صحيح سنن أبي داود (٣/٧٩٨)، وصحيح سنن ابن ماجة (٢/٣٦١).

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/٣٨٦).

وأخرجه عبدالرزاق الصنعاني في: (مصنفه) (ح: ٢٠٧١٠).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٤/٤٣٢، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٣٩٩ (ح: ١٧٩١).

(*) قال ابن حجر في تفسير كلمة (دخن): «وهو الحقد، وقيل الدغل، وقيل فساد في القلب، ومعنى الثلاثة مُتقارب يشير إلى أن الخير الذي يجيء بعد الشرّ لا يكون خيراً خالصًا بل فيه كدر. وقيل المراد بالدخن الدخان ويشير بذلك إلى كدر الحال، وقيل الدخن كل أمر مكروه» أهـ. الفتح (١٣/٣٦).

والقرامطة وأصحاب المحنة وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي»[1].

ونلاحظ أنّ النووي ـ رحمه الله ـ قد أورد هذا الحديث تحت باب «وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة»[1].

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ في ثنايا شرحه لهذا الحديث: «قال ابن بطال: فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور»[2].

ثم ذكر قول الطبري بأن الأمر هنا في الحديث للوجوب، وساق ما ذكره الطبري من أقوال في المراد بالجماعة[3]، إلى أن قال: «قال: وفي الحديث أنّه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزابًا فلا يتبع أحدًا في الفرقة ويعتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر»[2].

ويتبين لنا من كلام العلماء في شرحهم لحديث حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ أمور:

**«الأول»**: وجوب ملازمة جماعة المسلمين.

**«الثاني»**: عدم الخروج على أئمة الجور.

**«الثالث»**: اعتزال الفرق عندما لا يكون للمسلمين إمام ولا جماعة[4].

## الحديث الخامس:

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذّ شذّ إلى النار»**[5].

## الحديث السادس:

عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يجمع الله هذه**

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٢٣٧.

(٢) فتح الباري ١٣/٣٧ ط دار الفكر.

(٣) سيأتي بيان هذه المسألة في الفصل القادم إن شاءالله تعالى.

(٤) سيأتي الكلام على هذه الأمور بالتفصيل عند مبحث «مراحل الجماعة» في الفصل القادم إن شاءالله تعالى.

(٥) رواه أبو داود في الفتن والملاحم باب ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٨، والترمذي في «الفتن» باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤/٤٦٦.
ورواه الطبراني في الكبير عن ابن عمر، وصححه الألباني انظر تخريج المشكاة ١٧٣.
ورواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٤٧ ـ ٣٤٨ ح: ٢٢٢).

**الأمة على ضلالة أبدًا ـ قال ـ يد الله على الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإنه من شذّ شذّ في النار»**[1].

## الحديث السابع:

عن أسامة بن شريك ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ، قال: «**يد الله على الجماعة فإذا شذّ الشاذ منهم اختطفته الشياطين كما يختطف الشاة ذئب الغنم**»[2].

## الحديث الثامن:

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم**»[3].

## الحديث التاسع:

**عن أبي ذر رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، أنه قال: «اثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة فإن الله عز وجل لن يجمع أمتي إلا على هدى»**[4].

---

(١) رواه الترمذي وقال: «غريب من هذا الوجه».
ورواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (ح: ١٥٤) وقال محققه الدكتور أحمد سعد حمدان: سنده حسن ١٠٦/١ ورواه ابن أبي عاصم في «السنة»، (ح: ٨٠).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (ح: ١٤٤) وقال محققه «سنده ضعيف» ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨١) ـ وقال الشيخ الألباني «حديث صحيح وإسناده ضعيف جدًّا» إلى أن قال: «لكن الحديث صحيح له شاهد» انظر تخريج السنة (٩٩/١).

(٣) رواه ابن ماجة (٣٩٥٠)، وقال الحافظ العراقي: «في كل طرقه نظر»، ورواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٥٣)، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨٠، ٨٤)، ورواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (ح: ١١٨)، والشطر الأول من الحديث صحيح وله شواهد، وقد رواه ابن أبي عاصم في «السنة»، (ح: ٨٢ ـ ٨٣)، وانظر حاشية مشكاة المصابيح (٦١/١)، ورواه الترمذي (ح: ١٦٧).
ورواه اللالكائي (ح: ١٥٤) وقال محققه «سنده حسن»، انظر حاشية (١٠٦/١). وقال المحقق «ومدار الحديث على المعتمر بن سليمان وقد ساق الحاكم سبعة أسانيد إليه وذيّلها بكلام يقوّى فيه صحة الحديث وقال: فلا بد أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد (١١٥/١ ـ ١١٦)» اهـ.
ورواه ابن أبي عاصم موقوفًا على يسير بن عمرو (٨٥) وقال الشيخ الألباني «إسناده جيد».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، انظر الفتح الرباني (٤٧/٢٣ ح: ١٠٥)، وقال الساعاتي ـ رحمه الله ـ «أعلّهُ الهيثمي».

## الحديث العاشر:

عن كعب بن عاصم ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: **«إن الله تعالى قد أجار لي على أمتي من ثلاث: لا يجوعوا، ولا يجتمعوا على ضلالة، ولا يستباح بيضة المسلمين»**[1].

نلاحظ أن الأحاديث الستة السابقة متقاربة الألفاظ، وقد جعلت التعليق عليها جميعها بعد سردها لهذا السبب، وهي تدل على أمور منها:

### الأول:

أنّ أمة الإسلام لا تجتمع على ضلالة، والمراد هنا هو إجماع العلماء خاصة.

يقول المباركفوري ـ رحمه الله ـ عند شرحه لحديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ السابق: «الحديث يدل على أن اجتماع المسلمين حق والمراد إجماع العلماء ولا عبرة بإجماع العوام لأنه لا يكون عن علم»[2].

### الثاني:

حث النبي ﷺ، أمته على الجماعة، وعلى اعتبار أن المراد باجتماع الأمة هو إجماع العلماء، فإن العوام تَبَع لهم في ذلك وعليهم متابعة العلماء وعدم الخروج عما أجمعوا عليه من أمور الدين.

### الثالث:

الوعيد الشديد لمن فارق الجماعة، ويُفْهَم هذا من قول النبي ﷺ: **«ومن شذَّ شذَّ إلى النار»**.

### الرابع:

قول النبي ﷺ: **«فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم»**[3].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٩٢) وقال محقّقه الشيخ الألباني «حديث حسن»، انظر تخريج السنة (٤٤/١).

(٢) تحفة الأحوذي ٣٨٦/٦ ط المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة ـ الثانية سنة ١٣٨٥هـ.

(٣) سيأتي بيان المراد بهذه الجملة في الفصل القادم إن شاءالله.

## الخامس:

في الأحاديث بشرى لمن امتثل أمر رسول الله ﷺ، بأن لزم الجماعة، ويُفْهَم هذا من وجهين:

### الوجه الأول:

بصريح العبارة حيث قال ﷺ: **«يد الله مع الجماعة»**.

### الوجه الثاني:

بمفهوم المخالفة حيث قال ﷺ: **«ومن شذَّ شذَّ في النار»**. فدلّ هذا على أن من لزم الجماعة فهو في الجنة وقد جاء التصريح بهذه البشرى في حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ حيث جاء فيه: **«من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة»**[1].

## الحديث الحادي عشر:

عن النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الجماعة رحمة والفُرقة عذاب»**[2].

وهذا الأمر العظيم الذي قرره الرسول الكريم ﷺ، في هذا الحديث الشريف هو من الأصول الإعتقادية لأهل السنة والجماعة حيث أدرجه الإمام الطحاوي ـ رحمه الله ـ ضمن بيان عقيدة أهل السنة والجماعة بقوله: **(ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا، والفُرقة زيغًا وعذابًا)**[3].

## الحديث الثاني عشر:

عن الحارث الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات...»**. فذكر الحديث بطوله، قال رسول الله ﷺ: **«وأنا آمركم بخمس كلمات أمرني الله بهن: الجماعة، والسمع والطاعة والهجرة والجهاد في سبيل الله فمن خرج من**

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» وابنه في «زوائده» (٤/٢٧٨، ٣٧٥) ـ (٨/١٨٢) وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨٩٥) وقال الشيخ الألباني (إسناده حسن)، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١١٧) وأورده الألباني (ح: ٦٦٧) في السلسلة الصحيحة.

(٣) انظر متن الطحاوية ص ١٥ فقرة ١٠٢ ط المكتب الإسلامي، وشرح الطحاوية ص ٥١٢ ط ٨ المكتب الإسلامي.

**الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع»**[1].

فالأمر بالجماعة والائتلاف هو أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين، وأمر من رسول الله ﷺ، لأمته، والأمر للوجوب كما هو معلوم ومقرر في علم الأصول، وعلى قدر امتثال المؤمنين لهذا الأمر تكون سعادتهم في الدنيا، وحسن العاقبة في الآخرة.

وتوجد أحاديث أخرى في الباب تعاضد الأحاديث السابقة وتدل إجمالاً على ما دلّت عليه.

فمنها حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»**[2].

ومنها حديث النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»**[3].

ومن الأحاديث التي رُويت مرفوعة بسند ضعيف وصحت موقوفة على ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ما رواه اللالكائي بسنده عن ثابت بن قطبة قال: سمعت ابن مسعود وهو يخطب. وهو يقول: «يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة فإنهما السبيل في الأصل إلى حبل الله الذي أمر به وإن ما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة»[4].

---

(١) رواه أحمد (٤/١٣٠، ٢٠٢، ٣٤٤) والترمذي (٢٨٦٣)، (٢٨٦٤) وابن خزيمة (١٨٩٥)، وأبو يعلي في «مسنده» (١٥٧١) وفي «المفاريد» (رقم: ٨٣) والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٣/٣)، وابن عساكر في «الأربعين الجهادية» (رقم: ٦) والطيالسي (١١٦١ ـ ١١٦٢)، والآجري في «الشريعة» (ص ٨)، ورواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (ح: ١٢٤ ـ ١٢٥)، وأخرجه أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» (ح: ٢٠٧٠٩). وأورده الشيخ علي حسن علي عبدالحميد ـ الحلبي الأثري ـ في كتاب «الأربعون حديثًا في الدعوة والدعاة» ص ٨٨، وقال في تخريجه: «سنده صحيح».

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب الصلاة: باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (١/٤٨١). وأخرجه مسلم في: كتاب البر والصلة والأدب: باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم (٤/٢٥٨٥).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب «الأدب» باب رحمة الناس والبهائم (٤/٦٠١١). وأخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة والأدب»، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم (٤/٢٥٨٦).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ح: ١٥٨ ـ ١٥٩) ورواه الآجري في «الشريعة» (١٣).

# المبحث الثاني

## الأدلة من السنة في ذم التفرق والتحذير منه

### الحديث الأول:

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من فارق الجماعة شبراً فكأنَّما خلع ربقة الإسلام من عنقه»**[1].

### الحديث الثاني:

وعن الحارث الأشعري ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ، قال: **«إن الله أمرني بالجماعة وأنه من خرج من الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»**[2].

### الحديث الثالث:

عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: **«من فارق الجماعة، فإنه يموت ميتة جاهلية»**[3].

المقصود بمفارقة الجماعة هنا، الجماعة التي لها إمام منتصب، فلا يجوز الخروج على هذا الإمام ولا نكث بيعته، ويؤيد هذا أن هذه الأحاديث الثلاثة قد وردت بألفاظ أخرى متقاربة وفيها: **«من خرج من السلطان شبراً»** بدل **«من خرج من الجماعة شبراً»**. والحديث مروي عن

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٧/١٣): «أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ومصححًا من حديث الحارث بن الحارث الأشعري في أثناء حديث طويل، وأخرجه البزار والطبراني في (الأوسط) من حديث ابن عباس وفي سنده خليد بن دعلج وفيه مقال، وقال (من رأسه) بدل (عنقه)» ا.هـ
وأخرجه بلفظ مقارب عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ الإمام أحمد في «مسنده» (٥/١٨٠). وانظر الفتح الرباني (٢٣/٤٨ ـ ح: ١٠٦)، وأخرجه الحاكم في (المستدرك) (١/١١٧) وأبو داود (٤٧٥٨) وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤) وقال الشيخ الألباني «حديث صحيح».

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (ح: ١٥٧)، وأخرجه الإمام أحمد (٤/١٣٠، ٢٠٢)، وقد استقصى الدكتور أحمد سعد حمدان طرق الحديث، انظر حاشية «شرح أصول الاعتقاد» (١/١٠٨)، ثم قال: «الحديث بهذه الطرق حسن».

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢/١٣٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٩١). وقال الشيخ الألباني (إسناده حسن) وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (ح: ٩٨٤).

ابن عباس نفسه ـ رضي الله عنه ـ حيث قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية»**[1].

وفي رواية عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية»**[2].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وقوله «شبرًا» بكسر المعجمة وسكون الموحدة وهي كناية عن معصيته السلطان ومحاربته، قال ابن أبي جمرة: المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكنى عنها بمقدار الشبر، لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق»[3].

إلى أن قال: «والمـراد بالمِيتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافرًا بل يموت عاصيًا»[4].

وقال أيضًا: «في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأنَّ طاعته خير من الخروج عليه لِمَا في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها»[5].

## الحديث الرابع:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، أنه قال: **«من خرج من الطاعة وفارق**

---

(١) أخرجه البخاري في: كتاب الفتن، باب قول النبي، ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، وانظر الفتح ٥/١٣ ح: ٧٠٥٣.
وأخرجه مسلم في كتاب الأمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/ ٢٤٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي، ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها» وانظر الفتح (١٣/ ٥ ح: ٧٠٥٤).
وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/ ٢٤٠).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٦ ـ ٧).

(٤)، (٥) فتح الباري (١٣/ ٧).

**الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة - وفي رواية «يغضب لعصبته ويقاتل لعصبته وينصر عصبته» فقتل فقتله جاهلية ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها لا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه»**[1].

وهذا الحديث مثل الأحاديث السابقة في الدلالة.

قال النووي - رحمه الله - في تفسير قوله ﷺ: «**مات ميتة جاهلية**»: «هي بكسر الميم أي على صفة موتهم من حيث هم فوضى لا إمام لهم»[2]. وقال أيضًا: «قوله ﷺ: **ومن قاتل تحت راية عُمِّيَّة**» هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضًا، قالـوا هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور قال اسحاق بن راهويه هذا كتقاتل القوم للعصبية»[3].

وفي معنى قوله ﷺ: «**يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة**». قال النووي - رحمه الله -: «ومعناه إنها يقاتل عصبية لقومه وهواه»[4].

وحول معنى قوله ﷺ: «**ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها**». قال النووي: «ومعناه لا يكترث بها يفعله فيها ولا يخاف وباله»[5].

## الحديث الخامس:

عن عرفجة بن شريح الأشجعي - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ: يقول: «**إنَّه ستكون هناتٌ وهَنَاتٌ**[*] **فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان**»[6]. وفي رواية «**فاقتلوه**»[7].

وفي رواية: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**»[8].

---

(*) قال النووي: «الهنّات جمع هنّة وتطلق على كل شيء والمراد بها هنا الفتن والأمور الحادثة». أهـ. صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/٢٤١).

(١) رواه الإمام مسلم في كتاب الإمارة وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن. ورواه الإمام أحمد في «مسنده». انظر الفتح الرباني (٢٣/٥٣/ ح: ١٢٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٩٠١٠٩٠)، ورواه اللالكائي في «شرح أصـول اغتقاد أهل السنة والجماعة»، (ح: ١٤١، ١٤٢)، وعبدالرزاق في «المصنف» ٢٠٧٠٧)، ورواه الآجري في «الشريعة» (١٠٠٩) وابن بطة في الإبانة (ح: ١٠٨ - ١١٢).

(٢)، (٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٢٣٨.

(٤)، (٥) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/٢٣٩).

(٦) (٧) (٨) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع. وانظر صحيح مسلم بشرح =

وفي رواية للنسائي عن أسامة بن شريك قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيما رجل خرج يفرق بين أمتي فاضربوا عنقه**»[1].

قال النووي ـ رحمه الله ـ في شرح الحديث: «فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك ويُنهى عن ذلك فإن لم ينته قوتل وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل كان هدرًا، فقوله ﷺ، فاضربوه بالسيف وفي الرواية الأخرى فاقتلوه معناه: إذا لم يندفع إلا بذلك»[2].

## الحديث السادس:

عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا إله إلاّ الله وأنِّي رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والمارق من الدين التارك الجماعة**»[3].

قال النووي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا قوله ﷺ: «**والتارك لدينه المفارق للجماعة**» فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام قال العلماء ويتناول أيضًا كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي أو غيرهما وكذا الخوارج والله أعلم»[4].

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالإرتداد، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلاّ لكانت الخصال أربعًا»[5].

قلت: ـ وهذا الذي ذكره العلماء وقع في تاريخ سلفنا الصالح ما يؤيده كقتال أبي بكر

---

= النووي ٢٤١/١٢.
وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٤١/٦). وانظر الفتح الرباني (٨/٢٤/ ح: ١٦)، والنسائي في المحاربة (٣٧٥٣) وأبو داود في السنة (٤٧٦٢)، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١٣٩)، وعبدالرزاق في «مصنفه» (ح: ٢٠٧١٤).

(١) أخرجه النسائي باب قتل من فارق الجماعة (ح: ٣٧٥٦) وصححه الشيخ الألباني. وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ح: ١٤٣).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤١/١٢ ـ ٢٤٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (الدّيات) باب قول الله تعالى: ﴿إنّ النّفس بالنّفس ، والعين بالعين﴾ الآية، وانظر الفتح (٢٠١/١٢)، وأخرجه مسلم «كتاب الأقضية باب ما يُباح به دم المسلم»، وأخرجه النسائي (٣٧٥٠ ـ ٣٧٥٢). وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨٩٣ ـ ٨٩٤).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٥/١١.

(٥) فتح الباري ٢٠١/١٢ ـ ٢٠٢.

رضي الله عنه للمرتدين ومانعي الزكاة، وكقتال علي رضي الله عنه للخوارج، وللذين غالوا فيه وأَلَهوه وكقتل بعض الأئمة للمبتدعة: كقتل الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان.

## الحديث السابع:

**ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[1] وفي بعض الروايات: «هي الجماعة»[2].**

---

(١) الحديث مشهور محفوظ وصححه كثير من العلماء المحققين واعتنو به دراية ورواية، وقد ورد من طرق كثيرة عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، ورواياتهم ألفاظها متقاربة. ومن الصحابة الذين رووا الحديث: أبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبدالله بن عمرو، وعوف بن مالك، وأنس بن مالك، وأبو معاوية، وأبو الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وابن مسعود، وسعد بن أبي وقّاص، رضي الله عنهم أجمعين. وهذه مواضع أحاديثهم على الإجمال:

أبو داود: ٣٤ ـ كتاب السنة، ١ ـ باب شرح السنة، رقم ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، ج ٥ ص٤.

الترمذي: ٤١ كتاب الإيمان، ١٨ ـ باب ما جاء في افتراق هذه الأمة رقم: ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ج ٥ ص ٢٥، ٢٦.

ابن ماجة: ٣٦ ـ كتاب الفتن، ١٧ ـ باب افتراق الأمم، رقم ٣٩٩١ ـ ٣٩٩٣ ج ٢ ص ١٣٢١.

الإمام أحمد: ج ٣٣٢/٢، ١٢٠/٣، ١٤٥، ١٢٠/٤.

الحاكم: في «المستدرك» في كتاب العلم ج ١ ص ١٢٨ وقال: صحيح على شرط مسلم وج ٢/ص ٤٨٠ وقال: صحيح الإسناد.

الدارمي: ١٧ ـ كتاب السير، ٧٥ ـ باب في افتراق الأمة، رقم: ٢٥٢١ ج ٢ص ١٥٨.

الطبراني: في «الكبير»: ج ٣٢٧/٨ رقم ٨٠٥١، وص ١٧٨ رقم ٧٦٥٩، وص ٣٢١ رقم ٨٠٣٥، ج ٢٧١/١٠، ٢٧٢، رقم ٢١١، ٢١٢ وفي «الصغير»: ج ٢٢٤/١.

الآجري: في «الشريعة» ص ١٥ ـ ١٨، وابن أبي عاصم: في «السنة» ج ١/ص ٣٢ ـ ٣٥.

اللالكائي: في «شرح أصول الاعتقاد» ج ١/ص ١٠٠ ـ ١٠٢، والطبري ج ٢٧/ص ٢٣٩.

ورواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣٦٧/١ ـ ٣٧٥ ح: ٢٦٣ ـ ٢٧٥). وأبو يعلي في «مسنده» ٣٤٠/٦ ـ ٣٤٢ رقم (٣٦٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» ٤٨/٨ رقم (٦٢١٤). وابن أبي شيبة في «المصنف»، ٣٠٨/١٥ رقم (١٩٧٣٨). والمروزي في «السنة» ص ١٨، ١٩.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو حديث صحيح مشهور»، انظر «المسائل» (٨٣/٢). و«الفتاوى» ٣٤٥/٣. واعتنى به الشاطبي في «الاعتصام» وأورده ابن كثير في تفسيره (٣٩٠/١)، وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» انظر «ج ٤٨٠/٣»، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) منها: رواية معاوية ـ رضي الله عنه ـ رواها الإمام أحمد (١٠٢/٤)، وأبو داود، كتاب «السنة» رقم (٤٥٩٧) ـ ط الدعاس، والحاكم في «المستدرك» (١٢٨/١)، والدارمي (١٥٨/٢) برقم (٢٥٢١) ـ ط اليماني، والآجري في =

قال المباركفوري ـ رحمه الله ـ عند شرحه للحديث: «قال العلقمي: قال شيخنا: ألف الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي في شرح هذا الحديث كتابًا قال فيه: قد علم أصحاب المقالات أنه ﷺ، لم يُرِدْ بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنَّما قصد بالذم من خالَف أهل الحق في أصول التوحيد وفي تقدير الخير والشر، وفي شروط النبوة والرسالة وفي موالاة الصحابة، وما جرى مجرى هذه الأبواب، لأن المختلفين فيها قد كَفَّر بعضهم بعضًا، بخلاف النوع الأول فإنَّهم اختلفوا فيه من غير تكفير ولا تفسيق للمخالف فيه، فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الإختلاف. وقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه، ثم حدث الخلاف بعد ذلك شيئًا فشيئًا إلى أن تكاملت الفرق الضالة اثنتين وسبعين فرقة والثالثة والسبعون هم: أهل السنة والجماعة وهي الفرقة الناجية. انتهى باختصار يسير»[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي في تعليقه على حديث الإفتراق في «شرح الطحاوية»: «فبين أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة»[2].

وهذا ما عليه جمهور علماء السلف من أن المقصود بالفِرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة[3].

---

= «الشريعة (ص ١٨)، وابن أبي عاصم (١/ ٣٤، ٣٥)، واللالكائي في شرح السنة (١/ ١٠١ ـ ١٠٢، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه ابن حجر في تخريج الكشاف (ص ٦٣)، «ملحق في آخر الكشاف للزمخشري».
وجوّد إسناده العراقي ـ إحياء علوم الدين (٣/ ٢٥٥)، وقال عنه ابن تيمية: «هذا حديث محفوظ» ـ اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١١٨)، المحققة. وصححه الألباني. السلسلة الصحيحة رقم (٢٠٤).
ومنها: رواية عوف بن مالك ـ رضي الله عنه ـ رواها ابن ماجه، كتاب الفتن، رقم (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم (١/ ٣٢)، واللالكائي (١/ ١٠١)، وإسناده حسن، وذكره الألباني في الصحيحة رقم (١٤٩٢).
ومنها: رواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ رواها الإمام أحمد (٣/ ١٢٠، ١٤٥)، وابن ماجة في الفتن، ورقمه (٣٩٩٣)، واللالكائي (١/ ١٠٠)، والآجري في «الشريعة» (ص ١٦، ١٧)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٢٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٦٢)، ويصح بمجموع طرقه.
انظر رسالة «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للشيخ عبدالرحمن بن صالح المحمود (ج ١/ ١١) وهي غير مطبوعة.

(١) تحفة الأحوذي لمباركفوري ٧/ ٣٩٨.
وانظر عون المعبود للعظيم آبادي ١٢/ ٣٤٠، ٣٤١. ط ـ المكتبة السلفية.

(٢) انظر شرح الطحاوية ص ٣٨٣، ص ٥١٢، ط الثامنة، المكتب الإسلامي، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٢٧.

(٣) سيأتي بيان هذه المسألة في الفصل القادم إن شاءالله تعالى.

وأما الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة فحكمهم مبني على مسألة «تكفير أهل البدع»، ولعلماء أهل السنة تفصيل طويل في هذه المسألة[1] وخلاصته:

١ ـ أن البدع ليست على درجة واحدة، فمنها البدع المكفرة التي تُخْرِج صاحبها عن دائرة الإسلام، ومنها البدع التي هي أقل درجة، ولا تخرج صاحبها عن دائرة الإسلام.

٢ ـ ونتيجة للتفريق السابق، فإن المحققين من أهل العلم لا يُدْخِلون غلاة أهل البدع الذين بدعهم مُكَفِّرة ضمن الثنتين والسبعين فرقة، ويجعلون حكم الثنتين والسبعين فرقة ـ بناء على ذلك ـ حكم أهل الوعيد من أهل الكبائر والمعاصي من هذه الأمة الذين لهم حكم الإسلام في الدنيا، ويدخلون تحت مشيئة الله تعالى في الآخرة[2]، فإن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم ثم مآلهم إلى الجنة. وهذا هو أمثل الأقوال في هذه المسألة، والله أعلم.

وفي حديث الافتراق فوائد عظيمة أشير إلى بعض منها:

## الأولى:

دلّ الحديث على أهمية اتباع الرسول ﷺ، والإقتداء به، والتمسك بسنته، والتزام طريقته، فالإبتداع في الدين خطره عظيم، ومخالفة الرسول ﷺ، ضررها جسيم. ولذلك كان من أهم الضوابط التي وضعها الإسلام للزوم الجماعة: الحث على ملازمة السنة والتمسك بها، والنهي عن البدعة والتحذير منها.

وقد بيّن الرسول الكريم ﷺ، في حديث الافتراق أمرين:

## أولهما:

البشرى بالجنة لمن اتبع سبيله، وكان على ما كان عليه هو ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم أجمعين.

## الثاني:

الوعيد الشديد لمن خالف هديه وسنته.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٤٨/٣ ـ ٣٥٤، ٢١٧/٧، ٢١٨، والاعتصام للشاطبي ١٩٢/٢ ـ ٢٠٦، ٢٤٦ ـ ٢٤٩، ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٢) انظر مبحث العذر بالجهل في الباب الثاني من هذا البحث، ص ١٩٢.

## الثانية:

يُستَنْبط من قوله ﷺ، (إلاّ واحدة) أن الحق واحد لا يتعدد. وهذه المسألة موضع خلاف بين العلماء، فمنهم من يرى بأن كل مجتهد مصيب[1]، وهم الذين يطلق عليهم اسم «المصوبة»، ومنهم من يرى بأن الحق واحد لا يتعدد، وهم الذين يطلق عليهم اسم «المخطئة» ولا شك أن الأدلة مع الفريق الثاني، ويعتبر حديث الإفتراق من الأدلة القوية التي تؤيد ما ذهبوا إليه.

قال الشاطبي: «إن قوله عليه الصلاة والسلام: (إلا واحدة) قد أعطى بنصه أن الحق واحد لا يختلف، إذ لو كان للحق فرق أيضًا لم يقل «إلا واحدة» ولأن الإختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق، لأنها الحاكمة بين المختلفين لقوله تعالى: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩). إذ رد التنازع إلى الشريعة، فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرد إليها فائدة»[2].

## الحديث الثامن:

عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ، يقرأ خلافها فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: « **كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا** »[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تعليقًا على الحديث السابق: «نهى النبي ﷺ، عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق، لأن كلا القارئين كان حسنًا فيما قرأه، وعلّل ذلك: بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا»[4].

إلى أن قال: «واعلم أن أكثر الإختلاف بين الأمة، الذي يورث الأهواء، تجده من هذا الضرب، وهو: أن يكون كل واحد من المختلفين مصيبًا فيما يُثبته، أو في بعضه، مخطئًا في نفي ما عليه الآخر»[5].

---

(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية مبحث نفيس حول هذه المسألة في مجموع الفتاوى ٢٠٣/١٩ ـ ٢٢٧، ١٩/٢٠ ـ ٣٦.

(٢) الاعتصام ٢٤٩/٢.

(٣) أخرجه البخاري ـ كتاب الخصومات ـ باب ما يذكر في الأشخاص، والخصومة بين المسلم واليهود، انظر فتح الباري (٧٠/٥ ح: ٢٤١٠. وانظر أطرافه (٣٤٧٦، ٥٠٦٢) وأخرجه أحمد في «المسند» (٤١٢/١، ٤٥٦).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٣/١، ط المحققة.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٤/١.

وقــد بيَّن النبي ﷺ، أن الإختــلاف في الكتــاب سبب هلاك من كان قبلنـا، فعن عبدالله بن عمرو قال: «هجّرت إلى رسول الله ﷺ، يومًا، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ، يُعرف في وجهه الغضب، فقال: **«إنما أهلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب»**[1].

وفي رواية أخرى عن عبدالله بن عمرو: أن نفرًا كانوا جلوسًا بباب النبي ﷺ، فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك رسول الله ﷺ، فخرج، فكأنما فقىء في وجهه حَب الرمان، فقال: **«أبهذا أُمرتم؟ أو بهذا بعثتم. أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء. انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا عنه»**[3].

وتوجد أحاديث أخرى كثيرة في ذم الفُرقة والتحذير منها، وفيما يلي أسرد بعضًا منها إجمالاً:

عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الشيطان ذئب ابن آدم كذئب الغنم يأتي إليها فيأخذ الشاذة والقاصية والناحية»**[3].

وعن زكريا بن سلام يحدث عن أبيه عن رجل قال: انتهيت إلى النبي ﷺ، وهو يقول: **«يا أيها الناس عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة ثلاث مرات»**. قالها إسحاق (أحد الرواة)[4].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من عمل لله في الجماعة فأصاب تقبل الله منه وإن أخطأ غفر الله له، ومن عمل لله في الفرقة فإن أصاب لم يقبّل الله منه وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار»**[5].

وعن زيد بن أسلم عن أبيه قال: دخلت مع ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ على عبدالله بن مطيع فقال: مرحبًا بأبي عبدالرحمن ضعوا له وسادة فقال: إنما جئتك لأحدثك حديثًا سمعته

---

(١) رواه مسلم في كتاب العلم ـ باب النهي عن اتباع متشابه القرآن ح: ٢٦٦٦ ج ٤/ص ٢٠٥٣.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/١٩٦) وابن ماجه في المقدمة في باب القدر (ح: ٨٥) ج ١ ص ٣٣، وقال صاحب الزوائد في حديث ابن ماجة «هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات».

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ح: ١٥٦) وقال محققه: «سنده صحيح»، ورواه أحمد في المسند، (٥/٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٣)، والطبراني وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات، «مجمع الزوائد» (٥/٢١٩)، ورواه ابن بطه في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (ح: ١٣٢).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند». انظر «الفتح الرباني» (٢٤/٧ ح: ١٥).

(٥) رواه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١٣٠).

من رسول الله ﷺ، يقول: «**من نزع يدًا من طاعة الله فإنه يأتي يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية**»[1].

وعن فضالة بن عبيد عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصيًا، وأمة أو عبد أبق فمات، وامرأة غاب عنها زوجها قد كفاها مؤنة الدنيا فتبرجت بعده**»[2].

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال: «**ترك السنة الخروج من الجماعة**»[3].

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ، قال: «**سألت ربي عز وجل ثلاثًا فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة سألت أن لا يبتلي أمتي بالسنين ففعل. وسألت أن لا يظهر عليهم عدوهم، ففعل. وسألت أن لا يلبسهم شيعًا فأبى علي**»[4].

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخوانًا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث**»[5].

(١) خرجه الإمام أحمد في «المسند». انظر «الفتح الرباني» (٢٣/٥٤/ح: ١٢٦).

(٢) خرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٠) وابن حبان (٥٠) - والحاكم (١/١١٩)، وأخرجه أحمد (٦/١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٨٩، ٩٠٠)، وقال الشيخ الألباني «إسناده صحيح»، كما أورده في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (ح: ٥٤٢).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (ح: ١٠٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند». انظر الفتح الرباني (٢٤/٩/ح: ١٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، حديث رقم (٢٨٨٩، ٢٨٩٠) ج ٤ ص ٢٢١٥، ٢٢١٦.

وأخرجه ابن ماجه في «كتاب الفتن» - باب ما يكون من الفتن (ح: ٣٩٥١، ٣٩٥٢).

وصححه الشيخ الألباني. انظر صحيح سنن ابن ماجة (ح: ٣١٩١).

وأخرجه الترمذي في «كتاب الفتن»، باب سؤال النبي ﷺ، ثلاثًا في أمّته رقم (٢٢٨٠ - ٢٢٨١).

وصححه الشيخ الألباني. انظر صحيح سنن الترمذي. حديث رقم (١٧٦٧، ١٧٦٨).

* ابتداء من تخريجي لهذا الحديث ينبغي التنبيه إلى أن الحديث إذا ورد في الصحيحين أو في أحدهما، وورد في غيرهما من كتب الحديث التي قام بخدمتها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - كالسنن الأربعة، فإنني أذكر تصحيحه للحديث وأشير إلى موضعه الذي صححه فيه، وهذا التصحيح خاص بالروايات التي جاءت في غير الصحيحين، وذلك لما يكون في تلك الروايات من اختلاف الألفاظ بزيادة أو نحوها.

(٥) متفق عليه - أخرجه البخاري في: كتاب الأدب: باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر (٤/٦٠٦٥).

وأخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة والأدب»، باب النهي عن التحاسد والتباغض والتدابر (٤/٢٥٥٩).

وعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: خط لنا رسول الله ﷺ، يومًا خطًّا ثم قال: «هذا سبيل الله». ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن شماله، ثم قال: «هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه». ثم تلا قول الله تعالى: ﴿وأَنَّ هَذا صِراطِي مُسْتَقِيمًا فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سبيلِهِ ذَلِكُم وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٣)[2].

وعن مجاهد: (ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) قال: «البدع والشبهات»[3].

وعن النواس بن سمعان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «ضرب الله مثلاً صراطًا مستقيمًا وعلى جنبتي الصراط سوران بينهما أبواب مُفَتَّحة وعلى الأبواب ستور مرخاة وعلى باب الصراط داع يقول: يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعًا ولا تعوجوا. وفي رواية ـ (ولا تتفرقوا)، وداع يدعو من فوق الصراط فإذا أراد إنسان فتح شيء من تلك الأبواب قال له: ويحك لا تفتحه، فإنك إن تفتحه تلجه، فالصراط الإسلام، والستور حدود الله عز وجل، والأبـواب محارم الله تعـالى، والداعي على الصراط كتاب الله جل وعلا، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله تبارك وتعالى في قلب كل مسلم»[4].

---

(١) رواه أحمد (٤٣٥/١) والدارمي في «السنن» (٦٧/١)، والآجري في «الشريعـة» ص ١٠، والحاكم وصححه (٣١٨/٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٧). وحسنه الألباني، ورواه أبو داود الطيالسي (رقم: ٢٦)، ورواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ح: ٧١، ٨١، ٩٤، ٩٦)، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١٢٦ ـ ١٢٨) وروي الحديث عن جابر بن عبدالله، رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٦)، وصححه الألباني، ورواه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ٥) وابن بطة في «الإبانة» (ح: ١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (ص ١٢). ورواه ابن ماجه (١١).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (ح: ١٣٤) (٢٩٨/١).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنـة» (١٨ و١٩)، والحاكم (٧٣/١)، وأحمد في «المسند» ١٨٢/٤ ـ ١٨٣، ورواه الترمذي (١٤٠/٢) (٢٨٥٩) وقال: هذا حديث غريب، ورواه الآجري في الشريعة (ص ١١ ـ ١٣)، ورواه ابن بطة في (الإبانة)، (ح: ١٣١)، والحديث صححه الشيخ الألباني في تخريج السنة (١٤/١ ـ ١٥).

## الفصل الثالث
## تفسير كلمة (الجماعة) الواردة في الأحاديث

### وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: أقوال العلماء الواردة في معنى الجماعة.
المبحث الثاني: خلاصة أقوال العلماء.
المبحث الثالث: تعليقات الشاطبي على الأقوال الواردة في معنى الجماعة.
المبحث الرابع: اراء بعض المعاصرين في الموضوع.



# الفصل الثالث

# تفسير كلمة (الجماعة) الواردة في الأحاديث

## المبحث الأول: أقوال العلماء الواردة في معنى الجماعة:

وردت في بعض روايات حديث الإفتراق أن المراد بالفِرقة الناجية هي (الجماعة)، وجاءت الأحاديث الكثيرة عن النبي، ﷺ، تأمر بلزوم الجماعة، وقد مر معنا كثير من هذه النصوص في الفصل السابق. فهذه اللفظة ـ أعني الجماعة ـ تحتاج إلى إيضاح وتفسير وبيان لأنها قد تُشْكِلُ على بعض الناس، وقد استعملها قوم في غير موضعها، وجعلوا لها مفهومًا ودلالة غير المفهوم والدلالة التي جاء بها الشرع فوجب الكلام عليها وإيضاحها.

ولقد تناول كثير من علماء الإسلام قديمًا وحديثًا هذا الموضوع بالشرح والتحليل، ووردت آثار وأقوال عن سلفنا الصالح في معنى الجماعة الواردة في الأحاديث، وهي وإن كانت كثيرة إلَّا أنها متفرقة ومشتتة، ولقد قمت بتتبع واستقراء المصادر للوصول إلى نتيجة في هذا الموضوع.

وقد حصر الطبري ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في أربعة أقوال، ذكرها عنه ابن حجر[1] ـ رحمه الله ـ في كتابه «فتح الباري» عند شرحه لحديث حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ والذي فيه الأمر بلزوم الجماعة، قال ابن حجر: «قال الطبري: اختُلِفَ في هذا الأمر وفي الجماعة، فقال قوم: هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم» إلى أن قال: «وقال قوم: المراد بالجماعة الصحابة دون مَنْ بعدهم»، وقال قوم: المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين.

قال الطبري: «والصواب أن المراد من الخبر بلزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث عن بيعته خرج عن الجماعة»[2].

أمَّا الشاطبي ـ رحمه الله ـ فقد ناقش هذا الموضوع في كتابه النفيس «الاعتصام»[3] وأجاد

---

(١) بالرجوع إلى كتب الطبري المطبوعة لم أقف على هذا القول المنسوب إليه، ولعله قد قاله في أحد كتبه المخطوطة.

(٢) انظر فتح الباري (١٣/٣٧).

وقد ذكرها أيضًا العلامة المباركفوري في تحفة الأحوذي ٦/٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) الاعتصام ٢/٢٥٨ ـ ٢٦٥.

فيه وأفاد، كيف لا وهو يقول بأنه ما ألَّف هذا الكتاب إلا لهذا السبب، يقول رحمه الله: «والحاصل أن تعيين الفِرقة الناجية في مثل زماننا صعب، ومع ذلك فلابد من النظر فيه، وهو نكتة هذا الكتاب»[1].

وقد توسع ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة وذكر فيها خمسة أقوال وعزا معظم الأقوال إلى قائليها. وفيما يلي أستعرض أقواله مع زيادة شرح وبيان لها بما تيسر لي من الوقوف عليه من أقوال الأئمة الأعلام، وهذه الأقوال هي:

## الأول:

أن المقصود بالجماعة السواد الأعظم من أهل الإسلام. وعزا هذا القول إلى أبي مسعود الأنصاري وابن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ وقد جاء النص على هذا المعنى في بعض روايات الأحاديث التي تحث على الجماعة ولزومها وقد تقدم ذكرها[2]. ثم قال ـ رحمه الله ـ بعد ذكره لهذا القول ومن قال به: «فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدوا الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم، فكل من خرج عن جماعتهم فهم الذين شذّوا وهم نهبة الشيطان ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع لأنهم مخالفون لمن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال»[3].

فليس المقصود من تحديد الجماعة بالسواد الأعظم، اتباع الكثرة في أمور الإعتقاد والدين، لأن الأكثرين في كل عصر ـ ما خلا القرون الثلاثة المفضلة ـ هم على خلاف الحق، ومجانبون للصراط المستقيم، وهذا بدلالة حديث الإفتراق نفسه فقد دل الحديث بمنطوقه أن السواد الأعظم عند الإختلاف والإفتراق يكون مباينًا للحق، بعيدًا عن الصواب[4].

وما ذكر الله عز وجل الكثرة إلا في معرض الذم[5]، كما أنه سبحانه لم يذكر القلة إلا في معرض المدح[6]. قال تعالى: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١١٦). وقال تعالى: ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾. (سورة سبأ، الآية: ١٣).

---

(١) الاعتصام ٢/٢٥٥.

(٢) راجع الفصل السابق ص ٦٤.

(٣) الاعتصام ٢/٢٦١.

(٤) انظر الجماعات الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة ص ٤٢ ط الثانية ١٤٠١هـ.

(٥) انظر على سبيل المثال سورة يوسف: ٢١، ١٠٣، الأنعام ١١٦.

(٦) انظر سورة سبأ: ١٣، ص: ٢٦، على سبيل المثال.

فَيُحْمَل الأمر إذن على ما ذكره الشاطبي ـ رحمه الله ـ من أن المقصود بالسواد مَنْ تَقدَّم من الأمـة وهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومَنْ تبعهم وسلك سبيلهم من أئمة الهدى ومن اقتدى بهم من سائر الأمة أجمعين.

وقد يُحْمَل السواد الأعظم على معنى آخر، وهو أن المقصود بذلك لزوم جماعة المسلمين التي لها إمام عند الفتنة، ويدل على ذلك أن من الذين عزا إليهم الشاطبي هذا القول أبو مسعود الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ فقد قال عندما سُئِل عن الفتنة لمَّا قُتِل عثمان رضي الله عنه: «عليك بالجماعة فإنَّ الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ، على ضلالة»[1].

وقد أشار إلى المعنيين السابقين ابن الأثير بقوله: «وفيه (عليكم بالسواد الأعظم) أي: جملة الناس ومعظمهم الذين يجتمعون على طاعة السلطان وسلوك النهج القويم»[2].

## الثاني:

أنَّ المقصود بالجماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج عمَّا عليه علماء الأمة مات ميتة جاهلية[3]. قال الشاطبي ـ رحمه الله: «وممن قال بهذا القول عبدالله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف وهو رأي الأصوليين»[4]. والمقصود بالعلماء هنا هم العلماء الأعلام من أئمة الهدى المتبعين للكتاب والسنة والمقتفين لأثر النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم.

وغير العلماء على هذا القول يدخل في مسمى الجماعة بحكم التبع، فمن سار على هدي العلماء الأعلام، وقال بقولهم، وسلك سبيلهم في الإتباع وترك الإبتداع فهو من الجماعة، وهذا القول ـ وهو تفسير الجماعة بأنها العلماء المجتهدون العاملون ـ هو المأثور عن الإمام البخاري ـ رحمـه الله ـ حيث قال في صحيحـه: «بـاب ﴿وكـذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطًا﴾. (سورة البقرة، الآية: ١٤٣). وما أمر النبي ﷺ، بلزوم الجماعة، وهم أهل العلم»[5].

وممن قال بهذا القول الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ فقد قال في سننه: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث»[6].

ولذلك نجد التوافق العجيب في قولي الإمامين الجليلين: الترمذي والشاطبي ـ رحمهما

---

(١) الاعتصام ٢/٢٦١.

(٢) النهاية ج ٢/ص ٤١٩.

(٣)، (٤) الاعتصام ٢/٢٦١.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، وانظر فتح الباري (٣١٦/١٣).

(٦) سنن الترمذي كتاب الفتن باب لزوم الجماعة.

الله ـ فنجد الترمذي بعد ذكره للكلام السابق يذكر الأثر التالي:

«قال وسمعت الجارود بن معاذ يقول سمعت علي بن الحسن يقول سألت عبدالله بن المبارك: مَن الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر قيل له: فقد مات أبو بكر وعمر. قال فلان وفلان. قيل له: قد مات فلان وفلان. فقال عبدالله بن المبارك: أبو حمزة السكري جماعة. قال أبو عيسى [1]: وأبو حمزة هو محمد بن ميمون وكان شيخًا صالحًا وإنَّما قال هذا في حياته عندنا» [2].

ونجد الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ يذكر الأثر نفسه بعد سياقه للقول السابق في معنى الجماعة [3].

وممن قال بهذا القول ـ الثاني ـ من العلماء المتأخرين أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ـ رحمه الله ـ فقد قال: «(الجماعة) أي: أهل القرآن والحديث والفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره ﷺ، في جميع الأحوال ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير ولم يُبدلوا بالآراء الفاسدة» [4].

ونلاحظ أن تعبيرات العلماء الذين نقلنا أقوالهم متقاربة فالشاطبي يقول: هم جماعة أئمة العلماء المجتهدين، والبخاري يقول: هم أهل العلم، والترمذي يقول: هم أهل الفقه والعلم والحديث، والعظيم آبادي يقول: هم أهل القرآن والحديث والفقه والعلم. فنجد أن فحوى هذه الأقوال واحد ومدارها على اعتبار أهل العلم.

ويدخل في القول الثاني من أقوال العلماء في معنى الجماعة، ويتوافق مع أقوال العلماء الذين قالوا به، قول من قال من العلماء بأن المراد بالجماعة هم «أهل الحديث وأصحاب الآثار» [5] وممن يُنْسَب إليه هذا القول: يزيد بن هارون، وعبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن سِنَان، وعلي بن المديني، والإمام البخاري [6]، وشيخ الإسلام ابن تيمية [7] والخطيب

---

(١) أي الترمذي.

(٢) صحيح الترمذي كتاب الفتن باب لزوم الجماعة.

(٣) الاعتصام ٢/٢٦٢.

(٤) عون المعبود ١٢/٣٤٢.

(٥) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ٢٤ ط مكتبة المدني ـ جدة ـ ١٩٨٣م.

(٦) ذكر أقوال العلماء المذكورين بسنده الحافظ الخطيب في كتابه «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٦ ـ ٢٧ ط دار إحياء السنة النبوية.

(٧) مجموع الفتاوى ٣/٣٤٧.

البغدادي، ومن المتأخرين الشيخ حافظ الحكمي[1] ـ رحمه الله ـ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني[2]. ونلاحظ أن أول من قال بهذا القول وجُلّهم من العلماء المعتنين بالسنة النبوية، والناصرين لها، والذابين عنها، والمتبعين للسنن والآثار، والمنكرين للبدع والمحدثات، فلا غرابة أن يتبنوا هذا القول وأن يكونوا هم ومن سار على نهجهم أمثل النماذج وأصدق الأمثلة على معنى الجماعة.

وليس مقصود هؤلاء العلماء الحصر عندما قالوا بهذا القول، وإنَّما قصدهم ضرب المثال، وأنَّ أهل الحديث والآثار أقرب الناس لِمَا كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عنهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بعد كلام طويل في تعيين الفِرقة الناجية: «وبهذا يتبين أنَّ أحقّ الناس بأنْ تكون هي الفِرقة الناجية أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم مَتْبُوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله لعلمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعًا لها. تصديقًا وعملاً وحبًّا وموالاةً لمن والاها ومعاداة لمن عاداها»[3].

لذلك وُجِدَ من أهل الحديث بعد مرور القرون الفاضلة وانقضاء الفترة الأولى التي عاش فيها المُحدِّثون الأوائل، من حاد عن المنهج القويم في قليل أو كثير، وخالف ما كان عليه السلف الصالح من أمور الاعتقاد والعبادة والسلوك، فهؤلاء لا يُعدُّون من أهل السنة والجماعة إلّا فيما وافقوهم فيه من الأمور.

لذلك نجد القاضي عياض ـ رحمه الله ـ يتفطن لهذا الأمر فيقول مُعَقِّبًا على كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في قوله عن الطائفة المنصورة: «إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم؟»[4].

يقول القاضي عياض: «أراد أحمد أهل السنة ومن يعتقد مذهب الحديث»[5].

وهذا يبين جانبًا من الموضوع، وهو أن لفظة «أهل الحديث والآثار» من الإطلاقات التي

---

(١) معارج القبول ١/١٩ ط المكتبة السلفية.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١١٦) في شرح الحديث رقم ٢٧٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/٣٤٧، وانظر الكلام النفيس بعد الكلام المنقول.

(٤) شرف أصحاب الحديث ص ٢٧.

(٥) فتح الباري ١/١٦٤، وتحفة الأحوذي للمباركفوري ٦/٤٣٤.

يستعملها كثير من العلماء ولا سيما السابقين منهم للدلالة على أهل السنة والجماعة ولو لم يكونوا من علماء الحديث، بل ولو لم يكونوا من العلماء أصلاً ولكن كانوا من أهل الاتباع والسنة، وهذا الإطلاق استعمله العلماء في مقابل أهل البدع والأهواء الذين يأخذون الدين بالآراء والأَقْيسة، ويعتمـدون في تقرير أصول الدين وعقائده على الكلام والمنطق والفلسفة ولا يُلْقُون بالاً إلى الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح.

**الثالث:**

«أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص»[1].

وذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أنَّ ممن قال بهذا القول عمر بن عبدالعزيز ـ رضي الله عنه ـ[2].

ثم قال: «فعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما أنا عليه وأصحابي**». فكأنَّه راجع إلى ما قالوه وما سنّوه، واجتهدوا فيه حجة على الإطلاق[3].

وهذا القول هو الذي قرره الشاطبي نفسه في أول كتابه الإعتصام حيث قال: «الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه والتابعون لهم بإحسان»[4].

ومقصود مَنْ قال بهذا القول من العلماء، أنَّ أول من تحقق فيهم وصف الجماعة بحق هم الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، وأنَّهم يُعتَبرون أفضل مثال لمعنى هذه الكلمة.

وأصبـح الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ الأُنمُوذَج الأمثل الذي على كل مسلم يريد الفلاح في الدنيا والنجاة في الآخرة أن يَحتَذي حذوه، وأن يسير على نهجه ودربه، وأن يقتدي به في كل شأنه وأمره.

ولذلك نجد عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يقول: «من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلُّفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنَّهم كانوا على الهدى المستقيم»[5].

---

(١) ـ (٣) الاعتصام ٢/٢٦٣.

(٤) الاعتصام ١/٢٨.

(٥) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (٢/٩٧).

وأضحى ما كان عليه الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ هو الميزان الصحيح الذي تُوزَن به الفِرق على مدى الأزمان، واختلاف المكان إلى يوم القيامة، فيُعرف بذلك مَنْ هي الفِرقة الناجية منْ غيرها، ويُوزن بهذا الميزان أيضًا الأشخاص والأعمال والمعتقدات وما إلى ذلك ليتبين الحق من الباطل والصحيح من الفاسد والصواب من الخطأ(١).

يقول الشاطبي ـ رحمه الله ـ : «فالمُتَّبع للسنة مُتَّبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفِرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله»(٢).

ويقول الشيخ صديق حسن خان علاّمة الهند ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر حديث الإفتراق: «وهذه الأحاديث أفادت أن الجماعة عبارة عن جماعة الصحابة رضي الله عنهم والفرقة الناجية هي التي على سيرة النبي ﷺ، وطريقة أصحابه. ودل قيد «اليوم» أن المُعْتَبَر من شرائع الدين ما كان في زمن النبي ﷺ»(٣).

وقال في موضع آخر: «والمراد بالجماعة ـ كما مر فيما سبق ـ جماعة الصحابة، ومَنْ على طريقتهم، وسيرهم في الإتباع، وترك الإبتداع»(٤).

ويقول الشيخ محمد عبدالهادي المصري ـ من المعاصرين ـ : «فما كان عليه الرسول ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم فهو الحق الذي يجب الإقتداء بهم فيه واتباعه، وكل من جاء بعدهم سالكًا سبيلهم مقتفيًا آثارهم فهم (الجماعة) سواء كان فردًا أم جمعًا»(٥).

وهذا المعنى الذي أشار إليه العلماء هو الأصل في اعتبار دلالة لفظ (الجماعة) بالمعنى الشرعي، وهو أن كل من التزم بما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم فقد التزم الجماعة التي أمر النبي ﷺ، بلزومها.

ولقد أجمع الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على معظم أمور الإعتقاد، وما يتعلق بأصول الدين، فليس لأحد بعدهم أنْ يُبدِّل أو يغيِّر، أو يأتي بقول جديد مخالف لِمَا كانوا عليه، بل كل مسلم مُلْزَم بالإقتداء بهم والسير على منهجهم بنص رسول الله ﷺ، ولذلك نجد أن ابن

---

(١) انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ـ حاشية ص ٨ من كلام الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد بتصرف.

(٢) الاعتصام ٢/٢٥٣.

(٣) الدين الخالص ٣/٤٤.

(٤) الدين الخالص ٣/٧٢.

(٥) معالم الانطلاقة الكبرى ص (٤٥) ط دار طيبة ـ الأولى ١٤٠٨هـ.

العربي ـ رحمه الله ـ يذكر قولين في مفهوم الجماعة المأمور بلزومها، وجعل الأول منها قوله: «أن الأمة إذا أجمعت على قول فلا يجوز لمن بعدهم أن يُحْدِث قولاً آخر»[1].

**الرابع:**

«أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم»[2]. ولم يعزِ الشاطبي ـ رحمه الله ـ هذا القول إلى أحد[3].

قلت: وهذا القولَ مُشْكلٌ جدًّا، فكيف تُفَسر الجماعة على أنها جماعة أهل الإسلام، ونحن نعلم علم اليقين بأن أهل الإسلام يفترقون إلى ثلاث وسبعين فِرقة كما في الحديث؟ فهذا تفسير للحديث بما يخالف منطوق وظاهر الحديث نفسه، وبالتالي لا يصلح أن يُعَد قولاً معتبراً.

ولذلك نلاحظ أن الشاطبي ـ رحمه الله ـ في ذكره لهذا القول لم يكن على عادته في سرد الأقوال السابقة، بل خالف منهجه في تقرير هذا القول من عدة أوجه:

## الوجه الأول:

أنَّه ذكره باقتضاب وإيجاز.

## الوجه الثاني

لم يعزه إلى أحد من العلماء.

## الوجه الثالث:

إرجاعه هذا القول إلى أحد الأقوال السابقة وذلك عند ما عَلَّقَ عليه بقوله: «وكأنَّ هذا القول يرجع إلى الثاني وهو يقتضي أيضًا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول وهو الأظهر»[4].

قلت: وبذلك تُصبح الأقوال التي ذكرها الشاطبي ـ رحمه الله ـ في معنى الجماعة هي نفس الأقوال المذكورة عن الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ التي مرّت معنا في بداية هذا الفصل، والتي ذكرها ابن حجر ـ رحمه الله ـ وغيره من العلماء.

---

(١) عارضة الأحوذي ٩/١٠.
(٢) الاعتصام ٢/٢٦٣.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الاعتصام ٢/٢٦٤.

**الخامس:**

• «ما اختاره الطبري من أنَّ الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمَرَ عليه الصلاة والسلام بلزومه ونهى عن فِرَاق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم»[1].

وبعد كلام طويل قال الشاطبي: «وحاصله أنَّ الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة وذلك ظاهر في أنَّ الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث المذكورة، كالخوارج ومن جرى مجراهم»[2].

ونلاحظ أن ابن حجر ـ رحمه الله ـ ذكر الأقوال المنسوبة إلى الطبري ـ رحمه الله ـ في معنى الجماعة عند شرحه لحديث حذيفة بن اليمان، وحديث حذيفة ـ رضي الله عنه ـ يُقوّي ما ذهب إليه الطبري ـ رحمه الله ـ في مفهوم الجماعة. فيكون بذلك هو الأصل الثاني في اعتبار دلالة لفظ الجماعة بالمعنى الشرعي.

ولابد من ملاحظة القيد الذي أضافه الشاطبي ـ رحمه الله ـ إلى قول الطبري ـ رحمه الله ـ وهو أن يكون الإمام موافقًا للكتاب والسنّة مُحكمًا لهما. وذلك لأنه وُجِد من أهل البدع من كانت لهم تجمعات وجماعات على إمامٍ لهم فهؤلاء لا يدخلون في الجماعة التي أمر الرسول ﷺ، بلزومها بحال، وكذا اجتماع المنتسبين إلى السنّة على إمام مُبتَدِع فإنَّهم وإنْ كانوا لا يخرجون عليه حفظًا لجماعتهم ودرءًا للفتنة وحقنًا لدماء المسلمين، إلاّ إنَّهم لا يطيعونه في مخالفته للسنّة بل يلتزمون الجماعة بمعناها الأول وهو متابعة النبي ﷺ، والسير على هديه وهدي صحابته رضوان الله عليهم.

وقد حصل مثل هذا الأمر في التاريخ الإسلامي، وذلك في عهد المأمون والمعتصم والواثق حيث كانوا أئمة للمسلمين ولكن تبنوا قول المعتزلة وأرادوا حمل الناس عليه بالقوة فخالفهم الإمام أحمد ـ رحمه الله وأثابه ـ وفئة قليلة معه وثبتوا على الحق والسنّة مع عدم خروجهم على الأئمة. ثمَّ نصر الله الإمام أحمد ومن معه وأظهرهم على أعدائهم، وأظهر الله على يد الإمام أحمد سنّة نبيه ﷺ، ولُقِّبَ منذ ذلك اليوم بإمام أهل السنّة والجماعة.

وقد قال بهذا القول الخامس من الأقوال في معنى الجماعة ابن العربي ـ رحمه الله ـ حيث

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٦٤.

(٢) الاعتصام ٢/٢٦٥.

جعله القول الثاني[1] في معنى الجماعة حيث قال: «الثاني إذا اجتمعوا على إمام فلا تَحِلُّ منازعته ولا خَلْعُه»[2].

ومن الذين قالوا بهذا القول من المتأخرين المباركفوري ـ رحمه الله ـ حيث قال عند شرحه لحديث عمر ـ رضي الله عنه ـ الذي فيه «عليكم بالجماعة». قال المباركفوري: «أي المنتظمة بنصب الإمامة»[3].

## المبحث الثاني: خلاصة أقوال العلماء:

يتبين لنا من استعراض ودراسة الأقوال الواردة عن سلفنا الصالح في معنى الجماعة الواردة في الأحاديث، تقارب أقوالهم، وهي تعتبر من اختلاف التنوع وإنْ اختلفت في الألفاظ. وهذا مبني على معرفة منهج السلف الصالح في تفسير الألفاظ والنصوص، وهذا المنهج بالنسبة إلى ما يخص موضوعنا ينحصر في نقطتين:

### الأولى:

ما قرره علماء أصول الفقه من أن إفراد فرد من العام بالذكر لا يخصصه[4].

### الثانية:

ما ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله ـ من أن السلف الصالح ينقسمون في تفسير الألفاظ إلى قسمين أو صنفين، والذي يهمنا هنا هو الصنف الثاني حيث وصف ابن تيمية ـ رحمه الله ـ منهجهم في بيان وتفسير الألفاظ بقوله: «أنْ يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه، على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه»[5]. إلى أن قال: «فإنّ التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق»[6]. وذلك لأن الحد كما قال شيخ الإسلام: «وإنَّما فائدة الحد التمييز بين المحدود وغيره لا تصويره»[7].

(١) مر معنا القول الأول فيما سبق.
(٢) عارضة الأحوذي ٩/١٠.
(٣) تحفة الأحوذي ٦/٣٨٤.
(٤) انظر أصول الفقه لمحمد أبو النور زهير (٢/٥٠٠) ط المكتبة الفيصلية سنة ١٤٠٥هـ.
(٥) مقدمة في أصول التفسير ص ٤٣.
(٦) مقدمة في أصول التفسير ص ٤٤.
(٧) مجموع الفتاوى ٩/٢٦٣.

ويقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ تأكيدًا لما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وتقريرًا له: «عادة السلف أنْ يذكر أحدهم في تفسير اللفظ بعض معانيها ولازمًا من لوازمها، أو الغاية المقصودة منها، أو مثالاً ينبه السامع على نظيره، وهذا كثير في كلامهم»[1].

إذا عُلِم هذا عرفنا مدى تقارب أقوال السلف الصالح في معنى الجماعة، فمَنْ قال بإنَّها «الصحابة» فهو يقصد بذلك أنَّها الجماعة الأولى، وأنَّها أصدق من تمثل فيه مسمى الجماعة، ومنْ قال: بأنهم العلماء المجتهدون فلأنّهم تتمثل فيهم صفات الجماعة، وهم القدوة لغيرهم، والعوام تبع لهم، ومنْ قال: بأنَّهم أهل الحديث والآثار فلأنَّهم أقرب مثال تتحقق فيه صفات الجماعة من متابعة النبي ﷺ، والاهتداء بهديه وسنته، ومن قال بأنَّهم السواد الأعظم فإنَّما نظر إلى عصره هو حيث كانت السنة هي الغالبة والبدعة مقموعة، أو على الاعتبار الذي أشار إليه الشاطبي عند ذكره لهذا القول، ففحوى هذه الأقوال جميعها واحد. هذا إلى جانب القول الخامس الذي فسر الجماعة بالجماعة التي لها إمام مُوافِق للشرع.

فيحصل لنا بذلك قولان في معنى الجماعة التي دلت الأحاديث على وجوب لزومها وهما:

## الأول:

جماعة العقيدة والمنهج. وذلك بأن يلتزم المسلم ما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم أجمعين من أمور الاعتقاد وأصول الدين وهذا هو الأصل والأساس.

## الثاني:

الجماعة ـ بالمعنى الخاص ـ وذلك بلزوم جماعة المسلمين التي لها إمام موافق للشرع، وعدم مفارقتها، وعدم نكث بيعة الإمام فضلاً عن الخروج عليه.

وقد عبرَّ الإمام الخطابي[2] عن معنى الجماعة بالمفهومين السابقين بقوله: «الفُرقة فرقتان، فُرقة الآراء والأديان، وفرقة الأشخاص والأبدان. والجماعة جماعتان، جماعة هي الأئمة والأمراء، وجماعة هي العامة والدُهماء، فأما الإفتراق في الآراء والأديان فإنَّه محظور في العقول، محرم في قضايا الأصول، لأنَّه داعية الضلال، وسبب التعطيل والإهمال، ولو تُرِك الناس متفرقين لتفرقت الآراء والنِحَل، ولكثرت الأديان والملل، ولم تكن فائدة في بعثة الرسول، وهذا هو الذي

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢/١٩٩ ط ـ مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، صاحب التصانيف (ت ٣٨٨) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧/٢٣ ـ ٢٨ «طبقات الشافعية» للسبكي ٣/٢٨٢ ـ ٢٩٠ «الأعلام» للزركلي ٢/٣٠٤.

عابه الله عز وجل من التفرق في كتابه، وذمه في الآي التي تقدم ذكرها.

وعلى هذه الوتيرة نُجري الأمر أيضًا في الإفتراق على الأئمة الأمراء، فإنَّ في مفارقتهم مفارقة الألفة، وزوال العِصمَة، والخروج من كنف الطاعة وظل الأمنة، وهو الذي نهى النبي ﷺ عنه وأراده بقوله ﷺ: «**ومن فارق الجماعة فمات فميتته جاهلية**»[1]. وذلك لأنَّ أهل الجاهلية لم يكن لهم إمام يجمعهم على دين، ويتألفهم على رأي واحد، بل كانوا طوائف شتى وفرقًا مختلفين، آراؤهم متناقضة، وأديانهم متباينة، وذلك الذي دعا كثيرًا منهم إلى عبادة الأصنام وطاعة الأزلام، رأيًا فاسدًا اعتقدوه، في أن عندها خيرًا، وأنها تملك لهم نفعًا، أو تدفع عنهم ضرًّا.

وأما عزلة الأبدان ومفارقة الجماعة التي هي العوام، فإنَّ منْ حكمها أنْ تكون تابعة للحاجة، وجارية مع المصلحة»[2].

## المبحث الثالث: تعليقات الشاطبي على الأقوال الواردة في معنى الجماعة:

بعد أن انتهى الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ من سرد الأقوال الخمسة الواردة عن السلف الصالح في معنى الجماعة، ذكر بعض التعليقات، ولأهميتها أذكرها مع زيادة تعليق وبيان.

### التعليق الأول:

قوله ـ رحمه الله ـ: «فهذه خمسة أقوال دائرة على اعتبار أهل السنّة والاتباع، وأنّهم المرادون بالأحاديث»[3].

وذلك لأنَّ أهل السنة والجماعة هم الأصل، وهم الفِرقة الناجية والجماعة التي أمر الله ورسوله ﷺ، بلزومها إذا وقعت الفُرقة، وهم السواد الأعظم، وهم الموافقون لِمَا كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، ولا يكون العالم عالمًا حقًّا إلاّ إذا كان على منهجهم وطريقتهم، وكذلك يَرون الجماعة ويحذرون من الفرقة ولا يرون الخروج على الإمام الشرعي وإن ظلم وجار ما دام يقيم شرع الله فيهم ويحكم به.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) كتاب «العزلة» للخطابي بتحقيق ياسين محمد السواس ص ٥٧/٥٩، ط ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت سنة ١٤٠٧هـ.

(٣) الاعتصام ٢/٢٦٥.

لذلك نرى أنَّ الأقوال الأربعة المذكورة عن الأئمة الأعلام تنطبق عليهم جميعها كما أشار إلى ذلك الشاطبي ـ رحمه الله ـ .

والذي أريد أنْ أقرره في هذا المقام هو أن إطلاق وصف أهل السنة والجماعة كان شائعًا بين سلفنا الصالح، وكانوا يستعملونه في مقابل أهل الأهواء والفُرقة منذ زمن الصحابةرضوان الله عليهم، والدليل على ذلك. ما ذكره العلماء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله تعالى ﴿يَومَ تَبيضُّ وُجُوهٌ وتَسودُّ وُجُوهٌ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٠٦). قال: «تبيض وجوه أهل السنّة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفُرقة»[١].

وها هو سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه ـ من التابعين، يقول في قوله تعالى: ﴿وعمل صالحًا ثُمَّ اهتدى﴾: لزم السنّة والجماعة[٢].

غير أن هذا الوصف لم يُكْتَب له الانتشار والاشتهار إلا بعد محنة الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ ونلاحظ هنا أنَّ انتشار هذا الإسم والوصف مرتبط ـ بتفشي البدعة وانتشارها ـ حيث تبناها الخلفاء العباسيون وأجبروا عليها الناس بالقوة فلله في ذلك حكمة عظيمة ـ. وهذا يقودنا إلى الكلام على سبب التسمية بهذا الاسم. ونلاحظ أنّ السلف الصالح يُقرنُون بين السنّة والجماعة. وفي المقابل يُقرنون بين البدعة والفُرقة. فالتزام السنة سبب للجماعة، كما أنّ ابتداع البدع سبب للفرقة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «والبدعة مقرونة بالفُرقة، كما أنَّ السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفُرقة»[٣].

ويقول في موضع آخر: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ، باطناً وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ، حيث قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**». ويعلمون أنّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثِرُون كلام الله على

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣٩٠/١، وانظر الاعتصام ٥٦/١، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦٣/٢) إلى ابن أبي حاتم وأبو نصر في «الإبانة»، والخطيب في «تاريخه» واللالكائي في «السنة» وانظر درء تعارض العقل والنقل ٤٨/١، ط أولى، وانظر رسالة الدكتور محمد باكريم «وسطية أهل السنة بين الفرق» ص ٣٣/٣٠ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بقسم العقيدة ـ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٩هـ (غير مطبوعة).

(٢) الإبانة (ح: ١٥٦)، وشرح أصول الاعتقاد (ح: ٧٢).

(٣) الاستقامة ٤٢/١ طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ، على هدي كل أحد، وبهذا سُمُّوا أهل الكتاب والسنّة. وسُمّوا أهل الجماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفُرقة، وإنْ كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين»[1].

والذي ينبغي أن يدركه كل مسلم أنّ مذهب أهل السنة والجماعة وما هم عليه ليس من الأمور التي أُحدِثَت أو ابْتُدعت، وإنّما هو امتداد لما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير ذلك: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم، معروف، قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد، فإنّه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومَنْ خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السنّة والجماعة»[2].

لذلك فإن نسبة مذهب أهل السنّة إلى عالم من العلماء إنّما هو باعتبار إحيائه للسنة ودعوته إليها ونصرتها، وتجديد ما اندرس منها في زمن هؤلاء العلماء، لا باعتبار أنهم أتوا بشيءٍ جديد من عند أنفسهم، أو أنّهم ابتدعوا أمرًا لم يكن عليه سلف الأمة، لكن لجهل الناس وتفشي البدع والمحدَثَات قد يظنون أن هؤلاء العلماء خالفوا ما عليه الناس في زمن الجهل وأنّهم جاءوا بمذهب جديد كما يقول به كثير من الجهلة ـ لا سيما في زماننا ـ عن الإمام أحمد بن حنبل وشيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله ـ.

يقول الشيخ عبدالرحمن المحمود: «إنَّ مذهب أهل السنة والجماعة امتداد لما كان عليه الرسول ﷺ، وأصحابه، فإذا ما قام إمام من الأئمة في زمن البدع بالدعوة إلى العقيدة السليمة وإلى منهج أهل السنة، ومحاربة ما يخالفها فهذا الإمام لم يأتِ بجديد، وإنما جدد ما اندرس من مذهب أهل السنة وأحيا ما مات منه، وإلاّ فالعقيدة لم تتغيرْ، فإذا ما نُسب ـ في بعض الأزمان أو الأمكنة ـ مذهب أهل السنة إلى عالم من العلماء، أو مجدد من المجددين فلأنّه دعا إليه لا لأنه ابتدعه أو اخترعه»[3].

ولذلك نرى أنّ الكثير من العلماء عندما ظهرت البدع وافترقت الفرق ألفوا الكتب التي تثبت عقيدة السلف الصالح عقيدة أهل السنّة والجماعة وذلك بالسند، فيبدأون بالآيات ثمّ الأحاديث ثم أقوال الصحابة رضي الله عنهم ثم أقوال التابعين وهكذا في تقرير كل مسألة من

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/١٥٧.

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/٤٨٢ ـ تحقيق محمد رشاد سالم.

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/٣٠ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض سنة ١٤٠٨هـ.

مسائل الإعتقاد، والأمثلة على ذلك كثيرة ونكتفي بذكر بعض منها للتدليل وهي: السنّة لابن أبي عاصم، والإبانة عن شريعة الفِرقة الناجية لابن بطة، والشريعة للآجري، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(*).

ويقول الدكتور المحمود: «وبَدْء التسمية مرتبط بنشأة الفِرق، لأنَّ من الطبيعي أنْ يتميز أهـل السنّة عن بقية أهل الأهواء من أهل الفرق الذين انحرفوا عن المنهج السوي والذين ابتدعوا أقوالاً وآراءً مخالفة لما كان عليه أهل الصدر الأول»[1].

وهذا الكلام صحيح لا غُبار عليه، إلّا أنّ الدكتور المحمود يقول في آخر المبحث: «أمَّا التحديد الدقيق لنشأة التسمية بأهل السنة والجماعة، وربط ذلك بزمن محدد، أو بعَلَمٍ من أعلام أهل السنّة، أو بنشوء فرقة من الفِرق، فلا أظن أنَّ ذلك ممكن إلّا مِنْ خلال خطوة عريضة كما أسلفنا ـ والله أعلم ـ»[2].

وأقول لقد ثبت النص عن ابن عِباس ـ رضي الله عنهما ـ في استعماله لهذا الاسم، وقد سبق ذكره وذكر من خرّجه، فيكون بذلك تحديدًا دقيقًا لنشأة هذه التسمية ثم استعمل هذه التسمية كل من جاء بعده من أئمة الهدى، مثل الإمام مالك، وقيس بن عمر الملائي وغيرهم.

واستعمله بعض الأئمة في النص على أمور الاعتقاد الصحيحة كما فعل ذلك قتيبة بن سعيد الثقفي ونقله عنه الذهبي في «سيره».

بل جعل بعض الأئمة هذا الاسم ضمن عنوان كتبهم في «العقيدة» كما فعل اللالكائي، وقوام السنة الأصبهاني، وغيرهم.

وأصبح هذا الاسم علمًا على الفرقة الناجية والطائفة المنصورة إلى قيام الساعة. وهو اسم قامت عليه الأدلة وتمسك به أئمة الهدى من سلفنا الصالح، فينبغي لنا التمسك به، لأنه يدخل في مسألة «الاتباع».

ولا يجوز تركه لمجرد أن أناسًا تسموا به، وعقيدتهم ومنهجهم مخالف لما كان عليه سلف الأمة، لأن ذلك حجة عليهم، ولا سيما مع وجود من يتسمى به وهو على عقيدة ومنهج السلف الصالح ويدعو إليه.

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣١.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٨.

(*) سيأتي بيان هذه المسألة بالتفصيل في الباب الثالث إن شاءالله تعالى. انظر ص **٢٧٩** وما بعدها.

فترك هذا الاسم هو الذي يوقع الناس في اللبس والحيرة ويترتب عليه مفاسد كثيرة.

ولابد من الإشارة إلى التفريق بين نشأة التسمية ونشأة أهل السنة أنفسهم، إذ أنّ نشأة مذهب أهل السنّة مرتبط مع مجيء الإسلام لأنّ مذهب أهل السنّة والجماعة هو ما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته[1].

وأختم هذا المبحث بكلام طيب في وصف أهل السنة والجماعة للشيخ محمد عبدالهادي المصري حيث يقول: «أهل السنة والجماعة هم أصحاب رسول الله ﷺ، ومن اتبعهم بإحسان وسار على دربهم والتزم بأصولهم ومنهجهم العلمي والعملي فهم لا يأخذون دينهم علمًا وعملاً إلا من كتاب ربهم وسنة نبيهم في إطارٍ منْ فقه صحابة رسول الله ﷺ، لا يقدمون على ذلك أو يعارضونه بعقل أو رأي أو قياس أو ذَوق أو وجْد أو مكاشفة أو غير ذلك.

فكل من التزم بالقرآن والسنّة وإجماع صحابة رسول الله ﷺ، كان من أهل السنّة والجماعة، فهذه هي الأصول المعصومة عندهم وما عدا ذلك فليس معصومًا عندهم، بل كل يُؤخذ من كلامه ويترك إلاّ رسول الله ﷺ، فمقالات أئمتهم تابعة لسنة نبيهم وليست مقدّمة عليها، وكل اجتهاد عندهم يُعرَض أولاً على القرآن والسنة وفقه السلف الصالح رضي الله عنهم من الصحابة والتابعين وأئمة العلم والدين قبل أنْ يقبل أو يُرد.

وأهل السنّة والجماعة هم أهل التجمع والائتلاف، وهم الامتداد الطبيعي والمسار الأصلي لهذا الدين الملتزمون بالجمل الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع - البعيدون عن مواطن الشبهات التي تُفرّق الجمع وتُشتّت الشمل لأنّ الجماعة عندهم هي مناط النجاة في الدنيا والآخرة»[2].

## التعليق الثاني للشاطبي - رحمه الله -

بعد أن ذكر الشاطبي التعليق السابق قال: «فلنأخذ ذلك أصلاً وينبني عليه معنى آخر»[3].

ثم قال: «وذلك أنّ الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد سواء ضَمّوا إليهم العوام أم لا، فإنْ لم يضموا إليهم فلا إشكال أنّ الإعتبار إنّما هو بالسواد الأعظم من العلماء

---

(١) المصدر السابق ١/٢٨، ٣٠.

(٢) معالم الانطلاقة الكبرى ص ١٦٧.

(٣) الاعتصام ٢/٢٦٥.

المعتَبر اجتهادهم، فمنّ شذَّ عنهم فمات فميتته جاهلية، وإن ضَموا إليهم العوام فبحكم التبع لأنَّهم غير عارفين بالشريعة، فلابد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء»[1].

ومنْ هو العالم المعتبر اجتهاده؟ والذي يُعتدّ بقوله؟

- يجيب الشاطبي نفسه عن هذا السؤال عند ذكره للقول الثاني في معنى الجماعة وهي أنّها جماعة أئمة العلماء المجتهدين بقوله: «فعلى هذا القول لا مدخل في السؤال[2] لمن ليس بعالم مجتهد، لأنّه داخل في أهل التقليد». إلى أنْ قال: «ولا يدخل أيضًا أحد من المبتدعين، لأنّ العالم أولاً لا يبتدع، وإنَّما يبتدع، من ادعى لنفسه العلم وليس كذلك، ولأنَّ البدعة قد أخرجته عن نمط منْ يُعتدّ بأقواله»[3].

وتدليلاً على القاعدة التي قررها الشاطبي - رحمه الله - في التعليق السابق، أعاد ذكر الأثر المنقول عن عبدالله بن المبارك في معنى الجماعة. ثم ذكر أثرًا آخر عن إسحاق بن راهويه فقال: «روى أبو نعيم عن محمد بن القاسم الطوسي قال: سمعت إسحاق بن راهويه وذكر في حديث رفعه إلى النبي ﷺ، قال: «إنّ الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم». فقال رجل: يا أبا يعقوب! من السواد الأعظم؟ فقال: محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعهم. ثم قال: سأل رجل ابن المبارك: من السواد الأعظم؟ قال: أبو حمزة السكري: ثم قال إسحاق في ذلك الزمان (يعني أبا حمزة) وفي زماننا محمد بن أسلم، ومنْ تبعه. ثم قال اسحاق: لو سألت الجهال عن السواد الأعظم لقالوا: جماعة الناس. ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ، وطريقه فمَنْ كان معه وتبعه فهو الجماعة - ثم قال إسحاق: لم أسمع عالمًا منذ خمسين سنة كان أشد تمسكًا بأثر النبي ﷺ، من محمد بن أسلم»[4]. ثم عقّب الشاطبي بقوله: «فانظر في حكايته تتبين غلط من ظنّ أن الجماعة هي جماعة الناس وإنْ لم يَكُن فيهم عالم، وهو وهْمُ العوام لا فهم العلماء، فليُثبِّت الموفق في هذه المزلة قدمه لئلا يضل عن سواء السبيل، ولا توفيق إلا بالله»[5].

وقد ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله - الأثر السابق عن إسحاق بن راهويه، ووصف مدى تمسك محمد بن أسلم بالسنة، وعلّق عليه بكلام نفيس فقال: «وكان محمد بن أسلم

---

(1) المسألة السابعة عشرة، الاعتصام ٢/٢٦٦.

(2) قال الشاطبي هذا الكلام تعقيبًا على الأثر المنقول عن عبدالله بن المبارك حين سئل من الجماعة؟ وتقدم ذكره.

(3) الاعتصام ٢/٢٦٢.

(4) الاعتصام ٢/٢٦٧.

(5) المصدر السابق.

الطوسي، الإمام المتفق على إمامته، مع رتبته، أَتْبَع الناس للسنة في زمانه، حتى قال: «ما بلغني سنة عن رسول الله ﷺ، إلا عَمِلْت بها، ولقد حرصت على أن أطوف بالبيت راكبًا، فما مُكِّنْت منْ ذلـك». فسُئِل بعض أهل العلم في زمانه عن السواد الأعظم الذين جاء فيهم الحـديث: «إذا اختلف النـاس فعليكم بالسواد الأعظم». فقال: «محمد بن أسلم الطوسي هو السواد الأعظم». وصدق والله، فإن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا»[1].

وقال في موضع آخر: «إن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق، وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض»[2]. إلى أن قال: «وقال بعض أئمة الحديث وقد ذكر له السواد الأعظم، فقال: أتدري ما السواد الأعظم؟ هو محمد بن أسلم الطوسي وأصحابه.

فمسخ المختلفون الذين جعلوا السواد الأعظم والحجة والجماعة هم الجمهور، وجعلوهم عيارًا على السنّـة، وجعلوا السنّـة بدعـة، والمعـروف منكـرًا لقلة أهله وتفردهم في الأعصار والأمصار، وقالوا: من شذَّ شذَّ الله به في النار، وما عرف المختلفون أن الشاذ ما خالف الحق وإن كان الناس كلهم عليه إلا واحدًا منهم فهم الشاذون، وقد شذّ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرًا يسيرًا، فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة»[3].

فمن كان من العلماء متمسكًا بالأثر وسالكًا لطريق الأولين من الصحابة والتابعين اعتبره بعض العلماء هو الجماعة، وأوجبوا على الأمة متابعته وأنه الجماعة التي يجب لزومها، لأن العلماء يمثلون المنهج، وهم القدوة للأمة.

وقد جعل الآجري علامة الهدى والصلاح والإستقامة إتباع الكتاب والسنّة، وسلوك ما كان عليه أئمة الهدى في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء والأعلام، ولكن ما صفة هؤلاء العلماء؟ نراه ـ رحمه الله ـ قد ذكر أمثلة لأئمة أهل السنّة ثم قال: «ومَنْ كان على مثل طريقهم» فهذا هو الضابط وهذه هي الصفة لمن يتابع من العلماء في كل زمان ومكان. وفيما يلي نص كلام الآجري:

---

(١) إغاثة اللهفان ١/٧٠ ط دار المعرفة بيروت.

(٢) إعلام الموقعين ٣/٣٩٧ ط دار الجيل/ بيروت.

(٣) إعلام الموقعين ٣/٣٩٧.

«علامة من أراد الله به خيراً: سلوك هذه الطريق، كتاب الله عزّ وجل، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ ومن تبعهم بإحسان رحمة الله تعالى عليهم، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء، مثل الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل والقاسم بن سلام، ومن كان على مثل طريقهم، ومُجانبة كل مذهب لا يذهب إليه هؤلاء العلماء»(١).

ولقد تكلم الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود عن تفسير بعض العلماء للجماعة بأشخاص تمثل فيهم المنهج الحق والاتباع، ثم ذكر الأثر المنقول عن عبدالله بن المبارك، وعلّق عليه بقوله: «فأراد ابن المبارك أن يفسر الجماعة بمن اجتمعت فيه صفات الاتباع الكامل للكتاب والسنة»(٢).

لذلك فالكثرة ليست مقياسًا صحيحًا لمعرفة الحق، لا سيما بعد انقضاء القرون الثلاثة الفاضلة، لذلك جاء عن السلف الصالح ما يؤيد الكلام السابق الذي ذهب إليه بعض العلماء الأعلام.

فعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك»(٣).

وفي رواية عنه ـ رضي الله عنه ـ : «إن الجماعة ما وافق طاعة الله»(٤).

وقال نعيم بن حماد: «إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذٍ»(٥).

وعن الحسن البصري ـ رحمه الله ـ قال: «السنّة ـ والذي لا إله إلا هو ـ بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنّة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي. الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سنّتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاءالله فكونوا»(٦).

---

(١) الشريعة ص ١٤ ط ـ دار الكتب العلمية.

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ج ١/١٨ رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٨هـ (غير مطبوعة).

(٣) الحوادث والبدع لأبي شامة ص ٢٢.

(٤) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (ح: ١٦٠).

(٥) إعلام الموقعين ٣٩٧/٣ وعزاه إلى البيهقي، وانظر إغاثة اللهفان ١/٧٠.

(٦) إغاثة اللهفان ١/٧٠.

ويقـول أبو شامة ـ رحمه الله ـ : «حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإنْ كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف كثيراً، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ، وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعددهم»(١).

ويقول الدكتور صالح بن سعد السحيمي بعد أن ذكر أقوال الشاطبي في معنى الجماعة: «ومما تقدم نستطيع القول أن الجماعة أو أهل السنّة والجماعة، أو الفِرقة الناجية، هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنّة ومن تبعهم في ذلك إلى أنْ يرث الله الأرض ومن عليها، وهذه الجماعة موجودة وقائمة بإذن الله تعالى حتى قيام الساعة، ومن هنا نقول إنَّنا لا نعتبر الجماعة بسواد الناس ودهماء العامة وكثرة الأتباع»(٢).

## آراء بعض الباحثين المعاصرين حول الموضوع:

وجدت بعض الدراسات المعاصرة التي تناول أصحابها تفسير مفهوم الجماعة إمَّا عرضًا وبإيجاز شديد وهذا هو الغالب وإما بنوع من الإهتمام والتفصيل وهذا قليل جدًّا.

وبمحاولة حصر هذه الدراسات وجدت أنَّها كانت في اتجاهين اثنين:

### الاتجاه الأول:

إعتماد الأقوال المذكورة عن الشاطبي ـ رحمه الله ـ وذلك بمجرد سردها وذكرها دون تحليل أو دراسـة أو ترجيح بين الأقـوال.

ومن أمثلة ذلك دراسة الشيخ عبدالمجيد الشاذلي لأحاديث الجماعة في كتابه «حد الإسلام وحقيقة الإيمان»(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ذكره الشيخ أحمد فريد في كتابه «خصائص أهل السنّة»(٤).

---

(١) الحوادث والبدع (ص ٢٢).

(٢) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين، وما في البدع من الأخطار، ص ٢٧٢، ط دار ابن حزم ـ الرياض ـ الأولى سنة ١٤١٠هـ.

(٣) حد الإسلام وحقيقة الإيمان ص ٥٣٦ ـ ٥٤٣ ط أولى.

(٤) خصائص أهل السنة ص ٣٩ ـ ٤٠ ط مؤسسة قرطبة ـ مصر ـ الأولى.

وإن كان المؤلف قد مال إلى ترجيح تفسير الجماعة «بأهل الحديث» في تحقيقه للمسألة[1].

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الدكتور صالح بن سعد السحيمي في مبحث لزوم الجماعة من كتابه القيم «تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار»[2].

وإن كان قد مال ـ بعد ذكره لأقوال الشاطبي ـ إلى محاولة جمع الأقوال وردها إلى القول الثالث، وهو اعتبار الجماعة الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ والتابعين ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنّة ومن تبعهم في ذلك»[3].

## الاتجاه الثاني:

الاتجاه التحليلي للأقوال المذكورة في مفهوم الجماعة عند السلف الصالح ومحاولة الترجيح بين الأقوال، أو الجمع بينها أو اختصارها.

ومن أمثلة ذلك محاولة الشيخ حسين بن محسن بن علي جابر ـ رحمه الله ـ في رسالته «الطريق إلى جماعة المسلمين» وذلك أنه ذكر الأقوال الخمسة التي ذكرها الشاطبي[4] ثم قال: «وقد جَمعتُ الأقوال الأربعة الأولى في قول واحد هو:

«أن جماعة المسلمين جماعة أهل العَقْد والحَل إذا اجتمعوا على خليفة للأمة والأمة تبع لهم»[5].

ولم يتعرض للقول الخامس الذي ينص على أن الجماعة هي الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على وجه الخصوص. واختصاره هذا ـ رحمه الله ـ أوقعه في الخلل والاضطراب.

أمّا الخلل فإنّه رَتّبَ على جمعه للأقوال في قول واحد بأنّه: «ليس في الأرض جماعة المسلمين، بمفهومها الشرعي»[6]، وحاول إقامة الأدلة على هذا الادعاء[7]. وهذا مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ، في بقاء الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة[8]، وهذا الخلل إنّما نتج عن اختصاره المخل للأقوال.

أما الاضطراب والتناقض فهو ناتج عن عدم تعرضه للقول الخامس حيث قال: «ولم

---

(١) خصائص أهل السنة ص ٤١ ـ ٤٦.

(٢) تنبيه أولي الأبصار ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٣) تنبيه أولي الأبصار ص ٢٧٢.

(٤) الطريق إلى جماعة المسلمين ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٥) الطريق إلى جماعة المسلمين ص ٢٦ ط ـ دار الدعوة ـ الكويت ـ الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

(٦) الطريق إلى جماعة المسلمين ص ٣٣، ٣٦.

(٧) الطريق إلى جماعة المسلمين ص ٣٣ ـ ٣٨.

(٨) سيأتي تخريج الحديث إن شاءالله تعالى في الفصل القادم.

أتعرض للقول الخامس الذي هو: إن جماعة المسلمين الصحابة رضي الله عنهم. لأنهم يقصدون به أن الصحابة هي الجماعة الأولى التي يجب الاهتداء بها. ومن سار على هديها في أي جيل من الأمة فهو جماعة المسلمين»[1].

فهذا الكلام يناقض النتيجة التي حاول إقامة الأدلة عليها والتي ذكرها مباشرة بعد كلامه هذا وهي أنَّه لا وجود لجماعة المسلمين بمعناها الشرعي اليوم.

فلو أنه ـ رحمه الله ـ أعطى للقول الخامس حقه من النظر والتأمل وأثبته مع القول الأول الذي جمع فيه بين الأقوال الأربعة الأخرى لكان أولى وأحرى بالصواب، ولَمَا وقع فيما وقع فيه من التناقض والاضطراب.

ومن الذين مالوا إلى اختصار الأقوال الخمسة التي ذكرها الشاطبي ـ رحمه الله ـ الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود في رسالته القيمة «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»[2] حيث قال بعد ذكره للأقوال الخمسة: «هذه أهم الأقوال في الجماعة وحاصلها أن الجماعة ترجع إلى أمرين:

**أحدهما**: أنّ الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير على مقتضى الشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة، ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها.

**الثاني**: أنّ الجماعة ما عليه أهل السنّة من الاتباع وترك الإبتداع، وهو مذهب الحق الواجب اتباعه والسير على منهاجه، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة، أو أهل العلم والحديث، أو الإجماع، أو السواد الأعظم، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد هو: ما كان عليه رسول الله ﷺ، وأصحابه، فيجب الإتباع حينئذ ولو كان المتمسك بهذا قليلاً»[3].

وفي رأيي أن هذا إختصار موفق وفيه جمع للأقوال المذكورة بدون إخلال، وهو ما وافَقْتهُ فيه من نتيجة عند مناقشة الأقوال الخمسة السابقة[4].

وقد ذهب إلى حصر الأقوال في الجماعة بهذه الطريقة ابن العربي ـ رحمه الله ـ حين قال: «قوله عليكم بالجماعة يحتمل معنيين، يعني أن الأمة أجمعت على قول فلا يجوز لمن بعدهم أنْ يُحدِث قولاً آخر. الثاني: إذا اجتمعوا على إمام فلا تحل منازعته ولا خلعه»[5].

(١) الطريق إلى جماعة المسلمين ص ٢٧.

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ص ١٧.

(٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/١٦ ـ ١٧.

(٤) راجع ص ٩٧ من هذا المبحث.

(٥) عارضة الأحوذي ٩/١٠.

كما ذهب إلى الحصر السابق نفسه الشيخ رضا بن نعسان معطي، في تحقيقه ودراسته لكتاب «الإِبانة عن شريعة الفِرقة الناجية» لابن بطه ـ رحمه الله ـ حيث قال الشيخ رضا في دراسته للباب الخامس من أبواب الكتاب: «ويزيد هذا الباب التأكيد على لزوم الجماعة وعدم الخروج عليها سواء كانت الجماعة تعبيرًا عن إجتماع المسلمين على إمام واحد أو كانت تعبيرًا عن إجتماع المسلمين على عقيدة واحدة»(١). ومن الذين حاولوا الجمع بين الأقوال الدكتور محمد باكريم محمد باعبدالله في رسالته القيمة: «وسطية أهل السنة بين الفِرق».

فقد ذكر الأقوال الخمس التي ذكرها الشاطبي(٢).

ثم جَعل التعليق الثاني للشاطبي ـ والذي سبق ذكره ـ قولاً سادسًا منفصلاً بقوله: «السادس: أن المراد بالجماعة: موافقة الحق ولزومه»(٣).

ثم عقب على هذه الأقوال قائلاً: «وكل هذه المعاني متقاربة، واختلافها اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وأهل السنّة هم أهل الجماعة، على أي معنى من هذه المعاني»(٣).

ونلاحظ أن الجملة الأخيرة في هذا التعقيب هو التعليق الأول للشاطبي على الأقوال الخمسة.

وقد أحسن وأجاد في محاولة الجمع بين الأقوال(٥)، ووفق في النتيجة التي توصل إليها من أن أهل السنة هم أهل الجماعة على اعتبار كل الأقوال، ثم ذكر موافقة أهل السنّة والجماعة لمفهوم كل قول من هذه الأقوال.

ومن الذين تناولوا موضوع (الجماعة) بالدراسة، رضوان السيد في كتابه: «الأمة والجماعة والسلطة»(٦).

والكتاب يحتاج إلى الكثير من الدراسة والنظر، وذلك لأنه طرح كثيرًا من القضايا التي لا تخلو من الادعاء القائم على أدلة واهية أصلاً، أو توظيف المعلومات والأخبار توظيفًا قاصرًا، وسوف أتكلم على هذا الكتاب في الجانب الذي يتعلق بموضوع بحثي، وأترك النقد الموضوعي لباقي الكتاب لأهل الاختصاص لا سيّما مَنْ لهم عناية ودراية بالتاريخ الإسلامي.

---

(١) الإبانة ١/٧١ ـ ٧٢.

(٢) وسطية أهل السنة ص ٨٧، ٨٨.

(٣) وسطية أهل السنة ص ٨٩.

(٤) وسطية أهل السنة ٨٩.

(٥) المصدر السابق ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٦) الأمة والجماعة والسلطة لرضوان السيد الطبعة الأولى ـ دار اقرأ ـ بيروت سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

وأول ما لفت نظري في الكتاب خطأ الكاتب في تحديد مفهوم الجماعة، حيث اعتبر الجماعة: هي أمة الإجابة[1]، وهذا خلاف ما دلّت عليه النصوص والأحاديث، ومخالف لكل أقوال السلف الصالح في معنى الجماعة، وهذا ناتج في رأيي عن عدم رجوعه للمصادر والمراجع التي تكلمت في هذا الموضوع وسبرته. والكاتب لم يضع فهرسًا للمصادر والمراجع في آخر كتابه ـ وهو خطأ منهجي فيما أعلم ـ ولكن حكمي السابق مبني على الرجوع إلى الإحالات الهامشية في الكتاب حيث يشير إلى مصادره ومَراجعه غالبًا.

الموضوع الثاني في الكتاب، والذي له تعلق بموضوعي، إتهام الكاتب لفقهاء وعلماء الأمة من سلفنا الصالح بأنهم اهتموا بقضية «الجماعة» و«الوحدة» على حساب اهتمامهم بـ «الشرعية» و«السلطة» على حد أسلوبه وتعبيره، ويقصد الكاتب بذلك موقف أهل السنة والجماعة من قضية «تولية الخليفة» و«عقد البيعة له» وطاعته وعدم الخروج عليه حفاظًا على الجماعة والائتلاف.

يقول الكاتب: «والمشكلة أنه منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بدأ الفراق بين الأمرين: أمر الشرعية وأمر الجماعة أو الوحدة، وكان على المفكرين أن يختاروا بين الأمرين في حالة عدم إمكان الجمع بينهما. وقد تقدمهم الإمام أحمد (٢٤١هـ) في إيثار الجماعة على الشرعية عند عدم إمكان الجمع بين القضيتين»[2]. ثم نقل عبارة الإمام أحمد في الموضوع وهي قوله: «من غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسُمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه عليه إمامًا عادلاً كان أو فاجرًا..»[3]. ثم عقَّب على هذه الكلمة بقوله: «وكانت عبارة الإمام أحمد المتشائمة فاتحة التركيز على وحدة الأرض والجماعة دون سواهما»[4].

وقال في آخر المبحث: «وتُعلمنا معاناة المفكرين السياسيين المسلمين الطويلة أن قبول «أهون الشرين» لا يغير من واقع الأمر شيئًا، ففقد الشرعية يقود إلى فقد الوحدة، وخسران القضية، الإسلام كله على المدى الطويل. فلتبق للوحدة شرعيتها الجماهيرية لكي تبقى هي

---

(١) ص ٥١ من كتاب الأمة والجماعة والسلطة.

(٢) الأمة والجماعة والسلطة ص ٤٠.

(٣) عزاه إلى «المعتمد» لأبي يعلي ص ٢٣٨، وانظر الأحكام السلطانية لأبي يعلي ص ٢٣، وانظر رسالة الإمامة العظمى ص ٢٢٢.

(٤) الأمة والجماعة والسلطة ص ١٤١.

الوحدة الإسلامية المعروفة»[1].

والحل الوحيد الذي فكر فيه وطرحه نظريًّا هو قوله: «إن الإهتمام بالوحدة بحد ذاته ليس كافيًا لتحقيقها واستمرارها، وأنه ضمانًا لتحقيق هذا الهدف، لابد من الاهتمام بطريقة الوصول إليها بالقدر نفسه الذي نهتم به بالفكرة نفسها. وبكلمة أخرى. إن قضية «الوحدة» وهي قضية الإسلام نفسه لا يمكن أن تنفك أو تنفصل عن قضية «الشرعية فيه» وللشرعية شرطها الأوحد الذي يتمثل في «جماهيرية» الإمام (الشورى فالعقد والبيعة). إنّ «الوحدة» يمكن أن تستمر أو تتحقق في غياب «الشرعية» عن طريق القوة والتسلط المجردين، لكنها حينئذ لا تبقى «وحدة إسلامية» بل تصبح وحدة كسروية أو قيصرية»[2].

ولي وقفات مع كلام الكاتب السابق ألخصها في النقاط التالية:

## الأولى:

قوله: «وقد تقدمهم الإمام أحمد في إيثار الجماعة على الشرعية». أقول: بأن موقف الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ هو موقف أهل السنة والجماعة قاطبة من هذه المسألة، ولم ينفرد هو بهذا الموقف، بل قال به الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعون مِنْ قبله، ويقول به كل منْ جاء بعدهم وسلك سبيلهم، وهو موقف مبني على نصوص صحيحة وثابتة عن النبي ﷺ[3].

فهو موقف اتباع واستجابة وامتثال لأوامر النبي ﷺ.

## الثانية:

إنّ الذي يَطّلع على وقائع التاريخ الإسلامي يرى مدى ما جرَّه مخالفة قول أهل السنة والجماعة ـ في هذا الموضوع ـ من ويلات على المسلمين، وما ترتب عليه من سفك للدماء وانتهاك للأعراض، ودمار للبلاد، وعداوة وشحناء بين أفراد المجتمع المسلم!

وفي هذا دلالة واضحة على صحة الموقف الذي اتخذه أهل السنّة إزاء هذه المسألة، ونادى به وطبقه عمليًّا الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله.

## الثالثة:

إن هذا الموقف الذي وقفه أهل السنّة له ضوابطه وأصوله، وشروطه. فمن ذلك أن لا

---

(١)، (٢) المصدر السابق ص ١٤٣.

(٣) كما مر معنا في الفصل السابق، وفي بداية هذا الفصل.

يخرج الحاكم عن الإسلام، وأن يحكم به بين الناس، وأنه لا يجوز لأحد طاعته في المعصية، ولا في البدعة بل تجب مناصحته في ذلك، ويجب على العلماء أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر كما فعل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ نفسه وتعرض بسبب ذلك لأصناف العذاب والإيذاء والمحنة.

## الرابعة:

لقد قسّم أهل السنة طرق انعقاد الإمامة إجمالاً إلى طريقين: طريق شرعي صحيح، وطريق غير شرعي وهو طريق القهر والغلبة، وهذا الطريق الأخير تجب الطاعة بموجبه، ويحرم الخروج عليه بسببه، وذلك بالشروط والضوابط المعتبرة والتي أشرت إليها سابقًا. وقد جوز أهل السنّة الطريق الأخير للضرورة ولأجل مصلحة المسلمين وحقن دمائهم[1].

## الخامسة:

يجب أن لا ننسى ونحن نقرأ التاريخ الإسلامي وواقع الأمة الإسلامية، الأمر الكوني القدري والذي يدل على وقوع الفُرقة والاختلاف بين الأمة الإسلامية وذلك بسبب الإعراض عن عقيدة ومنهج السلف الصالح، وابتداع البدع في الدين.

## السادسة:

نلاحظ إساءة الكاتب الأدب مع علماء هذه الأمة لا سيما مع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ حيث وصف عبارته التي نقلها عنه بالتشاؤم.

## السابعة:

إن الكاتب لم يقدم حلاً عمليًا للمشكلة، وإنما طرح حلاً نظريًا بعيدًا عن الواقع، وإنْ كانت فكرة الحل معقولة نظريًا.

## الثامنة:

وقوع الكاتب في الأخطاء؛ إنّما هو ناتج لعدم إعطاء هذا الموضوع حقه من الدراسة والتمحيص والتأمل، ويكفي في التدليل على ذلك عدم تصحيحه لحديث الافتراق[2]. فضلاً

---

(١) انظر «الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة» للدميجي ص ٢٢٢ ـ ٢٢٧. وانظر الشروط والضوابط ومسببات العزل وطرقه ومتى يخرج على الأئمة ـ المصدر السابق ص ٤٦٨ ـ ٥٤٦ ط ـ دار طيبة ـ الرياض ـ الأولى ١٤٠٧هـ.
(٢) الأمة والجماعة والسلطة ص ٦٦.

عن أن يكون قد رجع إلى من تكلم عن الحديث وشرحه وبسط الكلام عليه، وقد يكون رأيه ناتجًا عن التـأثـر بمـوقف المعتـزلة والخوارج من الموضوع، حيث وافقهم في بعض أصولهم وتصوراتهم، وهذا أمر يلمسه من يقرأ كتابه.

ومن الذين كانت لهم عناية بموضوع مفهوم الجماعة الشيخ محمد عبدالهادي المصري في كتابه «أهل السنّة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى»، وقد تكلم عن هذا الموضوع في كثير من مباحث كتابه، والذي يهمنا من كلامه في هذا الفصل والذي يعتبر إضافة جديدة للموضوع هو كلامه عن مراحل وأحوال الفِرقة الناجية، فقد عقد فصلاً[1] بهذا العنوان في الباب الثالث من أبواب كتابه، تحدث فيه عن المراحل التي تمر بها الفِرقة الناجية أو الجماعة على اختلاف الأزمان والبلدان.

وقد قدم للموضوع بأنّ النصوص التي تأمر بالجماعة وتحث عليها وتذم الفرقة وتحذر منها على ثلاثة أقسام، فمنها أحاديث تأمر بالجماعة بمعنى التزام مذهب أهل السنة والجماعة، ومنها أحاديث تأمر بلزوم الجماعة التي لها أمير، ومنها نصوص وأحاديث تفصل الأمر، فتأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم إنْ وجدوا وإلا فاعتزال الفِرق كلّها[2].

ثم ذكر الحالات التي تمر بها (الجماعة) بالمفهوم الذي سبق ذكره، وهي أربع حالات وفيما يلي بيان ذلك.

## الحالة الأولى:

«أن يكون الإمام الشرعي موجودًا ويكون هذا الإمام إمامًا لأهل السنّة، متَّبعًا لمذهبهم، ملتزمًا به، داعيًا إليه، محذرًا من كل منْ يخالفه محاربًا لأهل الأهواء والبدع»[3].

واعتبر الكاتب هذه الحالة هي أعلى وأكمل الحالات للجماعة، وهي كذلك، ومثّل لذلك بعهد الخلفاء الراشدين، فقد اجتمع في عصرهم المَعْنَيَان لمفهوم الجماعة، وهو اجتماع المسلمين على إمام شرعي، وكذا التزامهم بمذهب أهل السنّة والجماعة.

وفي الحقيقة أنّ هذه الحالة تمثلت في حقبة كبيرة من صدر التاريخ الإسلامي، وليس فقط في عهد الخلفاء الراشدين، فقد امتدت حتى أواخر الدولة العباسية مع بداية العد التنازلي

---

(١) انظر معالم الانطلاقة الكبرى ص ١٨١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

للمفهومين السابقين للجماعة، والمقصود الآن معرفة ما ينبغي للمسلم عمله في مثل هذه المرحلة. يذكر الكاتب بأنه يجب على المسلم في هذه الحالة أن يتّبع الجماعة فيما هم عليه من الاتباع وترك الابتداع، وأن يلزم جماعتهم بأميرها فيطيعه ولا يعصيه، ولا ينكث بيعته، فضلاً عن أن يخرج عليه.

## الحالة الثانية:

أنْ يكون الإمام موجودًا، ولكنه على بدعة وعلى غير مذهب أهل السنّة والجماعة، ولكن مع ذلك يوجد في الأمة طائفة ـ سواء أفراد أو جماعة ـ تلتزم بمذهب أهل السنّة ومتمسكة به وتدعو إليه، محتسبة كل ما تلاقيه من أذى أو محنة عند الله تعالى[1].

ومَثّل الكاتب لهذه المرحلة بعهد المأمون، الذي اعتنق مذهب الإعتزال، ودعا الناس إليه، وحاول إلزامهم به. ومع ذلك وقف الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ومن معه ممن ثَبَتوا على مذهب أهل السنّة، يذبون عن عقيدتهم، وينافحون عنها، ويزيلون الشبهات، فثبَّتهم الله وأظهرهم ونصرهم، هذا مع بقائهم على طاعتهم للسلطان الطاعة العامة، ولم يخرجوا عليه، ولا نبذوا إمرته.

والذي ينبغي لكل مسلم في هذه الحالة أو المرحلة أن يفعل مثل ما فعله الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ من الثبات على عقيدة ومنهج السلف الصالح، مع بقاء طاعته للإمام وعدم الخروج عليه.

والمتأمل في التاريخ الإسلامي يجد أنّ هذه المرحلة كانت هي الغالب والأعم عليه.

## الحالة الثالثة:

أن لا يوجد إمام شرعي للمسلمين أصلًا، ولكن مع ذلك يوجد أفراد أو جماعات يلتزمون مذهب أهل السنّة والجماعة.

فالواجب على المسلم في هذه الحالة أن يلتزم بما عليه أهل السنّة والجماعة، وأنْ يتعاون مع من يجده على هذا المذهب لنصرته والدعوة إليه وإظهاره وإبلاغه للناس[1].

---

(١) معالم الانطلاقة الكبرى ص ١٨٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٨٣.

## الحالة الرابعة:

أنْ لا يوجد للمسلمين إمام، ولا جماعة. ولكن توجد فِرق أخرى لأهل البدع والأهواء. وهذه الحالة قد توجد في بعض الأمكنة دون بعض منْ تاريخ الأمة الإسلامية، لا سيما أيام الفتن الكبرى[1].

وينبغي الانتباه إلى أنّ هذه الحالة أو المرحلة خاصة ببعض الأمكنة دون بعض، فيكون ذلك في مكان دون مكان بخلاف الزمان فإنه لا يخلو زمن من الأزمان من وجود طائفة على الحق - قلوا أو كثروا - تنصر دين الله وتدعو إليه وتقوم بها الحجة على الخَلْق كما دلت على ذلك أحاديث الطائفة المنصورة.

أمّا ما ينبغي أنْ يفعله المسلم في هذه الحالة أو المرحلة فهو بحسب حاله. والمسلم حينئذ لا يخلو حاله من أمرين: إمّا أنّه يكون منَ الذين وفقهم الله لمعرفة مذهب أهل السنّة والجماعة والتزامه فهو مأمور بالثبات عليه، وباعتزال كل فرق الضلال والبدعة ولو أصبح غريبًا وحيدًا. وإذا كان في حال تمكنه من الدعوة إلى ما هو عليه وإظهاره فَعَل ولو لاقى في سبيل ذلك ما لاقى، أما إذا خشي الفتنة أو أنّه ليس على درجة من العلم تمكنه من إظهار ما هو عليه فعليه حينئذ الثبات على ما هو عليه والصبر على ذلك حتى تأتيه منيته، هذا والله أعلم ما يدلّ عليه حديث حذيفة وكلام العلماء على الحديث.

أمّا إذا كان المسلم على مذهب آخر غير مذهب أهل السنّة فهو مُطَالب بالبحث عن الحق ما استطاع، واللجوء إلى الله والإخلاص إليه بالدعاء والافتقار بأنْ يريه الحق حقًّا ويرزقه اتباعه وأن يْريه الباطل باطلاً ويرزقه اجتنابه.

وبهذا يتبين لنا أنّ المقصد الشرعي الأساسي في مفهوم الجماعة هو التزام الحق والسير على منهج الاتباع وترك الابتداع وذلك هو الصراط المسقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

---

(١) انظر معالم الانطلاقة الكبرى ص ١٨٣.

# الفصل الرابع

# ما جاء في شأن الطائفة المنصورة



# الفصل الرابع
# ما جاء في شأن الطائفة المنصورة

## تمهيد:

لقد وردت أحاديث كثيرة في شأن الطائفة المنصورة التي هي الفرقة الناجية المبشّرة بالجنة في حديث الافتراق، وهذه الفِرقة هي التي اصطلح السلف الصالح على تسميتها بأهل السنة والجماعة حيث أصبح هذا الاسم علمًا عليهم مهمًا حاولت بعض الفرق الأخرى الانتساب إليه.

ونظرًا للصلة الوثيقة للأحاديث الواردة في شأن الطائفة المنصورة بالأحاديث الواردة في الحث على الجماعة وذم التفرق فإنّني أفردت لها هذا الفصل الخاص، وسوف أقوم بسرد الروايات الصحيحة في ذكر الطائفة المنصورة وما يتعلق بها، ثم أعقب ذلك بذكر كلام العلماء في شرح هذه الأحاديث، وحل بعض الإشكالات الواردة حولها، مع ذكر كلامهم في ربط هذه الأحاديث بأحاديث الحثّ على الجماعة وذم التفرق.

## المبحث الأول: الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة:

ولقد حان أوان ذكر الأحاديث الواردة في شأن الطائفة المنصورة:

عن عمير بن هانيء أنه سمع معاوية ـ رضي الله عنه ـ يقول: «سمعت النبي ﷺ، يقول: **لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك**». قال عمير فقال مالك بن يخامر: قال معاذ: «وهم بالشام». فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذًا يقول: «وهم بالشام»[1]. وفي رواية عن معاوية

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، ولم يجعل عنوانًا للباب، وإنما قال باب ثم ذكر فيه أحاديث الطائفة المنصورة، انظر فتح الباري (٦/٦٣٢ ح: ٣٦٤١).
وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب قوله، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٦٧.
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٠١)، وأخرجه ابن ماجه بصيغة مقاربة، انظر صحيح ابن ماجه (١/٧ ح: ٩).
وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٣٠ ـ ٢٩٣٥) مسند عمر بن الخطاب.

ـ رضي الله عنه ـ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنّما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة(*) قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»(١).

وعن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»(٢).

وعن المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت النبي ﷺ، يقول: «لا يزال من أمتي قوم ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله»(٣).

وعن جابر بن عبدالله قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»(٤). وفي رواية عنه ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (٢٩٣/١٣)، انظر الفتح (١٦٤/١ ح: ٧١)، وأخرجه في مواضع أخرى، انظر الفتح ٢١٧/٦ ح: ٣١١٦، ٢٩٣/١٣ ح: ٧٣١١ ـ ٤٤٢/١٣ ح: ٧٤٦١). وأخرجه أحمد في المسند (١٠١/٤)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢٠/١)، والطحاوي في «المشكل» (٢٧٨/٢).

وأخرجه بلفظ مقارب الإمام أحمد في المسند (٩٣/٤)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٣/٣ ح: ١١٩٥).

(*) قال ابن حجر: «وقوله لن تزال هذه الأمة» يعني بعض الأمة كما يجيء مصرحًا به»، فتح الباري ١٦٥/١.

(٢) رواه أبو داود والطيالسي (ص ٩ ـ الهندية)، والدارمي (١٣٣/٢)، (رقم ٢٤٣٨)، والحاكم (٤٤٩/٤، ٥٥٠)، وقال: «على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٢٦ ـ ٢٩٢٩) مسند عمر بن الخطاب.

وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (١٩٥٦)، وصححه في «صحيح الجامع الصغير» (١٤٥/٦ ح: ٧١٦٤).

وقد جاء ذكر أحاديث الطائفة المنصورة في صحيح الجامع الصغير من رقم (٧١٦٤ ـ ٧١٧٣) وكذا الأرقام (٧٥٧٤، ٧٥٧٨، ٧٥٨١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه﴾. (٦٣٢/٦). انظر الفتح (٤٤٢/١٣ ح: ٧٤٥٩)، وكذا في كتاب الاعتصاب باب قول النبي، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي الخ..» الفتح (٢٩٣/١٣ ح: ٣٧١١).

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب قوله، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي.. الخ. انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٦٦/١٣.

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٤٤/٤)، (٢٥٢/٤)، وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ح: ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب قوله، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي...» (٩٥/١، ٥٣/٦)، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (٦٦/١٣)، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٨٤/٣).

وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٠٢/٤ ح: ١٩٦١).

**الله ﷺ، يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى بن مريم ﷺ، فيقول أميرهم تعال صلِّ لنا فيقول: لا إنّ بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة»**[1].

وعن جابر بن سمرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ، أنه قال: **«لن يبرح هذا الدين قائمًا يقاتل عليه عِصَابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»**[2].

وعن ثوبان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»**[3].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي قوامة على أمر الله، لا يضرها من خالفها»**[4].

وعن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوأهم، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال»**[5].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب نزول عيسى بن مريم، ﷺ، حاكمًا.
انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٩٣ ـ ١٩٤، وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٤٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٦/٥٣)، كتاب الإمارة باب قوله، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق.. الخ».
انظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٣/٦٦)، وأخرجه أحمد في مسنده (٥/٩٢، ٩٤، ١٠٥)، وأخرجه الطيالسي (ص ١٠٤ رقم ٧٥٦).
وأخرجه الخطيب (١٢/٢٥٠ ـ ٢٥١)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٦٨٨ ـ ٦٨٩ ح: ٩٦٣).

(٣) أخرجه مسلم (٦/٥٢ ـ ٥٣) كتاب الإمارة وانظر شرح النووي (١٣/٦٥)، وأخرجه الترمذي (٢/٣٦)، وابن ماجة (٢/٤٦٤ ـ ٤٦٥)، وأحمد (٥/٢٧٨ ـ ٢٧٩)، والحاكم (٤/٤٤٩ ـ ٤٥٠)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة ج: ١٩٥٧، وانظر السلسلة الصحيحة (٤/٥٩٩، ٦٠٠).
وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٤٠) وانظر صحيح الترمذي (٢/٢٤٦ ح: ١٨١٧) وصحيح ابن ماجة (١/٧ ح: ١٠).

(٤) أخرجه ابن ماجة (١/٧)، وحسنه الألباني انظر السلسلة الصحيحة (٤/٦٠٣ ح: ١٩٦٢)، وانظر صحيح ابن ماجه (١/٦ ح: ٧)، وانظر صحيح الجامع الصغير ٦/١٤٥ وما بعدها، وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ح: ٢٩٣٦).

(٥) أخرجه أبو داود (١/٣٨٨ ـ ٣٨٩) والحاكم (٤/٤٥٠) وأحمد (٤/٤٢٩، ٤٣٧)، وابن ماجه (٢/٢٢٩) وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٦٠٢ ح: ١٩٥٩)، وجاء الحديث عن عمران بن الحصين برواية أخرى ولفظها: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»، وقد عزاه الألباني إلى الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» (١/٦)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٤٧٨) ح: ٢٧٠) وله تعليقات على الحديث (ص ٤٧٨ ـ ٤٨٦)، وذكر حديث عمران بن حصين بطرقه المختلفة الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٤٢ ـ ٢٩٤٥).

وعن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»**[١].

وعن معاوية بن قرة عن أبيه عن النبي ﷺ، أنه قال: **«إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»**[٢].

وعن جبير بن نفير ـ رضي الله عنه ـ أنّ سلمة بن نفيل الحضرمي أخبرهم أنه أتى النبي ﷺ، فقال: إني سيمّت[٣] الخيل وألقيت السلاح وقلت: لا قتال. فقال النبي ﷺ: **«الآن جاء الله بالقتال، لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس يرفع الله بهم قلوب أقوام فيقاتلونهم ويرزقهم الله منه حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»**[٤]. وفي رواية زيادة بلفظ: **«ألاَ إنَّ عقر دار المؤمنين الشام، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»**[٥].

وعن أبي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ، قال: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء وهم كالإناء بين الأكلة حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك»**. قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: **«بيت المقدس وأكناف بيت المقدس»**[٦].

وعن عبدالرحمن بن شماسة المهري قال: كنت عند مسلمة بن مخلد وعنده عبدالله بن

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة (٦/٥٤)، وانظر شرح النووي (١٣/٦٨)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٦٩٠ ح: ٩٦٥)، وقال: «رواه مسلم (٦/٥٤)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/١١٢/١/٣١) والجرجاني (٤٢٤) والدورقي في «مسند سعد» (٢/١٣٦/٣) وابن منده في «المعرفة» (١/١٧٩/٢)» اهـ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢/٣٠) وقال: «حديث حسن صحيح». وانظر صحيح الترمذي (٢/٢٣٩ ح: ١٧٨٢) والطيالسي في «المسند» (ص ١٤٥ رقم ١٠٧٦)، وأخرجه أحمد في مسنده (٣/٤٣٦، ٥/٣٥)، وابن حبان (٢٣١٣)، وابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه (١/٦ ح: ٦) وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٦٨٨ ح: ٤٠٣).

(٣) قال الجوهري: «والخيل المسومة: المرعية» الصحاح (٥/١٩٥٥).

(٤) رواه النسائي (٦/٢١٥) أول كتاب الخيل، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/١٠٤)، والطبراني في الكبير (٧/٥٩ ـ ٦١ رقم ٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٦٠).
وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٤٦) وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٦٠٣ ح: ١٩٩١) وحسّنه وأورد طرقه وذكر تخريجه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/١٧٣) ط الحلبي.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (ح: ٢٩٤١) ورواه عبدالله ابن الإمام أحمد في «المسند» (٥/٢٦٩) وجادةً، ورواه الطبراني في «الكبير» (٧٦٤٣)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة ٤/٥٩٩ ـ ٦٠٠ انظر تعليقه على (ح: ١٩٥٧).

عمرو بن العاص فقال عبدالله : لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية لا يدعون الله بشيء إلا ردّه عليهم فبينما هم على ذلك أقبل عقبة بن عامر فقال له مسلمة : يا عقبة اسمع ما يقول عبدالله فقال عقبة : هو أعلم وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ، يقول : **«لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك»**. فقال عبدالله : أجل ثم يبعث الله ريحًا كريح المسك مسّها مس الحرير فلا تترك نفسًا في قلبه مثقال حبة من الإيمان إلا قبضته ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة[1].

وبعد أن ذَكَرت الروايات الصحيحة المستفيضة التي جاءت في شأن الطائفة المنصورة، لابد من وقفات عند هذه الأحاديث نتبين فيها بعض المعاني، وأذكر حل بعض الإشكالات والتي ذكرها العلماء في إزالة التعارض بين هذه الأحاديث وأحاديث أخرى، وكيف أنّهم جمعوا بينها، وكل هذه الأمور قد تناولها العلماء ـ رحمهم الله ـ بالشرح والإيضاح.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة باب قوله، ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي الخ . .» (١٥٢٤/٣ رقم ١٩٢٤)، وانظر شرح النووي (٦٧/١٣ ـ ٦٨)، ورواه الطبراني في الكبير (٣٠٤/١٧).

## المبحث الثاني:

## بيان معاني بعض الكلمات، والجمع بين هذه الأحاديث وأحاديث أخرى:

وأول سؤال يقابلنا عند قراءتنا لهذه الأحاديث هو ما المقصود بالساعة؟ والقيامة؟ وأمر الله؟ على اختلاف الروايات. وكيف نجمع بين هذه الأحاديث وبين الحديث الصحيح: «**لا تقوم الساعة على أحد يقول:الله الله**»[1]. وفي رواية: «**على أحد يقول:لا إله إلا الله**»[2].

قال النووي ـ رحمه الله ـ عند شرحه لحديث أبي هريرة: «إن الله يبعث ريحًا من اليمن ألين من الحرير فلا تدع أحدًا في قلبه مثقال حبة ـ وفي رواية:مثقال ذرة ـ من إيمان إلا قبضته»[3].

قال النووي: «وأما الحديث الأخر: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة فليس مخالفًا لهذه الأحاديث لأن معنى هذا أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم هذه الريح اللينة قرب القيامة وعند تظاهر أشراطها فأطلق في هذا الحديث بقاءهم إلى قيام الساعة على أشراطها ودنوها المتناهي في القرب والله أعلم»[4].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «المراد بقوله ﷺ: «حتى يأتي أمر الله» من الريح التي تأتي فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة وأن المراد برواية من روى «حتى تقوم الساعة» أي تقرب الساعة وهو خروج الريح»[5].

أما الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ فقد ذهب مذهبًا آخر في الجمع بين الأحاديث. فبعد أن ذكر الأحاديث التي ظاهرها التعارض مع حديث الطائفة المنصورة قال: «قولنا في ذلك كله تصحيح جميعه على ما يصح من معانيه وأنّه لا خبر من ذلك يدفع صحة غيره من الأخبار، بل

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (٢٣٤)، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/٢، وأخرجه الترمذي في الفتن (٣٥)، والإمام أحمد في «مسنده» ١٠٧/٣، ٢٠١، ٢٥٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ج ٣ ص ١٦٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب في الريح التي تكون قرب القيامة، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٣٢/٢).

(٤) شرح النووي على مسلم ١٣٢/٢.

(٥) نفس المصدر ٦٦/١٣.

يحقق بعضه معنى بعض ويدلّ بعضه على صحة بعض، ولكن بعضه خرج على العموم والمراد منه الخصوص فأمّا الذي خرج من ذلك مخرج العموم والمراد منه الخصوص فقوله ﷺ: لا تقوم الساعة إلا على شِرَار الناس. وقوله: لا تقوم الساعة إلا على حُثَالة من الناس وقوله: لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله. وقوله: لا تقوم الساعة حتى لا يعبد الله في الأرض قبل ذلك مائة سنة، فإنّ معنى كل ذلك الخصوص والمراد منه لا تقوم الساعة إلّا على شرار الناس بموضع كذا دون موضع كذا، وإلّا على حثالة من الناس في كل موضع خلا موضع كذا فإن به طائفة من أمتي على الحق ظاهرين على من ناوأهم، ولا تقوم الساعة حتى لا يعبد الله في الأرض قبل ذلك مائة سنة إلا في مكان كذا، ولا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله إلا بمكان كذا فإنّ به طائفة من أمتي على الحق»[1].

وذكر ابن حجر ما نقله ابن بطال عن الطبري ـ رحمه الله ـ في الجمع بين الحديثين[2].

لكن ابن حجر خالف ما ذهب إليه الطبري ـ رحمه الله ـ وذهب إلى نفس الرأي الذي ذهب إليه النووي ـ رحمه الله ـ وقال: «إنّ المراد بأمر الله: هبوب تلك الريح وإن المراد بقيام الساعة: ساعتهم، وإن المراد بالذين يكونون ببيت المقدس: الذين يحصرهم الدجال إذا خرج فينزل عيسى إليهم فيقتل الدجال، ويظهر الدين في زمن عيسى، ثم بعد موت عيسى تهب الريح المذكورة، فهذا هو المعتمد في الجمع والعلم عند الله تعالى»[3].

وقال في موضع آخر: «ولمسلم أيضًا: «لا تقوم الساعة على أحد يقول:الله الله». وهو عند أحمد بلفظ: «على أحد يقول:لا إلـه إلا الله». الجمع بينه وبين حديث: «لا تزال طائفة» حمل الغاية في حديث: «لا تزال طائفة». على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى إلا الشرار فتهجم الساعة عليهم بغْتَة»[4].

وقال: «فظهر بذلك أن المراد بأمر الله في حديث: «لا تزال طائفة» وقوع الآيات العِظَام التي يعقبها قيام الساعة ولا يتخلف عنها إلا شيئًا يسيرًا، ويؤيده حديث عمران بن حصين رفعه: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم الدجال**». أخرجه أبو داود والحاكم»[5].

---

(١) تهذيب الآثار للطبري ـ مسند عمر بن الخطاب ـ القسم الثاني ص ١٤١، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد.

(٢) فتح الباري ١٣/٧٦، ٢٩٤.

(٣) فتح الباري ١٣/٢٩٤.

(٤) فتح الباري ١٣/١٩.

(٥) فتح الباري ١٣/٧٧.

والذي ذهب إليه النووي وابن حجر ـ رحمهما الله ـ هو الأرجح والله أعلم. وذلك لأن حديث: «لا تقوم الساعة على أحد يقول:الله الله» يفيد العموم بلفظه، ولأنه مقرر في علم الأصول بأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم فهذا الذي يترجح. والله أعلم.

## المبحث الثالث:

## ذكر أقوال العلماء في المراد بهذه الطائفة المنصورة:

قال البخاري: «هم أهل العلم»[1].

وذكر كثير من العلماء أن المقصود بالطائفة المنصورة هم: «أهل الحديث»، ومن هؤلاء العلماء: علي بن المديني، والإمام أحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون، وعبدالله بن المبارك وغيرهم[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عند وصفه لأهل الحديث: «وأمَّا أهل العلم فكانوا يقولون: هم «الأبدال» لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المُعْدَمِين الذين لا يُعْرَف لهم حقيقة، كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه: هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعًا. وكانوا يقولون: هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الظاهرون على الحق. لأنّ الهدى ودين الحق الذي بَعَث الله به رسله معهم وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا»[3].

وأشير هنا إلى ما سبق أن ذكرته في الفصل السابق، من منهج العلماء في تفسير الألفاظ بذكر الأمثلة التي يتحقق فيها وصف الشيء. وأن كلامهم ليس مقصودًا به الحصر. والألفاظ المذكورة عن العلماء دلالتها واحدة، فأهل العلم هم أهل الحديث، والعكس صحيح، ويظهر ذلك جليًّا في كلام شيخ الإسلام عندما ذكر ما ينوب به كل واحد من أهل الحديث عن الأنبياء: «هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعًا». ويؤيده ما ذكره النووي في شأن الطائفة المنصورة حيث قال: «ويُحْتَمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدِّثون، ومنهم زهّاد، وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر ومنهم أنواع أخرى من الخير»[4].

---

(1) فتح الباري ١٣/٢٩٣.

(2) انظر شرف أصحاب الحديث للبغدادي ص ٢٦، ٢٧، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١/٤٨٠ ـ ٤٨١.

(3) مجموع الفتاوى ٤/٩٧.

(4) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٦٦ ـ ٦٧.

وكلام النووي السابق ذكره ابن حجر بلفظ مقارب فقال: «يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعـددة من أنواع المؤمنين، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقيه ومحدّث ومفسّر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد»[1].

ويتبين لنا أنّ أقوال العلماء لا تخرج عما قاله رسول الله ﷺ، في وصف الفِرقة الناجية: «**مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

ولو عقدنا مقارنة بين حديث الطائفة المنصورة، وحديث الافتراق الذي فيه ذِكْر الفِرقة الناجية لوجدنا كثيراً من أوجه التوافق في المعنى، ومن ذلك:

## الأول:

قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي**». فيه دليل على أنّها فئة من الأمّة وليست كل الأمّة، وفيه إيماءة إلى أن هناك فئات أخرى، وطوائف أخرى، وإشارة إلى ما يصيب الأمة من الاختلاف والتفرق والضعف، وهذا يشابه ما أخبر به النبي ﷺ، من افتراق أمته في حديث الافتراق حيث قال: «**وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فِرقة**».

## الثاني:

قول النبي ﷺ، في وصف الطائفة المنصورة: «**على الحق ظاهرين**». فجعل من صفاتهم أنّهم على الحق، وهذا يوافق قوله ﷺ، في آخر حديث الافتراق في وصف الفرقة الناجية: «**مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**».

## الثالث:

قول النبي ﷺ: «**لا يضرهم من خالفهم**». يدلّ على أن هناك فِرقًا أخرى تخالف الطائفة المنصورة فيما هم عليه من أمر الدين، وهذا كذلك يوافق مدلول حديث الافتراق حيث إن الفرق الثنتين والسبعين تخالف الفِرقة الناجية فيما هم عليه من الحق.

## الرابع:

كِلا الحـديثـين يحمل البشرى لأهل الحق، فحديث الطائفة المنصورة يبشّرهم بالظفر والنصر والظهور في الدنيا، وحديث الافتراق يحمل لهم البشرى بالفوز والنجاة في الآخرة.

---

(١) فتح الباري ١٣/٢٩٥.

## المبحث الرابع:

## تحديد مكان الطائفة المنصورة:

فهو من الأمور التي تحتاج إلى مناقشة وإيضاح، فقد ورد في بعض الروايات: «لا يزال أهل الغرب»[1].

وفي رواية أخرى: «قالوا: وأين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس»[2].

وفي حديث معاوية: قال مالك بن يخامر: قال معاذ: «وهم بالشام»[3].

قال النووي ـ رحمه الله ـ : «قوله ﷺ: **«لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»** قال عليٌّ بن المديني المراد بأهل الغرب: العرب، والمراد بالغرب: الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالبًا. وقال آخرون المراد به الغرب من الأرض وقال معاذ: هم بالشام. وجاء في حديث آخر: هم بيت المقدس، وقيل هم أهل الشام وما وراء ذلك.

قال القاضي: «وقيل المراد بأهل الغرب أهل الشدة والجَلَد وغرب كل شيء حده»[4].

وذكر ابن حجر ـ رحمه الله ـ الأقوال نفسها وحاول الجمع بينها فقال: «ذكر يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني قال: المراد بالغرب، الدلو أي العرب بفتح المهملتين لأنهم أصحابها لا يستقى بها أحد غيرهم لكن في حديث معاذ: وهم أهل الشام، فالظاهر أن المراد بالغرب البلد لأن الشام غربي الحجاز كذا قال. وليس بواضح، ووقع في بعض طرق الحديث «المغرب» بفتح الميم وسكون المعجمة وهذا يُرد تأويل الغرب بالعرب، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته نقله بالمعنى الذي فهمه أن المراد الإقليم لا صفة بعض أهله، وقيل المراد بالغرب أهل القوة والاجتهاد في الجهاد، يقال في لسانه غَرَب بفتح ثم سكون أي: حدة، ووقع في حديث أبي أمامة عند أحمد أنّهم ببيت المقدس، وأضاف بيت إلى المقدس، وللطبراني من حديث النهدي نحوه، وفي حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني «يقاتلون على أبواب دمشق وما حولها، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله، لا يضرهم من خذلهم ظاهرين إلى يوم القيامة». قلت:[5]

---

(١) (٢) (٣) سبق ذكر الروايات وتخريجها في بداية هذا الفصل.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/ ٦٨.

(٥) أي: ابن حجر.

ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون ببيت المقدس، وهي شامية ويسقون بالدلو، وتكون لهم قوة في جهاد العدو وحدة وجد»[1].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فقد جزم بأن هذه الطائفة المنصورة تكون في الشام فقال: «قال أحمد بن حنبل: أهل المغرب هم أهل الشام وهم كما قال لوجهين:

**أحدهما:**

أنّ في سائر الحديث بيان أنّهم في الشام.

**الثاني:**

أن لغة النبي ﷺ، وأهل مدينته في «أهل المغرب» هم أهل الشام، ومن يغرب عنهم. كما أنّ لغتهم في أهل المشرق هم أهل نجد والعراق، فإن التغريب والتشريق من الأمور النسبية، فكل بلد له غرب قد يكون شرقًا لغيره، وله شرق قد يكون غربًا لغيره فالإعتبار في كلام النبي ﷺ، بما كان غربًا وشرقًا له حيث تكلم بهذا الحديث وهي المدينة[2].

ومما يبين أن شيخ الإسلام يعتبر الطائفة المنصورة في الشام وفي الشام فقط إلى يوم القيامة ما جاء في المجلد الرابع من فتاواه حيث قال: «والنبي ﷺ، ميّز أهل الشام بالقيام بأمر الله دائمًا إلى آخر الدهر، وبأن الطائفة المنصورة فيهم إلى آخر الدهر، فهو إخبار عن أمر دائم مستمر فيهم مع الكثرة والقوة، وهذا الوصف ليس لغير أهل الشام من أرض الإسلام»[3].

وعند النظر في روايات الحديث نجد أنّ بعض الروايات عامة وتحمل معنى العموم وليس فيها تحديد لمكان الطائفة المنصورة، وبعض الروايات الأخرى فيها ذكر المكان وتحديده بأنّها تكون في الشام، لكن يُفْهم مِنْ السياق في بعضها ومن النص في بعضها الآخر بأنّ هذه حال الطائفة التي تكون في آخر الزمان والتي تقاتل الدجال.

والتحقيق في المسألة إن شاءالله تعالى والمبني على دلالة النصوص وكلام العلماء أن هذه الطائفة ليست محصورة في فئة معينة من الناس كما أنها ليست محددة ببلد معين، وإن كان آخرها يكون بالشام وتقاتل الدجال كما أخبر النبي ﷺ.

---

(١) فتح الباري ١٣/٢٩٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧/٥٠٧ ـ ٥٠٨، وانظر ٢٨/٥٣١ ـ ٥٣٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/٤٤٩.

يقول النووي ـ رحمه الله ـ : «ولا يلزم أنْ يكونوا مجتمعين بل قد يكونوا متفرقين في أقطار الأرض»[1].

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ مفصِّلاً القول في المسألة: «ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولاً فأولاً، إلى أن لا يبقى إلا فِرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقرضوا جاء أمر الله»[2].

## المبحث الخامس:

من الأمور المتعلقة بشرح أحاديث الطائفة المنصورة هو تفسير المراد بالظهور في الأحاديث.

يقول ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «قوله (حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون): أي على من خالفهم أي غالبون، أو المراد بالظهور أنهم غير مستترين بل مشهورون والأول أولى»[3].

واختار ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ الرأي الثاني الذي ذكره ابن حجر حيث قال: «فقد بان بما ذكرنا أنّ أهل السنّة هم المتّبِعُون وأن أهل البدعة هم المظهرون شيئًا لم يكن قبل، ولا مستند له، ولهذا استتروا ببدعتهم.

ولم يكتم أهل السنّة مذهبهم، فكلمتهم ظاهرة ومذهبهم مشهور، والعاقبة لهم»[4] ولا مانع من اجتماع الأمرين اللّذيْنِ ذكرهما ابن حجر في حق أهل السنّة والجماعة، وهو أمر مُشَاهد، ومحسوس كما أنّه معروف من تاريخ المذاهب والفرق.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٦٦ ـ ٦٧.
(٢) فتح الباري ١٣/٢٩٥.
(٣) فتح الباري ١٣/٢٩٤.
(٤) تلبيس إبليس ص ٢٣.

# الباب الثاني
# الأسباب المؤدية إلى التفرق

وفيه سبعة فصول

الفصل الأول: الابتداع.
الفصل الثاني: الجهل.
الفصل الثالث: اتباع الهوى.
الفصل الرابع: تحكيم العقل وتقديمه على النصوص.
الفصل الخامس: التعصب والتقليد والتصميم على اتباع العوائد.
الفصل السادس: الدعاية السيئة ضد أهل السنّة والجماعة وعقيدتهم.
الفصل السابع: مخالفة أهل الأهواء والبدع لمنهج أهل السنّة والجماعة في النظر والاستدلال.

* * *



# الباب الثاني
# الأسباب المؤدية إلى التفرق

## تمهيد:

للانحراف عن الصراط المستقيم، والبعد عن المنهج القويم الذي جاء به الرسول ﷺ، وسار عليه الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون من بعدهم، أسباب كثيرة، منها أسباب خارجية أجنبية، وأخرى داخلية ذاتية.

وأهم الأسباب الخارجية الأجنبية[1] ما يلي:

## السبب الأول:

اتساع الفتوحات الإسلامية، واحتكاك المسلمين بالأمم المجاورة نتيجة لذلك، وتأثرهم بثقافاتها وأفكارها تبعًا لذلك.

## السبب الثاني:

دخول كثير من أصحاب الديانات الأخرى في الإسلام، مع عدم تخلصهم من أفكارهم ومعتقداتهم السابقة، فأثاروا الشبهات بين المسلمين.

## السبب الثالث:

ترجمة كتب الفلسفة والمنطق، وتشجيع دراستها والتعمق فيها.

## السبب الرابع:

دخول بعض المُغْرِضِين من اليهود والمجوس وغيرهم من أصحاب الديانات الباطلة في الإسلام بقصد الكيد له والنيل منه، وبغية هدمه وتحريفه وتبديله، وذلك بإبعاد المسلمين عن دينهم الصحيح بالتشكيك وإثارة الشبهات، وابتداع العقائد المخالفة لِمَا كان عليه سلف الأمة[2].

---

(١) انظر وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، مقدمة كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان ص ٣٩ ـ ٤٣.

(٢) انظر الخطط للمقريزي ٢/٣٦٢، والفصل لابن حزم ٢/١١٥.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ عبدالله بن سبأ اليهودي الذي تظاهر بالإسلام في خلافة عثمان رضي الله عنه، وسعى في أقطار الدولة الإسلامية يدس أفكار الغلو في علي رضي الله عنه ابتداءً بأنه هو وصي رسول الله ﷺ، وانتهاءً بادعاء الألوهية فيه، وغير ذلك من الاعتقادات التي كانت أساس الرفض[1].

٢ ـ بشر المريسي اليهودي الذي كان له دور كبير في فتنة القول بخلق القرآن، وتعطيل صفات رب العالمين[2].

٣ ـ إبراهيم النظام المعتزلي البرهمي، ورد عن بعض السلف قوله: «كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث ويخفي ذلك»[3]. وكان له دور كبير في ظهور الآراء المُبْتَدعة نحو الكلام في الجوهر والعرض، وأنكر إعجاز القرآن في نظمه، وأنكر معجزات النبي ﷺ، وطعن في خيار الصحابة والتابعين إلى غير ذلك من العظائم[4].

٤ ـ عبدالله بن المقفع: الذي كان من مجوس فارس واتهم بالزندقة حتى قال بعض السلف: «ما وجدت كتاب زندقة إلا وأصله ابن المقفع»[5].

ومما يدل على الأثر البالغ للأسباب الخارجية الأجنبية في تفرق المسلمين، وانحرافهم عن عقيدة السلف الصالح، أن أصول كثير من الفرق المُبْتَدِعة أصول خارجية.

فأصل الرفض يرجع إلى رجل يهودي وهو عبدالله بن سبأ كما مرّ معنا، وأصل القول في القدر يرجع إلى رجل نصراني اسمه سوسن أو سنسويه[6] وأصل مقالة التعطيل والقول بخلق القرآن ترجع إلى يهودي وهو لبيد بن الأعصم[7].

---

(١) انظر تاريخ الطبري ٣/٣٧٨ ـ ٣٧٩، مقالات الإسلاميين للأشعري ١/٨٦، الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٣٥. ابن حزم في الفصل ٢/١١، ٤/١٨٣. والشهرستاني في الملل والنحل ١/١٥٥، ١٧٤، ميزان الاعتدال ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣ لسان الميزان ٢/٢٩ ـ ٣١، وانظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٩٢ ـ ١٩٥.

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/١٩٩ ـ ٢٠٢، البداية والنهاية لابن كثير ١٠/٢٨١.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/٥٤٢.

(٤) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/٥٣ ـ ٥٨، والفرق بين الفرق ص ١٣٢، ١٣٣، مقدمة كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ١/٣٤، ٣٥، وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤١، ٥٤٢.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي ٦/٢٠٨، ٢٠٩.

(٦) انظر الشريعة للآجري ص ٢٤٣، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/٤٠، ٤/٧٥٠ ح: ٧٤٩، ح: ١٣٩٨، والخطط للمقريزي ٢/٣٦٢.

(٧) انظر البداية والنهاية لابن كثير ٩/٣٥٠، ٣٦٤، والكامل لابن الأثير ٥/٢٩٤.

## الأسباب الداخلية الذاتية:

وهي تنقسم في نظري إلى: أسباب عامة[1] وأسباب منهجية.

**وأهم الأسباب العامة هي:**

(الأول): الابتداع.

(الثاني): الجهل.

(الثالث): اتباع الهوى.

(الرابع): تحكيم العقل وتقديمه على النصوص.

(الخامس): التعصب والتقليد والتصميم على اتباع العوائد.

(السادس): الدعاية السيئة ضد أهل السنّة والجماعة وعقيدتهم.

**وأما الأسباب المنهجية فيجمعها:**

مخالفة منهج أهل السنّة والجماعة في النظر والاستدلال.

وسوف أتكلم بنوع من التفصيل عن الأسباب الداخلية الذاتية، وأما الأسباب الخارجية الأجنبية فسأكتفي بما أشرت إليه حولها سابقًا وذلك للأمور التالية:

### الأول:

أن الأسباب الداخلية هي الأهم لا سيما فيما يتعلق بهذا البحث.

### الثاني:

أن الأسباب الخارجية كانت سببًا في ظهور فِرق اندثرت ولم يعد لها أثر فيما بعد[2]، أو

---

(١) نص الشاطبي على أن أسباب الوقوع في الاختلاف ثلاثة أمور وهي: الجهل، واتباع الهوى، والتصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق، «الاعتصام ٢/١٧٢ ـ ١٨٠». وتكلم في موضع آخر عن أسباب الإحداث في الشريعة وحصرها في ثلاثة أمور أيضًا وهي الجهل، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى في طلب الحق «الاعتصام ٢/٢٩٣»، فذكر في المرة الثانية أمرًا جديدًا وهو تحسين الظن بالعقل، فتحصل لنا بذلك أربعة أسباب رئيسة، مع إضافة الأسباب الأخرى التي ذكرتها والتي أرى في نظري أنها من الأسباب القوية في الاختلاف والتفرق، والبعد عن الطريق المستقيم، والتزام الجماعة، كما سيتبين من عرضها.

(٢) وهذه الفرق وإن اندثرت إلا أن بعض الفرق الأخرى التي استمر وجودها إلى يومنا هذا ورثت عنها بعض أفكارها وعقائدها فمثلًا: اندثرت المعتزلة وورثت الإمامية الاثني عشرية، والزيدية، والإباضية عقائدها في التوحيد. كما أن الأشعرية الكلابية تطورت وورثت كثيرًا من عقائد الفرق المندثرة: كالإرجاء في باب الإيمان والجبر في باب القدر، وانظر ص ١٥٤ ـ ١٥٧ من هذه الرسالة.

كانت سببًا في ظهور فرق خارجة عن دائرة الثنتين والسبعين فرقة، وهذا البحث إنّما يتعلق بالفِرق الداخلة في دائرة الإسلام، ولا سيما المنتسبة إلى السنة مِنها.

## الثالث:

أن الأسباب الخارجية من الموضوعات المتشعبة والطويلة والتي تحتاج إلى دراسات متخصصة تُوفِيها حقّها، وقد صدر حولها بعض الرسائل العلمية فعلاً[1].

## الرابع:

أنّ الأسباب الخارجية لا يتم تأثيرها إلا بوجود الأسباب الداخلية، لأنّ انخداع الناس وتأثرهم بالشبهات والأهواء إنما يكون بواحد من الأسباب الداخلية.

---

(١) انظر مثلا كتاب عبدالله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام لسليمان بن حمد العودة ط دار طيبة ـ الرياض ط أولى سنة ١٤٠٥هـ.

# الفصـل الأول
## الابتـداع



# الفصل الأول
# الابتــداع

## تعريف البدعة لغة واصطلاحا:

تطلق البدعة في اللغة على الشيء المختَرَع على غير مثال سابق، ويقال لمن أتى بأمر لم يسبقه إليه أحد، أبدع وابتدع وتبّدع أي: أتى ببدعة[1].

فهي تطلق إذًا على الأمر المحدث سواء كان محمودًا أو مذمومًا.

## أما اصطلاحا:

فقد عرّفها الشاطبي ـ رحمه الله ـ بقوله: «طريقة في الدين مختَرعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[2].

## العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

يظهر من التعريفات السابقة أن المعنى اللغوي أعم وأشمل من المعنى الشرعي. يقول ابن حجر: «فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فإنّ كل شيء أُحدِث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محمودًا أو مذمومًا»[3].

## الابتداع أعظم أسباب التفرق:

لا شك أن الابتداع في الدين كان ولا يزال من أعظم أسباب التفرق، بل هو أعظمها، وكان من أهم العوامل التي قضت على وحدة الأمة الإسلامية، وشتت شملها، وحادت بسببه فِرق كثيرة عن الجماعة الأصل والتي أُمِرَ كل مسلم بلزومها.

يقول الشاطبي: «ثم استمر تزايد الإسلام، واستقام طريقه على مدة حياة النبي ﷺ، ومن بعد موته، وأكثر قرن الصحابة رضي الله عنهم، إلى أن نبغت فيهم نوابغ الخروج عن

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور (٧/٨). والقاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/٣، ٤)، والصحاح للجوهري (١١٨٣/٣).

(٢) الاعتصام ٣٦/١.

(٣) فتح الباري ٢٥٣/١٣.

السنة، وأصغوا إلى البدع المضلة»[1].

فلم يزل المجتمع المسلم واحدًا متآلفًا، حتى أطلت البدع برأسها، وتفشى أمرها، يقول الدكتور صالح بن سعد السحيمي: «ومما لا شك فيه أنه لا شيء أعظم فسادًا للدين، وأشد تقويضًا لبنيانه، وأكثر تفريقًا لشمل الأمة من البدع، فهي تفتك به فتك الذئب بالغنم، وتنخر فيه نخر السوس في الحب، وتسري في كيانه سريان السرطان في الدم، أو النار في الهشيم»[2].

## عناية السلف الصالح بهذا الموضوع:

لقد كانت لسلفنا الصالح عناية خاصة بالتحذير من البدع، وكانوا يعتبرونه قرين الأمر بالسنة ولزومها. ولذلك لا يخلو كتاب من الكتب التي دُوِّنت في السنة من باب كامل، أو فصل شامل عن هذا الموضوع. بل لا يخلو كتاب من الكتب التي صنفها الأئمة في أي موضوع كان من الحديث عن أهل البدع، وذمهم والتحذير منهم. ومن ذمّ البدع والتنفير منها. والكلام على مضارها وأخطارها وسوء منقلب أهلها. والناظر في المكتبة الإسلامية يستطيع أن يرى بوضوح؛ الكتب الكثيرة التي دونها علماء السنّة في خصوص هذا الموضوع[3]، في مختلف الأزمنة وشتى العصور.

---

(١) الاعتصام ١/٢٢.

(٢) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين، وما في البدع من الأخطار ص ٢٤ دار ابن حزم ـ الرياض ـ ط الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

(٣) انظر على سبيل المثال: البدع والنهي عنها لابن وضاح، الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي، الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامه، المدخل لابن الحاج، تلبيس إبليس لابن الجوزي، السنن والمبتدعات للشقيري، الاعتصام للشاطبي، اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي. (وكلها مطبوعة والحمد لله).

ومن كتب المعاصرين: نصيحة المسلمين عن بدع المبتدعين وعوائد الضالين للشيخ عبدالله بن سليمان بن حميد، البدعة أسبابها ومضارها للشيخ محمود شلتوت، تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين لأحمد بن حجر آل بوطامي، الإبداع في مضار الابتداع لعلي محفوظ، إصلاح المساجد من البدع والعوائد لمحمد جمال الدين القاسمي، التحذير من البدع للشيخ عبدالعزيز بن باز، البدعة والمصالح المرسلة للدكتور توفيق يوسف الواعي، البدعة وأثرها السيىء في الأمة لسليم الهلالي، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من أخطار للدكتور صالح بن سعد السحيمي، هجر المبتدع للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد.

كما توجد بعض المقالات الجيدة في الموضوع في مجلة البحوث الإسلامية التي تصدرها إدارة الإفتاء بالرياض ومنها:

١ ـ البدع طعن في الشريعة وقدح في كمالها للشيخ صالح بن سعود آل علي العدد ١٤/١٤٥ ـ ٢٠٧.

٢ ـ البدع وأثرها في انحراف التصور الإسلامي للدكتور صالح بن سعد السحيمي العدد ١٦/١٣٩ ـ ١٦٩. =

## خطورة الابتداع، والأثر السيء للبدع:

تكمن خطورة البدع في ثلاثة أمور[1]:

### الأمر الأول:

القول بلسان المقال أو بلسان الحال أن الدين ناقص، وأن هناك جوانب ينبغي الأخذ بها تكملة للدين، وفي هذا معارضة لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾. (سورة المائدة، الآية: ٣).

### الأمر الثاني:

إن الإبتداع يستلزم القدح في إبلاغ رسول الله ﷺ، رسالة ربه، فلقد أرسل الله رسوله ﷺ، بالهدى ودين الحق، وأمره بإبلاغ الرسالة، فقال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغ مَا أُنْزِلَ إِلَيكَ مِن رَّبِّكَ وإن لَّم تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾. (سورة المائدة، الآية: ٦٧).

### الأمر الثالث:

إن الإبتداع مخالفة صريحة لأوامر رسول الله ﷺ، فإنَّه قد حث أمته على ضرورة التمسك بسنته، وحذّرهم من الإحداث والابتداع في الدين.

أما ما يترتب عن البدع والابتداع من نتائج سيئة فهي كثيرة جدًّا، وأهمها[2]:

### الأولى:

اتباع المتشابه، وإماتة السنة، والجدل والخصومة.

### الثانية:

اتباع الهوى، ومفارقة الجماعة، واتباع سبيل المفسدين.

---

= ٣ـ تعريف البدعة، أنواعها وأحكامها للدكتور صالح الفوزان العدد ٣٤٩/٢٣ ـ ٣٦٧.

٤ ـ البدعة وأثرها في الانحراف في الاعتقاد للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع العدد ١٠٣/٢٤ ـ ١٢١.

(١) البدعة وأثرها في الانحراف في الاعتقاد للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع. مقالة بمجلة البحوث الإسلامية العدد ١١٧/٢٤ ـ ١١٨.

وانظر الاعتصام للشاطبي ٤٦/١ ـ ٥٠.

(٢) انظر البدعة والمصالح المرسلة للدكتور توفيق يوسف الواعي ص ٢٠٩ ـ ٢١٩.

## الثالثة:

إضلال الناس، وصعوبة الرجوع عن البدعة.

أما مضار الابتداع فهي عامة(*): منها ما يصيب المُبْتدِع، ومنها ما يصيبه ويصيب أتباعه في العمل بالبدعة، ومنها ما يصيب الدين نفسه، ومنها ما يصيب الأمة التي وقع الابتداع في دينها. هذا إجمالاً، أما تفصيل ذلك فكالتالي:

## الأول:

ما يصيب المُبْتدِع نفسه: وهو اغتصاب حق التشريع الذي لا يكون إلا لله وحده[1].

## الثاني:

ما يصيب المُبْتدِع وأتباعه في العمل بالبدعة: وهو الحرمان من الثواب، وكون عملهم مردودًا، وصعوبة توبتهم لأنّهم يحسبون أنهم على هدى[2]، والحرمان من ورود الحوض، ولا يحظون بشفاعة النبي ﷺ، وعلى المبتدع إثْم منْ عَمِلَ ببدعته إلى يوم القيامة، وأنهم متوعَّدون باللعن، ولا يزدادُون من الله إلا بعدًا، وعدم قبول شهادتهم، وتقوُّلهم على الله بغير علم، وجواز غيبتهم تحذيرًا للأمة وغير ذلك من الأمور الشنيعة[3] التي يكفي الواحد منها أن يكون رادعًا لكل مسلم من أن يقع في البدع، ومحرضًا لمن وقع فيها على سرعة التوبة والإنابة.

## الثالث:

ما يصيب الدين نفسه من الابتداع: وهو خفاء كثير من أحكامه، وتشويه جماله[4].

---

(*) ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أضرار البدع، وما يلحق أهلها في الدنيا والآخرة في كتابه «الاعتصام» ١/١٠٦ ـ ١٣٣.

(١) انظر الاعتصام ١/٥٠، والبدعة أسبابها ومضارها للشيخ محمود شلتوت ص ٤٥ ط مكتبة ابن الجوزي ـ الاحساء ط الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

(٢) انظر في ذلك الاعتصام ١/١٢٤. البدعة أسبابها ومضارها ص ٥٦، والبدعة وأثرها السيىء في الأمة لسليم الهلالي ص ٤٩ ـ ٥٢، ط المكتبة الإسلامية ـ عمان ـ ط الأولى ١٤٠٤هـ، وتنبيه أولي الأبصار للدكتور صالح السحيمي ص ١٥٣ ـ ٢٠١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠/٩ ـ ١٠، ١١/٦٨٤ ـ ٦٨٥.

(٤) البدعة أسبابها ومضارها للشيخ محمود شلتوت ص ٥٧، وانظر تنبيه أولي الأبصار للدكتور صالح السحيمي ص ١٩٥.

## الرابع:

ما يصيب الأمـة التي دخلت البـدع دينهـا: وهـو إلقـاء العـداوة والبغضـاء بين أهل الإسلام[1]. وهذا هو نكتة هذا الفصل من البحث.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والبدعة مقرونة بالفُرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة»[2].

ويقول الدكتور توفيق الواعي: «ومن سمات أهل البدع مفارقة الجماعة وشق عصا الطاعة على جماعة المسلمين، لأنّ الأهواء نزعات وسبل، تُفرِّق عن الجَادة»[3].

ويقول الدكتور صالح بن سعد السحيمي: «من الأخطار الظاهرة البيِّنة لكل ذي عقل سليم أنّ البدع تُفرِّق الأمة وتشتِّت شملها وتمزِّق كيانها حتى تصير شيعًا وأحزابًا يعادي بعضها بعضًا ويقتل بعضهم بعضًا ويستحلّ بعضهم دماء بعض. وتنتشر بينهم العداوة والبغضاء، ويجد أعداء الإسلام منفذًا وثغرة للقضاء عليهم بسبب هذا التفرق»[4].

والأمر الأخير هو من أعظم مساوىء البدع، إذ لا يقتصر خطرها وضررها على من تَبنّاها وعمل بها ودعا إليها كما مر معنا بل يمتد ليشمل الأمة الإسلامية كلها، ويصيبها في أعزّ مطلب تسعى إليه وهو وحدة صفّها واجتماع شملها.

لذلـك نجد أن الأدلة تضافرت وتواترت في ذم البدع، والمبتدعين، وفي الوعيد الذي يلحقهم، وفي سوء عاقبتهم، وفي الأمر بهجرهم وزجرهم. وفيما يلي أستعرض بعض الأدلّة من الكتاب والسنّة وكلام السلف الصالح في ذم الابتداع والمبتدعين.

## الأدلة من الكتاب:

قال تعـالى: ﴿وأَنَّ هذا صِراطِي مُستقيـمًا فَاتَّبِعُـوهُ وَلاَ تَتَّبِعُـوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٣). وقد جاء ما يفسر معنى (السُّبُلَ). عن مجاهد: ﴿وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾. قال: البدع والشبهات[5].

---

(١) البدعة أسبابها ومضارها للشيخ محمود شلتوت ص ٥٨.

(٢) الاستقامة ١/٤٢.

(٣) البدعة والمصالح المرسلة ص ٢١٤.

(٤) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار ص ١٩٦.

(٥) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة (ح: ١٣٤).

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾. (سورة النساء، الآية: ١١٥).

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٠٦).

وقال ابن عباس: (تبيض وجوه أهل السنّة والجماعة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة)[١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٩).

قال كثير من السلف: نزلت في أهل الأهواء والبدع[٢].

## الأدلة من السنة:

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ أحدثَ في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدّ»**[٣].

وفي رواية: **«من عَمِلَ عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ»**[٤].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ، قال: **«من دعا إلى هدىً كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا. ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»**[٥].

وعن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ، كان يقول في خطبته: **«أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»**[٦].

## من أقوال السلف الصالح:

عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال:

---

(١) الاعتصام ١/٥٦، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٣٩٠.

(٢) الاعتصام ١/٦٠.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الصلح «باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود» (رقم ٢٥٥٠» ورواه مسلم في الأقضية (باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) رقم ١٧١٨.

(٤) رواية الإمام مسلم.

(٥) رواه الإمام مسلم (٢/٧٠٤ ـ ٧٠٥).

(٦) رواه الإمام مسلم ٢/٥٩٢.

«الاقتصاد في السنّة خير من الاجتهاد في البدعة»[1].

وعن عثمان الأزدي قال: دخلت على ابن عباس - رضي الله عنهما - فقلت له: أوصني، فقال: عليك بتقوى الله تعالى والاستقامة اتّبع ولا تبتدع»[2].

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال: «عليك بالأثر، وطريقة السلف، وإيّاك وكل مُحْدَثة فإنها بدعة»[3].

وقال الشافعي - رحمه الله - : «من اسْتَحسنَ - يعني بدعة - فقد شَرّع»[4].

وقال ابن الماجشون: سمعت مالكًا يقول: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدًا خان الرسالة، لأن الله يقول: ﴿اليومَ أَكْمَلتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا»[5].

وقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - : «أصول السنّة عندنا التمسّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والإقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة»[6].

والأدلة كثيرة جدًا في هذا الموضوع، ولكن فيما ذكرته من الأدلة كفاية إن شاء الله تعالى، نظرًا لطبيعة البحث من جهة، ولأن المؤلفات كثيرة في هذا الموضوع من جهة أخرى.

وسوف أقتصر في الكلام على جانب أثر الابتداع في التفرّق عن الجماعة التي أُمِرَ المسلم بلزومها، وهو الذي له تَعلُّق بموضوع بحثي وصلبه، وأترك الكلام على بعض الجوانب الأخرى منعًا للإستطراد.

## انشقاق الفرق عن جماعة المسلمين[7]:

كان المسلمون أمة واحدة، وجماعة واحدة متآلفة على عقيدة واحدة، ومنهج واحد، على أيام رسول الله ﷺ، ثم في خلافة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -. وبعد مقتل الخليفة الثاني بدأت الفتن تطلّ برأسها، ولا زال أهل الشر يسعون في الغواية حتى قُتِلَ ثالث الخلفاء

---

(١) أخرجه الحاكم (١/١٠٣). وقال على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبي، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٢٣٠).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/٥٠) وابن بطة في «الإبانة الصغرى» (٢/٢٣٠).

(٣)، (٤) السنن والمبتدعات للشقيري ص ٦ ط دار الكتب العلمية.

(٥)، (٦) السنن والمبتدعات للشقيري ص ٦.

(٧) انظر مبحثًا بهذا العنوان في كتاب «حكم الانتهاء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية» للشيخ بكر بن عبدالله =

عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، ثم توالت الفتن وتتابعت، وبدأت فرق الأهواء والبدع في الظهور، فتفرّقت الكلمة، وبدأ الإنشقاق عن جماعة المسلمين، مصداقًا لما أخبر به النبي، ﷺ.

وكانت أول الفرق ظهورًا الخوارج[1]، فالرافضة[2]، ثم حدثت في أواخر عصر الصحابة رضوان الله عليهم، القدرية[3] وذلك في آخر عصر ابن عمر وابن عباس، وجابر رضي الله عنهم أجمعين.

ثم حدثت المرجئة[4] قريبًا من ذلك.

وأمّا الجهمية[5] فإنّما حدثوا في أواخر عصر التابعين، بعد موت عمر بن عبد العزيز.

هذا من حيث ظهور الفرق زمانيًّا، أما من حيث الأمكنة:

فالكوفة خرج منها التشيُّع والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها.

والبصرة خرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها.

والشام كان بها النصب والقدر.

وأما التجهُّم فإنما ظهر من ناحية خراسان، وهو شر البدع[6]، ومع ظهور هذه الفرق والأهواء، إلا ان الظهور كان للسنّة وأهلها، وأعلن السلف الصالح الجهاد على البدع وأهلها

---

= أبو زيد ص ٢٠ ـ ٢٧ الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

وانظر الاعتصام للشاطبي ١/١٧ ـ ١٨، سير أعلام النبلاء ١١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، الصواعق المرسلة لابن القيم ١/٣٤٧ ـ ٣٥١، تهذيب السنن ٧/٦١ ـ ٦٢، إغاثة اللهفان ٢/٢٦٩. أشار إليها الشيخ بكر أبو زيد في الموضع المذكور.

وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/٣٠٠ ـ ٣٠٢، مجلة البحوث الإسلامية ٢٣/٣٥٣ ـ ٣٥٤.

والخطط المقريزية ٢/٣٤٥ ـ ٣٦٢، ومقدمة رسالة «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي ١/١٧ ـ ٣٦. وانظر مجموع الفتاوى ٢٨/٤٨٩ ـ ٤٩١. وكتاب الصواعق المرسلة ٣/١٠٦٨ ـ ١٠٨٠. رسالة وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٣١٩ ـ ٣٢٩.

(١) الخوارج في اللغة: جمع خارج أي منفصل، وفي الاصطلاح: من خلع طاعة الإمام الحق، والمراد هنا، طائفة مخصوصة كان أول خروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) سموا رافضة: لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٣) القدرية: هم الذين كانوا يخوضون في القدر ويذهبون إلى إنكاره، ويزعمون أن العباد خالقون لأفعالهم.

(٤) المرجئة: هم الذين كانوا يؤخرون العمل عن الإيمان ولا يدخلونه في مسماه.

(٥) الجهمية: تطلق أحيانًا بمعنى عام ويقصد بها نفاة الصفات عامة، وتطلق أحيانًا بمعنى خاص ويقصد بها أتباع الجهم بن صفوان (ت ١٢٨هـ) في آرائه ومعتقداته.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٠/٣٠١.

بالـزجر والهجر، وباللسان والسِنان[1]، فماتت بعض البدع في مهدها، وبقيت بعض البدع الأخرى لكنها قليلة وكان أصحابها في ذلَّة وانكسار. واستمر الأمر كذلك إلى أواخر زمن الخلافة العباسية وبالتحديد في زمن المأمون حيث عرَّب كتب الفلسفة اليونانية، فرفعت فِرق الأهواء رؤوسها لا سيما الجهمية والمعتزلة بل والشيعة، وحَمَلَ الأمة على القول بخَلْقِ القرآن، وامتحن العلماء لأجل ذلك[2].

ثم تتابع ظهور الفرق من أهل البدع والأهواء منذ ذلك الزمان وقد رتب المقريزي ـ رحمه الله ـ ظهور الفرق والعقائد منذ ظهور الإسلام وحتى ظهور مذهب الأشعرية وانتشاره[3].

ثم تكلّم عن حقيقة مذهب الأشعري وكيف انتشر في الأمصار والخلاف بين الأشعرية والماتريدية[4]. ثم تكلّم عن حقيقة مذهب السلف في أسماء الله وصفاته[5]. ثم ذكر السبب الذي يراه في خروج بعض الطوائف عن دين الإسلام وهو كيد الفرس بعد زوال ملكهم على أيدي المسلمين لهذا الدين، فحاولوا عن طريق الحرب فلم يُفْلِحوا، فرأوا أن كيده على الحيلة أنجع، فدخلوا من باب التشيع لهدم هذا الدين[6].

يقول الشاطبي: «وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرّقوا، وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة»[7].

وهذه الفِرق إنما فارقت الجماعة لأنها ابتدعت أصولاً من عندها خالفت بها أصول الجماعة الأولى جماعة أهل السنّة. وبقَدْرِ المخالفات كيفًا وكمًّا يكون القرب والبعد من الجماعة. يقول الشاطبي: «هذه الفِرق إنّما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنىً كليٍّ في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة»[8] إلى أن قال: «ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات»[9].

---

(١) مثل قتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج، وكقتل بعض الأئمة لرؤوس أهل البدع كالجهم بن صفوان والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وأضرابهم.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣٦/١١ والخطط المقريزية ٣٥٧/٢.

(٣) الخطط المقريزية ٣٥٦/٢ ـ ٣٥٨ ط ـ دار صادر.

(٤) الخطط المقريزية ٣٥٨/٢ ـ ٣٦٠.

(٥) الخطط المقريزية ٣٦٠/٢ ـ ٣٦١.

(٦) الخطط المقريزية ٣٦٢/٢.

(٧) الاعتصام ٢٢٠/٢.

(٨) الاعتصام ٢٠٠/٢.

(٩) الاعتصام ٢٠١/٢.

فالمقصود من الخلاف والتفرق إنّما هو في أصل الإعتقاد، وفي توحيد الله عزّ وجلّ، وهذا هو الذي وقع فعلاً.

والنـاظر في كتب المقالات والفرق يجد الإختلاف العجيب في أعظم قضية من قضايا الدين، والتي لأجلها خَلَقَ الله الخلق وأنزلَ الكُتبَ، وأَرسَلَ الرُّسلَ.

ونجد أن الطوائف قد تقسَّمت (التوحيد) وسَمّت كل طائفة باطلها توحيدًا[1].

فكـان أنْ جعلت كل طائفة لنفسها أصولاً تناقض الحقّ وتخالفه، هي عبارة عن آراء وضعها شيوخ كل فِرقة، ففارقوا بذلك الجماعة، وخالفوا السنّة.

يقول شيخ الإسلام: «وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنّة وجماعة المؤمنين»[2].

وقال في موضع آخر: «وأمّا أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم فهم لم يُثْبتوا الحق، بل أصَّلوا أصولاً تناقض الحق، فلم يكفِهم أنَّهم لم يهتدوا ولم يدلُّوا على الحق حتى أصَّلوا أصولاً تناقض الحق، ورأوا أنَّها تناقض ما جاء به الرسول، ﷺ، فقدموها على ما جاء به الرسول»[3].

ثم وضَّح في موضع آخر طريقة أهل البدع في تأصيل ما هم عليه من الضلال فقال: «فلمّا حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرّق والاختلاف شيعًا. صار هؤلاء عُمْدَتُهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنّوا أنّه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأوَّلوه»[4].

ولذلك نجد أن كل فرقة جاءت بمفهوم جديد للتوحيد يخالف المفهوم الصحيح الذي جاءت به الرسل عليهم السلام[5].

---

(١) انظر مدارج السالكين لابن القيم ٣/٤٤٧ ـ ٤٥٠، الصواعق المرسلة ٣/٩٢٩ ـ ٩٣٧، شرح الطحاوية ص ٧٧ ـ ٨٨، ٩٦ ـ ٩٨، ٥٢٠ ـ ٥٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/١٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦/٤٤٠.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/٥٨ ـ ٥٩.

(٥) انظر مجموع الفتاوى ٤/١٥٠.

فالمعتزلة[1] أدرجوا نفي الصفات في مسمّى التوحيد، وقالوا بخلق القرآن، وأنكروا الشفاعة، وأنكروا رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وسَمّوا كل ذلك توحيدًا[2].

وأما الفلاسفة وأتباعهم فالتوحيد عندهم: إثبات وجود مطلق مجرَّد عن الماهية والصفة[3].

وأما الإتحادية[4] فالتوحيد عندهم: أنّه سبحانه هو عين وجود كل موجود، وأن ليس ثمّة خالق ومخلوق[5].

وأما عامة المتكلمين فالتوحيد عندهم ثلاثة أنواع، ويقررون ذلك بقولهم: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[6].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال، وهو أنَّ خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرون من دلالة التمانع[7] وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأنَّ هذا هو معنى قولنا لا إلـه إلا الله، حتى قد يجعلون معنى الألـهية القدرة على الاختراع»[8] [9].

ثم عقّب شيخ الإسلام على ذلك الإعتقاد والتوحيد المتوّهم بقوله: «ومعلوم أنّ المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد، ﷺ، أولاً، لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يُقرّون

---

(١) فرقة ظهرت في أوائل القرن الثاني الهجري تقدس العقل والفلسفة وهم أتباع واصل بن عطاء الغّزال (ت ١٣١هـ) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري (ت ١١٠هـ).

(٢) انظر المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها لعواد بن عبدالله المعتق ص ٨٤ ـ ٨٥، ١١٦، ١١٧، ١٣٨، ٢٣٥.

(٣) مدارج السالكين ٣/٤٤٧.

(٤) فرقة من غلاة الصوفية، وهم طائفة ابن عربي الطائي (ت ٦٣٨هـ) صاحب الفصوص. انظر حول عقيدتهم وآرائهم والرد عليها كتاب «الكشف عن حقيقة الصوفية» لمحمود القاسم.

(٥) مدارج السالكين ٣/٤٤٧.

(٦) انظر مجموع الفتاوى ٣/٩٧ ـ ٩٨.

(٧) انظر حول هذه المسألة شرح العقيدة الطحاوية ص ٨٠ ـ ٨١.

(٨) الإله هو المعبود المطاع هذا هو التفسير الصحيح لا أنه القادر على الاختراع كما فسره بذلك المتكلمون، انظر المعنى الصحيح للألوهية «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ص ٧٣ ـ ٧٦، وانظر الرد على من جعل معنى الإله أنه الخالق أو القادر على الاختراع ص ٧٦ وما بعدها ط المكتب الإسلامي ط الثالثة سنة ١٣٩٧هـ.

(٩) مجموع الفتاوى ٣/٩٨.

بأنَّ الله خالق كل شيء، حتى إنَّهم كانوا يُقرُّون بالقدر أيضًا، وهم مع ذلك مشركون»[1].

وغاية ما يقرره هؤلاء المتكلّمون إنَّما هو: توحيد الربوبية، ومعلوم أن هذا التوحيد لا ينجي صاحبه يوم القيامة من نار جهنم، بل لابد معه من التوحيد الذي أرسلت به الرسل وهو أن يعبد الله وحده لا شريك له، وأن يعبده بما شرع لا بالأهواء والبدع.

أما مفهوم التوحيد عند الصوفية فيقسمه أبو حامد الغزالي[2] ـ رحمه الله ـ إلى أربعة مراتب:

## المرتبة الأولى:

«وهي أن يقول الإنسان بلسانه «لا إلـه إلا الله» وقلبه غافل عنه أو منكر له كتوحيد المنافقين»[3].

## المرتبة الثانية:

«أن يصدق بمعنى اللفظ قلبه كما صدق به عموم المسلمين وهو اعتقاد العوام»[4].

## المرتبة الثالثة:

«أن يشاهد ذلك بطريق الكشف[5] بواسطة نور الحق، وهو مقام المقربين»[6].

## المرتبة الرابعة:

«أن لا يرى في الوجود إلاّ واحدًا، وهي مشاهدة الصديقين، وتسمية الصوفية: الفناء في

---

(١) مجموع الفتاوى ٩٨/٣.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي المعروف بالغزالي، ولد بطوس سنة ٤٥٠، كان والده يغزل الصوف ويبيعـه ـ صاحب ذكـاء مفرط، وله تصانيف كثيرة، برع في علم الكلام والجدل، تنقل بين كثير من المذاهب العقدية، ثم رجع آخر حياته إلى معتقد السلف الصالح. توفي سنة ٥٠٥هـ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٢٢/١٩ ـ ٣٤٦، طبقات الشافعية للسّبكي ١٩١/٦ ـ ٢٨٩، شذرات الذهب ١٠/٤ ـ ١٣، معجم المؤلفين ٢٦٦/١١ ـ ٢٦٩.

(٣) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ط دار المعرفة، بيروت، ٢٤٥/٤.

(٤) إحياء علوم الدين ٢٤٥/٤.

(٥) وهو حضوره ـ أي القلب ـ بنعت البيان غير مفتقر في هذه الحالة إلى تأمل الدليل «الرسالة القشيرية» ص ٤ ط دار الكتاب العربي.

(٦) إحياء علوم الدين ٢٤٥/٤.

التوحيد»[1].

ثم يقول معقبًا على المرتبة الرابعة: «وهذه هي الغاية القُصوى في التوحيد»[2].

والفناء الذي هو غاية التصوف له معنيان:

## الأول:

فناء توحيد الربوبية[3]، وهو أن يشهد أنّ الله رب كل شيء، ومليكه وخالقه، ويزعمون أنه إذا شهد ذلك سقط عنه استحسان الحسن، واستقباح القبيح، فآل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر والنهي، والوعد والوعيد.

ومعلوم أن توحيد الربوبية قد أقرّ به المشركون من قبل، ومع ذلك بقوا مشركين وقاتلهم النبي ﷺ، حتى يقروا بتوحيد الألوهية وعبادة الله وحده.

فنعلم بذلك أن مجرد اعتقاد هذا التوحيد ـ أي توحيد الربوبية ـ لا يصيّرُ الشخص مسلمًا مالم يأتِ بلازمه الذي هو توحيد الألوهية.

ويسمى النوع السابق أيضًا بالفناء عن شهود السّوى، يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وأمّا الفناء عن شهود السّوى: فهو الفناء الذي يشير إليه أكثر الصوفية المتأخرين ويعدونه غاية»[4].

## الثاني:

فناء الملاحدة، القائلون بوحدة الوجود، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، بل ليس عندهم في الحقيقة رب وعبد، وأنه ما ثم غير، لذلك يطلقون عليه «الفناء عن وجود السّوى»[5].

---

(١) (٢) إحياء علوم الدين ٢٤٦/٤، وينبغي أن يعلم أن الغزالي رجع إلى عقيدة السلف الصالح في آخر حياته، ومات وصحيح البخاري على صدره، وألف بعض الكتب التي أيد فيها مذهب أهل السنة والجماعة نحو «إلجام العوام عن علم الكلام».
انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٢٥/١٩ ـ ٣٢٦، البداية والنهاية لابن كثير ١٧٤/١٢، طبقات السّبكي ١٠٩/٤ ـ ١١١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٠١/٣ ـ ١٠٢، ١١٨/٣ ـ ١١٩، ١٩٨/١٣ ـ ٢٠٥، اقتضاء الصراط المستقيم ٨٤٦/٢، مدارج السالكين ١٥٤/١ ـ ١٦٩، ٤٦٦/١ ـ ٤٦٨.

(٤) مدارج السالكين ١٥٤/١ ـ ١٥٥.

(٥) انظر مدارج السالكين ١٥٤/١، مجموع الفتاوى ١١٩/٣.

وثمّة «نوع ثالث» من الفناء: وهو الفناء المحمود المطلوب، ويسميه بعض الأئمة بالفناء الديني الشرعي: بأن يفنى عن عبادة غير الله بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، ﷺ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه سبحانه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ﷺ، وعن خوف غيره بخوفه سبحانه وتعالى، ويسمى هذا النوع أيضًا «بالفناء عن إرادة السّوى»[1].

ولقد أصبح لأرباب التصوُّف مصطلحاتهم الخاصة، وبدّلوا كثيرًا من مفاهيم الإسلام[2]، لذلك ينبغي للباحث أن يكون على دراية بلغتهم ومصطلحاتهم وأوضاعهم إذا أراد دراسة مذهبهم وفِرقهم.

أما الأشاعرة[3] الذين هم أكثر الفِرق انتشارًا في العالم الإسلامي[4]، لا سيما في وقتنا الحاضر، فإنهم كانوا أقرب الناس إلى أهل السنّة والجماعة ولم يخالفوهم إلا في مسائل يسيرة في الاعتقاد أغلبها في ما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات[5].

وكان هذا في بداية منشأهم. أما بعد مرور الزمن، يرى الباحث أن مذهب الأشاعرة قد تطوّر[6] وتعقّد، وتأثّر بآراء كثيرة من إعتقادات الفرق الأخرى، وأصبح المذهب الأشعري خليطًا من المذاهب.

يقول شيخ الإسلام: «والأشعرية» الأغلب عليهم أنهم مرجئة في «باب الأسماء والأحكام» جبرية في «باب القدر» وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة بل فيهم نوع من التجهّم»[7].

---

(١) انظر مدارج السالكين ١٦٦/١ ـ ١٦٨، مجموع الفتاوى ١١٨/٣.

(٢) سبق الكلام عن بعض هذه التحريفات في الفصل السابق ص (١٦٣ ـ ١٦٥). وانظر ص (٢٨٩ ـ ٢٩٠).

(٣) نسبة إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، مع مخالفتهم له فيما استقر عليه من عقيدة أهل السنة والجماعة، وانظر تفصيل الكلام عن آرائهم واعتقاداتهم ص ١٦٧ ـ ١٧٠ من هذا البحث. وانظر الكلام عن رجوع الأشعري إلى عقيدة أهل السنة والجماعة ومخالفته التامة لمن ينتسبون إليه ص ٣٤٦ ـ ٣٤٨.

(٤) انظر الخطط المقريزية ٣٥٨/٢، والصفات الألهية بين السلف والخلف لعبد الرحمن الوكيل ص ١٣ ـ ١٧ ط الأولى.

(٥) توجد رسالة ماجستير بعنوان «بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة» قدمها الطالب خليل إبراهيم أحمد الموصلي. لنيل درجة الماجستير في شعبة العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٧هـ.

(٦) إنظر مجموع الفتاوى ٥٢/٦.

(٧) انظر مجموع الفتاوى ٥٥/٦.
وانظر مقالة الدكتور سفر الحوالي «منهج الأشاعرة في العقيدة» بمجلة الجامعة الإسلامية عدد ٦٢ ص ٦٥ ـ ١٠٤.

فالتـوحيد عند الأشاعرة هو نفي التثنية أو التعدد ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة، وبناءً على هذا المعنى فسّروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الإختراع، وأوّلوا بعض الصفات لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم.

أمـا التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقًا.

وأما أول واجب عندهم فهو النظر أو القصد إلى النظر، ويوجبون النظر على كل أحد ولا يعطون بناء على ذلك المعرفة الفطرية حقّها من الإعتبار، ويقولون: إنّ منْ آمن بالله بغير طريق النظر فإنَّما هو مقلّد، واختلفوا في تكفيره.

أمَّا في الإيمان فهم مرجئة حيث أجمعت كتبهم على أنَّ الإيمان هو التصديق القلبي وهو عندهم لا يزيد ولا ينقص.

وأما في القدر فهم جبرية حيث جاؤوا بنظرية الكسب التي تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير[1].

أما في باب الأسماء والصفات فعندهم نوع من التجهم إذ يثبتون الأسماء ويثبتون سبع صفات ويؤولون ما سواها[2].

وحتى لا يكـون في الكلام السابق والحكم السابق تجني على الأشاعرة، سأختار أحد كتبهم وأقوم بتحليله لننظر مدى صدق ما قرره علماء السنّة في حقهم.

وسـوف أختـار كتـاب «المواقف في علم الكلام»[3] لعضد الدين الأيجي الشيرازي[4] كأُنْمُوذج لكتب الأشاعرة في التوحيد، لا سيما وأن هذا الكتاب معتمد عندهم وقد اعتنوا به

---

(١) منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالي مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٦٢ انظر ص ٨٠ ـ ٨٣.

(٢) انظر كبرى اليقينات الكونية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص ١١٩ ط دار الفكر ط ٨ سنة ١٩٨٢م.
ومنهم من يثبت ثلاث عشرة صفـة، انـظر تبسيط العقائد الإسلامية لحسن أيوب ص ٣٥ ـ ٣٦ ط دار الندوة الجديدة، بيروت، ط ٥ سنة ١٤٠٣هـ. وانظر المواقف في علم الكلام للأيجي ص ٢٧٩ ـ ٢٩٥.

(٣) طبعة عالم الكتب ـ بيروت ـ بدون سنة طبع.

(٤) هو عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار بن أحمد الأيجي الشيرازي ولد بأيج من نواحي شيراز سنة ٦٨٠هـ كان قاضيًا، وشيخًا من مشايخ الشافعية، من أشهر تلاميذه الكرماني، والتفتازاني، توفي مسجونًا سنة ٧٥٦هـ.
انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٣/٣.
وانظر ترجمته في الأعلام ٦٦/٤، طبقات الشافعية للسبكي ١٠٨/٦، الدّرر الكامنة ٣٢٢/٢، وشذرات الذهب ١٤٧/٦ ومعجم المؤلفين ١١٩/٥.

عناية فائقة، حيث شرح عدة مرات[1] وتوجد حواشي كثيرة على بعض شروحه.

وألخص ملاحظاتي على هذا الكتاب في النقاط التالية:

## الملاحظة الأولى:

عندما تكلم على أدلة هذا العلم قال في المقصد الأول ومن المرصد الأول من الموقف الأول: «ودلائله يقينية يحكم بها صريح العقل، وقد تأيدت بالنقل»[2].

وهذا مما يبيّن مصدر التلقي عند الأشاعرة، وهو العقل، أما النقل فهو تابع للعقل، ودوره ثانوي معاضد.

## الملاحظة الثانية:

كثرة استخدامه للمصطلحات الفلسفية والمنطقية والكلامية وهذا الاتجاه هو الغالب على كل الكتاب.

## الملاحظة الثالثة:

كثرة استشهاده بقول الفلاسفة وتسميتهم بالحكماء، وهذه التسمية وإن كانت إصطلاحية إلا أنهم في الحقيقة جهلاء لا حكماء.

## الملاحظة الرابعة:

وهي نتيجة للأمور السابقة، عدم استعماله للأدلة الشرعية من الكتاب والسنة في تقرير الأحكام والمسائل.

## الملاحظة الخامسة:

تقريره بأن الأدلة النقلية ظنية ولا تفيد اليقين، وأن العقل مقدم على النقل قطعًا، واعتباره الأدلة العقلية هي الأصل، والأدلة النقلية هي الفرع[3].

---

(١) وأهمها: شرح السيد الشريف على بن محمد الجرجاني، وشرح شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، وشرح سيف الدين الأبهري، وشرح المولى علاء الدين علي الطوسي، وشرح المحقق المولى حيدر الهروي.

(٢) المواقف في علم الكلام ص ٨.

(٣) المواقف في علم الكلام ص ٤٠.

## الملاحظة السادسة:

يتكون الكتاب من ستة مواقف، أربعة منها أمور منطقية (المقدمات ـ الأمور العامة ـ الأعْـرَاض ـ الجواهر) والموقف الخامس في الإلـهيات، والسادس في السمعيات، فيكون ثلثا الكتاب أمورًا منطقية كلامية.

## الملاحظة السابعة:

يتكون الكتاب من ٤٣٠ صفحة، حوالي مائتين وثلاثين صفحة في الأمور المنطقية، ومائة صفحة في الإلـهيات، ومائة صفحة في السمعيات.

## الملاحظة الثامنة:

لم يحظ الكلام عن توحيد الله تعالى إلا بصفحة واحدة من كل الكتاب[1]، وذلك بجعله مرصدًا واحدًا من مراصد الموقف الخامس.

قال الأيجي: «المرصد الثالث في توحيده تعالى وهو مقصد واحد: وهو أنّه يمتنع وجود إلـهين»[2]. ثم ابتدأ بذكر قول الحكماء ـ أي: الفلاسفة ـ ثم ثنّى بقول المتكلمين، ثم ساق أدلة كل فريق، وكلها أدلة عقلية. فأين الأدلة النقلية في الموضوع؟ وأين كلام السلف الصالح؟ وأين توحيد الألوهية الذي أرسل الله به الرسل وأنزل الكتب؟

لا نجد لذلك كله ذكرًا في هذا المكان، ولا في سائر الكتاب من باب أولى، هذا هو التوحيد في نظر إمام من أئمة الأشاعرة، إثبات لتوحيد الربوبية بأدلة عقلية وينتهي الأمر.

وهكذا يتبين لنا صدق ما قرره علماء أهل السنّة من وصف وتحليل لعقيدة الأشاعرة، وأنهم لم يتكلموا إلا عن بينة وبرهان.

وليس غرضي هنا استقصاء موقف جميع الفرق المخالفة لمنهج السلف في مباحث العقيدة الإسلامية ومفهوم التوحيد، فذلك لا يتسع له هذا البحث، وإنّما المقصود التنبيه والإشارة إلى أن الابتداع في الدين كان سببًا في ظهور فرق أهل الأهواء الذين خالفوا أهل السنة والجماعة في أصل الإسلام وأسّه، ألا وهو توحيد الله عزّ وجلّ.

ولا يتم الإيمان الصحيح بما كان عليه الرسول، ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، إلا

---

(١) وهي الصفحة ٢٧٨.

(٢) المواقف في علم الكلام ص ٢٧٨.

بالبراءة من كل ما خالفه.

يقول ابن أبي العز الحنفي ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر عقيدة أهل السنّة والجماعة، وانتهى من سردها: «فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن بُرَآء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيّناه»[1].

والموقف من العقائد والمناهج البدعية واضح، ولا نقاش فيه، وهو البراءة منها ومجانبتها كما بينه ابن أبي العز ـ رحمه الله ـ.

أما الأشخاص والأفراد فحكمهم والموقف منهم أمرٌ آخر، ومسألة أخرى فيها تفصيل، وسوف أبينّ ذلك في الفصل اللاحق.

(١) شرح الطحاوية ص ٥٢٠ وانظر بقية الفقرة ففيها زيادة بيان وتأكيد لهذه المسألة.

# الفصل الثاني

# الجهـــل

وفيه مبحثان

المبحث الأول: بيان أن الجهل من أسباب الاختلاف والتفرق.

المبحث الثاني: الكلام عن مسألة العذر بالجهل.

# الفصل الثاني

## الجهــل

عند قراءتنا لكتاب الله نجدُ أن الجهل هو السبب في مُخالفة الكثير من الأمم لأنبيائهم، عليهم السلام، وإعراضهم عنهم، قال تعالى: ﴿**قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَـهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾. (سورة الأعراف، الآية: ١٣٨).

وقال تعالى مخبرًا عن نبيه نوح، عليه السلام، وهو يخاطب قومه: ﴿**وَمَا أنا بِطارِدِ الذِينَ آمَنُوا إِنَّهُم مُلاقُو رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ**﴾. (سورة هود، الآية: ٢٩).

وقال تعالى مخبرًا عن نبيه لوط، عليه السلام، وهو يخاطب قومه: ﴿**أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾. (سورة النمل، الآية: ٥٥).

وقـال تعـالى مخبرًا عن نبيه صالـح، عليه السلام، وهو يُخاطب قومه: ﴿**وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُم قَوْمًا تَجْهَلُونَ**﴾. (سورة الأحقاف، الآية: ٢٣).

وقـال تعالى مخبرًا عن نبيه إبراهيم، عليه السلام، وهو يُخاطب قومه: ﴿**قُل أَفَغَيْرَ الله تَأْمُرونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ**﴾. (سورة الزمر، الآية: ٦٤).

وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ المَلائِكَةَ وَكَلَمَهُمُ المَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ الله وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ**﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١١١).

ولقد أمرنا الله ـ عزّ وجل ـ بمجانبة طريق أهل الجحيم من المغضوب عليهم والضّالين، والمغضوب عليهم: «هم الذين فسدت إرادتهم فعلموا الحق وعدلوا عنه»[١].

والضّالون: «هم الذين فقدوا العلم فهم هائمون في الضلالة لا يهتدون إلى الحقّ»[٢].

ولـذلـك كان في قولـه تعـالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِمَ**﴾. ردٌّ على جميعِ أهل البدع والضّلال، لأن الصراط المستقيم هو معرفة الحق والعمل به، وكل مبتدعٍ وضالٍ فهو مخالف لذلك[٣].

---

(١)، (٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٩/١، ومعلوم أن المغضوب عليهم هم اليهود، والضالين هم النصارى أخزاهم الله أجمعين.

(٣) انظر تيسير الكريم الرحمن ٣٨/١.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فصلاح بني آدم الإيمانُ والعملُ الصالح، ولا يخرجهم عن ذلك إلا شيئان:

**أحدهما:**

الجهل المضاد للعلم فيكونون ضلالاً.

**والثاني:**

اتّباع الهوى والشهوة اللذين في النفس، فيكونون غُواةً مغضوبًا عليهم»[1].

وقد جاء عن السلف الصالح: «منْ عَبَدَ الله بجهل، أفسد أكثر مما يُصلح»[2].

والجهل من أعظم أسباب الوقوع في المحرمات جميعها من كفر وفسوق وعصيان[3].

ومن أعظم الجهل القول على الله بغير علم، وقد جعله الله عزّ وجلّ أعلى مراتب المحرمات، وأعلى درجة من الإشراك به سبحانه حيث قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الفوَاحِشَ ما ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ والإِثمَ والبَغيَ بِغَيْرِ الحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بالله مَالَم يُنَزِّلْ به سُلطَانًا وَأَن تقُولُوا عَلَى الله مَا لا تَعلَمُونَ﴾. (سورة الأعراف، الآية: ٣٣).

يقول الشيخ السعدي في معنى قوله تعالى: ﴿وأَنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾. في أسمائه وصفاته وأفعاله وشرعه»[4].

ويقول ابن القيم: «وأصل الشرك والكفر: هو القول على الله بلا علم»[5].

ويقول أيضًا في شأن القول على الله بلا علم: «فهذا أعظم المحرمات عند الله وأشدّها إثمًا. فإنه يتضمن الكذب على الله، ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه وتبديله، ونفي ما أثبته وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه، وموالاة من عاداه، وحبّ ما أبغضه، وبغض ما أحبه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله.

فليس في أجناس المحرّمات أعظم عند الله منه، ولا أشدّ إثمًا. وهو أصل الشرك والكفر. وعليه أُسّست البدع والضلالات. فكلّ بدعة مُضلّة في الدين أساسها القول على الله بلا علم.

---

(١) الفتاوى ١٥/٢٤٢.

(٢) الفتاوى ٢٥/٢٨١.

(٣) انظر الفتاوى ١٤/٢٢.

(٤) تيسير الكريم الرحمن ٣/٢٢.

(٥) مدارج السالكين ١/٣٧٣.

ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذّروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم والعدوان. إذ مضرّة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد[1]».

ومما يدخل في هذه المسألة، تقرير مسائل الاعتقاد والكلام فيها اعتمادًا على مصدر سِوَى الكتاب والسنّة من منطق وفلسفة وغير ذلك من المصادر الدخيلة التي هي زبالات أذهان اليونان، وحصائد عقولهم الفاسدة البعيدة عن نور الوحي وهدي الإسلام.

ولذلك كان موقف أئمة السلف من علم الكلام موقفًا شديدًا مبنيًا على رفضه جملة وتفصيلاً، وذمّوه وذمّوا أهله المشتغلين به، وحذّروا المسلمين منه ونصحوهم بالبعد عنه لعلمهم أنّه مفسد للدين وهادم للعقائد، وصارف لعقول الأمة إلى غير مجالها[2].

وقد نهى الله تعالى عباده أن ينسبوا إلى دينه تحليل شيء أو تحريمه من عند أنفسهم، ليس لديهم فيه حجة من الله ولا برهان فقال تعالى: **﴿ولاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُم الكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهذا حَرامٌ لِتفتَرُوا عَلَى الله الكذِبَ إِنَّ الذِينَ يَفتَرُونَ عَلَى الله الكَذِبَ لاَ يُفلِحُونَ﴾**. (سورة النحل، الآية: ١١٦).

فافتراء الكذب على الله عزّ وجل أمر خطير وعظيم، فهو تعدٍّ على جانب الألوهية، وتطاول على الله عزّ وجلّ، وفيه إضلال للعباد، وصدٌّ لهم عن دين الله الحق، يقول تعالى: **﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى الله كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾**. (سورة الأنعام، الآية: ١٤٤).

وقال تعالى: **﴿وَمَن أَظلَمُ مِمَّن افتَرَى على الله كَذِبًا أو قالَ أُوحِيَ إِليَّ وَلَم يُوحَ إِليهِ شَيءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثلَ مَا أَنزلَ الله وَلَو ترَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ المَوت والمَلاَئكةُ بَاسطُوا أَيدِيهِم أَخرِجُوا أَنفُسَكُمُ اليَومَ تُجزَونَ عَذَابَ الهونِ بِمَا كُنتُم تَقُولُونَ عَلى الله غَيرَ الحَقِّ وكُنتُم عَن آيَاتِهِ تَستَكبِرُونَ﴾**. (سورة الأنعام، الآية: ٩٣).

وقال تعالى: **﴿وَإِنَّ مِنْهُم لَفَرِيقًا يَلوُونَ أَلسِنَتَهُم بالكِتَاب لِتَحسَبُوهُ مِنَ الكِتَاب وَمَا هُوَ مِنَ الكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِن عِندِ الله وَمَا هُوَ مِن عند الله وَيَقُولونَ على الله الكَذِبَ وَهُم يَعلَمُونَ﴾**. (سورة آل عمران، الآية: ٧٨).

---

(١) مدارج السالكين ١/٣٧٢.

(٢) سيأتي الكلام على هذا الموضوع مفصلاً إن شاءالله.

ولذلك جاء الوعيد الشديد لمن افترى على الله الكذب في آيات كثيرة من القرآن الكريم[1].

كما أنّنا نلاحظ في كثير من الآيات التي نزلت في محاجة المشركين ودحض ما هم عليه من باطل وضلال، مطالبتهم بالدليل والبرهان وإقامة البينة على صحة ما يدّعونه ويزعمونه.

قال تعالى: **﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ﴾**. (سورة يونس، الآية: ٥٩).

وقال تعالى: **﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللهُ﴾**. (سورة الشورى، الآية: ٢١).

وقال تعالى: **﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾**. (سورة البقرة، الآية: ١١١)[2].

وقال تعالى: **﴿إِئْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾**. (سورة الأحقاف، الآية: ٤).

وهذا تربية للمؤمنين، ودعوة للناس أجمعين، بأن يأخذوا الحقّ ويبحثوا عنه منْ مصدره الصحيح وهو الوحي فقط لا غير، وأنَّ أي شيء لم يقم عليه دليل ولا برهان من وحي الله فإنه باطلٌ مرفوضٌ.

وإذا انتقلنا إلى السنّة النبويّة، وجدنا إخبار النبي، ﷺ، أنّ من أشراط الساعة قبضَ العلم وظهورَ الجهل، فعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«إن من أشراط الساعة أن يُرفَع العلم ويَثْبُت الجهل»**[3].

وعن أبي وائل قال: كنت جالسًا مع عبدالله وأبي موسى فقالا: قال رسول الله، ﷺ: **«إنّ بين يدي الساعة أيامًا يُرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ويكثر فيها الهرج والمرج»**[4].

---

(١) انظر الآيات، الأنعام ٢١، الأعراف ٣٧، ٨٩، يونس ١٧، ٦٩، هود ١٨، الكهف ١٥، العنكبوت ٦٨.

(٢) انظر الآيات: النمل، ٦٤، الأنبياء ٢٤، القصص، ٧٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم باب رفع العلم وظهور الجهل ١٧٨/١، وأخرجه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ٢٢٢/١٦، وانظر شرح النووي ٢٢١/١٦. وأخرجه الإمام أحمد في المسند انظر الفتح الرباني (ح: ٧٧) كتاب العلم ـ باب ١٣ ـ فيما جاء في رفع العلم ١٨٢/١، وأخرجه ابن ماجه في سننه وصححه الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه كتاب الفتن ٢٥ ـ باب أشراط الساعة ح: ٣٢٦٩ ج: ٣٧٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الفتن باب ظهور الفتن ١٣/١٣، وأخرجه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان. انظر شرح النووي ٢٢٢/١٦.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يتقارب الزمان ويقبض العلم وتظهر الفتن ويلقى الشح ويكثر الهرج»**. قالوا: وما الهرج؟ قال: **«القتل»**[1].

قال ابن حجر: «والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر وإليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم فلا يبقى إلا الجهل الصرف، ولا يَمْنَع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم لأنَّهم يكونون حينئذ مغمورين في أولئك»[2].

وقد بين ﷺ، في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص المقصود بقبض العلم، وكيفية وقوع ذلك حيث قال ﷺ: **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبقِ عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً فسُئِلوا فافتوا بغير علم فضلّوا وأضلوا»**[3].

قال ابن حجر: «قوله (لا يُقْبَض العلم انتزاعًا) أي محوا من الصدور، وكان تحديث النبي ﷺ، بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة»[4].

وقال النووي: «هذا الحديث يبين أن المراد بقبض العلم في الأحاديث السابقة المطلقة ليس هو محوه من صدور حفاظه، ولكن معناه أن يموت حملته ويتخذ الناس جهالاً يحكمون بجهالاتهم فيَضلُّون ويُضلُّون»[5].

أما فوائد الحديث فيلخصها ابن حجر بقوله: «وفي هذا الحديث الحثّ على حفظ العلم،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم ٢٢٢/١٦ ـ ٢٢٣ من شرح النووي، وأخرجه ابن ماجه وصححه الألباني انظر كتاب الفتن ـ ٢٦ ـ باب ذهاب القرآن والعلم، صحيح سنن ابن ماجه (ح: ٣٢٧٥، ح: ٣٢٧٦) ج: ٣٧٨/٢.

(٢) فتح الباري ١٦/١٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب كيف يقبض العلم (ح: ١٠٠)، انظر الفتح ١٩٤/١، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يذكر من ذمّ الرأي وتكلف القياس (ح: ٧٣٠٧) انظر الفتح ٢٨٢/١٣. وأخرجه مسلم في كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، انظر شرح النووي لمسلم ٢٢٣/١٦ ـ ٢٢٤. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده. انظر الفتح الرباني (ح: ٧٦ كتاب العلم: باب ١٣ ـ فيما جاء في رفع العلم ١٨١/١). وأخرجه الترمذي في سننه وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن الترمذي (أبواب العلم ـ ٥ ـ باب ذهاب العلم ح: ٢١٣٦ ج ٢/ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧). وأخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه: ٨ ـ باب اجتناب الرأي والقياس. وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه (ح: ١٥/١/٤٦).

(٤) فتح الباري ١٩٥/١.

(٥) شرح النووي ٢٢٤/١٦.

والتحذير من ترئيس الجهلة»[1].

والمراد بالعلم في الحديث هو العلم الشرعي المأخوذ من الكتاب والسنّة، لا علم الدنيا، يقول الشيخ يوسف الوابل: «والمراد بالعلم هنا علم الكتاب والسنّة وهو العلم الموروث عن الأنبياء عليهم السلام، فإنّ العلماء هم ورثة الأنبياء وبذهابهم يذهب العلم وتموت السنن وتظهر البدع ويعم الجهل، وأما علم الدنيا فإنه في زيادة وليس هو المراد في الأحاديث»[2].

وعن زياد بن لبيد ـ رضي الله عنه ـ قال: ذكر النبي ﷺ، شيئًا فقال: **«وذاك عند أوان ذهاب العلم»**. قال: قلنا: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونُقرئه أبناءنا ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ قال: **«ثكلتك أمك يا ابن أم لبيد، إنْ كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل لا ينتفعون مما فيهما بشيء»**[3].

وعن أبي أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ قال: لما كان في حجة الوداع قام رسول الله ﷺ، وهو يومئذ مَرْدِف الفضل بن عباس على جمل آدم فقال: **«يا أيها الناس، خذوا من العلم قبل أن يُقبض العلم وقبل أن يُرفع العلم، وقد كان أنزل الله عز وجل ﴿يا أَيُّها الذِينَ آمَنُوا لَا تَسأَلُوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكُمْ تَسُوءكُمْ وإن تَسأَلُوا عنهَا حِينَ يُنَزَّلُ القُرآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا الله عَنْهَا والله غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾»**. قال: فكنا نذكرها كثيرًا من مسألته واتقينا ذلك حين أنزل الله على نبيه ﷺ، قال: فأتينا أعرابيًّا فرشوناه(*) بردائنا قال فاعتم به حتى رأيت حاشية البرد خارجة من حاجبه الأيمن قال، ثم قلنا له سل النبي ﷺ، قال: فقال له يا نبي الله! كيف يُرفع العلم منّا وبين أظهرنا المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها نساءنا وذرارينا وخدمنا؟ قال: فرفع النبي

---

(١) فتح الباري ١٩٥/١.

(٢) أشراط الساعة ص ١٠٣ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ ليوسف بن عبدالله بن يوسف الوابل ط دار طيبة ومكتبة ابن الجوزي ط أولى سنة ١٤٠٩هـ. وانظر ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ ففيها زيادة بيان وتفصيل لهذه المسألة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده». انظر الفتح الرباني كتاب العلم باب ١٣ ـ باب فيما جاء في رفع العلم (ح: ٧٩، ٨٠)، (ج: ١٨٢/١). وأخرجه الترمذي في سننه وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن الترمذي أبواب العلم ٥ ـ باب ذهاب العلم (ح: ٢١٣٧)، (ج: ٢٣٧/١) من حديث أبي الدرداء. وأخرجه ابن ماجه في سننه وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه كتاب الفتن ـ ٢٦ ـ باب ذهاب القرآن والعلم (ح: ٣٢٧٢) (ج: ٢/ ص ٣٧٧).

(*) «الرِّشوة والرُّشوة الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة». انظر النهاية في غريب الحديث ٢٢٦/٢.

ﷺ، رأسه وقد عَلَت وجهه حمرة من الغضب، قال: فقال: «**أي ثكلتك أمك وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف لم يصبحوا يتعلقوا بحرف مما جاءتهم به أنبياؤهم، ألاَ وإنّ من ذهاب العلم أنْ يذهب حملته**» ثلاث مرار[1].

قال ابن حجر: «وفي حديث أبي أمامة من الفائدة الزائدة أنّ بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يغني من ليس بعالم شيئًا»[2].

وفي هذا أهمية تلقي العلم عن العلماء وأخذه عنهم، لا كما يفعله كثير من طلبة العلم اليوم من الاكتفاء بقراءة الكتب ثم الخروج بالآراء الشاذة، والأفكار المنحرفة، والتصورات المشوهة.

قال ابن حجـر: «واستدل بهذا الحديث على جواز خلوّ الزمان عن مجتهد، وهو قول الجمهور خلافًا لأكثر الحنابلة، وبعض مِنْ غيرهم»[3].

إلى أن قال: (وعورض هذا بحديث «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتي أمر الله**»)[4].

إلى أنْ قال: «وأُجيب بأنّه ظاهر في عدم الخلو لا في نفي الجواز، وثانيًا بأن الدليل للأول أظهر للتصريح بقبض العلم تارة وبرفعه أخرى بخلاف الثاني، وعلى تقدير التعارض فيبقى أنَّ الأصل عدم المانع»[5].

إلى أنْ قال: «ويؤيده ما أخرجه الإمام أحمد وصححه الحاكم عن حذيفة رفعه: «**يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب**» إلى غير ذلك من الأحاديث»[6].

ثم ذكر منهج الطبري في محاولة الجمع بين الحديثين، وقد تقدم ذكر ذلك في الفصل الرابع من الباب الأول.

ثم ذكر ابن حجر رأيه هو في طريقة الجمع بين الحديثين فقال: «ويمكن أن تنزل هذه

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، انظر الفتح الرباني كتاب العلم ـ باب فيما جاء في رفع العلم (ح: ١٨٣/١/٨١ ـ ١٨٤).

(٢) فتح الباري ٢٨٦/١٣.

(٣) فتح الباري ٢٨٦/١٣.

(٤)، (٥) فتح الباري ٢٨٦/١٣.

(٦) فتح الباري ٢٨٧/١٣.

الأحاديث على الترتيب في الواقع فيكون أولاً: رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الإجتهاد المطلق ثم المقيد. ثانيًا: فإذا لم يبق مجتهد استووا في التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض، ولا سيما إن فرّعنا على جواز تجزيء الإجتهاد ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم، وإليه الإشارة بقوله «اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً» وهذا لا ينفي ترئيس بعض من لم يتصف بالجهل التام، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب إلى الجهل في الجملة في زمن أهل الإجتهاد»[١].

إلى أنْ قال: «فيُحْمَل على أنّ المراد الأغلب الأكثر في الحالين، وقد وجد هذا مشاهدًا ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى إلا المقلد الصرف، وحينئذ يُتَصور خلو الزمان من مجتهد حتى في بعض الأبواب بل في بعض المسائل، ولكن يبقى من له نسبة إلى العلم في الجملة، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله، ثم يجوز أن يُقْبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام، وحينئذ يُتَصور خلو الزمان عمن ينسب إلى العلم أصلا، ثم تَهُب الريح فتقبض كل مؤمن، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم فضلاً عن عالم فضلاً عن مجتهد ويبقى شرار الناس، فعليهم تقوم الساعة، والعلم عند الله تعالى»[٢].

والذي ذكره ابن حجر في الجمع بين الحديثين من أن ذلك النقص في العلم المشار إليه في الحديث يكون بالتدرج وعلى مراحل حتى يفشو الجهل فلا يعرف الناس فرائض الإسلام، حتى يصل بهم الأمر إلى الجهل التام بالإسلام فلا يعرفون منه إلا النطق بكلمة التوحيد.

هذا كله جاء منصوصًا عليه في حديث حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ وقد أشار إليه ابن حجر أثناء كلامه السابق، ولفظ الحديث كما يرويه حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: **«يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب. حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وليسرى على كتاب الله، ـ عزّ وجلّ ـ في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية. وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة. ـ لا إلـه إلا الله ـ. فنحن نقولها». فقال له صلة: ما تُغني عنهم. ـ لا إلـه إلا الله ـ وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردّها عليه ثلاثًا، كل ذلك يُعرض عنه حذيفة. ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة. تنجيهم من النار ثلاثًا[٣]»**.

---

(١)، (٢) فتح الباري ٢٨٧/١٣.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن ٢٦ ـ باب ذهاب القرآن والعلم وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح =

فالجهل من الأسباب الرئيسة في الانصراف عن الحق ورده والبعد عنه، وهو من أعظم الأسباب المؤدية إلى الإختلاف والتفرق. فالظلم والجهل أصل كل شرّ، كما أنّ العلم والعدل أصل كل خير[1].

والجهل أقسام وأنواع، وللعلماء مسالك كثيرة ومتباينة في تقسيمه وتفريعه، فمنهم من يقسمه إلى جهل بسيط ومركب وهذا باعتبار حال الجاهل، ومنهم من أدخل عدم العمل بالعلم في مسمى الجهل كابن القيم حيث قال: «الجهل نوعان: عدم العلم بالحق النافع، وعدم العمل بموجبه ومقتضاه فكلاهما جهل لغة وعرفًا وشرعًا وحقيقة»[2].

ثم بيّن سبب إدخال عدم العمل بالعلم في مسمى الجهل بقوله: «وسمى عدم مراعاة العلم جهلاً إمّا لأنّه لم ينتفع به. فنزل منزلة الجهل. وإمّا لجهله بسوء ما تجنى عواقب فعله»[3].

واستدل لذلك بما ورد من إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على أن كل من عصى الله فهو جاهل[4].

وقد ينشأ الجهل والضلال بسبب التحاكم إلى شيء آخر غير الشرع، أو أن يجعل سوى الكتاب والسنّة مصدرا لتلقي الأحكام الشرعية من اعتقاد أو سلوك أو غير ذلك.

ومعلوم أنّ ما سوى الشرع موزون وليس بميزان، ومحكوم وليس بحاكم، ولذلك وقع الكثير من المتصوفة في التخبط والبدع والضلال عندما تحاكما إلى الذوق والوجدان والمكاشفة والمنامات، إلى غير ذلك من مصطلحاتهم.

يقول ابن القيم: «فهذا منشأ ضلال من ضلّ من المفسدين لطريق القوم الصحيحة. حيثُ جعلوه ـ أي التذوق ـ حاكمًا، فتحاكموا إليه فيما يسوغ ويمتنع، وفيما هو صحيح وفاسد، وجعلوه محكًا للحق والباطل.

---

= سنن ابن ماجه (ح: ٣٧٨/٢/٣٢٧٣)، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (ح: ١٢٧/١/٨٧). وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤٧٣/٤) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وانظر صحيح الجامع الصغير ٣٣٩/٦ (ح: ٧٩٣٣).

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ج: ١/ص ١٢٨، وانظر مدارج السالكين ٥٢٣/٣.

(٢) مدارج السالكين ١/ ٤٦٩.

(٣) انظر مدارج السالكين ١/ ٤٧٠.

(٤) انظر تفسير الآيات التالية: النساء: ١٧، والأنعام: ٥٤، النحل: ١١٩، حيث ورد ذكر الأقوال المنسوبة إلى الصحابة رضوان الله عليهم في هذه المسألة.

فنبذوا لذلك موجب العلم والنصوص، وحكموا فيها الأذواق والأحوال والمواجيد»[1].

وقد ينشأ الجهل عن سوء الفهم، وهذا ما ذهب إليه شارح العقيدة الطحاوية حيث قال: «بل سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ، أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إنْ أضيف إليه سوء القصد»[2].

وهذا كما قال الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحًا     وآفته من الفهم السقيم

وقد يكون سوء الفهم بسبب التقصير في طلب العلم النافع، وقد يكون بسبب الشُّبُهات. فعند كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن سبب رواج البدع وانتشارها بين كثير من الناس ممن ليس من المنافقين ولا من أصحاب القصد السيء قال: «لكن راج كثير منها على من ليس من المنافقين الملحدين، لنوع من الشبهة والجهالة المخلوطة بهوى، فقبل معه الضلالة، وهذا أصل كل باطل»[3].

وقال في وصف البكري الذي ناظره في مسألة الإستغاثة: «فإنّه لجهله ليس له خبرة بالأدلة الشرعية التي تتلقى منها الأحكام، ولا خبرة بأقوال أهل العلم الذين هم أئمة أهل الإسلام»[4].

وقد يكون الجهل جهلاً بمقاصد الشريعة، أو جهلاً بالأدوات التي تُفْهَم بها مقاصد الشريعة كما أشار إلى ذلك الشاطبي[5].

ولقد ركّز الشاطبي على أهمية اللغة العربية واللسان العربي، وأنَّ الشريعة الإسلامية جاءت بلغة العرب فعليها تتنزل وبها تُفْهم[6].

وذكر الشاطبي أن من أسباب خروج الخوارج وضلالهم هو جهلهم بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، والأخذ فيها بالنظر الأول، ولذلك وصفهم النبي

---

(١) مدارج السالكين ١/٤٩٤.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٩٢.

(٣) منهاج السنة النبوية ١/١٨.

(٤) الرد على البكري ١/٢.

(٥) الاعتصام ٢/١٨٢، ٢٩٣.

(٦) الاعتصام ٢/٢٩٣ - ٣٠٤، الموافقات ٢/٦٤ - ١٠٣.

ﷺ، بأنهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم[1].

ومن الجهـل بالأدوات التي تفهم بها المقاصد الجهل بعلم مصطلح الحديث، والجهل بدرجـات الحديث، والتمييز بين الصحيح والضعيف، وما يصلح للاستشهاد أو الاعتماد أو الاعتضاد وما لا يصلح.

ولذلك وقع الكثير من أهل الضلال والبدع فيما وقعوا فيه نتيجة اعتمادهم على الأحاديث الموضوعة والواهية والضعيفة في تقرير عقيدة أو عبادة أو غير ذلك من الأحكام الشرعية.

ومن المعاصرين مَنْ سلك مسلكًا آخر في تقسيم الجهل، وذلك من حيث الكيف والكم، فقال مؤلفا «مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم»:

«والجهل قد يكون لنقص العلم، وقد يكون لعدم وجود العلم النافع، وكلاهما حذّر الله ورسوله منهما»[2].

ثم عقبا على هذا التقسيم بالقول: «والحقُّ أنَّ مجرد فقد العلم ليس محلاً للذم في كل حال إلا أن يكون علمًا مطلوبًا طلب عين على كل مسلم»[3].

وهذا الكلام الأخير يجب التنبه إليه، فعلى كل مسلم أن يتعلم من أمر دينه ما هو مكلّف به وما يتعين في حقه من أمور الإسلام.

وأكثر المسلمين اليوم يعتنون أشد العناية بأمور الدنيا وعلومها، ويغفلون عن الآخرة وما يوصل إليها من علم نافع. وقد ذمّ الله تعالى من هذه حاله فقال: **﴿وَعدَ اللهِ لا يُخلِفُ اللهُ وَعْدَهُ ولَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعلَمُونَ. يَعلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الحَيَاةِ الدُّنيَا وَهُم عَنِ الآخِرَةِ هُم غَافِلُونَ﴾**. (سورة الروم، الآيتان: ٦، ٧).

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله تعالى يبغض كل عالم بالدنيا، جاهل بالآخرة»**[4].

والعلم ضد الجهل، وهو دواؤه الناجع، وقد وردت نصوص كثيرة من الكتاب والسنّة في الحثّ على طلبه والثناء على أهله، وذِكر فضله، وحُسن عاقبته، ولقد أفردت فصلاً خاصًا في الباب الثالث من هذا البحث لهذا الموضوع.

---

(١) انظر الاعتصام ١٨٣/٢.

(٢)، (٣) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم لمحمد العبده وطارق عبدالحليم ص ١٠٣ ط الأولى، وهذا التقسيم قريب من التقسيم الذي ذكره ابن القيم.

(٤) صحيح الجامع الصغير (ح: ١٨٧٥) (١٤٤/٢).

# المبحث الثاني

## مسألة العذر بالجهل

في هذا الفصل أجدني مُلزمًا بالكتابة حول موضوع له صلة وثيقة به، وكثر فيه الكلام والخوض لاسيما في أيامنا هذه. ولا يكاد يمر شهر واحد إلا ونجد كتابًا قد أُلّف فيه، أو رسالة صنِّفت في الكلام عليه، وهذا الموضوع هو: هل يعذر المسلم بجهله[1]، إذا أتى بما يخالف أمرًا من أمور الشريعة في الجانب الإعتقادي أو لا يعذر؟

وهذا الموضوع سَبّب اللبس عند كثير من الناس، وأشاع الفوضى بين صفوف الشباب المسلم، والدعاة منهم على وجه الخصوص، وترتب على عدم إحكام أصوله وفروعه على منهج أهل السنّة والجماعة، ظهور جماعات تكفِّر المجتمعات المسلمة[2]، وتُرتِّبُ على ذلك أحكامًا خاصة تعامل على ضوئها منْ حولها منَ الناس.

وهو مزلق خطير قد يؤدي إلى جر المصائب والويلات على المسلمين إذا لم يقم العلماء، وطلبة العلم بالتصدي لهذه الظاهرة وعلاجها العلاج الناجع الذي يشفي العليل، ويروي الغليل، ويقضي على الشبهات.

ولو رجعنا إلى تراث سلفنا الصالح، لوجدنا من الأئمة الأعلام من تكلم في هذا الموضوع وبيّنه غاية البيان، وإنْ كان يحتاج إلى الجمع والاستقراء والتتبع للمصادر التي هي مظنّته وسوف أقتصر في كتابة هذا المبحث وتحقيق هذه المسألة، على أهم ما ورد حولها في بعض كتب شيخ الإسلام: ابن تيمية ـ رحمه الله ـ للأسباب التالية:

**الأول:**

أنه أَشبع هذا الموضوع بحثًا في جُلّ مؤلفاته، وأَكثر من الكلام حوله مما سيتضح عند عرض أقواله، ولا شكّ أنّه من أئمة وأعلام أهل السنّة، وله من الباع في العلم النافع المُستنبط من الكتاب والسنّة، والإلمام بأقوال السلف الصالح ممن قبله، والخبرة بأحوال وأقوال شتى

(١) يدخل في المقصود بالجاهل هنا: العامي، والعالم الذي اجتهد ثم أخطأ الحق أو جهله.

(٢) ولقد ابتليت الأمة الإسلامية بظهورهم من جديد وبأسماء جديدة، مع بقائهم على الأصول التي كان عليها أسلافهم «الخوارج» ومن أصولهم تنقص العلماء وكتبهم، فكان جزاؤهم من جنس عملهم، فهم أجهل الناس بالإسلام الذي بُعث به الرسول، ﷺ، وأبعدهم عن الفهم السليم والمنهج القويم.

الفرق والمذاهب، مما يعطي لأقواله قيمة عالية، ومَزِيّة خاصّة، وإن كان من جملة البشر يخطيء ويصيب، ويؤخذ من قوله ويترك.

### الثاني:

لوجود التشابه الشديد بين عصره، وعصرنا الحاضر من حيث انتشار الأهواء والبدع، وكثرة الفرق والنّحل، وابتعاد كثير من الناس عن هدي النبي ﷺ، وما كان عليه هو وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين.

### الثالث:

لبيان مدى الإنصاف الذي كان عند هذا العالِم الجليل، وعدله مع خصومه ومخالفيه، وإشفاقه عليهم، ومحبة الخير والهدى لهم، والتماس الأعذار لهم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وأنّه من أشد الناس تورُّعًا وحيطة في تكفير المسلمين ولو كانوا يخالفونه في الرأي والاعتقاد، ومهما بلغت مخالفة خصومه في بعض المسائل الشرعية.

وهذا كله بخلاف ما يزعمه خصومه، ويدّعيه مخالفوه في القديم والحديث.

ويتبين لنا من كلام شيخ الإسلام في المسألة أن الجواب على السؤال الذي سبق ذكره لا يكون بالإثبات المطلق أو النفي المطلق، كما يقع من بعض الذين يتكلمون في هذه المسألة، بل لابد من التفصيل والبيان، ولابد من رد الجزئيات إلى القواعد العامة، ورد الفرعيات إلى الأصول الكلية حتى يتكلم الإنسان بعلم وعدل.

يقول شيخ الإسلام في بداية كلامه على جزئية من جزئيات المسألة التي أنا بصدد دراستها: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»[1].

وبناءً على ما تقدم فسوف يكون عرضي لكلام شيخ الإسلام في هذه المسألة على شكل أصول عامة أجتهد ما استطعت في ترتيبها حسب الأهمية والأولوية.

فأقول وبالله التوفيق:

---

(١) مجموع الفتاوى ج ١٩/٢٠٣.

## الأصل الأول:

يبين شيخ الإسلام الموقف الصحيح العادل لأهل السنّة والجماعة من الخلق عمومًا، ومن مخالفيهم على وجه الخصوص، بأنَّه العدل والرحمة القائم على العلم النافع فيقول: «وأئمة السنّة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنّة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلم كما قال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَداءَ بالقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قَوْمٍ عَلى أَنْ لاَ تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾. (سورة المائدة، الآية: ٩). ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشرّ لهم ابتداء، بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا»(١).

## الأصل الثاني:

التكفير حكم شرعي وهو حق لله تعالى، وبناء على ذلك لا يُكفّر إلا من كفّره الله ورسوله ﷺ، وهذا الأصل مما خالف فيه أهل السنّة والجماعة أهل البدعة والفرقة، فأهل السنّة لا يُكفِّرُون من خالفهم لمجرد المخالفة، وإن كان ذلك المخالف يكفِّرهم، لأن الكفر حكم شرعي كما تقدّم(٢).

وقد طبّق شيخ الإسلام هذه القاعدة مع خصومه في عصره، وهم الجهمية النفاة حيث قال: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لّما وقعت محنتهم. أنا لو وافقتكم كنت كافرًا لأني أعلم أن قولَكُم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنّكم جهّال، وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم»(٣).

أما أهل البدع والفُرقة فقد اضطربوا اضطرابًا كبيرًا في هذا الباب، وهم على قسمين: قسم منهم يكفر بالكبائر والمعاصي، ويعتقدون إعتقادًا هو ضلال يرونه هو الحق، وكَفَّروا من خالفهم في ذلك، بل قد يصل بهم الأمر إلى تكفير الناس في المسائل الدقيقة التي لا تفهم حقيقتها ولا تعرف حجتها، وأصبحوا كما وصفهم شيخ الإسلام فيهم شوب قوي من أهل

---

(١) الرد على البكري ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ط الدار العلمية ـ دلهي ـ الثانية ١٤٠٥هـ.
(٢) انظر المرجع السابق ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.
(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩.

الكتاب في كفرهم بالحق وظلمهم للخلق، وهذه حال الخوارج، والروافض والقدرية، والجهمية ونحوهم.

وقسم آخر أقوام لا يعرفون إعتقاد أهل السنّة والجماعة، كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد يكتمونه ولا يبيّنونه للناس، ولا ينهون عن البدع، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم، بل لعلّهم يذمون الكلام في السنّة وأصول الدين مطلقًا، وقد لا يفرّقون بين ما يقوله أهل السنّة والجماعة وما يقوله أهل البدعة والفُرقة، أو يقرون الجميع على مذاهبهم المختلفة، كما يُقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع، وهذه حال كثير من المرجئة، وبعض المتفقهة، والمتصوفة، والمتفلسفة»[1].

والطريق الصحيح هو الطريق الذي سلكه أهل السنّة والجماعة، والذي سبق إيضاحه.

## الأصل الثالث:

إختلاف الأزمنة والأمكنة باعتبار غلبة الجهل وقلة العلم. يقول شيخ الإسلام بعد كلام له عن بعض طوائف أهل البدع: «وهؤلاء الأجناس وإنْ كانوا قد كثروا في هذا الزمان، فلقلة دعاة العلم والإيمان، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدي، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك. وفي أوقات الفترات، وأمكنة الفترات، يثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل، ويغفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه»[2].

ويقول في كتاب آخر له: «لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يكن تكفيرهم بذلك ـ أي بدعاء الأموات من الأنبياء والصالحين ـ حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ. مما يخالفه»[3].

## الأصل الرابع:

وجوب التفرقة بين الإطلاق والتعيين، وهي قاعدة عظيمة، وأصل أصيل امتاز به منهج أهل السنّة والجماعة في هذا الباب.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٢/٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) الرد على البكري ص ٣٧٦.

فقد يكون الفعل أو المقالة كفرًا، ويطلق القول بتكفير من قال تلك المقالة أو فعل ذلك الفعل، ويقال: من قال كذا فهو كافر، أو من فعل كذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قال ذلك القول أو فعل ذلك الفعل لا يُحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها.

وهذا الأمر مطرد في نصوص الوعيد عند أهل السنّة والجماعة، فلا يشهد على معين من أهل القبلة بأنّه من أهل النار، لجواز أن لا يلحقه الوعيد، لفوات شرط، أو بثبوت مانع[1].

ويتفرع عن هذا الأصل فروع كثيرة أهمها:

## الفرع الأول:

اختلاف التكفير باختلاف حال الأشخاص، يقول شيخ الإسلام:

(فـ «التكفير» يختلف بحسب إختلاف حال الشخص، فليس كل مخطيء ولا مبتدع، ولا جاهل ولا ضال، يكون كافرًا، بل ولا فاسقًا، بل ولا عاصيًا)[2].

ولقد طبّق شيخ الإسلام هذ القاعدة عمليًّا مع خصومه ومخالفيه فقال ـ منصفًا ـ بعد أن ذكر اعتقاد الفِرقة الناجية: «وليس كل منْ خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بَلَغَه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول، والقانت، وذو الحسنات الماحية، والمغفور له وغير ذلك. فهذا أولى، بل مُوجِب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الإعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيًا، وقد لا يكون ناجيًا»[3].

## الفرع الثاني:

أن المعين إذا ثبت إسلامه، لم يكفر بفعل أو قول صدر منه إلا بعد إقامة الحجة عليه، وإزالة الشبهة عنه.

يقول شيخ الإسلام: «وليس لأحد أنْ يكفّر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى

---

(١) انظر المسائل الماردينية، وانظر مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٥ ـ ١٦٦، ١٠/٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/١٨٠ وكلام شيخ الإسلام هذا ذكره عند مناقشة اختلاف الفرق في «مسألة القرآن». وانظر مبحثًا جيدًا حول التفريق بين الأشخاص في مسألة التكفير كتاب «طريق الهجرتين» لابن القيم ص ٤١٢ ـ ٤١٤ ط دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/١٧٩.

تقام عليه الحجة، وتبيّن له المحجة، ومن ثَبُتَ إسلامه بيقين لم يزلْ ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة»[1].

وقال في موضع آخر: «تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر»[2].

ثم ذكر أمثلة لتطبيق هذه القاعدة، ومنها قصة الرجل من بنيّ إسرائيل الذي أمر أولاده أن يحرقوه إذا مات ثم يسحقوه ويذروه في اليم[3]، ثم قال معقبًا على ذلك: «فهذا اعتقد أنه إذا فعل ذلك لا يقدر الله على إعادته وأنه لا يعيده أو جوّز ذلك وكلاهما كفر، ولكن كان جاهلاً لم يتبين له الحق بيانًا يكفر بمخالفته فغفر الله له»[4].

## الفرع الثالث:

ذكر شيخ الإسلام موانع كثيرة يكفي كل واحد منها أن يكون سببًا في عدم لحوق الوعيد بالشخص المعين، ومن ذلك قوله: «فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»[5].

وقال في موضع آخر: «إنَّ ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة، أو المخالف للكتاب والسنّة إذا صدر عن شخص من الأشخاص فقد يكون على وجه يُعذر فيه، إمّا لاجتهاد أو تقليد يُعذر فيه، وإمّا لعدم قدرته»[6].

وقال بعد أن ذكر أصلاً من أصول العقيدة، وهو أنَّه قد يقترن بالحسنات سيئات إما مغفورة، أو غير مغفورة: (وإنّما قررت هذه «القاعدة» ليُحمَل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويُعرف أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمور به شرعًا، تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علمًا وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علمًا وعملاً، وكل من الأمرين قد يكون عن غلبة، وقد يكون مع قدرة.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/٤٦٥ - ٤٦٦.

(٢) الرد على البكري ص ٢٥٨.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في ٩٧ ـ كتاب التوحيد. انظر الفتح (١٣/٤٦٦، ح: ٧٥٠٨).

(٤) الرد على البكري ص ٢٥٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٣/١٧٩.

(٦) مجموع الفتاوى ١٠/٣٧٠ - ٣٧٢.

فـ«الأول»: قد يكـون لعجز وقصور، وقد يكون مع قدرة وإمكان و«الثاني»: قد يكون مع حاجـة وضرورة، وقـد يكـون مع غنى وسعة، وكل واحد من العاجز عن كمال الحسنات، والمضطر إلى بعض السيئات معذور»[1].

وسوف أقوم بعرض ما توسع فيه شيخ الإسلام من الأمور السابقة في الفروع التالية:

## الفرع الرابع:

إنّ أهل البدع إذا لم يعلموا أن ما هم عليه مخالف لأمر الله ورسوله ﷺ، ولو علموا ذلك لرجعوا، كان خطؤهم مغفورًا لهم، وإن كانوا بذلك ناقصي الإيمان مبتدعين.

قال شيخ الإسلام في مَعرض كلامه عن أهل البدع: «وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنّة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله، ثم إنْ لم يعلموا أن ذلك يخالف الرسول، ولو علموا لما قالوه لم يكونوا منافقين، بل ناقصي الإيمان مبتدعين، وخطؤهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به»[2].

## الفرع الخامس:

وحـول مانـع العجز واعتبار القدرة العلمية في مسائل الاعتقاد يقول شيخ الإسلام: «ينبغي أن يعلم أن للقلوب قدرة في باب العلم والاعتقاد العلمي، وفي باب الإرادة والقصد، وفي الحركة البدنية أيضًا.

فالخطأ والنسيان هو من باب العلم يكون: إمّا مع تعذّر العلم عليه، أو تعسّره عليه»[3].

ثم ذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسنّة على أنَّ الشريعة جاءت للتيسير على العباد ورفع الحرج عنهم. ثم قال: «وإذا كان كذلك فما عجز الإنسان عن علمه واعتقاده حتى يعتقد ويقول ضده خطأ أو نسيانًا، فذلك مغفور له»[4].

وقال في موضع آخر: «والحجة على العباد إنّما تقوم بشيئين: بشرط التمكن من العلم بما أنزل الله، والقدرة على العمل به. فأمّا العاجز عن العلم كالمجنون أو العاجز عن العمل، فلا

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/٦٢ ـ ٦٣.

(٣) الاستقامة ١/٢٨.

(٤) الاستقامة ١/٢٩.

أمر عليه ولا نهي وإذا انقطع العلم ببعض الدين، أو حصل العجز عن بعضه: كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل بقوله كمن انقطع عن العلم بجميع الدين أو عجز عن جميعه كالمجنون مثلاً، وهذه أوقات الفترات»[1].

## الفرع السادس:

إنّ العذر في الأمور الدقيقة والخفيّة هو آكد في حق الأمة الإسلامية لاسيما مع الإجتهاد في طلب الحق وحسن القصد.

يقول شيخ الإسلام: «ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإنْ كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمّة. وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل، مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبَّل الله حسناته، ويثيبه على اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأ، تحقيقًا لقوله: ﴿**ربَّنا لا تؤاخذْنَا إن نسينا أو أخطأنا**﴾. (سورة البقرة، الآية: ٢٨٦)[2] ».

## الأصل الخامس:

إنّ الجلاء والخفاء في المسائل الإعتقادية من الأمور النسبية، فقد يكون الأمر ظاهرًا جليًّا في زمن ما أو في مكان ما، ويكون خفيًّا دقيقًا في زمن آخر، أو في مكان آخر.

ذكر شيخ الإسلام أنّه وقعت بعض المخالفات في بعض المسائل الدقيقة الخفيّة في القرون الأولى الفاضلة، مع استفراغ منْ وقعت منهم المخالفة الوسع في طلب الحق، ثم قال: «ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها، لأنّ بيان هذا من الرسول كان ظاهرًا بينهم فلا يخالفه إلا من يخالف الرسول، وهم معتصمون بحبل الله يُحكِّمون الرسول فيما شجر بينهم، لا يتقدّمون بين يدي الله ورسوله، فضلاً عن تعمد مخالفة الله ورسوله.

فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهرًا لهم، ودقّ على كثير من الناس ما كان جليًّا لهم، فكثر في المتأخرين مخالفة الكتاب والسنّة مالم يكن مثل هذا في السلف وإنْ كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر لهم خطاياهم، ويثيبهم على اجتهادهم»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/١٦٥ ـ ١٦٦، وانظر ١٣/٦٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٦٤ ـ ٦٥.

## الأصل السادس:

من الأصول العظيمة التي أشار إليها شيخ الإسلام في موضوع العذر بالجهل للشخص المعين، أنّه قد يتعذر على شخص ما سلوك الطريق المشروعة إلا بنوع من البدعة، فإنّه في هذه الحالة لا يلام ولا يعاب عليه، إلا إذا أمكنه أن يسلك الطريق الصحيح بلا ابتداع.

يقول رحمه الله: «وقد يتعذَّر أو يتعسَّر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدَث لعدم القائم بالطريق المشروعة علمًا وعملاً، فإذا لم يحصل النور الصافي؛ بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف، وإلا بقي الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة، إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلاّ فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك، لما رآه في طرق الناس من الظلمة»[1].

## الأصل السابع:

ومن أصـول أهل السنّة والجماعة في هذا الباب، والذي عليه سلف الأمّة، وهو قول الفقهاء والأئمة أنّهم لا يكفّرون ولا يُفَسِّقون ولا يُؤَثِّمون أحدًا من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية، ولا يُفرِّقُون في ذلك بين مسائل الفروع والأصول، وإنّما أحدث هذا التقسيم المبتدع أهل الكلام والمعتزلة، والجهمية ومن سلك سبيلهم[2].

ويتفرع عن ذلك الأصل أنّه ليس كل من اجتهد واستدلّ يتمكن من معرفة الحق[3]، وهذا بخلاف منهج أهل البدع في هذه المسألة حيث يجعلون الخطأ والإثم متلازمين.

وهم على قسمين في هذه المسألة:

**أحدهما**: قول القدرية والمعتزلة وطائفة من أهل الكلام الذين يقولون: إنّ الله قد نصَّب على الحق في كل مسألة دليلاً يُعرَف به، يتمكن كل من اجتهد واستفرغ وسعه أنْ يعرف الحق، وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فإنّما هو التفريط فيما يجب عليه لا لعجزه[4].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/٣٦٤ ـ ٣٦٥ ومن أمثلة ذلك الأحوال التي ترد على بعض العباد مما توجب زوال عقل أحدهم وعلمه مما قد يوجب عجزه عن أداء واجبه أو وقوع في محرم، بشرط أن يكون السبب غير محرم. انظر مجموع الفتاوى ١٠/٣٤٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٢٠٧، وانظر ١٠/٣٧٠ ـ ٣٧٢.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٩/٢١٣ وانظر ٢٠/١٩ ـ ٣٣ لمزيد من التفصيل حيث بسط الكلام عن المسألة أكثر. وانظر الاستقامة ١/٢٦ ـ ٢٧.

(٤) انظر مجموع الفتاوى ١٩/٢٠٤.

**والثاني**: قول الجهمية والأشعرية، وكثير من الفقهاء، وأتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، الذين يقولون إنَّ المجتهد المستدلّ قد يمكنه أن يعرف الحق وقد يعجز عن ذلك، لكن إذا عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه، فإنّ له أن يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء بلا سبب أصلاً، بل لمحض المشيئة [1].

ويتفرع عن هذا الأصل فروع أهمها[2]:

## الفرع الأول:

أن المجتهد إذا اجتهد في مسألة ما، واتّقى الله ما استطاع، كان ما توصل إليه هو الذي كلّفه الله إيّاه، وإن أخطأ فخطؤه مغفور له، ولا يعاقبه الله على ذلك الخطأ خلافًا لأهل البدع.

يقول شيخ الإسلام: «فالمجتهد المستدل من إمامٍ وحاكمٍ وعالمٍ وناظرٍ ومُفت وغير ذلك. إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلّفه الله إياه، وهو مطيعٌ لله مستحقٌّ للثواب إذا اتقاه ما استطاع. ولا يعاقبه الله ألبتة خلافًا للجهمية المجبرة وهو مصيب، بمعنى أنّه مطيع لله لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه، خلافًا للقدرية والمعتزلة» [3].

## الفرع الثاني:

إنّ الخطأ المغفور في الإجتهاد هو في المسائل العلمية والعملية على حدٍّ سواء، يقول شيخ الإسلام: «والخطأ المغفور في الإجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما قد بُسِطَ في غير موضع، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه ويبيّن المراد ولم يعرفه» [4].

## الفرع الثالث:

إنّ الصديقين، والشهداء، والصالحين ليسوا بمعصومين عند أهل السنّة والجماعة، ولا

---

(١) المصدر السابق ١٩/٢٠٦.

(٢) مما ذكره شيخ الإسلام في بعض مصنفاته ووقفت عليه.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/٣٣ وقد ضرب شيخ الإسلام أمثلة كثيرة جدًا لهذه المسألة. انظر ص ٣٣ ـ ٣٦ وانظر الاستقامة ١/٢٦ ـ ٢٧ حول هذه المسألة. ومن أمثلة ذلك من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي، لاعتقاده أن قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ يدل على ذلك.

يشترط أن تكون كل أقوالهم صحيحة، ولا كل أعمالهم سنّة، وما اجتهدوا فيه فهم بشر قد يصيبون وقد يخطئون، وما أخطأوا فيه فخطؤهم مغفور.

يقول شيخ الإسلام: «فأمّا الصديقون، والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين. وهذا في الذنوب المحققة. وأمَّا ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون. فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجرٌ على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم[1]».

ويقول في موضع آخر: «فالغرض أن يعرف الدليل الصحيح، وإن كان التارك له: قد يكون معذورًا لاجتهاده، بل قد يكون صدِّيقًا عظيمًا، فليس من شرط الصدِّيق أن يكون قوله كله صحيحًا، وعمله كله سنّة، إذ كان يكون بمنزلة النبي، ﷺ»[2].

## الفرع الرابع:

أهمية التفريق بين من اجتهد في مسألة ما وكان قصده الحق وإنْ أخطأ، وبين غيره كمن عاند بعد ما تبين له الحق في المسألة وأصرّ على مخالفة الأدلّة والنصوص أو قصّر في طلب الحق، أو أعرض عن طلبه لسبب من الأسباب، فالأول معذور ومغفور خطؤه بخلاف الحالات الأخرى فإنهم من أهل الوعيد.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: (وأما «التكفير» فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد، ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ، لم يُكفَّر. بل يغفر له خطأه. ومن تبينّ له ما جاء به الرسول، فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر. ومن اتبع هواه، وقصرَّ في طلب الحق، وتكلَّم بلا علم فهو عاصٍ مذنب. ثم قد يكون فاسقًا، وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته)[3].

وقال في موضع آخر: «فمن ندب إلى شيء يتقرّب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو بفعله، من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين مالم يأذن به الله. ومن اتبعه في ذلك فقد اتَّخذ شريكًا لله شرع من الدين مالم يأذن به الله. نعم، قد يكون متأوِّلاً في هذا الشرع، فيغفر له لأجل تأويله، إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطيء، ويُثاب أيضًا على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل، قولاً أو عملاً، وقد عَلِم

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٥/٦٩ ـ ٧٠.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٥٩٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/١٨٠، وانظر ١٩/١٩٠ ـ ١٩٢.

الصواب في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجورًا أو معذورًا»[1].

وقال: «فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن الله به. من تحليل أو تحريم، أو استحباب أو إيجاب، فقد لحقه من هذا الذم[2] نصيب، كما يلحق الآمر الناهي. ثم قد يكون كل منهما معفوًا عنه فيتخلف الذم لفوات شرطه، أو وجود مانعه وإن كان المقتضى له قائمًا، ويلحقُ الذم من تبين له الحق، فتركه أو قصَّر في طلبه فلم يتبين له، أو أعرض عن طلبه، لهوىً أو كسل ونحو ذلك»[3].

وقال: «فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتّباع القرآن والإيمان مثلاً، أو لتعدِّيه حدود الله بسلوك السبيل التي نُهيَ عنها، أو لاتباع هواه بغير هدىً من الله فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطناً وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه»[4].

وفي كلامه[5] عن المواسم من تخصيص وقت بصوم، أو بصلاة، قال شيخ الإسلام: «لا ريب أن من فعلها متأولاً مجتهدًا أو مقلِّدًا كان له أجر على حسن قصده وعلى علمه، من حيث ما فيه من المشروع، وكان ما فيه من المبتدَع مغفورًا له، وإذا كان في اجتهاده أو تقليده من المعذورين، وكذلك ما ذكر فيها من الفوائد كلها، إنّما حصلت لما اشتملت عليه من المشروع في جنسه، كالصوم والذكر، والقراءة، والركوع، والسجود، وحسن القصد في عبادة الله وطاعته ودعائه، وما اشتملت عليه من المكروه، انتفى بموجبه بعفو الله عنه، لاجتهاد صاحبها أو تقليده»[6].

ويمكن تلخيص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة في النقاط التالية:

## الأولى:

أهل السنة والجماعة أهل علم ورحمة وعدل، يعلمون الحق، ويرحمون الخلق، ويعدِلُون مع من خالفهم، ولا يكفِّرونه بمجرد المخالفة، لأنّ التكفير حكم شرعي وهو حق لله تعالى.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٥٨٠.

(٢) يقصد الذم المذكور في الآية: ﴿اتخذوا أحبارَهم ورهبانَهم أربابًا من دون الله﴾.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/١٩٤ ـ ١٩٦.

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٥٩ تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٥) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٠٦.

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٠٩.

### الثانية:

يجب على المسلم أنْ لا يطيع أحدًا من الخلق في أمر من الأمور التعبدية التي لا دليل عليها، لاسيما إذا صادمت نصًا من النصوص الشرعية، بل الواجب عليه أن يعبد الله بما شرع لا بالمحدثات والبدع.

### الثالثة:

اختلاف الأزمنة والأمكنة بحسب ظهور السنّة وآثار الرسالة من عدمه، وأن الرجل يثاب بما معه من الإيمان وإن قلّ، وذلك في أوقات الفترات وأمكنة الفترات.

وتبعًا لذلك فإن الجلاء والخفاء في المسائل العلمية هو من الأمور النسبية، فقد تكون المسألة ظاهرة جليّة في زمن ما أو في مكان ما، وتكون خفيّة ودقيقة في زمن آخر أو في مكان آخر.

### الرابعة:

وجوب التفريق بين الإطلاق والتعيين في مسألة «الأسماء والأحكام» فقد يكون الفعل أو المقالة كفرًا، ويطلق القول بتكفير من قال بها أو فعلها، ولكن لا يُحْكَم بالكفر على الشخص المعين الذي صدر منه الفعل أو القول إلا باستيفاء الشروط، وانتفاء الموانع، وفي هذه الحالة ينبغي مراعاة الأمرين التاليين:

### الأول:

التفريق بين مَن كان قصده طلب الحق، ونيته حسنة، لكنه لم يتبين له الحق فأخطأ لعجزه عن العلم أو العمل، وبين من تبينّ له الحق فعاند وتركه، أو قصّر في طلبه للعلم فلم يتبين له الحق بسبب ذلك، أو أعرض عن طلب الحق لسبب ما كالهوى والكسل وغير ذلك.

### الثاني:

إنّ المعين إذا ثبت إسلامه بيقين لم يُكفّر بفعل أو قول صدر عنه إلا بعد إقامة الحجة عليه، وإزالة الشبهة عنه.

### الخامسة:

من أصول أهل السنّة والجماعة أنّهم لا يكفِّرون ولا يفسِّقون ولا يؤثِّمون أحدًا من

المجتهدين المخطئين، ويقولون: إنَّه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ولذلك يجب مراعاة الأمور التالية في حق المجتهدين في طلب الحق:

## الأول:

إذا اجتهد المجتهد في مسألة ما، واتقى الله ما استطاع فأخطأ، فخطؤه مغفور.

## الثاني:

إن الخطأ المغفور في الاجتهاد هو في المسائل العلمية والعملية على حد سواء.

## الثالث:

إنّ البشر ليسوا بمعصومين، وما اجتهدوا فيه فقد يصيبون وقد يخطؤون، وما أخطأوا فيه فخطؤهم مغفور.

يقول تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَو أَخْطَأْنَا﴾. (سورة البقرة، الآية: ٢٨٦).

ويقول سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُم﴾. (سورة التغابن، الآية: ١٦).

# الفصل الثالث

# اتبـاع الهـوى

# الفصل الثالث
# اتبـاع الهـوى

عرّف أهـل اللغـة الهـوى بأنّه: «محبّة الإنسان للشيء، وغلبته على قلبه»[1]. وأمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الجرجاني بقوله: «ميلان النفس إلى ما تستلذّه من الشهوات من غير داعية الشرع»[2].

ويعتـبر اتبـاع الهوى من أهم الأسباب في نشأة الكثير من الفرق الضالة، والطوائف المنحرفة، لأن أصحاب هذه الفرق قدّموا أهواءهم على الشّرع أولاً، ثم حاولُوا جاهدين أن يستدلّوا بالشّريعة على أهوائهم، وحرّفوا النصوص والأدلّة لتوافق ما هم عليه من البدع، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، بل اعتمدوا على آرائهم وعقولهم في تقرير ما هم عليه، ثم جعلوا الشريعة مصدرًا ثانويًّا، نظروا فيها بناءً على ما قرّروه وأصّلُوه، ولأجل ذلك كان علماء السلف الصالح يطلقون على أهل البدع وفرق الضلال لفظة «أهل الأهواء»[3] بل كانوا يطلقونها على كل من خرج عن موجب الكتاب والسنّة من العلماء والعباد[4].

وجميع البـدع والمعـاصي إنّـما تنشأ من تقديم هوى النّفوس على ما يحبه الله ـ تعالى ـ ورسوله، ﷺ[5].

ولذلك فكلّ مخالف لما بعث الله به رسوله، ﷺ، من الأوامر والنّواهي، والعبادات، والطاعات إنما يكون متبعًا لهواه، ولا يكون مُتَّبعًا لدين شرعه الله تبارك وتعالى[6].

والهوى من الأسباب التي لأجلها خالفت كثيرٌ من الأمم أنبياءها، فاستكبروا ولم يقبلوا الحق والهدى والنور الذي جاءتهم به أنبياؤهم، عليهم السلام.

---

(١) لسان العرب ١٥/٣٧١.

(٢) التعريفات ص ٢٥٧ ط دار الكتب العلمية.

(٣) انظر الاعتصام ٢/١٧٦.

(٤) انظر مجموع الفتاوى ٢٨/١٣٣.

(٥) انظر جامع العلوم والحكم ص ٣٦.

(٦) انظر مجموع الفتاوى ١٠/١٧٠ ـ ١٧١.

قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾. (سورة البقرة، الآية: ٨٧).

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾. (سورة المائدة، الآية: ٧٠).

وكلّ من أعرض عن الهدى والحقّ الذي جاءت به الرسل، عليهم السلام، فقد اتّبع الهوى، يقول تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾. (سورة النجم، الآية: ٢٣) .

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾. (سورة القصص، الآية: ٥٠).

ثم بين سبحانه وتعالى ضلالَ من كانت هذه حالُهُ من الإعراض عن الهدى والوحي، وعدم اتّباع الحقّ، واتّبع هـواه بغير حُجّة مأخوذة من كتاب الله، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. (سورة القصص، الآية: ٥٠).

يقول الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ : «فهذا من أضل الناس، حيث عرض عليه الهدى، والصراط المستقيم، الموصل إلى الله وإلى دار كرامته، فلم يلتفت إليه، ولم يُقبل عليه. ودعاه هواه إلى سلوك الطريق الموصلة إلى الهلاك والشقاء، فاتبعه، وترك الهدى»[1].

ومن أطاع هواه فسلك طريق الباطل والضّلال، وأعرض عن طريق الحق والهدى فقد اتخذ إلهه هواه، يقول سبحانه: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾. (سورة الفرقان، الآية: ٤٣).

وقال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ﴾. (سورة الجاثية، الآية: ٢٣).

يقول ابن كثير ـ رحمه الله ـ : «وقوله (وأضله الله على علم) يحتمل قولين: «أحدهما» وأضلّه الله لعلمه أنه يستحق ذلك. و«الآخر» وأضله الله بعد بلوغ العلم إليه وقيام الحجة عليه»[2].

ولقد نهى الله عزّ وجلّ نبيه، ﷺ، عن اتباع أهواء المشركين الضالين المكذبين، في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٦/٣٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٤/١٥٠.

قال سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١٥٠).

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. (سورة الجاثية، الآية: ١٨).

ولقد نزّه الله نبيه، ﷺ، عن النطق بالهوى، أو أن يقول شيئًا من عند نفسه في أمر الدّين فقال سبحانه: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى. وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾. (سورة النجم، الآيات: ١ ـ ٣).

قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾. هذا هو المقسم عليه، وهو الشهادة للرسول، ﷺ، بأنه راشد، تابع للحقّ، ليس بضالّ، وهو الجاهل الذي يسلك على غير طريق بغير علم، والغاوي هو العالم بالحقّ العادل عنه قصدًا إلى غيره، فنزّه الله رسوله، وشرعه عن مشابهة أهل الضلال، كالنّصارى وطرائق اليهود، وهي علم الشيء وكتمانه والعمل بخلافه، بل هو صلاة الله وسلامه عليه، وما بعثه الله به من الشّرع العظيم في غاية الاستقامة، والاعتدال والسّداد. ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾. أي ما يقول قولاً عن هوى وغرض ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾. أي إنما يقول ما أُمر به يبلغه إلى الناس كاملاً موفورًا من غير زيادة ولا نقصان»[1].

وقال الشيخ السعدي: «﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾. أي: ليس نطقه صادرًا عن هوًى في نفسه. ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾. أي: لا يتّبع إلا ما أوحي إليه، من الهدى والتقوى، في نفسه، وفي غيره.

ودلّ هذا على أن السنّة وحي من الله لرسوله، ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ﴾. وأنّه معصوم فيما يُخبر عن الله تعالى وعن شرعه، لأنّ كلامه لا يصدر عن هوًى، وإنّما يصدر عن وحي يوحى»[2].

ولقد نهى الله تبارك وتعالى عباده المؤمنين عن اتباع الهوى فقال سبحانه: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾. (سورة النساء، الآية: ١٣٥).

وأمر نبيه داود، عليه السلام، بأن يحكم بين الناس بالحقّ، ونهاه عن اتباع الهوى. فقال سبحانه: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٧/٢٠٤.

الحِساب﴾. (سورة ص، الآية: ٢٦).

يقول شيخ الإسلام: «ونفس الهوى - وهو الحبّ والبُغض الذي في النفس - لا يلام عليه، فإن ذلك قد لا يُملك، وإنّما يلام على اتباعه»[(١)].

وقال في موضع آخر: «ومجرّد الحب والبغض هوًى، لكن المحرم اتباع حبّه وبغضه بغير هُدًى من الله»[(٢)].

ولذلك كان عدم اتّباع الهوى شرطًا من شروط دخول الجنّة، حيث قال تعالى: ﴿وأمّا مَنْ خَافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنهى النَّفْسَ عنِ الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾. (سورة النازعات، الآية: ٤٠).

ونهي النفس عن الهوى يمثل الحجر الأساسي للعبوديّة، والطّاعة والامتثال. فالهوى هو الباعث القويّ وراء كل معصية وتجاوز للحدود، التي نُهى العبد عن تعدّيها، فيقع بسبب ذلك في الطغيان.

والهوى هو أصل كل شر، وأساس كل بلوى، ومعتمد كل بدعة، وإحداث في الدّين ولذلك فهو أشدّ وطأة من الجهل، لأن الجهل ميسور علاجه، وفي استطاعة من تلبّس به وذلك بطلب العلم والتفقّه في الدّين، أمّا الهوى في أثناء طلب العلم أو بعد تحصيله فهو الآفة الخطيرة التي تحتاج إلى مجاهدة النفس، وعلاج طويل الأمد. ولم يؤاخذ الله عزّ وجلّ الإنسان على ذات الهوى الذي هو مجرّد الحبّ والبغض، فهو سبحانه يعلم أن هذا ليس مقدور هذا المخلوق الضعيف ولا وسعه. ولكنه سبحانه يُؤاخذه ويُحاسبه على اتّباعه الهوى ومخالفته للحق إذا تبيّن، وللحجة إذا قامت دلائلها فإن ذلك يقوده إلى مهاوي الضلال. قال تعالى: ﴿فلمّا زَاغُوا أَزاغَ الله قُلوبَهُمْ﴾. (سورة الصف، الآية: ٥). وقال سبحانه: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وأَبْصارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١١٠). ولذلك أمر الله تعالى عباده بنهي النفس عن الهوى، وكبحها عن شهواتها، ومجاهدتها، وأن يستعينوا في تحقيق ذلك بالخوف والخشية من ربّهم الجليل، وكتب لهم الجنة مثابة ومأوى بهذا الجهاد الشّاق[(٣)].

ومن التمس الهدى في غير الوحي المنزَّل من عند الله فقد ضلّ ضلالاً مبينًا، ومن كانت أقواله وأفعاله مبنية على أخذ ما يحبه هو، وترك ما يكرهه ويبغضه بلا حجة ولا برهان فقد اتبع هواه. «فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، وردّ القول والفعل الذي

---

(١) الفتاوى ١٣١/٢٨.

(٢) الفتاوى ١٣٣/٢٨.

(٣) انظر في ظلال القرآن لسيد قطب ٣٨١٩/٦ ط دار الشروق.

يبغضه بلا هُدًى من الله»[1]. قال تعالى: ﴿وإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١١٩).

وكما جاء ذمّ الهوى والنّهي عنه في القرآن الكريم، جاء ذلك أيضًا في السنّة النبويّة، فعن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: «**ثلاث منجيات: خشية الله ـ تعالى ـ في السرّ والعلانية، والعدل في الرّضا والغضب، والقصد في الفقر والغنى، وثلاث مُهلكات: هوًى متّبعٌ، وشحٌّ مُطاعٌ، وإعجابُ المرء بنفسه**»[2].

وقد كان، ﷺ، يتعوَّذ بالله من منكرات الأخلاق، والأعمال والأهواء، كما ثبت في الحديث الذي رواه زياد بن علاقة عن عمه، قال: كان، ﷺ، يقول: «**اللّهم إنّي أعوذ بك من منكرات الأخلاقِ، والأعمالِ والأهواءِ**»[3].

وكان مما تخوَّفه النبي، ﷺ، على أمته مضلّات الأهواء، كما جاء في حديث أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله، ﷺ: «**إن مما أخشى عليكم بعدِي بطونَكم وفروجكم ومضلّات الأهواء**»[4].

ولذلك حذّر أمته، ﷺ، من أهل الأهواء وفرق الضّلال، فقد جاء في بعض روايات حديث الافتراق التّحذير من أهل الأهواء، وذكر وصفهم من حديث معاوية بن أبي سفيان، قال: قال رسول الله، ﷺ: «**ألا وإنه يخرج في أمتي قوم يهوون هوًى يتجارى بهم ذلك الهوى كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يدعُ منه عرقًا ولا مفصلاً إلا دخله**»[5].

ويقول الشّاطبي في بيان التّشبيه الذي ورد في هذا الحديث: «وبيان ذلك أن داء الكَلَب فيه ما يشبه العدوى، فإنّ أصل الكَلَب واقع بالكَلْب. ثم إذا عضّ ذلك الكلْب أحدًا صار

---

(١) الفتاوى ٤/١٨٩.

(٢) قال المنذري: «رواه البزار والبيهقي وغيرهما، وهو مروي عن جماعة من الصحابة، وأسانيده وإن كان لا يسلم شيء منها من مقال، فهو بمجموعها حسن إن شاءالله تعالى». الترغيب ١/١٦٢، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (ح: ١٨٠٢/٤/٤١٢ ـ ٤١٦)، واستقصى طرقه، كما صححه في «صحيح الجامع الصغير» (ح: ٣٠٣٥، ٣٠٤١/٣/٦٥، ٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (ح: ٢٨٤٠/٣/١٨٤).
وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة وقال الألباني إسناده صحيح (ح: ١٣/١/١٢).

(٤) أخرجه ابن بي عاصم في السنة (ح: ١٤)، وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح (١/١٢)، وعزاه إلى الإمام أحمد، والطبراني في «الصغير».

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (رقم: ٤٥٩٧). وأحمد في «المسند» (٤/١٠٢). وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ١، ٢) وصححه الشيخ الألباني، انظر تخريج السنة (١/٧).

مثله ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب إلا بالهلكة. فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله فقلما يسلم من غائلته. بل إمّا أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته، وإمّا أن يثبت في قلبه شكًّا يطمع في الانفصال عنه فلا يقدر»[1].

ولذلك جاءت النّصوص الكثيرة عن السّلف الصالح في النّهي عن مجالسة أهل البدع، ومجادلتهم، وفي ذلك مصلحتان:

**الأولى:**

هجرهم الهجر الشّرعي، الذي يترتب عليه زجرهم وردعهم عن غيِّهم وضلالِهم، لعلّ في ذلك سببًا لرجوعهم إلى الحق، وعدم تماديهم في الباطل.

**الثانية:**

حفظ دين المسلم الذي يعتزلهم، ووقايته من التأثُّر ببدعهم، وشُبُهاتهم، التي يلقونها إلى الناس.

فالواجب على كل مسلم اتّباع ما جاء به الرسول، ﷺ، وذلك بتقديم محبّة الله ورسوله، ﷺ، وما فيه رضا الله ورسوله على هوى النفس ومراداتها كلّها[2].

ولقد جاءت آثار كثيرة عن السلف الصالح في ذمّ الهوَى، وفيما يلي أذكر بعضها:

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «ما فرحت بشيءٍ من الإسلام أشدّ فرحًا بأنّ قلبي لم يدخله شيءٌ من هذه الأهواء»[3].

ونعلم قيمة هذه الكلمة إذا عرفنا أن ابن عمر - رضي الله عنهما كان ممن عاصر ظهور بعض فرق الأهواء، كالخوارج، والرّافضة، والقدريّة.

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «أنتم في زمان يقود الحق الهوى، وسيأتي زمان يقودُ الهوى الحقّ، فنعوذُ بالله من ذلك الزّمان»[4].

وعن محمد بن سيرين من التابعين قال: «لو خرج الدجّال لرأيت أنه سيتبعه أهل الأهواء»[5].

---

(١) الاعتصام ٢/٢٧٧.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٣٦٧.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٢٧).

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٠٨.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٣٥).

وذلك لأن الدجّال يُلَبِّسُ على الناس بما يلقيه عليهم من الشّبهات، وأهل الأهواء أسرع الناس انقيادًا للشبهات.

ولقد تكلّم العلماء قديمًا وحديثًا عن هذا الداء الخطير الذي هو اتباع المرء لهواه، ومن ثم وقوعه في الشبهات والشّهوات إذا هو أطاع هوى نفسه، ولم ينهها عن غيِّها، ولم يجاهدها.

وتكلم العلماء كذلك عن علاج هذه الآفة، مستنيرين في ذلك بهدْيِ الكتاب والسنّة.

وقد مرّ معنا أن اتباع الهوى يكون في الشّهوات والشّبهات. ولقد حذّر النبي، ﷺ، أمّته من اتّباع الشهوات والوقوع فيها. في أحاديث كثيرة أذكر بعضها.

فعن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: جلس رسول الله، ﷺ، على المنبر، وجلسنا حوله فقال: «**إنّ مما أخافُ عليكم من بعدي ما يُفتح عليكم من زَهْرة الدّنيا وزِينتِها**»[1].

وعن كعب بن مالك الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي، ﷺ، أنه قال: «**ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشّرف لدينه**»[2].

وقد أخبر النبي، ﷺ، بأن الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة، وأنها أهون على الله من الجدي الأسكِ الميّت علينا، وحذّر أمّته من فتنة النساء، ومن فتنة المال، وأخبر أمّته بأن الجنة محفوفة بالمكاره، وبأن النار محفوفة بالشهوات، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي يذكرها العلماء في كتب الزهد والورع.

وقد أشار بعض العلماء إلى أن التنافس على الدنيا من شرف وجاه ونحوه، هو من الأسباب التي دعت أصحاب الأهواء إلى أن يتجادلُوا فيها بينهم بالباطل، ويؤلّفوا كتب الضّلالِ والأهواء والشبهات، حيث قال بعضهم:

لولا التّنافس في الدّنيا لما وضعت ... كتب التناظر لا المُغني[3] ولا العمد[4]
يُحلّلون بزعم منهم عقدًا ... وبالذي وضعوه زادت العقد[5]

---

(1) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الجنائز (٧٢ ـ باب الصلاة على الشهيد)، وانظر فتح الباري (٣/٢٠٩/ح: ١٣٤٤) وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة ـ باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا انظر صحيح مسلم بشرح النووى (١٤١/٧).

(2) أخرجه الترمذي (٢٣٧٦) وقال: «حسن صحيح» والإمام أحمد (٣/٤٥٦، ٤٦٠) وابن حبان (٢٤٧٢ ـ موارد)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/٢٥٨). وقد شرح الحديث الحافظ بن رجب في رسالة مستقلة مفيدة ونافعة.

(3) (4) كتابان في علم الكلام الأول: للقاضي عبدالجبار المعتزلي، والثاني: لأبي الحسن الأشعري.

(5) ذكرها شارح الطحاوية انظر ص ٢٠٦ ط المكتب الإسلامي الطبعة الثامنة.

وإذا كان هذا حال الشهوات فإن حال الشبهات أشدّ! نسأل الله العافية.

يقول شيخ الإسلام: «واتّباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباعِ الأهواء في الشهوات»[1].

ويكون اتّباع الهوى في الديانات بالإعراض عن العلم النافع، والإعراض عن الهدي الذي جاءت به الرسل، عليهم السلام.

واتّباعِ الهوى، والخروج عن موجب الكتاب والسنّة مخالفٌ لمقاصد الشريعة. «فإنّ المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المُكلّف عن داعية هواه، حتى يكون عبدًا لله اختيارًا، كما هو عبد لله اضطرارًا»[2].

وقد ذكر[3] الإمام الشاطبي ثلاثة أدلة على المقصد الشرعي المذكور آنفًا، وهي على سبيل الإجمال:

**الأول:**

النص الصريح الدالّ على أنّ العباد خُلقوا للتعبد لله، والدخول تحت أمره ونهيه.

**الثاني:**

ما دلّ على ذمٍّ مخالفة هذا القصد.

**الثالث:**

ما علم بالتجارب والعادات من أنّ المصالح الدّينيّة والدّنيوية لا تحصل مع الاسترسال في اتباع الهوى، والمشي مع الأغراض.

ثم ذكر الشاطبي ثلاث قواعد[4] تنبني على الأصل السابق وهي إجمالاً:

**الأولى:**

إنّ كل عملٍ كان المتّبعُ فيه الهوى بإطلاق، من غير التفات إلى الأمر أو النهي أو التّخيير، فهو باطل بإطلاق.

---

(١) مجموع الفتاوى ج: ١٣٢/٢٨.

(٢) الموافقات ١٦٨/٢ ط دار الباز ـ مكة المكرمة. وانظر الاعتصام ٣٣٧/٢.

(٣) انظر الموافقات ١٦٩/٢ ـ ١٧٢

(٤) الموافقات ١٧٣/٢ ـ ١٧٦.

**الثانية:**

إنّ اتّباع الهوى طرّيق إلى المذموم، وإن جاء في ضمن المحمُود، لأنه إذا تبينّ أنه مضادٌّ بوصفه لوضع الشريعة، فحيثما زاحم مقتضاها في العمل كان مخوفًا.

**الثالثة:**

إنّ اتّبـاع الهوى في الأحكام الشرعية مظنة لأن يُحتال بها على أغراضه، فتصير كالآلة المعدّة لاقتناص أغراضه.

ومسالك الهوىَ كثيرة[1] ومداخله النفسية عديدة، ولو تتبّعنا نشأة كثير من فرق الأهواء، لتبين لنا أن نشأتها إنّما كان بسبب مسلك من مسالك الهوى الخفيّة، ثم حاول أصحاب هذه الفرق البحث عن دليل شرعي ليبرّروا لأنفسهم ولغيرهم صحّة ما هم عليه[2].

يقول الشاطبي: «المبتدع لابد له من تعلّق بشبهة دليل ينسبها إلى الشّارع، ويدعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع، فصار هواه مقصودًا بدليل شرعيّ في زعمه»[3].

وتنقسم الشبهات التي يتّبع فيها الهوى بالنسبة للدليل الشرعي إلى ثلاثة أقسام[4]:

**القسم الأول:**

شبهة لا دليل عليها ألبتَّة في الشّريعة وهي تقود صاحبها للوقوع في البدعة الحقيقيّة[5]، وهي أخطر الأنواع، ومن أمثلتها صوم الدهر، وترك الطّيبات التي أحلّها الله تعبدًا ونحو ذلك.

**القسم الثانـي:**

شبهة عليها دليل مجمل، ولكن ليس عليها دليل مخصوص، وهي تجرّ صاحبها إلى الوقوع في «البدعة الإضافية» فهي من جهة لها تعلّق بالسُّنّة لأنها مستندة إلى دليل عامّ مجمل، ومن

---

(١) أشار إلى بعض هذه المسالك الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «القائد إلى تصحيح العقائد». انظر ص ٢٦.

(٢) انظر مقدمة في أسباب الاختلاف ص ٦٠.

(٣) الاعتصام ١/١٢٤.

(٤) انظر مقدمة في أسباب الاختلاف ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٥) يُعرِّف الشاطبي البدعة الحقيقية بقوله: «هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل»، الاعتصام ١/٢٨٦.

جهة أخرى لها تعلّق بالبدعة، لكونها لم تستند إلى دليل مخصوص. وأمثلتها كثيرة، ومنها تخصيص الأيام الفاضلة بأنواع من العبادات التي لم يدلّ عليها دليل شرعيّ كصوم النّصف من شعبان، ومنها تخصيص هيئة معيّنة لعبادة شرعية مع عدم الدليل الشرعي لتلك الهيئة، كالذكر والدعاء على هيئة الاجتماع.

## القسم الثالث:

الشّبهة التي تعرض من قبل المناط لا من قبل الدليل، ويقع هذا الأمر عند إرادة تطبيق الحكم الشرعي على الواقع. وهذا يقع ممن يكون جاهلاً بمقاصد الشريعة الإسلامية، وليس عنده المقدرة الكافية لاستقصاء الأدلّة وتمحيصها والنظر فيها، ثم التّرجيح بينها، وبالتالي يُقدّم أمرًا شرعيًّا على أمر شرعي آخر هو أولى منه بالتقدمة. ومن أمثلته الواضحة بدعة الخوارج قديمًا وحديثًا، الذين استغلوا بعض النصوص في الوعيد - والتي وافقت هوى في نفوسهم - فكفّروا مخالفيهم، ومن لم ينضم إليهم من المسلمين أفرادًا وجماعات، وقالوا بكفر مرتكب الكبيرة في الدنيا، وبأنّه خالد مخلّد في النّار في الآخرة.

وتقابل هذه البدعة بدعة المرجئة - قديمًا وحديثًا[1] أيضًا - الذين تمسَّكوا بنصوص الوعد دون النظر إلى نصوص الوعيد، وقالوا بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ولا معصية؛ ولو كان هذا الذنب كفرًا أو شركًا، وأن من قال لا إلـه إلا الله دخل الجنة ابتداءً، ولو كان تاركًا لفرائض الإسلام وأركانه.

وكالصوفية الذين يحتجون بالقدر، فيتركون الأوامر الشّرعية، ويحتجُّون بالتوكّل، فيتركون الأخذ بالأسباب، وكادعائهم أنّ مجرّد محبّة النبي، ﷺ، والتي لا عمل معها ولا متابعة كافية في نيل شفاعته، ﷺ.

وكالرّافضة الذين يُقدّمون أقوال أئمتهم، ولو خالفت الكتاب والسنّة لادعائهم العصمة فيهم!! وكالمعتزلة الذين يُحكِّمون العقل في النصوص والأدلة، ويقدِّمون العقل على الشرع، ويحرِّفون النصوص لتوافق أهواءهم، وما هم عليه من ضلال وباطل، كنفيهم للشفاعة، والرؤية، ونفيهم للصّفات عمومًا، وغير ذلك من أصولهم البدعية!!

---

(١) من المعلوم أن فرقة المرجئة قد اندثرت ولكن بقي فكرها وآراؤها متغلغلاً في عقائد المسلمين وتصوراتهم إلى يومنا هذا. انظر «ظاهرة الارجاء في الفكر الإسلامي» للدكتور سفر بن عبدالرحمن الحوالي، رسالة دكتوراه: مقدمة لجامعة أم القرى سنة ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ.

وهكذا بقية الفرق الضّالة المنحرفة.

والآن أعرض للجانب العلاجيّ لموضوع الهوى، كما قدّمه بعض علماء السّلف رحمهم الله، أو من تكلّم في الموضوع من المتأخرين.

وأقول ابتداءً إنّ في اتّباع الكتاب والسنّة وجعلهما المصدر الوحيد لتلقّي أحكام الشّرع، ونبذ ما سواهما من الآراء والأهواء والمعقولات والمنامات والكشوفات والمواجيد ونحو ذلك، يمثل العلاج الناجع لهذا الدّاء الخطير.

أمّا بالنّسبة لما ذكره العلماء في هذا الباب فنجد الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ يربط الموضوع بحجية الشّريعة الإسلامية على الخلق أجمعين، وأن الله عزّ وجلّ قد جعلها حجّة عليهم، بما فيهم الأنبياء والرسل، عليهم السلام، وأنّ الشّرف إنّما يكون باتباع أحكام هذه الشريعة، وتحكيمها في الصغيرة والكبيرة من شؤون الحياة كلها، والاستنارة بنور الحق علمًا وعملاً ظاهرًا وباطنًا، وتحكيم الوحي على النفس، وتلبيةَ ندائه والانقياد والإذعان له، حتى يصير العبد في علمه وعمله على وفقه، وأن يجعله دالاًّ له على الصّراط المستقيم.

وقد تمثّلت هذه الصّفات جميعها على أفضل وجه وأتمه في خاتم الأنبياء محمد، ﷺ، ونال بذلك شرف العبودية الحقيقية لله عزّ وجلّ، وامتدحه الله بهذه الصّفة في أشرف المقامات وأرفعها، كمقام الإسراء، ومقام الإيحاء، ومقام الدعاء، ومقام التّحدي.

وكان من شدّة امتثاله، ﷺ، وانقياده لأوامرِ ربه عزّ وجلّ بأن وصفته أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ بأن خُلُقَهُ القرآن، وأنزل الله عزّ وجلّ في شأنه: ﴿وإنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظيمٍ﴾. (سورة ن، الآية: ٢).

والرسول، ﷺ، قدوة لأمّته، وأسوةٌ طيّبة لها، فقد أخبر الله تعالى عباده بأن نبيه، ﷺ، أسوة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر منهم، وحثَّ سبحانه وتعالى عباده المؤمنين على اتباعه ﷺ، وأنّ ذلك سبب في حصول محبّة الله ومغفرته، وحذّرهم من مخالفة أمره وسنّته، تحذيرًا شديدًا[1].

فحريٌّ بالخلق أجمعين: «أن تكون الشّريعة حُجّة حاكمة عليهم، ومنارًا يهتدون بها إلى الحق، وشرفهم إنما يثبت بحسب ما اتّصفوا به من الدّخول تحت أحكامها، والعمل بها قولاً واعتقادًا وعملاً، لا بحسب عقولهم فقط، ولا بحسب شرفهم في قومهم فقط، لأن الله تعالى

---

(١) انظر الاعتصام ٢/٣٣٧ ـ ٣٤١.

إنما أثبت الشّرف بالتّقوى لا غيرها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾. (سورة الحجرات، الآية: ١٣).[١]

أمّا شيخ الإسلام ابن تيمية، فيرى أنّ وقوع السّيئات لا يكون بسبب الهوى وحده، وإنما إذا انضاف معه الجهل، وعلّل ذلك بأن صاحب الهوى إذا علم قطعًا ضرر شيء ما وترجّح لديه، كان ذلك سببًا في انصراف نفسه عنه لأن الله عزّ وجلّ فطرَ النفس على حب ما ينفعها، وبُغض ما يضرُّها[٢].

وتبعًا للتّفصيل السّابق في أسباب اتّباع الهوى، يرى شيخ الإسلام أنّ العلاج يكون بالتّذكّر والعلم والخشية، فيقول: «وذلك لما ذكرناه من أنّ كلّ واحد من العلم بالحق الذي يتضمنه التذكر، والذكر الذي يحدثه القرآن، ومن الخشية المانعة من اتباع الهوى سبب لصلاح حال الإنسان، وهو مستلزم للآخر إذا قوي على ضده، فإذا قوي العلم والتذكر دفع الهوى، وإذا اندفع الهوى بالخشية أبصر القلب وعلم»[٣].

أمّا ابن القيم ـ رحمه الله ـ فقد أفرد بابًا كاملاً في الكلام عن معالجة هذا الداء، وذلك في الباب الأخير من كتابه: «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»[٤].

وذكر خمسين طريقًا للتخلّص من داء الهوى لمن وقع فيه. منها العزيمة، والصبر، وشجاعة النفس، والنظر في العواقب، وإيثار لذة العفّة وعزّتها وحلاوتها على لذّة المعصية، والتفكُّر في أنه خُلق لأمر عظيم، لا يناله إلا بمخالفة الهوى، وأنّه إنّما أُعطي العقل ليميز بين النافع فيختاره، والضّارّ فيتركه، وهذا هو الذي يميّزه عن الحيوان البهيم، وأن يأنف لنفسه من ذلّ طاعة الهوى، وأن يأنف لنفسه أيضًا أن يكون تحت قهر عدوه، وأن يعلم أن الهوى ما خالط شيئًا إلا أفسده، وأن يعلم أن الشيطان ليس له مدخل على ابن آدم إلا من باب هواه، وأن اتباع الهوى من المُهلكات، وأنّ الهوى داء، ودواؤه مخالفته، وأن جهاد الهوى هو من أعظم أنواع الجهاد، وأن من نصر هواه فَسدَ عليه عقله ورأيه، وأن اتّباع الهوى يوهن العزائم ومخالفته تقويها، وأن مخالفة الهوى مُطْردة للدّاء عن القلب والبدن، وأن مخالفة الهوى توجب شرف

---

(١) الاعتصام ٢/٣٤٠.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٤/٢٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥/٢٤٣.

(٤) وقد طبع هذا الباب في كتاب خاص بعنوان «ذمّ الهوى واتباعه» ضبط وتعليق وتخريج علي حسن عبدالحميد ط المكتبة الإسلامية بالأردن ط أولى ١٤٠٨هـ.

الدنيا، وشرف الآخرة، وعزّ الظاهر، وعزّ الباطن[1].

واتّباع الهوى هو السّبب المباشر في مرض القلب، ومرض القلب نوعان: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأشدّها ضررًا مرض الشبهة، وقد يشتد مرض القلب إلى أن يموت، فلا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا، وتنقلب موازينه فلا يميّز بين السنّة والبدعة، بل لا يميّز بين الحلال والحرام. ويموتُ إحساسه فلا يؤثّر فيه قبح القبائح، ولا يُؤلمه الجهل بالحقّ، ويعدل عن النّافع المفيد إلى الضارّ المُهْلِك.

ودواء القلب في مخالفة الهوى وإن كان صعبًا على النفس، والصبر على ذلك، وطلب العلم النافع، وتغذيته بالإيمان، والاستنارة بهدي الكتاب والسنّة، فهما أنفع الأدوية، وفيهما الشّفاء التّام من جميع الأمراض والعلل[2].

ومن الباحثين المعاصرين من ذكر بعض الضّوابط التي يستطيع المسلم من خلالها أن يجعل بينه وبين الهوى وقاية، فلا يتردّى في مهاويه، كما أنّها علاج ناجع، وبلسم شافي، لمن ابتلي بشيءٍ من الهوى، وهذه الضوابط هي: اتّباع الكتاب والسنّة، واتّباع منهج السّلف الصالح في النظر والاستدلال، واعتبار المتغيرات الواقعيّة والتّقوى والإخلاص[3].

وسيأتي الكلام عن بعض هذه الضوابط بنوع من التّفصيل في الباب القادم من هذا البحث ـ إن شاءالله تعالى ـ.

---

(١) ذمّ الهوى واتباعه ص ١٤ ـ ٤٠ بتصرف.

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦.

(٣) انظر مقدمة في أسباب الاختلاف ص ٦٦.



# الفصل الرابع

# تحكيم العقل وتقديمه على النصوص



# الفصل الرابع
# تحكيم العقل وتقديمه على النصوص

لا ريبَ أنّ الله ـ تعالى ـ قد كرّم بني آدم بالعقل، وجعله مناطًا للتكليف، وأثنى على أولي الألباب السّليمة، وأصحاب العقول النيّرة، وحثَّ سبحانه في محكم كتابه على التفكّر في الكون والنّظر فيه، والتدبّر في آيات الله الكونيّة المنظورة، كما حثَّ وأمرَ عباده على التفكّر والتدبّر في آيات كتابه المنزلة المتلوة التي بعث بها خاتم أنبيائه محمدًا، ﷺ، كما أنّه سبحانه أمر عباده بإعمال عقولهم، لإصلاح الأرض وعمارتها، لتحقيق مطلب الاستخلاف فيها.

والآيات في هذا الموضوع كثيرة جدًّا، وأكتفي بإيراد بعضها:

قال تبارك وتعالى: ﴿**إنّ في خَلْقِ السّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللّيلِ والنّهارِ لآياتٍ لأولي الألبابِ**﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٩٠).

وقال تعالى: ﴿**إنّما يتذكّرُ أُولُوا الألبابِ**﴾. (سورة الرعد، الآية: ١٩).

وقال تعالى: ﴿**كِتابٌ أنزلناهُ إليكَ مُبارَكٌ لِيدَّبَّروا آياتِه ولِيتذكّرَ أُولُوا الألبابِ**﴾. (سورة ص، الآية: ٢٩)

وقال تعالى: ﴿**كَذلكَ نُفصِّلُ الآياتِ لِقومٍ يَتفكّرونَ**﴾. (سورة يونس، الآية: ٢٤).

وقال تعالى: ﴿**قُلْ سِيرُوا في الأرْضِ فانظُروا كَيفَ بَدأَ الخَلْقَ**﴾. (سورة العنكبوت، الآية: ٢٠).

ولقد جعل الله تبارك وتعالى للعقول مجالاً محدودًا تعمل فيه، فإذا تعدّته كان ذلك من أصحابها ظلمًا، وكان نتيجة ذلك التّيه والضّلال، والتخبُّط والحيرة، لا سيما إذا كان هذا التّعدي في مجال الغيبيات التي لا تُدرك بالعقول أصلاً، وكذا يتبع ذلك مجال العقائد والعبادات.

ومن نعمة الله على عباده، ونعمه كثيرة لا تُحصى سبحانه أن أرسل الرُّسل، ـ عليهم السلام ـ ليدلّوا البشريّة على الطّريق الموصل إلى ربهم سبحانه، وكيف يعبدوه ويطيعوه، فما تركوا خيرًا إلا ودلّوا أممهم عليه، وما تركوا شرًّا إلا وحذروهم منه، فعليهم صلوات الله وسلامه أجمعين.

وقامت بإرسال الرُّسل الحجّة على الخلق أجمعين، قال تعالى: ﴿**لِئلّا يَكونَ لِلنّاسِ عَلى**

الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾. (سورة النساء، الآية: ١٦٥).

فمن أكبر التّيه والضّلال أن نوجّه عقولنا ونعملها في أمور قد كفانا الله تعالى شأنها، ونترك المجال الصحيح الذي أمرنا سبحانه بإعمالها فيه، من تدبّر آياته المنزلة، والتفكُّر في مخلوقاته، والتأمُّل فيما تصلح به أمور دنيانا وآخرتنا.

ولذلك عندما ابتعد المسلمون عن أوامر الله، وحصل لهم الترف الفكري الذي كان نتيجة انفتاح الدنيا وزينتها، واتساع رقعة بلاد الإسلام، أصبح كثير من العلماء يخوضُون في مسائل الدين بمنهجٍ دخيلٍ غريبٍ، وأعرضوا عن منهج أسلافهم الأصيل، فترجمت كتب اليونان، وعلومهم من فلسفة، ومنطق ونحوها، فتأثّر بها من تأثّر من علماء المسلمين، فأقبلوا عليها، وأعجبُوا بها، وتبنّوا معظم أفكارها، وحاولوا التّوفيق بينها وبين الإسلام فما أفلحوا، وأجهدوا أنفسهم، واستنفدوا طاقاتهم ابتغاء عَرْض العقيدة الإسلاميّة الصّافية من خلال ذلك المنهج النّشاز، فشوَّهوا جمالها، وعقَّدوا بساطتها، وطمسوا معالمها، وأذهبوا حُسنها وبهاءها، ووقع أولئك العلماء ـ الذين تأثروا بمنهج علم الكلام ـ في نفس الخطأ الذي وقع فيه الفلاسفة الذين قلّدوهم، من اعتماد العقل مصدرًا للتّلقي، وجعلوا الشّرع تابعًا وخاضعًا له.

وبالتالي كان هذا الأمر سببًا في ظهور بعض الفرق الإسلامية التي حكّمت العقل، وجعلته مصدرًا أوليًا للتلقي، وكان المعتزلة أولى تلك الفرق.

ثم نشأت فرق أخرى تصدَّت للردّ على تلك الفرق السابقة، والتي حادت عن الصراط المستقيم، ولكنها وقعت هي الأخرى في أخطاء كثيرة وجسيمة نتيجة استعمالها المنهج العقلاني نفسه في الردِّ على الخصوم، وعدم اعتمادها على المنهج السليم، ويأتي الأشاعرة في مقدمة هذه الفرق.

ولو تمسَّك الجميع بالكتاب والسنَّة، وجعلوهما المصدر الوحيد للتّلقي، وأعرضوا عمّا خالفهما، واتّبعوا منهج سلف هذه الأمة في فهم أحكام الدين، أصوله وفروعه، لما حصل الذي حصل، ولكن ما وقعوا فيه كان نتيجة حتميّةً لتحكيم العقل في مجال غير المجال الذي خُلق له.

يقول الشّاطبي: «إنّ الله جعل للعقول في إدراكها حدًّا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب»[1].

ولذلك كانت النتيجة الحتميّة لمن قدّم عقله أو عقل غيره على شرع الله التخبُّط والحيرة والشكّ والرّيبة، نعوذ بالله من ذلك.

---

(١) الاعتصام ٢/٣١٨.

ونظرة في كتب الفرق والملل والنِّحل ولا سيما كتاب: «مقالات الإسلاميين» للأشعري، كفيلة بالخروج بالنتيجة السّابقة التي أشرتُ إليها، حتى ليهول المرء كثرة الإختلافات التي بين الفرق في معظم أبواب الاعتقاد.

حتى اعترف بعضهم بهذا التّخبطِ والحيرةِ فقال: «ومن الذي قال في الإلـهيات شيئًا يُعتدّ به»(١).

وقد رجعَ بعضُ علماء الكلام في آخر حياتهم وتابوا إلى الله عزّ وجلّ، وندموا على ما كان منهم، وتحسَّروا على إضاعة أعمارهم في القيل والقال، واعترفوا بخطأ الطريق الذي ساروا فيه، وأن منهج القرآن والسنّة الذي سلكه السلف الصالح هو أفضل السُّبل، ومن هؤلاء الجويني والغزالي والرّازي والشهرستاني.

ومنهم من أعلن رجوعه إلى مذهب السلف، وأيّده في آخر كتبه كما هو الحال مع الأشعري الذي ألَّف «الإبانة»، و«مقالات الإسلاميين»، و«رسالة إلى أهل الثغر» في نصرة مذهب السلف، وبيان فساد غيره.

وينبغي التنبيه على أنّ مسألة افتراض تعارض العقل والنقل، وتقديم العقل على النقل بناء على مقدمات القانون الكلي، هو أكبر مشكلة منهجية عانى منها أصحاب المنهج التوفيقي الذين حاولوا التوفيق بين منهج الإسلام النّقي النّاصع المنزَّل من عند ربّ العالمين، وبين فلسفة اليونان وآراء الصابئين المبنية على الوثنية والأساطير، ولذلك وقع هؤلاء الناس في الحيرة والتخبُّط، وكان من نتائج ذلك عدم ثبات منهجهم فتطور تطورات عجيبة أثارت انتباه كل مُحقّق وباحث.

وكان ظهور هذا المنهج التوفيقي بين الحقّ والباطل سببًا في تفريق كلمة المسلمين، وتحطيم وحدة المجتمع الكبير لأهل السّنة والجماعة. وكان من أسباب عِظَم جناية هذا المنهج، انتساب كثير من رؤوسه إلى السنّة، فاختلط الأمر على جمهور الأمّة، وعامّة أفرادها، وضَعُفَ وانقسم الولاء نتيجة لذلك في صفوف الأمّة الإسلامية(٢).

وقد كان لهذا المنهج التّوفيقي أثرٌ كبيرٌ في انحراف أصحابه عن عقيدة أهل السّنة والجماعة

---

(١) قائل هذا الكلام هو ابن رشد في كتابه: «تهافت التهافت» ٢/٥٤٧ طبعة دار المعارف ـ بمصر ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٧١م. تحقيق الدكتور سليمان دنيا. وقد ذكرها شارح الطحاوية ص ٢٠٨ بهذا اللفظ.

(٢) انظر «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» ص ٢٩٨ ـ ٣٠٣، للدكتور سفر الحوالي. وانظر المعتزلة وأصولهم الخمسة ص ٥٠ لعواد بن عبدالله المعتق ط دار العاصمة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

في أهم مسائل الاعتقاد وأبوابه[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفخر الرّازي أخذ فكرة تقديم العقل على النّقل ـ بناء على ادعاء تعارضهما ـ عمن سبقه من علماء الكلام[2]، كالغزالي والباقلاني، والجويني، ثم وضع لهذه المسألة قانونًا أسماه: «القانون الكلّي»، وبثّه في كثير من كتبه[3]. فجاء من بعده، وأخذ بقانونه هذا مأخذ التسليم، حتى أصبح أصلاً من أصول المذهب الأشعري وغيره.

وترتّب على ذلك آثارٌ خطيرة، أهمّها أن أصحاب هذا المنهج التوفيقي جعلوا من هذا الأصل الذي أصّلوه حكمًا على نصوص الكتاب والسنة، فقبلوا من الكتاب والسنة ما يتمشى مع أصلهم، وأوّلوا الكثير من النصوص والأدلّة لأنّها تتعارض معه[4].

وكان لآيات الأسماء والصّفات، وأحاديثها، النّصيب الأكبر في تطبيق هذا الأصل والقانون، فأوّلوا ما دلّت عليه نصوص الصفات تأويلاً باطلاً لزعمهم أن المعارض العقليّ ينفيها.

ومن الآثار السّيئة والشّنيعة لتطبيق هذا المنهج على نصوص الكتاب والسنّة، القاعدة التي وضعها وانتصر لها أصحاب هذا القانون الكلّي، والمنهج التوفيقي، وهي زعمهم أن الأدلّة السمعية ظنيّة الدّلالة ولا تفيد اليقين[5].

ومن هنا يتبيّن لنا أهميّة الرد على قانونهم هذا ونقضه من أساسه، كما فعل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»[6]، وكما فعل تلميذه ابن القيم في كتابه «الصّواعق المرسلة»[7]، وكما فعل كثير من علماء أهل السنّة.

---

(1) انظر «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» للدكتور سفر الحوالي ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥.

(2) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٥ ـ ٦، وانظر مقدمته للدكتور محمد رشاد سالم ص ١٤ ـ ١٥.

(3) منها «أساس التقديس في علم الكلام» و«المطالب العالية» و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، و«نهاية العقول» انظر مقدمة «درء تعارض العقل والنقل» ج ١١/١.

(4) وهذا حال أهل البدع جميعًا يبتدعون أصولاً من عندهم أولاً ثم يتفرع عنها النتائج السيئة المتتالية.

(5) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/٤ ـ ٥.

(6) وقد صدرت الطبعة الأولى منه عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٩هـ، بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ـ رحمه الله ـ.

(7) وذلك في الجزءين الثالث والرابع من الطبعة المحققة التي حققها الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، وهي عبارة عن اختصار لكتاب شيخ الإسلام المذكور كما يظهر ذلك بالمقابلة بين الكتابين، وكما نص ابن القيم نفسه على ذلك في ج (٣/٧٩٦ ـ ٧٩٧).

فنقضُ هذا القـانـون يترتّب عليه نقضُ كل الأصول التي بُنيت عليه، وأُسِّست على افتراض صحته، والتي أشرت إلى بعضها، وأهمها فيما سبق.

ولا يتّسـع المجال هنا لاستعراض الردود التي نقض بها علماء أهل السنّة هذا القانون الكلي، ولكن سأكتفي بعرض أهم هذه الردود، والتي فيها الحجَّة الكافية لظهور الحقّ في هذه المسألة لكل ذي بصيرة، وفيها المقدار اللازم لدحض الشّبهات التي بنى عليها القوم قانونهم وأصلهم.

وسأعتمد في ذلك ـ بعد الله ـ على ما جاء في الجزء الأول من كتاب «درء تعارض العقل والنّقل»[1]، لشيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك بتتبُّع المواضع المهمّة التي تفي بالغرض إن شاء الله تعالى.

نلاحط أنّ شيخ الإسلام بدأ بعرض «القانون الكلّي» الذي أصّله الرّازي، ثمّ قام بالردِّ عليه ونقضه إجمالاً وتفصيلاً، ثم استطرد من خلال ذلك الردّ ـ كعادته ـ في نقض كل ما يتعلّق بهذا القانون، أو نتج عن تطبيقه في مسائل الاعتقاد، مع بيانه لفساد منهج الاستدلال الذي سلكه المخالِفون لأهل السنّة والجماعة.

ويقوم «القانون الكلّي» على فكرة وجود التّعارض بين الأدلّة النقليّة والعقليّة، ثم بنى الرازي على ذلك لوازم باطلة وهي:

**الأول:**

أن الجمع بين هذه الأدلّة محال، لأنه جمع بين النّقيضين، وكذا ارتفاعهما مُحال، والذي ينبغي إذن في حال كهذه هو تقديمُ أحدهما. وحيث إنّ العقل هو أصل النّقل ـ كما يزعمون ـ فتقديم النقل محال، لأنّه قدحٌ في النقل والعقل معًا، فيتعين تقديم العقل.

**الثاني:**

وحيث إنّهم قدّموا العقل، فإن النقل إما أن يتأوّل، وإما أن يفوّض.

**الثالث:**

أمّا إذا تعارضت الأدلّة النّقلية والعقلية تعارض الضّدين[2] لا تعارض النقيضين[3] فإنه

---

(1) وهو كتاب لم يؤلف مثله قبله ولا بعده في هذا الباب، وذلك بشهادة كثير من علماء أهل السنة والجماعة.

(2)، (3) والفرق بين الضـدين والنقيضـين. أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لا =

يمتنع الجمع بينهما، ولكن لا يمتنع ارتفاعهما[1]

وينبغي أن يُعلمَ أن فكرة وجود التّعارض بين الأدلّة العقليّة والنقلية بُنيت عندهم على أن نصوص الكتاب والسّنة ظنيّة الدلالة، وبالتالي فهي لا تُفيد اليقين بزعمهم.

وهذا الحكم الباطل مبني عندهم على احتمال وجود عشرة أمور تصرف الأدلّة النقلية عن ظاهرها، وعدُّوا من تلك الأمور المعارض العقلي[2].

وبالتّالي كان تركيز أصحاب «القانون الكلي» على المعارض العقلي. وقد بيَّن شيخ الإسلام أن هذا المعارض فاسد جملة وتفصيلاً.

أمّا من حيث الجملة فإنّ كل من آمن إيمانًا تامًّا بالله تعالى، وبرسوله، ﷺ، وعلم أن رسول الله، ﷺ، هو أفصحُ الخلق لسانًا، وأتمُّهم بيانًا، وأشدُّهم نصحًا لأمّته، علم بالتّالي مراده، ﷺ، علمًا قاطعًا، وحصل عنده اليقين بكل ما أخبر به، وعلم أن أي أمر عارض خبره، ﷺ، فهو باطل متهافت[3].

وأمّا التّفصيل فيكون بمعرفة فساد ما ادعُوه من تلك الحجة المعارضة. فإن مقدمة القانون الكلي للرازي مبنيةٌ على أمور باطلة، وهي:

افتراض وجود التّعارض بين الأدلّة النقليّة والعقليّة، وانحصار التّقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة، وبطلان الأقسام الثلاثة[4].

وقد أخطأ هؤلاء القوم في أصل المسألة بجعلهم العقل أصلاً للسمع، ثم جعلوا لذلك لوازم، وهذا من سمات أهل البدع، فإنّهم يضعون أصولاً باطلةً، ثم يستنتجون أمورًا أخرى بناء على تلك الأصول، فتكون النّتائج خاطئة كما أنّ المقدّمات خاطئة[5].

وقد عرض شيخ الإسلام ردّه التّفصيلي من وجوه:

## الوجه الأول:

أنّ التّعارض لا يمكن أن يكون بين دليلين قطعيينِّ ألبتّة. وأمّا إن كان بين ظنيينِّ فيتعينّ

---

= يجتمعان، ولكن يرتفعان كالسواد والبياض. انظر التعريفات للجرجاني ص ١٣٧ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ١ سنة ١٤٠٣هـ.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/٤.

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص ٣١، وانظر مقدمة الدرء ص ١٣.

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/٢١.

(٢) المصدر السابق ١/٧٨.

(٣) المصدر السابق ١/٨٠ ـ ٨١.

تقديم الراجح مطلقًا، وأمّا إن كان بين ظنّي وقطعيّ فيتعين تقديم القطعي مُطلقًا.

فيتبين بذلك أن الدليل العقلي لا يقدَّم بإطلاق، وأنه إذا قدِّم فليس لكونه عقليًا، وإنّما لكونه قطعيًا، وبذلك تكون جهة الترجيح غير التي اعتمدها القوم.

## الوجه الثاني:

أنّ القسمة الرّباعية التي ذكرها الرازي في قانونه غير مسلَّمة ولا صحيحة، والصحيح أنْ يُقال: إذا اجتمع دليلان نقليّ، وعقليّ فأيُّهما كان قطعيًا وجب تقديمه، وإن كانا ظنِّيينَّ وجب تقديم الرّاجح، وإن كانا جميعًا قطعيينّ امتنع تعارضهما.

## الوجه الثالث:

زعمهم أن تقديم النقل على العقل طعن في الأصل الذي هو العقل، فيكون ذلك طعنًا في العقل والنقل معًا غير مسلَّم. فيقال لهم: ماذا تُريدون بقولكم: «إن العقل أصل النقل»؟ فإن أرادوا به أن العقل أصلٌ في ثبوت النقل في نفس الأمر، فهذا لا يقوله عاقل، لأن الشرع ثابت في نفس الأمر سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، لأن عدم العلم ليس علمًا بالعدم.

وهـذا مطَّرد في كلِّ الأمور الثابتة بنفسها كوجود الربِّ ـ جلّ وعلا ـ وما يستحقّه من الأسماءِ والصّفات، وكإرسال الرَّسول ﷺ، فهو رسول الله وإن جهل النّاس ذلك، وما أخبر به فهو صدق، وإن لم يُصدّقه أحد، وما أمر به عن الله فهو حقّ وإن لم يُطعْهُ النّاس.

فتبين بذلك فساد زعمهم من هذه الجهة.

فثبوت الشرع في نفسه إذن ليس في حاجة إلى علمنا وعقولنا، ولكن نحن في حاجة إلى أن نعلمه بعقولنا، لأنّه لا سعادة ولا فلاح لنا في الدنيا والآخرة إلا بتعلّمنا لهذا الشّرع، وعملنا به.

وأمّا إن أرادوا بكلامهم أنّ العقل أصلٌ في معرفتنا بالسمع، ودليل لنا على صحته، فيقال لهم: ماذا تعنون بالعقل؟

هل تعنون به الغريزة التي ركبت فينا؟ فهذه الغريزة ليست علمًا حتى يعارض النقل بها. بل هي شرط في حصول أي علم سواء كان عقليًا أو سمعيًا.

وأمّـا إن أرادوا بالعقل العلوم والمعارف التي استفدناها بتلك الغريزة، فيقال لهم: إن المعارف العقلية كثيرة جدًا، ولا يمكن حصرها، وليس كلّ ما يعرفه العقل من هذه المعارف يكون أصلاً للسمع، ودليلاً على صحّته.

والعلم بصحّة السمع لا يتجاوز حدّ ما يعلم به صدق الرّسول، ﷺ، وأنّ الله تعالى أرسله كإثبات الصّانع، والإيمان بالمعجزات والآيات التي تدلّ على صدق الرسول، ﷺ.

وحينئذٍ لا يكون القدح في المعارض العقليّ الذي لا يتوقّف العلم بصحّة السّمع عليه قدحًا في أصل السّمع. ولا يكون القدح في بعض العقليّات قدحًا في جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها.

وحينئذٍ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلاً عن صحة العقليّات المناقضة للسّمع[1].

وقد نشأ الخطأ عند الرازي وأمثاله نتيجة جعلهم العقليّات كلّها نوعًا واحدًا متماثلا في الصحة أو الفساد، ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له، لا صحة البعض المنافي له[2].

ويتبينّ لنا بهذه الوجوه الثلاثة التي بسطها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فساد المقدمات الثلاث التي بنى عليها القوم قانونهم، وإذا بطلت المقدمات بطلت النتائج، ثم وصل شيخ الإسلام إلى نتيجة مفحمة للقوم، وذلك ردًّا على اعتراض افتراضي منهم يقول: نحن إنما نقدم على السمع المعقولات التي علمنا بها صحة السمع.

يقـول شيخ الإسلام ردًّا على ذلك: بأنّه لا يُوجد من المعقولات ـ التي يتوقّف صحّة السمع عليها ـ شيءٌ يُعارض أدلّة السمع فيترتب على ذلك أنه لا يكون القدح في شيء من المعقولات قدحًا في أصل السمع، ثم أقام الدليل على ذلك[3].

وقد استطرد شيخ الإسلام استطرادات كثيرة في ردّه على قانون الرازي، وكان ممّا ذكر من الأمور التي تستحق التأمُّل من كل ذي لبّ، أنّه إذا قيل بتقديم العقل على الشرع، لكان في ذلك إحالة للناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته، وكلّ عاقل يعرف اختلاف العقول وتفاوت مداركها، فليست العقول شيئًا واحدًا ظاهرًا في متناول كلّ أحد أن يرجع إليه، بل هي عقولٌ كثيرةٌ فيها الاختلاف والتّباين والتضاد، فما وافق عليه عقل هذا قد لا يوافق عليه عقل ذاك، وما قبله هذا قد يرده الآخر، فلا اتفاق بين الناس على هذا الأمر.

وهذا بخلاف الشّرع الذي من صفاته الذاتية الثابتة الصّدق، فهي صفة ملازمة له لا تنفك عنه، ولا تختلف باختلاف أحوال الناس، كما أن العلم به ممكن، وأمر الناس بالرجوع

---

(١) ،(٢) انظر تعارض العقل والنقل ١/ ٩٠.

(٣) المصدر السابق ١/ ٩١ وما بعدها.

إليه والتحاكم إلى نصوصه ممكن أيضًا، وهذا هو الواقع فعلاً حيث أمر الله تعالى عباده بالردّ إلى الكتاب والسنّة عند التنازع فقال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُم في شَيَءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله والرَّسُولِ إنْ كُنتُم تُؤْمِنونَ بالله واليومِ الآخرِ ذلكَ خَيرٌ وأَحْسَنُ تَأْويلاً﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩). وهذه الآية تدلّ صراحة على تقديم النّقل والسّمع، والأمر فيها للوجوب، فيتعين ويجب على المسلمين التحاكم إلى كتاب الله، وسنّة رسوله، ﷺ، عند التّنازع والاختلاف.

ولو كان الرد إلى غير ذلك كعقول الرجال وآرائهم، لما حصل الاتفاق والتسليم والطمأنينة، بل كانت النتيجة هي عكس ذلك من الحيرة والشك، والريبة، والتخبُّط، والافتراق والاختلاف[1].

وهذا هو الذي وقع في الأمّة الإسلاميّة فعلاً، عندما حكّم أُناسٌ عقولهم، أو رجعوا إلى عقول غيرهم في التلقي أساسًا، أو في التحكيم عند الاختلاف والتنازع، ونظرة في كتب الفِرق والملل والنّحل تُوضّح لكل ذي بصيرة مدى الاضطراب والاختلاف الذي وقعت فيه الفرق المنتسبة للإسلام، في معظم ـ إنْ لم يكن في كل ـ مسائل الاعتقاد.

وقد ضرب ابن القيم ـ رحمه الله ـ مثلاً يصف فيه حال الذين حكّموا عقولهم وقدّموها على الشرع فقال: «فمثلهم كمثل قوم نزلوا بفلاة من الأرض، في ليلة ظلماء، فهجم عليهم العدوّ، فقاموا في الظّلمة هاربين على وجوههم في كل ناحية»[2].

وحيث إننا في مقام ضرب الأمثال، وبالمثال يتضح المقال، فإن شيخ الإسلام ابن تيمية ضرب مثلاً صوّر فيه الحالة الصحيحة التي ينبغي أن يكون فيها العقل مع النقل فقال: «والعقل يدلّ على صدق الرسول دلالة عامة مُطلقة، وهذا كما أنّ العاميّ إذا علم عين المفتي ودلّ غيره عليه وبيّن له أنه عالمٌ مُفتٍ، ثم اختلف العاميّ الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي»[3].

فالواجب على كل مسلم هو الانقياد التام لنصوص الكتاب والسنّة والتّسليم لها، وأن لا يقدم عليها قول أحد كائنًا من كان، ولا يُعارضها بمعقول ولا قياس، ولا وجدان ولا مكاشفة، ولا غير ذلك من الأمور.

ولذلك نجد الإمام الطّحاوي ـ رحمه الله ـ يقول: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢) الصواعق المرسلة ٣/٨٤٠ ت. د. علي بن محمد الدخيل الله.

(٣) درء التعارض ١/١٣٨ ـ ١٣٩.

التسليم والاستسلام»[1].

وقال الشارح: «أي لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه»[2].

ثم قال الطحاوي: «فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتّسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»[3].

وهذا واضحٌ لكل من قارن بين حال أهل السنّة والجماعة، وأحوال أهل البدع والفرقة، فأهل السنّة اتّبعوا ولم يبتدعُوا، وتمسّكوا بالوحي المنزّل، ولم يخلطوه بالشّوائب والكدر كما حصل عند أهل الكلام والمنطق. فكان نتيجة ذلك أنْ كان توحيدهم خالصًا، وكان علمهم نافعًا، وكـان إيمانهم صحيحًا، وأما أهل البدعة فقد حُرِمُوا الخير كله، وكان نتيجة عدم تسليمهم للنصوص أن كثرت فيهم البدع، بل كثير منهم وقَع في الشّرك والعياذ بالله، وكانت معرفتهم وعلمهم مخلوطًا فيه الحقّ والباطل، وتزعزع إيمان كثير منهم وظهر أثر ذلك على سلوكهم.

ومن الحُجـج القويّة التي استدل بها شيخ الإسلام لنقض «القانون الكلّي» هو إثبات صحة عكس ما ادّعاه أصحابه، وهو أنه على افتراض تعارضُ العقل والنّقل فإن المتعينّ هو تقديمُ النقل، لامتناع تقديم العقل، لأنّه قد دلّ على صحّة السّمع، فلو قدّمناه لكان ذلك إبطالاً لدلالته، وإذا بطلت دلالته، لم يكن صالحًا لمعارضة النّقل، قال شيخ الإسلام: «الوجه العـاشر: أنْ يُعارض دليلهم بنظير ما قالوه، فيقال: إذا تعارض العقلُ والنّقل وجب تقديم النقل، لأنّ الجمع بين المدلُولَيْن جمع بين النّقيضين، ورفعهما رفعٌ للنّقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأنّ العقل قد دلّ على صحّة السّمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول، ﷺ، فلو أبطلنا النّقل لكنّا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعـارضتـه شيءٌ من الأشياء، فكـان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه»[4].

وهكذا يتبينّ لنا بالحجج الدّامغات والبيِّنات الساطعات بطلان «القانون الكلي» الذي وضعه الأشاعرة، وكان سببًا في ردّ كثير من دلالات النصوص من الكتاب والسنّة، في باب

---

(١) شرح الطحاوية ص ٢٠١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠١.

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٣.

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٧٠.

الاعتقاد عامة، وفي باب الأسماء والصّفات خاصّة.

وهذا حال كلّ من خالف الرسول، ﷺ، لابد أن يقع في الأخطاء، ولو كانت مخالفته في شيءٍ يسير فإنه يقع في الخطأ بحسب ما عنده من المخالفة.

وجميع الأدلّة التي جاءت عن سائر الأنبياء ـ سواء كانت عقليّة أو سمعيّة ـ تُوافق ما جاء به الرسول، ﷺ، وتُناقض ما يقوله أهل البدع المخالِفُون للكتاب والسنّة [1].

والذين يقولون بتقديم العقل على النّقل أخطأوا في خمسة أصول، كما قال شيخ الإسلام: «وإذا قالوا: إنّ العقل يخالف النّقل، أخطأوا في خمسة أصول: **أحدها**: أنّ العقل الصّريح لا يناقضه. **الثاني**: أنه يُوافقه. **الثالث**: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح. **والرابع**: أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصّريح. **والخامس**: أنّ ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقض إثباتها» [2].

ومن الكلمات المشهورة لشيخ الإسلام في هذا المقام، والتي يذكرها كثير ممّن جاء بعده قوله: «والعقل الصّريح دائمًا موافق للرسول، ﷺ، لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحقّ والميزان، لكن قد تقصر عقول النّاس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرّسل، صلوات الله وسلامه عليهم، تخبر بمحارات العقول لا تُخبر بمحالات العقول» [3].

ولذلك لا ينبغي أن تعارض آيات القرآن، ونُصوص السنّة الصحيحة، بما وضعه بعض علماء الكلام من المصطلحات والأصول وذلك للأسباب التالية [4]:

## الأول:

رجوع كبار أئمّة علم الكلام عما كانوا عليه إلى عقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك في آخر حياتهم، بل وبعضهم عند الموت.

## الثاني:

أنّ الأدلّة الشرعية، تدلّ دلالة واضحة على وجوب التّسليم والانقياد لنصوص الوحي،

---

(١) انظر الفتاوى ١٦/٤٦٣.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الفتاوى ١٧/٤٤٤.

(٤) انظر الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه للدكتور محمد أمان بن علي الجامي ص ٦٠.

وعلى عدم معارضتها بأيّ مُعارض. كما أنّ العقل الصّريح السّليم يأبى أن يُعارض كلام ربّ العالمين، وكلام رسوله، ﷺ، بالمصطلحات التي وضعها البشر، لا سيما إذا كانت موضوعة من قبل المتفلسفة الذين يدينون بدين الوثنية.

**الثالث:**

أن من نتائج التأثر بمذاهب الفلاسفة والمناطقة وأهل الكلام، ضعف الاحترام والتّوقير لأدلة الكتاب والسنّة، وعدم تعظيم شأنها فلا تُصبح لها قيمة ذاتيّة، ويكون الاستدلال بها لا على وجه الاستقلال، بل تذكر - إن ذكرت - بشكل ثانوي، فتكون للاعتضاد لا للاعتماد، وهذا الأمر بيِّنٌ عند أهل البدع والمتأثّرين بعلم الكلام لكل من تأمّل ودقّق في حالهم ومآلهم.

وهذا كلّه بخلاف منهج أهل السنة الذين يعظِّمون حرمات الله، ولا يتعدون حدوده، ويعرفون للنصوص والأدلّة الشّرعية حقَّها وقدرها، وينزلونها منزلتها، ويعتمدونها مصدرًا أساسيًّا في تقرير العقائد والعبادات والأحكام وغيرها من أمور الشّرع.

ولذلك نجد[1] أنّ من أساسيّات منهجهم في باب الأسماء والصّفات واثباتها، تقديم النّقل على العقل، ولا يسلكون في استعمال العقل منهج علماء الكلام الذين يقدِّسون العقل، ويبالغون في الاستدلال به حتّى يجنحوا في نهاية المطاف عن الصواب، ويحيدوا عن الصّراط المستقيم.

---

(١) انظر الصفات الإلـهية ص ٥٨.

# الفصل الخامس

## التقليد والتعصب والتصميم على اتباع العوائد

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: تعريف التّقليد والتّعصب لغة واصطلاحًا.
المبحث الثاني: بيان أنّه من الأسباب المؤدية إلى التّفرق.
المبحث الثالث: الأدلّة على النّهي عن التّقليد والتّعصب.
المبحث الرابع: الفرق بين التّعصب والثبات على الحقّ.
المبحث الخامس: مسألة التّقليد في الأحكام العمليّة.



# الفصل الخامس
# التقليد والتعصب والتصميم على اتباع العوائد

## المبحث الأول: تعريف التقليد والتعصب لغة واصطلاحا:

### (أ) - تعريف التّقليد لغةً واصطلاحًا:

التّقليد لغةً: هو جعل القلادة في العُنُق[1].

أما اصطلاحًا: فهو الرّجوع إلى قول لا حجّة لقائله عليه[2].

### (ب) - تعريف التّعصب لغة واصطلاحًا:

التعصّب لغةً: من العصبيّة. وتعصّب، أيْ: شدّ العصابة[3].

أمّا اصطلاحًا: بأن تجعل ما يصدر عن شخص ما من الرأي، ويُروَى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد[4].

وعرّفه آخرون بقولهم: «هو شيمة من شيم الضّعف، وخلّة من خلل الجهل، يُبتلى بها الإنسان فتعمى بصره، وتغشى على عقله، فلا يرى حسنًا إلا ما حسن في رأيه، ولا صوابًا إلا ما ذهب إليه أو من يتعصب له»[5].

---

(١) انظر الصحاح للجوهري ٢/٥٢٧.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢/١١٧ ط دار الباز مكة المكرمة ١٣٩٨هـ.

(٣) الصحاح للجوهري ١/١٨٢.

(٤) أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني ص ٧ ط دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٢ ط الأولى.

(٥) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص ٨٣.

## المبحث الثاني: بيان أنه من الأسباب المؤدية إلى التفرق:

ويعتبر التّقليد والتّعصب من أعظم أسباب الفرقة والانحراف عن الصّراط المستقيم، ومن أهمّ العوامل التي أدّت إلى انتشار البدع والأهواء.

فأهل البدع يقلدون شيوخهم وأئمتهم تقليدًا أعمى، سواء كان ذلك في الأصول أو في الفروع، ويقدّمون أقوالهم ولو خالفت قول الله، وقول رسوله، ﷺ، ويأخذون أحوالهم التي يسمعـونها ويشاهدونها مأخذ التسليم، ويعتبرونها الطريق الوحيد الذي يقربهم إلى الله تعالى حتى وإن خالفت هدي الكتاب والسنّة، وبالغوا في التّقليد والتّعصب للمشايخ والطّرق حتّى اعتقد كثير منهم العصمة في شيوخهم، وأنهم لا يفعلون إلا حقًّا، ولا يقولون إلا صدقًا، لأنهم معصومون من الخطأ، فيتبعونهم في كلّ ما يؤثر عنهم من قول أو فعل.

بسبب هذا التّقليد والتّعصب انتشرت البدع بين الناس، وفشت في أوساطهم، وحالت بينهم وبين سماع الحقّ والهدى، وتركوا بسببها المنهج الرّبانيّ العظيم والهدي النبوي القويم[1].

---

(١) «تنبيه أولي الأبصار» للدكتور صالح بن سعد السحيمي ص ١٤٢ ـ ١٤٣ بتصرف.

## المبحث الثالث: الأدلة على النهي عن التقليد والتعصب:

وقد ذمّ الله تعالى الذين يعرضون عن اتّباع الحقّ والانقياد له، بحجة تقليد الآباء والأجداد فقال تعالى: ﴿وإِذَا قيلَ لهُمُ اتَّبِعُوا ما أَنْزَلَ الله قالُوا بَلْ نتَّبِعُ ما أَلْفينا عليْهِ آباءَنَا أَوَلَوْ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلونَ شَيئًا ولا يَهْتَدُونَ﴾. (سورة البقرة، الآية: ١٧٠).

قال القرطبي: «قال علماؤنا: وقوة ألفاظ هذه الآية تعطي إبطال التقليد»[١].

وقال الشوكاني: «وفي هذه الآية من الذّم للمقلّدين والنداء بجهلهم الفاحش واعتقادهم الفاسد ما لا يقادر قدره»[٢].

قال السعدي: «وهذه شبهة لردّ الحقّ واهية. فهذا دليل على إعراضهم عن الحقّ، ورغبتهم عنه، وعدم إنصافهم، فلو هُدوا لرشدهم، وحسن قصدهم، لكان الحق هو القصد، ومن جعل الحق قصده، ووازن بينه وبين غيره، تبيّن له الحقّ قطعًا، واتّبعه، إن كان منصفًا»[٣].

وقال سيد قطب: «فالآية تندّد بتلقّي شيء في أمر العقيدة من غير الله، وتندد بالتّقليد في هذا الشأن والنقل بلا تعقّل ولا إدراك»[٤].

ومعلوم أن التّقليد المذموم إنما هو التّقليد في الباطل، وأما التّقليد في الحقّ فهو في الحقيقة اتّباع لا تقليد، لذلك نجد أن من أصول أهل السنة والجماعة قولهم: «نتبع ما كان عليه سلفنا الصالح» وهو ما يعبّرون عنه بصيغة أخرى بقولهم: «نتّبع ولا نبتدع»، فالسلف الصالح إنّما كانوا على اتباع الكتاب والسنة، والمتبع لهم ولمنهجهم إنما هو متبع لهدي الكتاب والسنة.

قال بن درباس فيما ذكره عنه القرطبي: «وقد أكثر أهل الزيغ القول على من تمسّك بالكتاب والسنّة أنهم مقلّدون. وهذا خطأ منهم، بل هو بهم أليق وبمذاهبهم أخلق، إذ قبلوا قول ساداتهم وكبرائهم فيما خالفوا فيه كتاب الله وسنّة رسوله وإجماع الصّحابة رضي الله عنهم»[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢١١.

(٢) فتح القدير: ١/ ١٦٧.

(٣) تيسير الكريم الرحمن ١/ ٢٠٢.

(٤) في ظلال القرآن ١/ ١٥٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٢١٣.

وقال القرطبي: «وليس قول أهل الأثر في عقائدهم: إنا وجدنا أئمّتنا وآباءنا والنّاس على الأخذ بالكتاب والسنّة وإجماع السّلف الصّالح من الأمة، من قولهم: إنا وجدنا آباءنا، وأطعنا سادتنا وكبراءنا بسبيل، لأن هؤلاء نسبوا ذلك إلى التنزيل وإلى متابعة الرّسول، وأولئك نسبوا إفكهم إلى أهل الأباطيل، فازدادوا بذلك في التّضليل»[1].

ومن الآيات التي جاءت في ذم التقليد وأهله قوله تبارك وتعالى: ﴿وإذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوا إلَى ما أَنزَلَ الله وإلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسبُنَا ما وَجَدنَا عَلَيهِ آباءَنَا أَوَ لَو كَانَ آبَاؤُهُم لَا يَعلمونَ شَيئًا وَلَا يَهتَدُونَ﴾. (سورة المائدة، الآية: ١٠٤).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية الكريمة: «أي إذا دعوا إلى دين الله وشرعه وما أوجبه وتَرْكِ ما حرّمه قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرائق والمسالك»[2].

فالتّقليد الأعمى والتعصب، يؤديان إلى مهاوي الردى، ويقودان صاحبهما إلى مسالك الغواية والضّلال، ويصّدان عن اتّباع النّور والهدى، فتكون النتيجة تخبّطًا وانتكاسًا في الدّنيا، وهلاكًا وخسرانًا في الآخرة.

أما الاستنكار في قوله تعالى: ﴿أَوَلَو كَانَ آبَاؤُهُم لَا يَعلَمُونَ شَيئًا وَلَا يَهتَدُونَ﴾.

فهو لبيان واقع هؤلاء المعاندين المخالفين، وواقع آبائهم من قبلهم. فآباؤهم كذلك كانوا يتّبعـون ما شرعه لهم آباؤهم أو ما شرعوه هم لأنفسهم. وليس معنى الاستنكار أن لو كان آباؤهم يعلمون شيئًا لجاز لهم اتّباعهم وترك ما أنزل الله وترك بيان الرسول، ﷺ، «فإنه لا يركن أحد إلى شرع نفسه أو شرع أبيه، وبين يديه شرع الله وسنّة رسوله، ﷺ، إلا وهو لا يعلم شيئًا ولا يهتدي»[3].

ويخبر الله تعالى أن تقليد الآباء والأجداد كان من أسباب إعراض الأمم السابقة عن هديه ووحيه، وأنهم اتخذوه حجة في رد ما جاءتهم به أنبياؤهم، ودونها تدبّر ولا تفكّر ولا تعقّل، وإنما هو الإصرار على الباطل والتمادي فيه، والتعصب للعوائد والمألوفات وإن خالفت الحق.

يقول تعالى: ﴿وكَذلكَ مَا أَرسلنَا من قَبلِكَ في قَريةٍ مِن نَّذِيرٍ إلَّا قَالَ مُترَفُوهَا إنَّا وَجَدنَا آبَـاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقتَدُونَ. قَالَ أَوَلَو جِئتُكُم بِـأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّم عَلَيهِ آباءَكُم قَالُوا: إنَّا بِمَا أُرسِلتُم بِهِ كَافِرونَ﴾. (سورة الزخرف، الآيتان: ٢٣، ٢٤).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢١٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/١٠٨.

(٣) في ظلال القرآن لسيد قطب ٢/٩٩١ بتصرف.

قال القرطبي: «وفي هذا دليل على إبطال التقليد، لذمه إياهم على تقليد آبائهم وتركهم النظر فيما دعاهم إليه الرسول، ﷺ»[1].

وقال السعدي: «وهذا الاحتجاج من هؤلاء المشركين الضالين، بتقليدهم لآبائهم الضالين، ليس المقصود به اتباع الحق والهدى، وإنما هو تعصب محض، يراد به نصرة ما معهم من الباطل. ولهذا كان كل رسول يقول لمن عارضه بهذه الشبهة الباطلة ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّم عَلَيْهِ آبَاءَكُم﴾. أي: أفتتبعوني لأجل الهدى؟ ﴿قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرسِلتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾. يُعلم بهذا، أنهم ما أرادوا اتباع الحق والهدى. وإنما قصدهم اتباع الباطل والهوى»[2].

ويقول سيد قطب معقبًا على قولةِ المشركين، وحجتهم الداحضة: «وهي قولةٌ تدعو إلى السخرية، فوق أنها متهافتة لا تستند إلى قوة. إنها مجرد المحاكاة ومحض التقليد، بلا تدبّر ولا تفكّر ولا حجة ولا دليل. وهي صورة مزرية تشبه صورة القطيع يمضي حيث هو منساق، ولا يسأل إلى أين يمضي؟ ولا يعرف معالم الطريق!»[3].

وقد أخبر الله عزّ وجلّ عن حال من أعرض عن هديه واتباع ما جاءت به أنبياؤه عليهم السلام وأطاعوا سادتهم وكبراءهم، فقال سبحانه في وصف حالهم يوم القيامة: ﴿يَومَ تُقَلَّبُ وُجوهُهُم فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيتَنَا أَطَعنَا الله وأَطَعنَا الرَّسُولا. وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعنَا سَادَتَنَا وكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ﴾. (سورة الأحزاب، الآيتان: ٦٦، ٦٧).

قال ابن كثير: «قال طاوس: سادتنا يعني الأشراف وكبراءنا يعني العلماء رواه ابن أبي حاتم، أي اتبعنا السادة وهم الأمراء والكبراء من المشيخة وخالفنا الرُّسل واعتقدنا أن عندهم شيئًا وأنهم علي شيء فإذا هم ليسوا على شيء»[4].

وقال القرطبي في تفسيره لهذه الآيات: «وكان في هذا زجر عن التقليد»[5].

وأما المقصود بالسبيل الذي ضلّوا عنه فهو التوحيد[6].

وقال الشوكاني: «والمراد بالسادة والكبراء هم الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا ويقتدون بهم، وفي هذا زجر عن التقليد شديد، وكم في الكتاب العزيز من التنبيه

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٦/٧٥.
(٢) تيسير الكريم الرحمن ٦/٦٤٠.
(٣) في ظلال القرآن ٥/٣١٨٢.
(٤) تفسير القرآن العظيم ٣/٥١٩.
(٥)، (٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤/٢٤٩.

على هذا والتحذير منه والتنفير عنه»[1].

ووجه الاحتجاج بهذه الآيات إنما هو في إبطال التقليد بغير حجة ولا دليل، وهذه الآيات وإن نزلت في الكفار، إلا أن فيها عبرة للمؤمنين، لأن التقليد يشبه بعضه بعضًا، وإن اختلفت فيه الآثام، قال ابن عبدالبر: «وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين المقلدين بغير حجة للمقلد، كما لو قلد رجلاً فكفر وقلد آخر فأذنب وقلد آخر في مسألة فأخطأ وجهها كان كل واحد ملومًا على التقليد بغير حجة، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضًا وإن اختلفت الآثام فيه»[2].

ومن الأحاديث التي احتجّ بها العلماء في فساد التقليد والمنع منه، حديث عدي بن حاتم قال: «أتيت النبي، ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال لي: اطرح هذا الوثن من عنقك، قال: فطرحته. قال: وانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة، وقرأ هذه الآية: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ**﴾.

قال: فقلت يا رسول الله: إنَّا لسنا نعبُدهم، فقال: «**أليس يُحرِّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه، ويحلُّون ما حرّم الله فتستحلّونه**»؟ قال: قلت بلى. قال: «**فتلك عبادتهم**»[3].

أمّا الآثار الواردة في هذا الباب عن السّلف الصالح فكثيرة جدًّا:

ومنها قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟[4]».

يقول ابن القيم معقبًا على قول ابن عباس: «رحم الله ابن عباس، كيف لو رأى قومًا يعارضون قول رسول الله، ﷺ، بقول أرسطو[5] وأفلاطون[6] وابن سينا[7] والفارابي[8]،

---

(١) فتح القدير ٤/٣٠٦.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٠.

(٣) رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن ١٠٠ ـ تفسير سورة التوبة رقم (٢٤٧١)، وحسنه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن الترمذي (٣/٥٦).

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢/١٩٦.

(٥) من فلاسفة اليونان.

(٦) من فلاسفة اليونان.

(٧) الحسين بن عبدالله بن الحسن، أبو علي البلخي الفيلسوف (ت ٤٢٨هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٧/٥٣١.

(٨) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، التركي الفيلسوف (ت ٣٣٩هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء

وجهم بن صفوان[1]، وبشر المريسي[2]، وأبي الهذيل العلاف[3]، وأضرابهم؟»[4].

وقيل للإمام أحمد بن حنبل: «إنّ قومًا يَدَعُون الحديث ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره. فقال: أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته يَدَعُونَه، ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره.

قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحذَرِ الذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمرِهِ أَن تُصِيبَهُم فِتنَةٌ أَو يُصِيبَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيءٌ من الزّيغ فيهلك»[5].

وقال الإمام الشافعي: «أجمع العلماءُ على أنّ من استبانت له سنّة رسول الله، ﷺ، لم يكن له أن يَدَعَها لقول أحدٍ»[6].

ويتّضحُ لنا من استعراض الأدلّة السابقة أنّ التّقليد والتعصّب ينافيان تجريد المتابعة للنبي، ﷺ، ويمنعان من قبول الهدى والحقّ.

وكفى بذلك إثمًا وبعدًا عن الصّراط المستقيم، وفي ذلك عبرة لكل معتبر لنبذهما ومجانبتهما.

ولقد تفشى هذا المرض العُضال في الأمة الإسلامية، لا سيما في العصور المتأخرة، وأصبح هو الأساس والأصل، ونتج عن انتشاره وتفشيه نتائج وخيمة، وأمور في الدين جسيمة.

يصف الشوكاني حال الأمّة الإسلامية عندما استسلمت للتقليد واتباع العوائد السّيئة، فيقول: «وبهذه[7] الذّريعة الشيطانية، والوسيلة الطّاغوتية، بقي المشرك من الجاهلية على شركه، واليهودي على يهوديته، والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته، وصار المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، وتبدّلت الأمّة بكثير المسائل الشرعية وغيرها، وأَلِفوا ذلك ومرنت عليه

---

= ١٥/٤١٦.

(١) أسّ الضلالة، ورأس الجهمية (ت ١٢٨هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/٢٦.

(٢) بشر بن غياث المريسي، رأس في البدعة (ت ٢١٨هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٠/١٩٩).

(٣) محمد بن الهذيل بن عبدالله، البصري من رؤوس المعتزلة (ت ٢٢٦هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١١/١٧٣.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ١/٢٢٤ ط مكتبة الرياض الحديثة.

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٢٦٠/ج: ٩٧).

(٦) إيقاظ الهمم للفلاني «ص ٦٨» وإعلام الموقعين لابن القيم (٢/٣٦١).

(٧) الضمير يعود على التقليد.

نفوسهم، وقبلته قلوبهم وأنسوا إليه حتى لو أراد من يتصدى للإرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية التي تبدلّوا بها غيرها لنفروا عن ذلك، ولم تقبله طبائعهم، ونالوا ذلك المرشد بكل الكروه، ومزّقوا عِرضه بكل لسان، وهكذا كثير موجود في كلّ فرقة من الفرق لا ينكره إلّا من هو منهم في غفلة.

وانظر إن كنت ممن يعتبر ما ابتُليتْ به هذه الأمّة من التّقليد للأموات في دين الله حتى صارت كل طائفة تعمل في جميع مسائل الدين بقول عالم من علماء المسلمين، ولا تقبل قول غيره ولا ترضى به، وليتها وقفت عند عدم القبول والرّضى، لكنها تجاوزت ذلك إلى الحطّ على سائر علماء المسلمين، والوضع من شأنهم، وتضليلهم، وتبديعهم، والتّنفير عنهم، ثمّ تجاوزوا ذلك إلى التّفسيق والتّكفير، ثم زادوا الشر حتى صار أهل كل مذهب كأهل ملّة مستقلة لهم نبي مستقل، وهو ذلك العالم الذي قلّدوه، فليس الشرع إلّا ما قال به دون غيره، وبالغوا وغلوا فجعلوا قوله مقدمًا على قول الله ورسوله، وهل بعد هذه الفتنة والمحنة شيءٌ من الفتن والمحن؟»[1].

وكلّ من تأمّل حال الفرق والمذاهب والنّحل يلاحظ بوضوح ظاهرة الغلوّ في العلماء ـ أو حتى فيمن يُظنُّ أنّه من العلماء ـ والتعصب لهم.

ولا ينتهي الأمر عند مجرد التقليد والتعصب للمشايخ والأئمة والمتبوعين، وإنما يتعداه إلى المفاخرة والتباهي بمن ينتسب إليه، والطعن والإزراء والتنفير عن الآخرين. وهذا كلّه من فعل أهل البدع والأهواء الذين فرّقوا الأمة شيعًا وأحزابًا، كل حزب بما لديهم فرحون.

يقـول شيخ الإسـلام ابن تيمية: «وليس لأحـد أن ينصِّب للأمـة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي، ﷺ، ولا ينصِّب لهم كلامًا يوالى عليه ويعادى، غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصِّبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمّة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون»[2].

والتقليد للأشخاص لمجرّد حسن الإعتقاد فيهم بلا بيّنة ولا دليل ولا حجة، وأنْ يجعل

---

(١) الدّر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني ص ٢٨ ـ ٢٩ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٤٨هـ وللشوكاني كلام جيد حول التعصب في كتابه «أدب الطلب ومنتهى الأرب»، وقد ذكر فيه أسباب التعصب ليحذر منها طالب العلم، انظر مثلاً ص (١٧، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٧٤، ٧٥) ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/١٦٤.

فعلهم وقولهم حجة، ويقتدي بهم على الإطلاق لا سيما في مجال الاعتقاد والتّعبد، هو الضلال بعينه، وهو السّبب الذي أوقع أكثر المتأخرين في الابتداع في دين الله[1].

والتعصب لإمام واحد أو عالم واحد دون غيره هو من جنس فعل الرافضة، الذين غلوا في أئمتهم، وتعصبوا لهم، حتى ادعوا فيهم العصمة، وقدّموا أقوالهم على قول رسول الله، ﷺ.

يقول ابن أبي العزّ الحنفي: «فإن الغضب والتعصب لواحد معين من الأئمة وصف مذمومٌ من جنس فعل الرّافضة»[2].

ويقول مؤلفا «المقدّمة»: «والتعصّبُ فرع ادعاء العصمة الذي لا ينفك عنه، وادعاء العصمة فيه ما فيه من خلل في الرأي ومجانبة للحق، وعنه نشأت فرق كالرافضة»[3].

لذلك نرى المقلّد المتعصب لا يرجع عن قول من قلده وتعصب له، ولو تبيّن له خطأ من قلّده، بل لا يخالف قوله ولو جاء النص والدليل بخلافه، ويبرر ذلك بشتى أنواع المبررات والمسوغات.

يقول ابن القيم: «وهكذا شأن جميع أرباب المقالات والمذاهب، يرى أحدهم في كلام متبوعه، ومن يقلده، ما هو باطل. وهو يتوقّف في ردّ ذلك لاعتقاده أن إمامه وشيخه أكمل منه علمًا وأوفر عقلاً، هذا مع علمه وعلم العقلاء أن متبوعه وشيخه ليس بمعصوم من الخطأ»[4].

ومن نتائج التعصّب الخطيرة والتي أشرت إليها آنفًا، عدم قبول الحقّ، وردّه إذا جاء من المخالف، وهذا إلى جانب كونه مؤديًّا إلى العداوة والبغضاء والتّفرّق، فهو خصلة ذميمة من خصال المغضوب عليهم، والذين أمرنا الله تعالى ورسوله، ﷺ، بمجانبة طريقهم وعدم التشبه بهم[5].

يقول تعالى: ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُم آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ الله قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَينَا وَيَكفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الحَقُّ مُصدِّقًا لِّمَا مَعَهُم﴾. (سورة البقرة، الآية: ٩١).

---

(١) انظر الاعتصام للشاطي ٢/١٨٢.

(٢) الاتباع ص ٢٥ ط المكتبة السلفية ـ لاهور ـ ط الثانية سنة ١٤٠٥هـ.

(٣) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص ٨٤.

(٤) كتاب الصواعق المرسلة ٣/٨٣٦ تحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله ط دار العاصمة ـ (الرياض ط أولى سنة ١٤٠٨هـ).

(٥) انظر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع وكلام السلف الصالح في هذه المسألة في كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فوصف اليهود: أنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النّاطق به، والدّاعي إليه. فلمّا جاءهم الناطق به من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له. وأنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها، مع أنهم لا يتبعون ما لزمهم في اعتقادهم.

وهذا يُبتلى به كثيرٌ من المنتسبين إلى طائفة معيّنة في العلم، أو الدّين، من المتفقهة، أو المتصوفة، أو غيرهم. أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين ـ غير النبي، ﷺ ـ فإنهم لا يقبلون من الدّين رأيًا ورواية إلا ما جاءت به طائفتهم، ثم إنهم لا يعلمون ما توجبه طائفتهم. مع أن دين الإسلام يوجب اتّباع الحقّ مُطلقًا. رواية ورأيًا، من غير تعيين شخص أو طائفة ـ غير الرسول، ﷺ»[1].

ونظرًا لما يترتّب على التقليد والتعصّب من آثار وخيمة، ونتائج سيئة، نجد لعلماء أهل السنّة والجماعة أقوالاً متفقةً في النهي عن تقليدهم والتعصب لهم[2].

وقد بيّن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ بكلمة قالها أصلاً عظيمًا في هذا الباب، ينبغي على كلّ مسلم أن يتدبره ويتأمل فيه، لكي يعرف أن العلماء وإن كانت لهم مكانة عالية، ومقام مرموق، وأنه وإن كان واجبًا علينا توقيرهم وإجلالهم، إلا أننا يجب أن لا نرفعهم عن منزلتهم التي هي لهم، وذلك لكونهم بشرًا يُصيبون ويُخطئون.

قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُردّ إلّا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النبي، ﷺ»[3].

وقال أيضًا: «ليس كلّ ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يُتّبع عليه، لقول الله عزّ وجلّ: ﴿الذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾. (سورة الزمر، الآية: ١٨).[4]».

ولقد كان التعصب للمشايخ والأشخاص والإعراض عن الحجة والدليل، سببًا لضلال

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٧٣/١ ـ ٧٤. وقريبًا من هذا الابتلاء الذي أشار إليه شيخ الإسلام يقع من المنتسبين إلى الجماعات والأحزاب الإسلامية في عصرنا هذا.

(٢) انظر هذه النصوص في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي ص ٥٦ ـ ٦٥ مكتبة الصحوة، ـ الكويت ـ ومختصر إيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني ص ٤٩ ـ ١٠٨ ط المكتبة الإسلامية ـ عمان ـ.

(٣) إرشاد السالك لابن عبدالهادي (٢٢٧/١)، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة ص ٦٥ ـ ٦٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٩٣/٨، وروى ابن عبدالبر الأثر نفسه عن الحكم بن عتيبة ومجاهد انظر جامع بيان العلم وفضله (٩١/٢).

(٤) الاعتصام ٣٦٢/٢.

كثير من الأقوام، وخرجوا بسبب ذلك عمّا كان عليه سلف الأمّة وخيرتها من الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشاطبي عشرة أمثلة لذلك[1].

وأهمها وأعظمها خطرًا الطّائفة الأولى، التي وصَفها الشاطبي بقوله:

«(أحدها): وهو أشدّها قول من جعل اتّباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن ودليل العقل»[2].

وتليها في الخطورة من ادّعى العصمة لأحد من البشر ـ سوى رسول الله، ﷺ، وقلّده في كل ما يقول، ولو خالف قوله كلام الله ورسوله، مثل ما يفعله الرافضة وغيرهم. وبعد أن ذكر الشاطبي الأمثلة العشرة للمخالفين لهدي سلف الأمّة بسبب التقليد والتعصب، بيّن علاج ذلك الخلل والمرض بقوله: «فالحاصل مما تقدّم أنّ تحكيم الرّجال من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعي المطلوب شرعًا ضلال، وما توفيقي إلّا بالله، وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غيره»[3].

ثم ذكر ـ رحمه الله ـ الأدلّة من السنّة، وكلام السلف الصالح، في ذمّ التقليد والاستنان بالرجال[4].

(١) الاعتصام ٢/٣٤٧ ـ ٣٥٥.

(٢) الاعتصام ٢/٣٤٧.

(٣) الاعتصام ٢/٣٥٥.

(٤) انظر الاعتصام ٢/٣٥٦ ـ ٣٦٢ أي إلى آخر الكتاب المطبوع.

## المبحث الرابع: الفرق بين التعصب والثبات على الحق:

ومما يجب التنبه إليه في هذا الباب الفرق الدّقيق بين التعصب والثّبات على الحق، فإنّه لتقارب معانيهما قد لا يستطيع كثير من الناس التمييز بينهما.

وفي الحقيقة هما يختلفان في المنشأ والطريق والثّمرة، كما أن لكل منهما مجالاً وحدودًا.

يقول مؤلفا «المقدّمة»: «ويُقابل التعصّب الثبات على الحق والتمسُّك به، وقد يتقارب المعنيان فلا يتميزا إلا في نظر المدقّق الفاحص، وقد يخلط بينهما، فنرى البعض يمدحون التعصب على أنه دلالة قوة إيمان، ورسوخ عقيدة، بينما نرى البعض الآخر يذمّون المتمسك بالحقّ الثابت عليه، ويرمونه بالجمود والتّعصّب، والحقّ أنّ البون شاسع بين المعنيين في المنشأ والطريق والثّمرة.

فمنشأ التعصّب ضعف في النّفس، وجهل في العقل، بينما التمسك بالحق ينشأ من القناعة بالرأي، ووضوح الدّليل.

وطريق المتعصّب هو الصدّ عن معرفة دليل المْخالف أو الاستماع إليه، أو اعتباره في النّظر بأيّ وجه من الاعتبار.

بينما طريق المتمسّك بالحق المناقشة الحرة والاستماع إلى دليل المخالف برحابة صدر واتساع أفق، والرد المشفق الذي يرجو هدى المخالف ولا ينتظر سقطته.

وثمرة التّعصب الاختلاف والفرقة والتّباغض، وثمرة التمسك بالحق اجتماع المؤالفين عليه، واتّحادهم، ومراجعة المخالفين لمناهجهم، ثم نور في القلب يضيء لصاحبه الطريق ويهديه الصراط المستقيم.

كما أن لكل من التعصب والتمسك بالحق مجالاً وحدودًا:

ففي أصول الدين وقواعده الثابتة المتواترة، وما صحّ عن رسول الله، ﷺ، لا مجال لتهاون أو تسامح، بل الاعتصام بالحق إلى أقصى حدوده هو المطلوب المحمود ـ أما فيما يَسُوغ فيه الخلاف من مسائل الفقه التي تحتمل تعدّد أوجه النّظر ـ فإن الثبات على الحقّ لا يُنافي التّسامح أو المؤالفة أو احترام اجتهاد الغير»[1].

---

(١) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص ٨٥ ـ ٨٦.

## المبحث الخامس: مسألة التقليد في الأحكام العملية:

وبحثي وإن كان فيما يتعلّق بمسائل الاعتقاد، إلا أنّه لابدّ لي من مناقشة مسألة متعلقة بهذا الفصل، وهي مسألة التقليد في الأحكام الفقهيّة، هل هو جائز أو لا؟ أم أنّ هناك تفصيلاً في الموضوع كما سأبينه استنادًا لأقوال المحققين من أهل العلم، مع محاولة الإيجاز والاختصار في العرض وسبب كلامي على هذه المسألة لأمور أهمها:

### الأول:

تعلّقها بموضوع هذا الفصل.

### الثاني:

لأهميتها وعناية العلماء بها قديمًا وحديثًا[1].

### الثالث:

أن السّلف الصالح ما كانوا يفرّقون بين الأصولِ والفروع، كما هو حال المتأخرين،

(١) من الكتب التي ألفت حول هذا الموضوع وهي مطبوعة: مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، كما أن له كلامًا في هذا الموضوع في المجلد العشرين من مجموع الفتاوى، تفصيل القول في التقليد لابن القيم (ت ٧٥١هـ) وهو ضمن كتاب «إعلام الموقعين» وطبع مستقلاً ضمن الرسائل الكمالية (ج ٤)، الإتباع لابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢)، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض للسيوطي (ت ٩١١هـ)، القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد للموروي (ت ١٠٢١هـ)، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لحجة الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، إيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني (ت ١٢١٨هـ)، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) كما توجد مؤلفات معاصرة في الموضوع نحو: الدرة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أعدها وعلق عليها محمد شاكر الشريف، «أسباب الاختلاف» للدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، موقف الأمة من اختلاف الأئمة للشيخ عطيه محمد سالم، كما توجد مقالات لبعض العلماء في بعض المجلات العلمية ومن أهمها مقالة فضيلة الشيخ ابن عثيمين في مجلة «البيان» العدد الأول سنة ١٤٠٦هـ بعنوان «الخلاف بين العلماء ـ أسبابه وموقفنا منه» هذا إلى جانب كلام العلماء الأصوليين في كتبهم عنها، وكلام بعض العلماء عنها في كتبهم عرضًا كابن عبدالبر والشاطبي وغيرهم ومن أجود ما كتب فيها كلام للشيخ الشنقيطي رحمه الله عند آية ﴿أفلا يتدبّرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالُها﴾. من سورة محمد في تفسيره القيم أضواء البيان، انظر (ج: ٧ ص ٤٢٨ ـ ٥٨٣)، وقد طبع في رسائل مستقلّة مرارًا.

الذين لجأوا إلى التّقسيمات العلميّة لتوسّع العلوم وتشعبها وتفرّعها.

### الرابع:

منهج أهل السنّة والجماعة واحد ومطّرد في تعاملهم مع شتى أنواع العلوم، فهم كما أنهم يذمون التقليد والتعصب في أصل الدين والاعتقاد، فهم يذمونهما فيما يتعلّق بالمسائل الاجتهاديّة الفرعيّة.

وسوف أرتّب الكلام على هذه المسألة في المطالب التالية:

## المطلب الأول:

النّاس طرفان ووسط في هذا الموضوع، فمنهم من يُحرّم التقليد بإطلاق، ويوجب الاجتهاد على كل أحد من الناس، ومنهم من يُوجب التقليد بإطلاق، ويُلزم الناس جميعًا علماء وعوامّ بتقليد عالم من العلماء الأربعة المشهورين، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، والصحيح والذي عليه جماهير العلماء هو التفصيل، فيجعلون التقليد جائزًا في الجملة، كما يجعلون الاجتهاد جائزًا في الجملة، والعبرة عندهم بالقدرة والعجز، فالاجتهاد جائز للقادر عليه، والتقليد جائز للعاجز عنه[1].

ولذلك نجد أن الشاطبي قد قسّم الناس بالنسبة لأحكام الشريعة إلى ثلاثة أقسام:

### القسم الأول:

أن يكون مجتهدًا فيها. فحكمه ما أداه إليه اجتهاده فيها[2].

### القسم الثاني:

أن يكون مقلِّدًا صرفًا. خليًّا من العلم الحاكم جملة، فلا بد له من قائد يقوده[3].

### القسم الثالث:

أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل وموقعه، ويصلح فهمه للترجيح

(١) انظر مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٣ - ٢٠٤، وأضواء البيان للشنقيطي ٧/٤٨٦ - ٤٨٧.

(٢) الاعتصام ٢/٣٤٢.

(٣) الاعتصام ٢/٣٤٣ ويقول الشيخ الشنقيطي، ولم يخالف في جواز التقليد للعامي إلا بعض القدرية، ثم ذكر بعض الأدلة على جواز التقليد. انظر مذكرة أصول الفقه ص ٣١٥.

بالمرجحات المعتبرة فيه تحقيق المناط ونحوه[1].

واعتبر الشاطبي القسم الأخير مترددًا بين القسمين الأولين، فإن اعتبر ترجيحه فحكمه حكم المجتهد، وإن لم يُعتبر ترجيحه فحكمه حكم العاميّ.

**والدرجة الثالثة هي**: ما يُطلق عليه بعض العلماء درجة الاتّباع، والتي سيأتي ذكر الفرق بينها وبين التقليد.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: «فما من إمام إلاّ والذي معه بعض العلم لا كلّه. فالواجب على كل مكلّف، إذا بلغه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله، وفهم معنى ذلك: أن ينتهي إليه ويعمل به، وإن خالفه مَنْ خالفه، كما قال تعالى: ﴿ **اتّبعُوا ما أُنزلَ إليكم مّن ربِّكم ولا تَتّبعُوا من دونه أولياءَ قليلاً ما تذكَّرون**﴾»[2].

ولابدّ من التنبه إلى الشرط الذي ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ بقوله: «وفهم معنى ذلك».

ويقول الشيخ الشنقيطي: «فالقول بمنع العمل بما علم من الكتاب والسنّة حتى يحصل رتبة الاجتهاد المطلق، هو عين السعي في حرمان جميع المسلمين من الانتفاع بنور القرآن، حتى يحصّلوا شرطًا مفقودًا، في اعتقاد القائلين بذلك»[3].

ولا شكّ أنّ إعراض كثير من المسلمين عن هدي الكتاب والسنّة، وبعدهم عن الاستضاءة بنور الوحي، جعلهم يقعون في التقليد الأعمى، بل جعلهم يقعون في المخالفات الشرعية، وكان هذا بالتالي من الأسباب التي أدّت إلى تفرّق المسلمين شيعًا وأحزابًا.

## المطلب الثاني:

ما هو التّقليد المحرّم؟ وإلى من يتوجه النّهي عن التقليد؟

أما السّؤال الأوّل فيجيب عليه ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين»، حيث ذكر أقسامًا ثلاثة للتقليد المحرّم وهي[4]:

(الأول): الإعراض عمّا أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء.

(الثاني): تقليد من لا يعلم المقلّد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله.

(الثالث): التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد.

---

(١) الاعتصام ٢/٣٤٣.

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٣٤٥ ط رئاسة إدارات البحوث العلمية.

(٣) أضواء البيان ٧/٤٣٤ ط عالم الكتب ـ بيروت.

(٤) انظر إعلام الموقعين ٢/١٨٧.

أما إلى من يتوجه النهي عن التقليد، فنفهم ذلك من خلال تقسيم ابن القيم لأنواع التقليد المحرّم، فكل من وقع في نوع منها فهو المعني بالذم واللوم الذي وجهه الأئمة للمقلدة.

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ تعقيبًا على قول الإمام أحمد: «عجبت لقوم سمعوا الحديث، وعرفوا الإسناد وصحته، يَدَعُونَه ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره».

يقول الشّيخ: «في كلام أحمد ـ رحمه الله ـ إشارة إلى أن التقليد قبل بلوغ الحجة لا يذم، وإنما ينكر على من بلغته الحجة وخالفها لقول إمام من الأئمة»[1].

ويقول مؤلفا «المقدمة»: «الواجب أن ندرك أنّ الآثار التي أوردها ابن القيم وغيره من العلماء تُفيد ذمّ التقليد ليست مطلقة، بل هي مقيّدة بالتّقليد المحرّم، وإلاّ فكيف يذمّ من قلّد فيما يجب أو يسوغ له التقليد فيه»[2].

## المطلب الثالث:

ما الذي يسوغ فيه التقليد؟ ومن الذي يجوز له ذلك؟

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: «لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي لا دليل فيها يُرجع إليه من كتاب ولا سنّة»[3].

ويضيف الشيخ الشنقيطي قسـمًا ثانيًا إلى مسائل الاجتهاد، فهي عنده على قسمين: «والاجتهاد إنّما يكون في شيئين:

**أحدهما**: مالا نص فيه أصلاً.

**والثاني**: ما فيه نصوص ظاهرها التّعارض، فيجب الاجتهاد في الجمع بينها، أو الترجيح»[4].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم يُنكر عليه، ولم يُهجر، ومن عمل بأحد القولين لم يُنكر عليه، وإذا كان في المسألة قولان فإن كان الإنسان يظهر له رُجحان أحد القولين عمل به، وإلاّ قلّد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين والله أعلم»[5].

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٣٤٥.

(٢) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم حاشية ص ٩٣.

(٣) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٣٤٤.

(٤) مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ص ٣١٤ ـ ٣١٥ ط المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة سنة ١٣٩١هـ، وقد أضاف محققا كتاب «القول السديد» للموروي: «وكذلك يكون الاجتهاد في «ما فيه نص» غير قطعي الدلالة على المراد منه» اهـ. انظر حاشية ص ٣٠ من الكتاب المذكور.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٧.

أمّـا من يجوز له التقليد فهـو العاجز عن معرفة الحكم الشرعي في مسألة من مسائل الدّين، فعليه أن يسأل عالمًا يثق في دينه وعلمه، عن حكم تلك المسألة، ويجوز له في تلك الحالة أن يقلّده.

يقول شيخ الإسلام: «وأما من كان عاجزًا عن معرفة حكم الله ورسوله، وقد اتّبع فيها من هو من أهل العلم والدين، ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو محمود يُثاب، لا يُذمّ على ذلك ولا يُعاقب»[1].

## المطلب الرابع:

وجوب التفريق بين الاتباع والتقليد:

يقول الشيخ الشنقيطي: «التنبيه الرابع: اعلم أنّ ممّا لابد منه، معرفة الفرق بين الاتباع والتقليد، وأن محل الاتباع لا يجوز فيه التقليد بحال.

وإيضاح ذلك: أنّ كل حكم ظهر دليله من كتاب الله، أو سُنّة رسوله، ﷺ، أو إجماع المسلمين لا يجوز فيه التقليد بحال. لأن كل اجتهاد يُخالف النصّ فهو اجتهاد باطلٌ، ولا تقليدَ إلّا في محل الاجتهاد. لأن نصوص الكتاب والسنّة، حاكمة على كل المجتهدين، فليس لأحد منهم مخالفتها كائنًا من كان. ولا يجوز التقليد فيما خالف كتابًا أو سنّةً أو إجماعًا إذ لا أسوة في غير الحق.

فليس فيما دلّت عليه النصـوص إلّا الاتّباع فقط. ولا اجتهاد ولا تقليد فيما دلّ عليه نصّ، من كتاب أو سنّة، سالم من المعارض.

والفرق بين التقليد والاتباع أمر معروف عند أهل العلم، لا يكاد يُنازِع في صحّة معناه أحد من أهل العلم»[2].

ثم بيّن ـ رحمـه الله ـ سبب كون العمل بالوحي اتباعًا لا تقليدًا، وذلك لأن الآيات القرآنية دلّت على تسميته اتّباعًا، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيكُم مِن رَّبِّكُم وَلَا تَتَّبِعُـوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾**. (سورة الأعراف، الآية: ٣). وقوله تعالى: **﴿واتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾**. (سورة الزمر، الآية: ٥٥). وقوله تعالى: **﴿قُل إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾**. (سورة الأعراف، الآية: ٢٠٣). وغيرها كثير جدًّا.

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٥.

(٢) أضواء البيان ٧/٥٤٧ ـ ٥٤٨.

ومن أقوال الأئمة في هذا الموضوع ما ذكره ابن عبدالبر عن ابن خويز منداد المالكي قال: «التقليد في الشرع الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه وذلك ممنوع منه في الشريعة، والاتباع ما ثبت عليه حجة»[1].

ونقل عنه أيضًا: «كل من اتّبعت قوله من غير أن يجب عليك قوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده؛ والتّقليد في دين الله غير صحيح. وكلّ من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه والاتّباع في دين الله مسوّغ والتقليد ممنوع»[2].

## المطلب الخامس:

ضوابط عامّة في مسألة التّقليد:

### الأول:

على المقلّد أن لا يتبع من قلّده إلا من جهة ما هو عالم بالعلم المحتاج إليه، ومن حيث هو طريق إلى استفادة ذلك العلم، فإذا علم أو غلب على ظنّه أنه مخطيء توقّف، ولم يصرّ على الاتباع إلا بعد التبيّن، لأن الخطأ والزلل ممكن على كلّ شخص[3].

### الثاني:

أن لا يصمم على تقليد من تبين له في تقليده الخطأ شرعًا[4].

### الثالث:

لا يستفتي العاميّ إلاّ من غلب على ظنّه أنه من أهل الفتوى، وإذا كان في البلد مجتهدون فله سؤال من شاء منهم[5].

### الرابع:

بطلان وجوب التزام مذهب بعينه، وهو تقليد عالم بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه، وهذا هو الأصل.

---

(١)، (٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٧.

(٣) الاعتصام ٢/٣٤٤.

(٤) الاعتصام ٢/٣٤٥ وانظر مجموع الفتاوى ٢٠/٢١٤.

(٥) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٣١٥.

يقول شيخ الإسلام في تقرير الأصل السابق: «ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول»[1].

## الخامس:

الاستثناء من الأصل السابق، وهو جواز اتّباع مذهب معيّن للشخص الذي عجز عن معرفة الشرع إلّا من هذا الطريق. يقول شيخ الإسلام: «واتّباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له، ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كلّ أحد عليه أن يتّقي الله ما استطاع»[2].

وتكلم في موضع آخر عن هذه المسألة مبيّنًا أنّ الأصل هو عدم الانتساب لشيخ معيّن، ولكن إذا كان الشخص لا يمكنه أن يعبد الله بما أمره إلا بذلك كما هو الحال في الأمكنة التي يضعف فيها الهدى والعلم والإيمان، أو كان انتسابه إلى شيخ يزيد في دينه وعلمه فإنه في هذه الحال يفعل الأصلح لدينه، ثم بين أن ذلك لا يكون في الغالب إلا بسبب التفريط في طلب الهدى إذا وجد[3].

## السادس:

لا يجوز لمن انتسب لعالم من العلماء أن يُوالي ويُعادي على أساس هذا الانتساب، ومن فعل ذلك فهو من أهل البدع.

يقول شيخ الإسلام: «فمن ترجّح عنده تقليد الشّافعي، لم ينكر على من ترجّح عنده تقليد مالك، ومن ترجّح عنده تقليد أحمد لم ينكر على من ترجّح عنده تقليد الشافعي، ونحو ذلك»[4].

وقال في موضع آخر: «ومن نصب شخصًا كائنًا من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو ﴿من الذين فرَّقوا دينهم وكَانِوا شِيعًا﴾. الآية»[5].

وقال في موضع آخر: «فأمّا الانتساب الذي يُفرِّق بين المسلمين، وفيه خروج عن الجماعة

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١١/٥١٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٩٢ وانظر كذلك ٢٠/١٦٤ و٢٢/٢٥٢.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/٩٠٨.

والائتلاف، إلى الفرقة وسلوك طريق الابتداع، ومفارقة السنّة والاتّباع، فهذا مما ينهى عنه، ويأثم فاعله، ويخرج بذلك عن طاعة الله، ورسوله، ﷺ»[1].

## السابع:

يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى آخر إذا كان ذلك لأمر ديني، وليس لغرض تتبّع الرّخص، أو ما شابه ذلك من المقاصد التي تكون لغير أمر ديني.

ومن أمثلة هذه القاعدة: أن ينتقل المقلّد إلى مذهب آخر، في مسألة من المسائل بناء على قوة الحجة وظهور الدليل، فهذا فعل محمود، وصاحبه مثاب على ذلك، بل هذا هو الواجب المتعينّ على كلّ أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله، ﷺ، في أمر لا يعدل عنه[2].

ولو راعى المسلمون هذه الضّوابط والقواعد وغيرها من القواعد التي أصّلها علماء الإسلام لما وقعوا فيها وقعوا فيه من المخالفات الشّرعية، ومن التعصّب الذي فرّقهم شيعًا وأحزابًا.

(١) مجموع الفتاوى ١١/٥١٤.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٣.

# الفصل السادس

# الدعاية السيئة ضد أهل السنة والجماعة وعقيدتهم



# الفصل السادس
# الدعاية السيئة ضد أهل السنة والجماعة وعقيدتهم

من الأساليب التي استعملها أهل البدع والضّلال في القديم والحديث لجذب الناس إليهم، وتحبيبهم لما هم عليه من البدع، وصرفهم وتنفيرهم عن معتقد أهل السنة والجماعة، هو تشنيعهم على أهل السنة بأشياء ينفر عنها كثير من الناس[1]، ومن ذلك تسميتهم للأشياء بغير اسمها، لا سيما في باب توحيد الأسماء والصّفات، فسمُّوا إثبات صفات الكمال لله تشبيهًا وتجسيمًا وتمثيلاً، وسمُّوا إثبات الوجه واليدين له تركيبًا، وسمُّوا إثبات استوائه على عرشه وعلوّه على خلقه فوق سمواته تحيزًا وتجسيمًا، وسمُّوا العرش حيزًا وجهة، وسمُّوا الصّفات أعراضًا، والأفعال حوادث، والوجه واليدين أبعاضًا، والحكم والغايات التي تفعل لأجلها أغراضًا، فلما وضعوا لهذه المعاني الصّحيحة الثّابتة تلك الألفاظ المستنكرة الشّنيعة، تمّ لهم من نفيها وتعطيلها ما أرادوه، فقالوا للجهلة وضعفاء العقول: اعلموا أنّ ربكم منزّه عن الأعراض والأغراض والأبعاض، والجهات والتّركيب، والتّجسيم والتّشبيه، فصدّقهم كل من كان في قلبه وقار وعظمة لله تعالى من أولئك الجهلة والمغفلين، وذلك تنزيهًا لربهم عزّ وجلّ[2].

ولما أراد أهل التّأويل والتّعطيل أن يتمّوا غرضهم من التنفير عن الحق، والمعتقد السليم الذي كان عليه السلف الصالح، اخترعوا أسماءً وألقابًا قبيحة لأهل السنّة والجماعة[3]. وذلك زورًا وبهتانًا من عند أنفسهم.

يقول الإمام أحمد: «وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة، يسمون بها أهل السنّة، يريدون بذلك الطعن عليهم، والإزراء بهم عند السُفهاء والجهّال»[4].

فكلّ فرقة أو طائفة مخالفة لأهل السنة والجماعة، تذكّرهم بلقب أو أكثر، وربّما اتّفقت

---

(١) انظر الفتاوى ٤/١٨٨ ـ ١٨٩.

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم ٢/٤٣٩ المحققة بتصرف يسير. وانظر الصواعق المنزلة له بتحقيق الدكتور أحمد الغامدي والدكتور علي ناصر الفقيهي ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٣) انظر الصواعق المرسلة ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١، الصواعق المنزلة ص ٢٦٥.

(٤) السنة ص ٤٠.

طائفتان أو أكثر على نبز أهل السنة ببعض الألقاب، حتى أصبح من أبرز علامات أهل البدع، وأظهر ما يميّزهم هو الوقيعة في أهل السنة[1]، قال ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ: «وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»[2].

**فالجهمية** تُسمّى أهل السنة: مشبهة، ونقصانيّة، ومُخالفة، وشُكّاك.

**والمعتزلة** تسمّيهم: مشبّهة، وحشويّة، ونابتة أو نوابت ومجبرة.

**والقدريّة** تسمّيهم: مجبرة.

**والرّافضة** تسمّيهم: ناصبة أو نواصب، وعامّة، وجمهور، ومشبّهة، وحشويّة.

**والخوارج** تسمّيهم: حشويّة، ونابتة أو نوابت.

**والأشاعرة والماتريديّة** وعامّة المتكلمين يسمّونهم: مُشبهة، ومُجسّمة، وحشويّة، ونوابت، وغثاء، وغثراء[3].

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ في نونيته:

ومن العجائب أنهم قالوا لمن ... قد دان بالآثار والقرآن
أنتم بذا مثل الخوارج إنّهم ... أخذوا الظواهر ما اهتدوا لمعان
فانظر إلى ذا البهت هذا وصفهم ... نسبوا إليه شيعة الإيمان
سلّوا على سنن الرسول وحزبه ... سيفين سيف يد وسيف لسان[4]

وقال في موضع آخر:

ومن العجائب قولهم لمن اقتدى ... بالوحي من أثر ومن قرآن
حشوية يعنون حشوًا في الوجو ... د وفضله في أمّة الإنسان[5]

---

(١) انظر وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ١٢٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (: ٣٢١) /١/ ١٧٩.

(٣) انظر في إطلاق هذه التسميات على أهل السنة من قبل مخالفيهم من فرق الضلال وسبب التسمية، والرد عليهم المصادر التالية:

١ ـ الفتاوى لابن تيمية ٥/ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٦، ٨٧ ـ ٨٨، ٣٣/ ١٧٠ ـ ١٧١.

٢ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٧٩.

٣ ـ وسطية أهل السنة بين الفرق ص ١٢٥ ـ ١٥٨.

(٤) نونية ابن القيم ص ١٠٣ دار الباز ـ مكة.

(٥) المصدر السابق ص ١٠٨.

وقال:

كم ذا مُشبِّهة مُجسِّمة نو ... ابتة مسبّة جاهل فتّان
أسماء سميتم بها أهل الحديث ... وناصري القرآن والإيمان
سميتموهم أنتم وشيوخكم ... بهتًا بها من غير ما سلطان
وجعلتموها سبة لتنفروا ... عنهم كفعل الساحر الشيطان[1]

ثم ردّ على هؤلاء المبتدعة بقوله:

هذا وثمّ لطيفة أخرى بها ... سلوان من قد سبّ بالبهتان
تجد المعطل لاعنًا لمجسم ... ومشبه لله بالإنسان
والله يصرف ذاك عن أهل الهدى ... كمحمد ومذمّم اسمان
هم يشتمون مذممًا ومحمد ... عن شتمهم في معزل وصيان
صان الإله محمدًا عن شتمهم ... في اللفظ والمعنى هما صنوان
كصيانة الأتباع عن شتم المعطّل ... للمشبّه هكذا الإرثان
والسبّ مرجعه عليهم إذ هم ... أهل لكلّ مذمّة وهوان
وكذا المعطّل يلعن اسم مشبّه ... واسم الموحّد في حمى الرحمن[2]

والمخالفون لأهل السنة والجماعة يخترعون لهم في كل عصر اسمًا أو لقبًا أو نبزًا أو نسبة. ومن ذلك نسبتهم إياهم إلى الرجال من الأئمة والمصلحين والمجددين. وذلك من باب التنقّص والإزراء عليهم وتنفير الناس عنهم وعن دعوتهم وعقيدتهم ومنهجهم.

ومن ذلك نسبتهم إياهم إلى الإمام أحمد بن حنبل في العصور المتقدمة، ونسبتهم إياهم إلى المجدد والمصلح الشيخ محمد بن عبدالوهاب في العصور المتأخرة.

وهذا لا يضير أهل السنة والجماعة لأنهم لا يدّعونه لأنفسهم ولا يرضونه، ولأن ذلك لا يغيّر من حقيقة نسبتهم الربانية شيئًا.

وقد عدّ العلماء وقوع هذا الأمر وهو نبز أهل الأهواء والبدع لأهل السنة والجماعة بالألقاب الشنيعة، من علامات الإرث الصحيح، والمتابعة التامّة، فإن مشركي مكة الذين كذبوا رسول الله، ﷺ، وأعرضوا عن الهدى والنور الذي جاء به. كانوا يسمّون النبي، ﷺ، بأسماء قبيحة. فتارة كانوا يسمّونه مجنونًا، وتارة ساحرًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا،

---

(١) نونية ابن القيم ص ١٠٩.

(٢) نونية ابن القيم ص ١١١.

وهو - بأبي وأمي - ﷺ، كان بريئًا من هذه الأسماء والألقاب، ولكنها رحمة الله تعالى حيث صرف مسبتهم له ودعاءهم عليه، وذلك أنهم كانوا يسبون مذمّمًا، ويدعون عليه، واسم رسول الله، ﷺ، محمد فحمى الله نبيه، ﷺ، من أن يناله شيء من أذاهم وشرّهم. وفي الحقيقة لقد كانوا هم أولى الناس بهذه الأوصاف والأسماء والألقاب.

ولم يسلم أتباعه، ﷺ، من بعده من هذه المسبة والافتراء والبهتان، فكلّ من سار على هديه واستنّ بسنته نال نصيبًا من الرّمي بالباطل، والاتهام بشتّى التّهم والألقاب الشّنيعة، من اتباع أهل الباطل والأهواء، ويصرف الله الأذى عن أتباع نبيه، ﷺ، ويحميهم من كل تهمة باطلة، وافتراء جائر، ولقب قبيح.

فأهل السنّة ليس لهم إلا اسم واحد، وهذه الأوصاف لا تنطبق عليهم، لا من قريب ولا من بعيد، وإنّما هي أوصاف مخالفيهم من أهل الفرقة والأهواء، وقديمًا قيل: «رمتني بدائها وانسلت». فكل من نبز أهل السنة باسم أو لقب باطل، فهو أحق به وأولى[1].

وقد قام الكثير من علماء أهل السنّة ببيان بطلان ما نسب إليهم من الافتراء والكذب، والألقاب والأوصاف التي لا تليق بهم.

وصنف في ذلك أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي[2] جزءًا سماه: «تنزيه أئمة الشّريعة عن الألقاب الشنيعة»[3]، ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب[4].

ولقد غلا بعض المبتدعة في هذا الباب، ومن ذلك أن غالب المعتزلة يطلقون لقب «المشبهة» على عامة أئمة أهل السنة، مثل مالك (ت ١٧٩هـ) وأصحابه، وأحمد (ت ٢٤١هـ) وأصحابه، والشّافعي (ت ٢٠٤هـ) وأصحابه، والثّوري (ت ١٦١هـ) وأصحابه، والأوزاعي (ت ١٥٧هـ) وأصحابه، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ) وأصحابه، وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) وغيرهم[5].

ومن ذلك أنّ الجهميّة المعطّلة، شبهوا أهل السنة والجماعة باليهود والنصارى، لاثبات أهل السنة الأسماء والصفات، ولقولهم بأنّ القرآن غير مخلوق[6].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١١١/٥، وتوضيح الكافية الشافية ص ٩٦ لعلامة القصيم الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، الطبعة الأولى - مكتبة ابن الجوزي سنة ١٤٠٧هـ، ووسطية أهل السنة بين الفرق ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣)، (٤) انظر مجموع الفتاوى ١١٠/٥/ ١١١.

(٥) انظر مجموع الفتاوى ١١٠/٥ - ١١١.

(٦) انظر مجموع الفتاوى ٢١٢/١٦ - ٢١٤.

بل إنّ بعض أهـل البـدع تجرأ على الأنبياء، عليهم صلوات الله وسـلامـه، ورماهم بالتّشبيه، كثمامة بن الأشرس[1] الجهمي، حيث قال: «ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: ﴿إن هي إلاّ فِتْنَتُكَ﴾. (سورة الأعراف، الآية: ١٥٥). وعيسى، حيث قال: ﴿تعلم ما في نَفْسِي ولا أعلَمُ ما في نَفْسِكَ﴾. (سورة المائدة، الآية: ١١٦). ومحمد، ﷺ، حيث قال: «ينزلُ ربُّنا»[2]»[3].

ثم نجد كذلك من المعتزلة من نبز الصحابة رضوان الله عليهم بالألقاب الشنيعة التي نبز بها عامة أهل السنة، كما فعل عمرو بن عبيد[4] حيث قال: كان عبدالله بن عمر حشويًا[5]، فإذا تطاول أهل البدع والفرقة والضلال على الأنبياء، عليهم السّلام، وعلى صحابة رسول الله، ﷺ، فنبزوهم بالألقاب والأسماء الشنيعة، فأتباع الأنبياء أهل السنة والجماعة من باب أولى أن ينالهم من ذلك الأذى والسباب والطعن من مخالفيهم من أهل البدع، ولهم في من سبق قدوة في الرد على من اتهمهم بالباطل فقالوا: ﴿فصبرٌ جميلٌ والله المُستعانُ على ما تَصِفُون﴾.

والسّبب الـرئيس لطعن أهـل الأهواء والبدع في أهل السنة والجماعة هو محض الجهل والهـوى. فإن جهلهم بعقـائد أهل السنة والجماعة، وعدم فهمهم لها فهمًا صحيحًا، نتيجة الاختلاف في مصدر التّلقي ومنهجه، مع وجود الهوى والتعصب، كان دافعًا وباعثًا لهم لشتم أهل السنة والجماعة، ونبزهم بالألقاب الشنيعة، بل وصل الأمر إلى أن كفّروهم.

وقـد ذكـر ابن القيم بأن الله سيحمي أتبـاع الـرسـول، ﷺ، كما حماه هو من إيذاء المشركـين، فكـانوا يسبّون مذممًا ـ واسم الرّسول محمـدٌ، ﷺ، وهكذا هؤلاء القوم يشتمون أتباعه، وينسبون إليهم التشبيه والتّجسيم وغير ذلك، ويسبّون المجسّم والمشبّه، والسلف ليسوا مجسمة، ولا مشبهة، فسبّهم وشتمهم راجع عليهم.

وهـذا المـوقف بخلاف موقف أهل السنة والجماعة من مخالفيهم، فكما أن أهل السنة

---

(١) من رؤوس الجهمية (ت ٢١٣هـ).

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب التهجد باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ٣/٢٩، مسلم كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل ١/٥٢١ ح: ٢٨.

(٣) الفتاوى ٥/١١٠، وانظر وسطية أهل السنة ص ١٢٩.

(٤) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري ـ كبير المعتزلة له كتاب العدل والتوحيد والرد على القدرية ـ يريد أهل السنة مات بطريق مكة سنة ثلاث وقيل أربع وأربعين ومائة، انظر سير أعلام النبلاء ٦/١٠٤ ـ ١٠٦.

(٥) ابن تيمية /بيان تلبيس الجهمية ١/٢٤٤، منهاج السنة ٢/٤١٦ ط المدني الفتاوى ٣/١٨٦، ١٢/١٧٦، وانظر وسطية أهل السنة ص ١٥٠.

يلتزمون بالألفاظ الشرعية في عقائدهم، وعباداتهم، وسلوكهم، فإنّهم يلتزمون الألفاظ الشّرعية مع مخالفيهم، وأعدائهم، وحتى في إطلاقهم للأسماء والألفاظ والألقاب الشّرعية في حقّ مخالفيهم، فإنهم يلتزمون الضوابط الشرعية.

فمثلاً التّبديع، والتفسيق، والتضليل، والتكفير، وكذا النفاق والشرك كل ذلك يقسمونه إلى أقسام عمليّة واعتقاديّة، ويلتزمون بالضوابط الشرعية لاستعمال هذه الألفاظ في حق المخالف، ومن أهمها استيفاء الشروط، وانتفاء الموانع في حق الشخص المعينّ[1].

فأهل السنة والجماعة أهل إنصاف، ورحمة، وعدل، ولا يقابلون المخالف بالمثل، ويراقبون الله في أقوالهم، كما يراقبونه في أفعالهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : «فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يُكفّرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يُكفّرهم، لأن الكفر حكم شرعي. فليس للإنسان أن يُعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه، وتزني بأهله، لأنّ الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير، حق لله، فلا يُكفّر إلا من كفّره الله ورسوله»[2].

والمنهج هو المعصوم عند أهل السنة والجماعة لا الأفراد والأشخاص[3]، ويعملون بقاعدة الإمام مالك: «كلّ يؤخذ من قوله ويترك إلاّ رسول الله، ﷺ»[4].

ولذلك نجدهم يُسارعون بتصحيح أي خطأ يصدر عن المنتسبين إليهم، في أيّة مسألة كانت، ويبينون الحق والصواب في تلك المسألة، وهذا من تمام النصح لدين الله، ومن كمال التعاون على الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر.

وعند المقارنة بين أهل السنة والجماعة، وبين مخالفيهم من فرق الأهواء والبدع نجد أن من يعيب بعض أهل السنة والجماعة بحشو القول: إنما يعيبهم لأحد أمرين:

**الأول**: احتجاجهم بالأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، أو بالآثار التي لا تصلح للاحتجاج.

**الثاني**: عدم فهمهم لما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة.

ولا شكّ في وجود مثل هذه الأمور عند بعض المنتسبين للسنة، والتي قد يترتب عليها

---

(١) مر تفصيل هذا المبحث في فصل الجهل.

(٢) الرد على البكري ص ٢٥٨.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٤/١٥٥.

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢/ص ٩١.

الخطأ في حق مخالفيهم.

ولكن كل شرٍّ يكون في بعض المنتسبين لأهل السنة فهو في غيرهم من فرق الضلال والبدع أكثر، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم.

فأهل السنة وسط بين الفرق، كما أن المسلمين عامة وسط بين بقيّة الملل[1].

وينبغي الإشارة إلى أن محاربة عقيدة أهل السنة والجماعة وإن كان في توحيد الأسماء والصفات أشهر وأكثر، إلا أن توحيد الألوهية والعبادة لم يسلم من الطعن والانتقاد من المخالفين لأهل السنة لا سيما في العصور المتأخرة حيث قل العلم وفشا الجهل.

وابتعد الناس عن هدي النبوة.

فالمتصوفة على اختلاف فرقهم، وأحزابهم، انحرفوا في باب الزّهد والعبادة، التي كانت شعارًا للعبّاد سابقًا، فلم يبق عند أرباب التّصوف إلا الدعوى فقط.

ولذا فقد حملوا راية البغي والعدوان، ضد أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

فأصبح تقديس الأولياء ومدعي الولاية أحياءً وأمواتًا هو الأصل عند كل من تأثر بهم، وتقديم أقوالهم ومواجيدهم وكشوفاتهم ومناماتهم وأذواقهم وأحوالهم، على الكتاب والسنة هو المصدر الذي تستمد منه العقائد والأحكام والعبادات، فحرّفوا بذلك المفاهيم، وقلبوا الموازين.

فجعلوا «الفناء»[2] أعلى مراتب التّوحيد[3]، وقصروا العبادة على المحبّة، وأهملوا الجوانب الأخرى كجانب الخوف والرّجاء[4]، وقلبوا مفهوم التّوسل بتجويزهم التوسل بذوات المخلوقين أحياءً وأمواتًا[5] بل ودعاؤهم من دون الله لتفريج الكربات، وجلب الخيرات، وقلبوا مفهوم الشّفاعة بجواز طلبها في الدينا من الأنبياء والصالحين الميتين، وذلك بدعائهم ليشفعوا لهم عند الله في قضاء الحوائج[6]، وبدّلوا مفهوم الولاية، فحصروها في أناس معيّنين، وجعلوا أهم

(١) انظر مجموع الفتاوى ٤/٢٣ ـ ٢٥، ١٨/٥٢، وانظر المقارنة بين أهل السنة وغيرهم في مجموع الفتاوى ٤/٨٧ـ٨٨، ٥٠ ـ ٢، ٧٠ ـ ٧٤، ١٤٠ ـ ١٤٣، ٧/٢٨٤ ـ ٢٨٥، ١٦/٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٢) انظر في تعريفه مصرع التصوف ص ١. ، التصوف بين الحق والخلق لمحمد فهر شقفه ط الدار السلفية الثالثة ١٤٠٣هـ ومدارج السالكين لابن القيم ١/١٤٨.

(٣) إحياء علوم الدين ٤/٢١١ وما بعدها ط دار الكتب العربية.

(٤) انظر مجلة البحوث الإسلامية عدد ٢٢/ص ١٥٢ ـ ١٥٤ مقالة للشيخ صالح الفوزان بعنوان «حقيقة التصوف».

(٥) انظر دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب عرض ونقض لعبدالعزيز بن محمد علي العبداللطيف ص ٢٤١ ـ ٢٧٧ ـ دار طيبة ـ الرياض ١٤٠٩هـ. وقد ذكر نقولات كثيرة من كتب القوم المعتمدة لديهم ثم رد على شبهاتهم ونقض دعاواهم.

(٦) المصدر السابق ص ٢٧٨ ـ ٣٠٠.

شروطها الدّروشة وخفّة العقل، وادعاء الغيب، والطّيران في الهواء، وغيرها من الأمور المضحكة، بل عدُّوا من شروطها إتيان المنكرات، وترك الواجبات، وجعلوا تلك الأمور من أعظم الكرامات وخوارق العادات[1].

وحرّفوا مفهوم الذّكر الذي هو من أعظم القربات، فقسّموه إلى ثلاثة أنواع: نوع للعوام، ونوع آخر للخواصّ، ونوع ثالث لخاصّة الخاصّة. مع ابتداع كل طريقة من الطرق لأوراد خاصة بها يسمونها الحزب، فصدّوا عامة المسلمين عن الأذكار الشرعية[2] *.

ونظرًا لمخالفة الأمور السّابقة لعقيدة أهل السنة والجماعة، فقد شنع أرباب التصوّف على كل من أنكر عليهم بدعهم، فعدّوا من أنكر الاستغاثة والتّوسل بالنبي، ﷺ، متنقّصًا له[3]، وأن منكر ذلك يكفر ويخرج عن الملّة[4] وأن المنكرين للتوسل بالأموات مبغضون للصالحين، ومنكرون لكرامات الأولياء[5].

والذين تهجّموا على أهل السنة والجماعة، وعلى عقيدتهم الصافية المستمدة من الكتاب والسنة، كثير جدًّا، ولا يمكن حصرهم، ولا حصر أقوالهم.

وفي الحقيقة إن كل من خالف أهل السنة والجماعة من فرق أهل الأهواء والبدع تهجّم عليهم، وقذفهم بأشنع الألقاب والأوصاف، فمن مقلّ ومكثر.

---

(١) انظر تصحيح المفاهيم في جوانب من العقيدة ص ٤٩ ـ ٥٧ ـ للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، مكتبة ابن الجوزي ـ الدمام الطبعة الأولى. وتتضح الأمور السابقة عند قراءة تراجم من ترجم لهم الشعراني في «طبقاته».

(٢) انظر مجلة البحوث الإسلامية عدد ١٢/٢٧٩ ـ ٢٨١ مقالة للدكتور محمد أمان بن علي الجامي بعنوان «التصوف من صور الجاهلية».

(*) ليس المقصود تقصي مخالفات أهل التصوف للكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح وإنما المقصود ذكر أهم المباحث العقدية التي ابتدعوها، ثم رتبوا عليها الإنكار لمن خالفهم.

ولقد كانت الفرق الصوفية من أعظم أسباب تفرق الأمة الإسلامية فنجد أن عدد فرقهم في آخر عهد الدولة العثمانية يقارب الثلاثمائة (٣٠٠) فرقة، في مصر وحدها أكثر من ثمانين (٨٠) فرقة وكل فرقة تدّعي أنها على الحق دون غيرها.

(٣) الرد على البكري ص ٣١١ لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٤) المصدر السابق ص ٣١٣.

(٥) انظر «سعادة الدارين» للسمنودي ص ١/٢٢٨ والنقول الشرعية للشطي ص ١٠٤، ١٠٥، وفصل الخطاب في بيان الصواب للعلوي ص ٤٢، والحقائق الإسلامية لمالك بن داود ص ٢٥، وقد نقل الشيخ عبدالعزيز العبداللطيف أقوال أصحاب الكتب السابقة في كتابه «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ونقضها». وفند شبههم، انظر ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

وسوف أكتفي بتقديم أنموذج للمكثرين، وعرض بعض كلامه الذي نال فيه من أهل السنة والجماعة للتدليل على ما سبق تقريره في هذا الفصل.

وهذا الأنموذج هو من كلام محمد بن زاهد الكوثري[1].

فهذا الشّخص من أشدّ النّاس مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، ومن أعظمهم عداوة وبغضًا لمعتنقيه.

وقد طعن في أهل السنة وسبهم. وقذفهم بأشنع العبارات، بل تجرأ على تكفير الكثير من الأئمة والعلماء، وذلك في مؤلفاته، مثل كتاب: «تأنيب الخطيب» وكتاب: «المقالات»، أو في تعليقاته وتحشيته على بعض الكتب الأخرى[2]، وأهمها تعليقاته على كتاب «السّيف الصّقيل»، للسّبكي[3]، والذي أسماه «تبديد الظّلام المخيّم من نونية ابن القيم»، وتعليقاته على كتاب «الأسماء والصّفات» للحافظ البيهقي[4] ونستطيع تقسيم مطاعن الكوثري في أهل السّنة والجماعة وعقيدتهم إلى ثلاثة أقسام كالتّالي:

---

(١) انظر ترجمته في تشنيف الأسماع لأبي سليمان محمود سعيد، ص ٢٠٥ ـ ٢١٦، والأعلام للزركلي ١٢٩/٦، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (١٠/٤ ـ ٥).

(٢) وقد قام كثير من العلماء الغيورين بالرد على الكوثري ومنهم:

أ ـ العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٨٦هـ)، في كتابين هما: «طليعة التنكيل» و«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل».

ب ـ علامة الشام الشيخ محمد بهجة البيطار ـ رحمه الله ـ في كتابه الكوثري وتعليقاته.

جـ ـ محمد عصام الكاتب في مقدمة تحقيقه لكتاب «الاعتقاد» للبيهقي.

د ـ الدكتور عبدالعظيم عبدالسلام شرف الدين في رسالته «ابن قيم الجوزية، عصره ومنهجه وآراؤه في الفقه والعقائد والتصوف» التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

هـ ـ الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في كتابه «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة».

و ـ الطالب شمس الدين محمد أشرف الأفغاني في رسالته «الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ.

(٣) أبو الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي الكبير (ت ٧٥٦هـ).

(٤) هو الإمام الحافظ، شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى البيهقي، النيسابوري صاحب «السنن الكبير» (ت ٤٥٨هـ)، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٠٩/٣ شذرات الذهب ٣٠٤/٣ طبقات الشافعية ٢٦٥.

## القسم الأول:

## تهجمه على عقيدة السّلف الصالح في توحيد الأسماء والصفات:

ومن أمثلة ذلك قوله: «للمحدّثين ورواة الأخبار منزلة عليا، عند جمهرة أهل العلم، لكن بينهم من تعدى طوره وألّف فيها لا يحسنه، فأصبح مجلبة العار لطائفته، بالغ الضرر لمن يسايره ويتقلّد رأيه، ومن هؤلاء غالب من ألّف منهم في صفات الله سبحانه»[1].

فانظر إلى تشنيعه على المحدثين بعباراته القاسية: «تعدى طوره» - و«ألّف فيها لا يحسنه» - «فأصبح مجلبة العار لطائفته». وهي تُهَمٌ باطلة عند التّحقيق والنّظر، وكلامه هنا يقصد به الأئمة.

وقد ذكر هو بنفسه بعد الفقرة السّابقة أسماء من يقصدهم بكلامه ومنهم: نعيم بن حمّاد، وعبدالله بن الإمام أحمد، وابن أبي عاصم، وابن خزيمة، وابن منده، والدّارمي، والآجري، وابن بطّة وغيرهم من الأئمّة.

ولا يطعن في هؤلاء العلماء الأثبات الثقات إلا من تعدى طوره، وألّف فيها لا يحسنه، ويُصبح بذلك مجلبة العار لطائفته.

وإذا كان هؤلاء الأئمّة لا يُحسنون التّأليف في السنة ونصرتها، فمن ذا الذي يُحسن؟!!

والعقيدة الإسلاميّة الصافية إنما تستمد من الكتاب والسنة، وهؤلاء العلماء اجتهدوا في نقل السنة الصحيحة التي رواها العدول عن العدول.

وقد ينقل بعضهم أحاديث لا تصلح للاحتجاج، ولكن يقيض الله لهذه الأحاديث من يغربلها ويميز صحيحها من ضعيفها.

ولقد نال هؤلاء العلماء الذين ألّفوا في السنة شرف خدمتها، وتبوؤا مكانة عالية، وأظهرهم الله على مخالفيهم، وكتب الله الانتشار لمؤلفاتهم ومصنفاتهم في سائر الأعصار والأمصار.

ولا يفوتني التّنبيه على أسلوبِ الإيحاء النّفسي الذي استخدمه الكوثريّ في الفقرة السابقة، لصد الناس عن الاعتقاد بما ورد في كتب السنة، بقوله: «بالغ الضّرر لمن يسايره، ويتقلد رأيه».

وليس المؤمن الذي يعتقد ما صحّ من سنّة رسول الله، ﷺ، مسايرًا لأحد سوى الرسول نفسه، ﷺ، كما أنه ليس مقلّدًا لرأي أحد من الناس، وإنما هو في الحقيقة مُتّبع للسّنة.

(١) مقدمة كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ البيهقي.

## المثال الثاني:

قول الكوثري في حقّ علماء الحديث والسنّة: «وكم بينهم من يُرثى لمداركه حيث يقل عقله عن عقول الأطفال، وإن بلغ في السنّ مبلغ الرّجال.
ومن طالع ما ألّفه بعض الرّواة على طول القرون من كتب في التوحيد والصفات والسنة والردود على أهل النظر يشكر الله سبحانه على النور الذي أفاضه على عقله حتى نبذ مثل تلك الطامّات بأول نظرة»[1].

هكذا يستهزىء الكوثري ويسخر من علماء السنة وجهابذتها، ويُشبه عقولهم بعقول الأطفال. وعند التّحقيق نجد أنّ الصواب عكس ما قرّره الكوثريّ، فإنّ المدارك تقوى، والعقول تستنير وتنضجُ، بالنظر في كتب السنة، وتدبّرها ودراستها، والإيمان بها، والإذعان والانقياد لما دلّت عليه.

فالعلم النّافع هو الذي جاء به الرسول، ﷺ، وبلّغه لأمّته، وتناقله المتّبعون لسنته جيلاً بعد جيل.

والمتّبعون للسنة العاملون بها هم أحقّ النّاس بشكر الله على ما أنعم به عليهم، من الاستضاءة بنورها، والاهتداء بهديها. أمّا نبذ الأخبار والآثار النبويّة من أول نظرة، فهو حال أهل البدع والأهواء، كما أقرّ بذلك الكوثريّ على نفسه. وأمّا أهل السنة المنتسبون إليها، فهم أهل رواية ودراية، ولهم من الموازين والأصول ما يميزون به بين الغثّ والسمين، وهم أعلم النّاس بمراد الرسول، ﷺ، ودلالات ألفاظه.

## المثال الثالث:

تسمية الكوثري لاعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصّفات «بالوثنيّة»، وأنها «أساطير» و«منطق البادية»، بل تجرأ بأن أطلق عليها اسم «صرائح الكفر»[2].

وتبعًا لذلك سمّى: «كتاب التّوحيد» لابن خزيمة، «كتاب الشرك»[3]. وهذا هو غاية التهجم على عقيدة أهل السنّة والجماعة.

---

(1) مقدمة الكوثري لكتاب «السيف الصقيل» ص ٤ ـ ٥ مطبعة السعادة ـ مصر ـ الطبعة الأولى ١٣٥٦ ـ ١٩٣٧.
(2) انظر مقالات الكوثري ص ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠١ ـ ٣٣٨.
(3) تأنيب الخطيب ص ٢٩، المقالات ص ٤٠٩.

وحيث إن الكتاب والسنّة هما مصدر الاعتقاد الصّحيح الذي عليه أهل السّنة والجماعة، فإن هذا التهجّم إنّما ينصرف في الحقيقة إلى كتاب الله، وسنة رسول الله، ﷺ، وفي ذلك جرأة عظيمة على دين الله، وجُرم لا يساويه جُرم.

## القسم الثاني:

## تهجّمه على عقيدة السّلف في توحيد العبادة:

خالف الكوثريّ عقيدة أهل السّنة والجماعة في باب توحيد العبادة في مسائل كثيرة، منها: أنه يجوّز البناء والقبابَ والمساجد على القبور[1]، ويجوّز إيقاد السّرج والشّموع على القبور تعظيمًا لروح الولي، وإعلامًا للناس أنه وليّ، ليتبركوا به، ويدعوا الله عنده فيُستجاب لهم[2]، ويجوّز الصلاة إلى القبور[3]، ويجوّز زيارتها للتبرّك بها[4]، ويعتقد أنّ الاستعانة بنفوس الأخيار من الأموات فيه استنزال للخيرات، واستدفاع للملمّات[5]، وأنّ الأنوار تفيض من مراقد الأولياء على زائريهم[6]، ويزعم أنّ التّوسل الصّحيح لغة وشرعًا هو التّوسل بذوات الأولياء في حضورهم، وغيبتهم، وبعد موتهم[7]، ويرى جواز التّوسل بذات النبي، ﷺ، بعد موته لتفريج الكربات[8].

ثم يعتقد أنّ عقائده القبوريّة تلك هي العقائد الإسلامية الثابتة، بالكتاب والسنّة، واللغة والشرع، والمعقول وإجماع الأمّة[9].

ومن لم يقل بقوله فهو متقوّل مُفتر أفّاك[10]، وأنّه متّبع للهوى، محرّف للنص، ومؤوّل بدون دليل[11]، ومن عاند بعد ذلك فهو زائغ عن السّبيل[12].

(١) المقالات ص ١٥٦.
(٢) المصدر السابق ص ١٥٨.
(٣) المصدر السابق ص ١٥٧.
(٤) المصدر السابق ١٥٨.
(٥) المصدر السابق ص ٣٨٥.
(٦) المصدر السابق ص ٣٨٦.
(٧) المصدر السابق ص ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٦.
(٨) المصدر السابق ٣٨٩، ٣٩١.
(٩) المقالات ١٥٧، ٣٧٨ ـ ٣٨٠.
(١٠) المقالات ص ٣٧٨.
(١١) المصدر السابق ٣٨٠.
(١٢) المصدر السابق ٣٨٥ ـ ٣٨٧.

وهذه التّهم الأخيرة الباطلة من التّعدي على أهل السنّة والتّشنيع عليهم من هذا المبتدع، افتراها عليهم لأنهم لا يقولون بقوله، بل يعتبرون عقائدة السَّابقة من نواقض التوحيد، وهي ما بين شرك محض، وبين وسيلة إليه.

وهي مناقضة لما جاء به رسولُ الله، ﷺ، ولما بعثه الله به من إخلاص العبادة له وحده، سبحانه، وأن لا يُشركَ معه غيره، وأن لا يُعبد تبارك وتعالى إلا بما شرع.

وزعم الكوثريّ أنّ عقائده ثابتة بالكتاب والسنّة وإجماع الأمّة، كذب وافتراء، وزور وبهتان، ولن يستطيع أن يأتي بدليل شرعيّ واحد على ما افتراه، بل الأدلّة من الكتاب والسنّة وإجماع السّلف الصّالح على نقيض دعواه[1].

## القسم الثالث:

## تهجّمه على أئمة السّلف:

لم يترك الكوثريّ إمامًا من أئمّة أهل السنّة إلا وتهجّم عليه، ورماهم جميعًا بأقذع الألفاظ، وأشنع الألقاب، وشتّى أنواع الشّتائم والسّباب، بل تعتبر كتبه لكثرة تهجّمه على السّلف قاموسًا في هذا الباب.

وأنزّه هذه الرّسالة عن ذكر ألفاظ السبّ والشّتم التي استعملها الكوثري في حقّ أئمة أهل السنة، وسوف أشير فقط إلى بعض المواضع التي تهجّم فيها على كل إمام من الأئمة الذين سأذكر أسماءهم، فمن هؤلاء الأئمّة حمّاد بن سلمة بن دينار (١٦٧هـ)[2]، والدّارمي (٢٨٠هـ)[3]، وعبدالله بن الإمام أحمد (٢٩٠هـ)[4]، وابن خزيمة (٣١١هـ)[5]، وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)[6]، والدّارقطني (٣٨٥هـ)[7]، وأبو نصر السّجزي (٤٤٤هـ)[8]، وابن تيمية

---

(١) أحسن من جمع الأدلة الشرعية في هذا الباب، ورد على مثل الشبهات التي أوردها الكوثري ابن تيمية في كتابه النفيس «الرد على البكري» وكذا كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» وكتاب «الجواب الباهر في زوار المقابر»، والشيخ محمد بن عبدالوهاب في «كتاب التوحيد».

(٢) التأنيب ص ١٨٦، ١٨٩.

(٣) التأنيب ص ٢٦ والمقالات ص ٢٨٢ ـ ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٨، ٥٧٣.

(٤) المقالات ص ٣٢٣ ـ ٣٣٨، ٣٠١، ٣٠٧.

(٥) التأنيب ص ١٣٣، المقالات ص ٣١٥، ٣٣٠.

(٦) التأنيب ص ١٦٧، ١٦٨.

(٧) التأنيب ٢٤٤، ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٨) تبديد الظلام ص ١٩ ـ ١٠، ١٥٤.

(٧٢٨هـ)[١]، والذّهبي (٧٤٨هـ)[٢]، وابن القيم (٧٥١هـ)[٣]، والشّافعي (٢٠٤هـ)[٤]، والخـطيب البغـدادي (٤٦٣هـ)[٥]، وابن حجـر (٨٥٢هـ)[٦]، ومحمـد بن عبـدالـوهـاب (١٢٠٦هـ)[٧]، والشـوكـاني (١٢٥٠هـ)[٨]. وغـير هؤلاء الأئمـة كثير، وقد تتبعه العلامة المعلمي - رحمه الله تعالى - في (٢٧٢) ترجمة في كتابه «التّنكيل»، وردّه هو أوسع الرّدود على افتراءات الكوثريّ[٩].

وقد تبيّن لنا من تتبّع بعض تهجمات الكوثريّ، مدى ما تلاقيه عقيدة أهل السّنة والجماعة من الدعاية السيئة التي يقصد بها صدّ النّاس عنها، وتنفيرهم منها، وتشكيكهم في أئمتها.

وهـذا مثـال واحد فقط من الأمثلة الكثيرة في هذا الباب، قصدتُ به التّنبيه على أنّ الدعاية السّيئة ضدّ عقيدة أهل السنّة والجماعة، سبب من أهمّ أسباب انحراف المسلمين عنها.

ومهما قيل في هذه الطّائفة، فهي منصورة وظاهرة على غيرها إلى قيام الساعة، كما بشّر بذلك النبي، ﷺ.

---

(١) تبديد الظلام ٨٠، ٨١، ١٦٦، ١٦٧، ١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٨٦.

(٢) تبديد الظلام ١٠٠، ١٠٢، ١٧٦ - ١٧٨ والمقالات ١٨٧.

(٣) تكاد لا تخلو صفحة من صفحات تعليقاته على «السيف الصقيل» المسماة بتبديد الظلام من شتم وسب للإمام ابن القيم.

(٤) التأنيب ص ٤، ١٠٠، ٢٣٠.

(٥) التأنيب ص ١٩ - ٢٠.

(٦) أشار إلى ذلك عبدالله الغماري في كتابه «بدع التفاسير» ص ١٧٩ ط أولى ١٣٨٥هـ.

(٧) المقالات ٣٧٤ - ٣٧٧.

(٨) المقالات ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٩) سبق وأن أشرت إلى أهم الكتب التي تناولت الرد على افتراءات الكوثري.

# الفصل السابع

# مخالفة أهل الأهواء والبدع

# لمنهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال

وفيه أربعة مباحث وهي

لبحـث الأول: لأهل السنّة والجماعة منهجهم، كما أنّ لأهل البدع مناهجهم.

لبحث الثاني: مخالفـة أهـل الأهواء والبدع لمنهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال كان سببًا في التفرق.

لبحث الثالث: منهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال.

لبحث الرابع: منهج أهل الأهواء والبدع في النظر والاستدلال.

# الفصل السابع
# مخالفة أهل الأهواء والبدع
# لمنهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال

في هذا الفصل أُحاول أن أُلقي الضّوءَ على موضوع له أهميّته الخاصّة بأسباب التفرّق والاختلاف، بل لعلّه أهمّ سبب من الأسباب المؤدية إلى التفرّق(*)، هذا الموضوع هو مُخالفة فرق أهل الأهواء والبدع لمنهج أهل السنّة والجماعة في النّظر والاستدلال، أو ما يُطلق عليه أحيانًا «منهج المعرفة»، أو «قواعد تفسير النُصوص»، لكن الاصطلاح الأول أكثر شيوعًا، وأشمل من حيث المعنى. فكان من نتيجة هذه المخالفة لهذا المنهج، أن وَضَعَ أهلُ البدع والأهواء لأنفسهم أصولاً وقواعد ساروا عليها في تقرير مسائل الاعتقاد، والتّعامل مع النّصوص الشّرعية أدّت بهم إلى ما آلوا إليه من الاعتقادات الباطلة، والتصوّرات الخاطئة.

يقول شيخ الإسلام: «والمقصود هنا أن السّلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان. فلمّا حدث في الأمّة ما حدث من التفرّق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعًا. صار هؤلاء عمدتهم في الباطن، ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التّوحيد والصّفات، والقدر والإيمان بالرّسول وغير ذلك»[1].

ويقول في موضع آخر: «وأمّا أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم فهم لم يثبتوا الحق، بل أصلوا أصولاً تناقض الحق»[2].

---

(*) وتندرج تحته أسباب كثيرة كما سيتبين عند عرض أصول أهل البدع في الاستدلال إن شاء الله تعالى.

(1) مجموع الفتاوى ١٣/ ٥٨.

(2) مجموع الفتاوى ١٦/ ٤٤٠.

## المبحث الأول

## لأهل السنة والجماعة منهجهم كما أن لأهل البدع مناهجهم

لقد سلك أهل السّنة والجماعة في تعاملهم مع النّصوص الشّرعية، وفي تقرير مسائل الاعتقاد مسلكًا قويمًا، ومنهجًا سديدًا، مبنيًا على الكتاب والسنة، وإجماع السّلف الصّالح، فكانت ثمراته اعتقادًا سليمًا نقيًا، وثباتًا على الحقّ، ومجانبة للأهواء والبدع.

ولما سلك أهل الأهواء والبدع طريقًا غيره، وخالفوه، وقعُوا فيها وقعُوا فيه من الآراء الشّاذة، والشّبهات المضلّة.

يقول الشّاطبي: «إنّ للرّاسخين طريقًا يسلكونها في اتباع الحق، وإنّ الزائغين على طريق غير طريقهم»[1].

ويقول شيخ الإسلام: «الكتاب والسنة والإجماع، وبإزائه لقوم آخرين المنامات والإسرائيليات والحكايات»[2].

وفي موضع آخر[3] بيّن أقسام النّاس في طلب العلم والدين، وأنّ طرق طلب العلم ثلاثة، طريقان مُبتدعان، وطريق شرعيّ، أما الطّريق الشرعي: فهو النّظر فيما جاء به الرّسول، ﷺ، والاستدلال بأدلته، والعمل بموجبها.

وأمّا الطريقان المبتدعان[4] فهما:

أ ـ طريق أهل الكلام البدعي، والرأي البدعي.

ب ـ طريق أهل الرياضة والتّصوّف والعبادة البدعية.

---

(١) الاعتصام ١/٢٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٥.

(٣) انظر منهاج السنة النبوية تحقيق د. محمد رشاد سالم ٥/٤٢٨ ـ ٤٣٠ ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) انظر تحذير شيخ الإسلام لكل مسلم من أن يسلك مسالك أهل البدع في كتاب «الرد على البكري» (ص ٧٣ ـ ٧٥) ط الدار العلمية ـ دلهي الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

## المبحث الثاني
## مخالفة أهل الأهواء والبدع لمنهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال كان سببا في التفرق

كان إعراض أهل الأهواء والبدع عن الطّريق المشروع، سببًا في مخالفتهم لمذهب أهل السنة والجماعة، وكان ذلك بالتالي سببًا لمفارقتهم الجماعة التي أُمروا بلزومها.

يقول شيخ الإسلام: «وإنّما اختلف أهل الكلام لما أعرضوا عن الكتاب والسنّة، فلمّا دخلوا في البدع وقع الاختلاف، وهكذا طريق العبادة، عامّة ما يقع فيه من الاختلاف، إنّما هو بسبب الإعراض عن الطّريق المشروع، فيقعون في البدع فيقع فيهم الخلاف»[1].

ومما يدلّ دلالة واضحة على أنّ خلاف أهل السنّة والجماعة مع غيرهم من أهل الأهواء إنما هو خلاف في المنهج والأصول ـ إلى جانب ما ترتّب على هذه المخالفة من اختلاف في العقائد ـ ما نجده في مقدمة ردود أهل السنّة على أولئك المبتدعة المخالفين من النصّ على هذا الموضوع.

**ومن أمثلة ذلك:**

١ ـ ما افتتح به الإمام أحمد كتابه «الردّ على الجهميّة والزنادقة» حيث ذكر من أوصاف أهل العلم: «ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» ثمّ عقّب ذلك بأوصاف أهل البدع، فقال: «الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مُخالفون للكتاب، مُجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلّمُون بالمتشابهِ من الكلام، ويَخدَعُون جهّال الناس بما يشبّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضّالين»[2].

٢ ـ ما افتتح به شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه «الردّ على البكريّ»، حيث قال في وصف البكري[3]: «فإنّه لجهله ليس له خبرة بالأدلّة الشرعية التي تتلقّى منها الأحكام، ولا خبرة بأقوال أهل العلم الذين هم أئمّة الإسلام، بل يُريد أن يتكلّم بنوع مشاركة في فقه

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩/٢٧٤.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص ٦، المطبعة السلفية، القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

(٣) هو علي بن يعقوب بن جبريل البكري الشافعي (ت ٧٢٤هـ)، انظر حسن المحاضرة للسيوطي (١/١٧٨).

وأصول، وتصوّف ومسائل كبار بلا معرفة ولا تعرّف»[1].

٣ - ما افتتح به شيخ الإسلام - أيضًا - كتابه «منهاج السنّة النبويّة»، الذي ردّ فيه على الرّافضة، حيث قال: «فإنّ الرّافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة، ومعرفة الأدلّة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها. وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد»[2].

٤ - ما افتتح به العلّامة ابن عبدالهادي[3] كتابه: «الصّارم المنكي في الردّ على السّبكي»، حيث قال في وصفه لكتاب: «السّبكي»[4]: «فوجدت كتابه مشتملاً على تصحيح الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة، وعلى تضعيف الأحاديث الصّحيحة الثابتة والآثار القويّة، والمقبولة، أو تحريفها عن مواضعها، وصرفها عن ظاهرها بالتّأويلات المستنكرة المردودة»[5].

والأمثلة كثيرة في هذا الباب، ولعل فيما ذكرته الكفاية لما يناسب المقام. واختلاف المناهج له أثر كبير وعظيم في النتائج، فكلما كان المنهج سليمًا، كانت النتائج سليمة، وبالعكس من ذلك فإن فساد المنهج يؤدّي إلى فساد النتائج.

يقول شيخ الإسلام: «العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع»[6].

ويقول الدكتور فاروق أحمد حسن دسوقي: «إن اختلاف الوسائل والمناهج التي بدأ بها مفكرو الفرق بحثهم في القرآن والسنة أدى بهم في النّهاية إلى التباعد، والتقابل، والتّناقض في نتائج أبحاثهم، مما جعلهم فرقًا وشيعًا وأحزابًا، أو على الأقل نقول: إن اختلاف المناهج هو

---

(١) الرد على البكري ص ٢.

(٢) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (١/٥٨) - طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحافظ صاحب التصانيف (ت ٧٤٤هـ) انظر ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير (١٤/٢١٠)، الدرر الكامنة لابن حجر (٣/٤٢٢).

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) الصارم المنكي في الردّ على السّبكي ص ١٩، تحقيق اسماعيل بن محمد الأنصاري طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية - الرياض سنة ١٤٠٣هـ.

(٦) مجموع الفتاوى ٤/٥٣.

من أهم العوامل التي أدّت إلى ظهور الفرق»[1].

ويقول محمد بن صامل العلياني: «وأشدّ أنواع الاختلاف اختلاف المناهج والتصوّرات والقيم»[2].

فإذا كان سبب تفـرّق الفرق هو اتّباع المناهج الخاطئة في النظر والاستدلال، فإن مما عصم أهـل السنـة والجـماعـة من الـزيغ والضلال هو اتباعهم للقواعد الصحيحة في النظر والاستدلال وتفسير النصوص.

وميزة منهج أهل السنة والجماعة في النّظر والاستدلال هو قيامه على أصول ثابتة واضحة، مستمدة من نصوص الوحي، وإجماع خير القرون، لذلك نجد من نتائجه عدم تناقض الأقوال عندهم، وقد طردوا هذا المنهج في جميع أبواب الدّين وفروعه، سواء في العقيدة، أو العبادة، أو السلوك، أو الأحكام، أو غيرها.

وهذا بعكس أصول أهل البدع التي من أجلى سماتها، وأوضح خصائصها، التّناقض وعدم الثّبات، والتي صوّرها شيخ الإسلام بقوله: «لكن كثير من هؤلاء يتناقض، فيتكلّم في الفقه بلون، وفي أصول الفقه بلون، وفي أصول الدين بألوان»[3].

وفيما يلي أستعرض أهم الأصول العامّة لمنهج أهل السنة والجماعة، في النّظر والاستدلال، والتي خالفها أهل الأهواء والبدع، ثم أعقبها بذكر أهم الأصول العامة لمنهج أهل الأهواء والبدع.

---

(١) قواعد منهجية للباحث عن الحقيقة في القرآن والسنة ص ٨ ط دار الدعوة، الاسكندرية، بدون سنة طبع.
(٢) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص ٣٨، طبعة دار طيبة بالرياض ـ ط أولى سنة ١٤٠٦هـ.
(٣) الرد على البكري ص ٢٢٨.

## المبحث الثالث
## منهج أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال

يقومُ منهجُ أهل السنة والجماعة على أسس وأصول عامة أهمها:

**الأول:** الاعتصام بالكتاب والسنّة، وحصر التّلقي لأحكام الدين، أصوله، وفروعه، في هذا المصدر، وأن يرد الخلاف إليهما عند التنازع، وأن لا يُعارَضا بشيء من المعارضات، لا بمعقول، ولا رأي، ولا قياس، ولا ذوق، ولا وجد، ولا مكاشفة، ولا منام، ولا غير ذلك[(١)].

والكتاب والسنة هما الميزان الذي تُوزن به الأقوال والأعمال والمعتقدات. وهما الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان بين الحق والباطل، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه قُبل، وإلاّ رُدّ على صاحبه[(٢)].

وأهل السنّة والجماعة يحتجّون بالقرآن والسنة[(٣)]، ولا يُفرّقون بينهما، كما هو حال أهل البدع، فالسنّة مُبيِّنة للقرآن موضحة له، ولا يمكن أن يستغنى عنها بالقرآن وحده بحال من الأحوال، وهي حجّة في العقائد كما أنّها حجّة في الأحكام.

والحجة إنّما تقوم بالسنّة الصحيحة الثّابتة فقط، لذلك اعتنى أئمة أهل السنة والجماعة بحديث رسول الله، ﷺ، فقاموا بتدوينه[(٤)]، وميّزوا بين صحيحه وضعيفه، وأفردوا مصنفات خاصة بالأحاديث الواهية والموضوعة[(٥)]، وحذّروا النّاس منها، وألّفوا الكتب التي تخدم السنة

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ج ٢٨/١٣، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٤٥، ج ٢٥١/١٦، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٧٣، ٤٧١، ٤٧٢. وانظر مقدمة شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم ص ٣، ط ـ دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٥٨٢/١١، ٤٦٧/١٢ ـ ٤٦٨.

(٣) انظر الفصل الثاني من الباب الثالث في هذا البحث.

(٤) انظر حول هذا الموضوع بداية كتاب «تقييد المعلم» للخطيب البغدادي، «السنة قبل التدوين» لمحمد عجاج خطيب، «السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي، بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري.

(٥) ألفت في الأحاديث الموضوعة كتب كثيرة منها: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، واللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، وكشف الخفا للعجلوني، والمقاصد الحسنة للسخاوي، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني وغيرها.

وتشرحها. ويعتقد أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح موافق للنقل الصحيح[1] وهم لا يهملون العقل ولا يقللون من شأنه، ولكن يعلمون أن له حدودًا يجب أن لا يتجاوزها، وأن له مجالاً يجب أن لا يتعدّاه.

ولذلك فهم لا يسلكون في استعماله الطّريقة التي سلكها علماء الكلام في الاستدلال به وحده في المطالب الإلـهية، كما لا يُقدّسونه إلى درجة تقديمه على كلام الله، وكلام رسوله، ﷺ، كما هي حال أهل الكلام[2].

**الثاني**: الأدلّة الشّرعية قد تكون سمعيّة، وقد تكون عقلية نبه عليها الشارع[3].

يقول شيخ الإسلام: «ثم الشّرعي قد يكون سمعيًا، وقد يكون عقليًا، فإن كون الدليل شرعيًا يُراد به كون الشّرع أثبته ودلّ عليه، ويُراد به كون الشّرع أباحه وأذِنَ فيه»[4].

فالدّليل الشرعي السمعي هو ما لا يعلم إلا بمجرد خبر الصّادق، وأما الدّليل الشّرعي العقلي فهو الذي دلّ عليه الشرع، ونبه عليه»[5].

**الثالث**: التزام النص وطرح التأويل[6]. فالأصل عند أهل السنة هو الأخذ بظاهر الألفاظ، وما دلّت عليه من الحقيقة[7].

فالقرآن نزل بلغة العرب، ومن أراد تفهّمه فمن جهة لسانهم يفهم[8].

ومعرفة لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، يُعين على معرفة ما أراد الله ورسوله، ﷺ، بألفاظ الكتاب والسنة، وذلك هو أصل العلم وينبوع الهدى[9].

---

(١) انظر الفصل الرابع من الباب الثاني في هذا البحث.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٣/١٤٧ ـ ١٤٨، وانظر الصفات الإلـهية في الكتاب والسنة النبوية للدكتور محمد أمان الجامي ص ٥٨ ـ ٦٨.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ١/١٩٨ ـ ٢٠٠، ومجموع الفتاوى ١٣/١٣٧، ١٣٨.

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١/١٩٨.

(٥) المصدر السابق ١/١٩٩.

(٦) المقصود بالتأويل هنا بمعناه الحادث وهو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. انظر كتاب «الإمام ابن تيمية وقضية التأويل» للدكتور محمد الجليند ص ٣٤ ط ـ عكاش للنشر ـ الثالثة سنة ١٤٠٣هـ، وقد تتبع نشأة هذا المعنى الحادث من بدايته.

(٧) انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ١/٣١٠ ـ ٣٢٦، تحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله.

(٨) انظر الاعتصام للشاطبي ٢/٢٩٣ ـ ٣٠١، والموافقات له ٢/٦٤ ـ ٩١، وانظر مجموع الفتاوى ٧/١١٦.

(٩) انظر مجموع الفتاوى ١٧/٣٥٣ ـ ٣٥٤، ٧/١١٤ ـ ١١٦.

يقول شيخ الإسلام: «فالمقصود أن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسّعادة والنّجاة»[1].

وأمّا الألفاظ والأسماء التي بيّن الرسول، ﷺ، ما يُراد بها سواء كانت من الكتاب أو من السنة، فلا يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم.

والواجب في هذه الحال هو الرّجوع إلى بيان الله، ورسوله، ﷺ، لمعرفة ذلك.

ومن أمثلة ذلـك اسم الصّلاة، والصّيام، والحج، واسم الإيمان، والإسلام، والكفر والنّفاق، ونحوها، فالنبي، ﷺ، قد بيّن المراد بهذه الألفاظ بيانًا شافيًا كافيًا[2].

ومن فروع هذا الأصـل اقتصار أهل السنة والجماعة على استعمال الألفاظ الشّرعية في تقرير مسائل الاعتقاد، ونبذهم للألفاظ والمصطلحات الحادثة التي تولّدت نتيجة اقحام علم الكلام والمنطق، والفلسفة في العلوم الشّرعية.

وكذلك لا يستعملون الألفاظ المجملة التي تحتمل أكثر من معنى[3]، أمّا إذا استعملها غيرهم من أهل البدع، فإنّهم يستفصلون منهم عمّا أرادوه باستعمالها، فما كان فيها من حقّ أقرّوه، وما دلّت عليه من باطل ردّوه[4].

يقول ابن أبي العزّ الحنفيّ ـ رحمه الله ـ: «والتّعبير عن الحقّ بالألفاظ الشرعية النبويّة الإلـهية هو سبيل أهل السّنة والجماعة»[5].

لذلك فإن عرض العقيدة الإسلاميّة يجب أن يكون بأسلوب الكتاب والسنة، كما فعل سلفنا الصّالح، لا بأسلوب غريب عنها، كالأسلوب الفلسفيّ الذي يستعمله علماء الكلام في عرضها[6].

**الرابع**: الرّجوع إلى فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة، لأنّهم أحق النّاس بمعرفة

---

(١) مجموع الفتاوى ١٧/٣٥٥ وانظر ٥/٤١٣.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٧/٢٨٦ ـ ٢٨٧، ١٣/٢٧.

(٣) مثل لفظة الجهة والحيز، والجسم.

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٨ ـ ٢٢٣، وانظر مجموع الفتاوى ٥/٤٣٢ ـ ٤٣٣، ١٢/١١٤.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠٧، وانظر مجموع الفتاوى ١٧/٣٥٥.

(٦) لابن الوزير كتاب في هذا الموضوع بعنوان «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» ولسيد قطب كلام جيد حول هذا الموضوع في مقدمة كتابه «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته». انظر ص (٥ ـ ٢٤) من طبعة دار الشروق ط السابعة سنة ١٤٠٠هـ.

مراد الله، ومراد رسوله، ﷺ، فقد عاصروا التنزيل، وتربّوا على يد الرسول، ﷺ، ولازموه، وخبروا أقواله وأحواله، وكانوا أفصح الناس لسانًا فبلغتهم نزل القرآن الكريم.

وقد أثنى الله عليهم في كتابه الكريم، وشهد لهم رسول الله، ﷺ، بالخيريّة والأفضليّة، فواجب على من جاء بعدهم إلى يوم القيامة الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم، والسير على نهجهم[1].

**الخامس**: الجمع بين أطراف الأدلة، وذلك بأن يرجع إلى القرآن كله، وإلى السنة كلها، قبل تقرير أي حكم أو مسألة، وأن لا يضرب كتاب الله بعضه ببعض كما حذّر النبي، ﷺ، أمته من ذلك.

ومن أمثلة هذا الأصل: الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، والجمع بين أحاديث الشفاعة، وما ورد في فضل كلمة الإخلاص، وبين الأحاديث التي دلّت على شروطها[2].

**السادس**: رد المتشابه إلى المحكم[3].

هذا ما تسنّى لي جمعه من الأصول العامة التي تمثّل منهج أهل السنّة والجماعة في النّظر والاستدلال[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ١٣/٢٣ ـ ٢٧.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٨/٢٧٠ ـ ٢٧١، ١١/٦٤٦ ـ ٦٤٩، ١٦/١٩٥، ١٩٦، وتحقيق كلمة الإخلاص لابن رجب ص ٢ ـ ١٥ ط ـ دار الفتح ـ القاهرة ـ تحقيق أسامة حمزة، ومعارج القبول لحافظ الحكمي ١/٣١٥ ـ ٣٢٠. وتيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ص ٨٥ ـ ٩١ ـ ط المكتب الإسلامي الثالثة.

(٣) انظر كتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل فقد بين فيه تطبيق هذه القاعدة، ولشيخ الإسلام رسالة بعنوان «الإكليل في المتشابه والتأويل» تكلم فيها عن هذا الموضوع. انظر مجموع الفتاوى ١٣/٢٧٠ ـ ٣١٤.

(٤) توجد بعض الكتب والرسائل المعاصرة التي تناولت هذا الموضوع منها:
أ ـ الدكتور عبدالرحمن المحمود في رسالته التي تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعنوانها «ابن تيمية وموقفه من الأشاعرة» ١/٤١ ـ ٦٧، ٢٤٥ ـ ٣٥٥.
ب ـ محمد العبده وطارق عبدالحكيم في كتابهما «مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم» ص ٧١ ـ ٧٧.
جـ ـ الدكتور فاروق أحمد حسن دسوقي في كتابه «قواعد منهجية للباحث عن الحقيقة في القرآن والسنة».
د ـ عبدالمجيد الشاذلي في كتابه «حد الإسلام وحقيقة الإيمان» ص ١٨ ـ ٩٤.

## المبحث الرابع

## منهج أهل الأهواء والبدع في النظر والاستدلال

والآن أشرع في بيان أهم الأصول العامّة لمنهج أهل الأهواء والبدع في النّظر والاستدلال، والتي خالفوا بها أهل السّنة والجماعة، وهي كالتّالي:

**الأوّل:** اعتمادهم في معظم أبواب الاعتقاد على أصول تناقض الحقّ، وهي أصول وضعها وابتدعها شيوخهم، ثم ما ظنوا أنّه يوافقها من القرآن والسنة احتجّوا به، وما خالفها تأولوه [1]، ولذلك ليس لهم عناية بالأدلة الشرعيّة من الكتاب والسنّة، ولا بتحرير دلالتها [2]، لأنهم لم يتلقّوا دينهم من الكتاب والسنّة، وإنّما مصدر التّلقي عندهم، إمّا من العقل كما هو الحال عند المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، ومن سار على نهجهم، وإمّا من الأئمّة الذين ادعوا فيهم العصمة كالرّافضة وسائر فرق الباطنيّة، وإما من الوجدان والكشف والذوق والمنامات [*] كما هو حال كثير من المتصوفة، وإما من المصادر الدخيلة كالفلسفة والمنطق، وهو حال علماء الكلام، والفلاسفة المنتسبين للإسلام [3].

**الثاني:** اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضّعيفة، والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، وردّهم للأحاديث التي لا توافق أهواءهم [4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٣٨ - ٣٣٩، ١٣/٢٨ - ٢٩، ٦٠ - ٦٣، ١٦/٢٥١ - ٢٥٢، ٢٧٢ - ٣٧٣.

(٢) انظر الرد على البكري لشيخ الإسلام ص ١٢١، ١٣١، ١٣٢، ٣٧٥ - ٣٧٦، مجموع الفتاوى ١٣/٥٨ - ٦٠، ١٦/٤٤٠.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٣/٣٣٨ - ٣٣٩، ١٣/٢٨ - ٢٩، ٦٠ - ٦٣، ١٦/٢٥١ - ٢٥٢، ٢٧٢ - ٣٧٣.

(٤) نبه على ذلك الشاطبي في الاعتصام ١/٢٢٤ - ٢٣١، وانظر أمثلة لذلك من كتب أهل البدع:

أ - الدرر السنية لأحمد بن زيني دحلان (ص ٨، ٩) ط الحلبي - القاهرة ١٤٠٠.

ب - مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد علوي مالكي (ص ٤٦، ٥١، ٦٥، ٦٩، ٦٧) طبعة مصرية ١٤٠٥هـ.

جـ - بغية المستفيد لمحمد العربي التيجاني (ص ١٢٥) ط الحلبي الأولى سنة ١٣٨٠هـ.

(*) انظر حول استناد المتصوفة إلى المنامات على شرعية كثير من العبادات والأوراد:

١ - جواهر المعاني وبلوغ الأماني لعلي حرازم التيجاني ١/١٢٩، ١/٣٠ - ٣١، ٢/٢٢٨ الطبعة الأولى.

٢ - بغية المستفيد لمحمد العربي ص ٧٩ ، ٨٠.

وقد نبه الشاطبي على هذا المأخذ لأهل البدع في الاستدلال في كتابه الاعتصام ١/٢٦٢.

**الثالث**: اتّباعهم للمتشابهات[١]، وتخرّصهم على الكلام في الكتاب والسنّة، مع جهلهم باللغة العربيّة[٢]، وجهلهم بأقوال السّلف الصّالح، حتّى أصبح شعار أهل البدع هو: ترك انتحال اتّباع السّلف[٣].

**الرابع**: تحريفهم للأدلّة عن مواضعها، بأن يرد الدّليل على مناط فيصرفونه عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهمين أنّ المناطيْن واحد[٤].

**الخامس**: فتحهم لباب التّأويل الفاسد للنصوص الشرعيّة بدون دليل[٥].

ولقد كان هذا الأمر من أعظم عوامل تفرق الأمة الإسلامية، بل والأمم الأخرى من قبلهم، يقول ابن القيّم: «وبالجملة فافتراق أهل الكتاب، وافتراق هذه الأمّة، على ثلاث وسبعين فرقة إنّما أوجبه التّأويل» [٦].

ويقول ابن أبي العزّ الحنفيّ: «وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الرّوافض، وافترقت الأمّة على ثلاث وسبعين فرقة، إلّا بالتّأويل الفاسد؟» [٧].

**السادس**: الغلوّ والإفراط في مسائل الاعتقاد، كغلوّ المتصوّفة في مسألة المحبّة، وكغلوّهم

---

(١) انظر الاعتصام ٢٣٩/١.

(٢) انظر الاعتصام ٢٣٧/١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ١٥٥/٣، ١٧٣/٧، ٢٢٨، ١١٥/١٢.

(٤) انظر الاعتصام (٢٤٩/١)، وقد ذكر الشاطبي أمثلة لهذا المسلك، ومنها تخصيص الذكر المشروع بكيفية معينة أو هيئة معينة كالذكر الجماعي الذي يفعله بعض أهل البدع.

(٥) انظر حول هذا الموضوع المراجع التالية:

أ ـ الصواعق المرسلة لابن القيم، وقد تكلم عن هذا الموضوع في جل كتابه المذكور، وذكر الأسباب التي تسهل على النفوس الجاهلة قبول التأويل مع مخالفته للبيان (٤٣٦/٢ ـ ٤٥١)، وذكر الطواغيت الأربع التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين (٦٣٢/٢) ثم أتى عليها جميعًا بالنقض.

ب ـ الاعتصام للشاطبي ٢٥٢/١.

جـ ـ شرح العقيدة الطحاوية ص (٢١٢ ـ ٢١٦).

د ـ مقدمة رسالة «قانون التأويل» لابن العربي ص (٢٢٩ ـ ٢٥٥) تحقيق الدكتور محمد السليماني. ط ـ دار القبلة ـ جدة ـ الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

هـ ـ مقدمة كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣٨/١) تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان.

و ـ وسطية أهل السنة والجماعة للدكتور محمد باكريم ص (٣٣٠).

(٦) إعلام الموقعين ٣١٧/٤.

(٧) شرح العقيدة الطحاوية ص (١٨٩).

في الصالحين، والمشايخ، وكغلوّ الخوارج والمعتزلة في آيات الوعيد، وغلوّ الجبريّة في إثبات القدر[1].

**السابع**: تحكيم العقل في النقل، وتقديمه عليه، واعتبار العقل هو الأصل والأساس فيما يقبل ويردّ، وفيما يصح أو لا يصح، ويجوز على الله أو لا يجوز[2].

**الثامن**: استدلالهم بحكايات منقولة، إما مكذوبة عن أحد الأئمّة، وإمّا منقولة عن مجهول من النّاس، على حجّية عمل من الأعمال التعبّدية[3].

وهكذا تبينّ لنا كيف أنّ مخالفة أهل الأهواء والبدع لمنهج أهل السنّة والجماعة في النّظر والاستدلال كان من أعظم أسباب تفرّقهم عنهم ومفارقتهم.

---

(١) انظر الاعتصام ٢٥٨/١، ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٣٣٠.

(٢) انظر وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٣٣١. وقد أفردت فصلاً خاصًا لهذا الموضوع لخطورته، انظر الفصل الرابع من الباب الثاني في هذا البحث ص ٢٠٥.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٦٨٤/٢ - ٦٨٧ ومن ذلك الحكاية المكذوبة على الإمام مالك - رحمه الله - في أنه جوّز التوسل بالرسول، ﷺ، وقد بين زيفها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ص ٦٨ - ٨٥ - ط المكتبة العلمية - بيروت.

# الباب الثالث

# السبيل إلى لزوم الجماعة

ويشتمل على خمسة فصول

الفصل الأوّل: تصحيح الاعتقاد والرّجوع إلى عقيدة السّلف الصّالح.
الفصل الثاني: تحكيم الكتاب والسنّة.
الفصل الثالث: الإخلاص وتجريد المتابعة.
الفصل الرابع: طلب العلم الشرعي والتّفقّه في الدّين.
الفصل الخامس: طلب الحق وتحريه، واتّباع الدّليل والالتزام به.



# الباب الثالث
# السبيل إلى لزوم الجماعة

**تمهيد:**

وكما دلّت نصوصُ الكتاب والسنّة على الحقّ والهُدى، فإنّها تدلّ أيضًا على الطّريق الصّحيح، الذي يُوصّل من سلكه إليهما. وحذّرت من سلوك السّبل المعوجّة، والجواد المنحرفة التي تورد صاحبها المهالك، وتقوده إلى مهاوي الضّلال، ومراتِع الغِوايَة.

فقد جاء في كتاب الله، وسنة رسوله، ﷺ، الحثّ على اتّباع سبيل المؤمنين السّابقين، وترسّم خطاهم، والسّير على نهجهم، والاقتداء بسيرتهم، لما خصّهم الله تعالى به من المزايا العظيمة، والخصال الحميدة.

كما أمر الله تعالى عباده بطاعته، وطاعة رسوله، ﷺ، واتّباع كتابه الكريم، وسنّة نبيه، ﷺ، وتحكيمهما في كلّ شأن من شؤون الحياة، والردّ إليهما عند الاختلاف والتّنازع.

ثم جاءت الأحاديث النّبوية مؤكّدة لذلك الأمر، ومبيّنة له.

وتضافرت الأدلّة الشّرعية من الكتاب والسنة، على بيان فضيلة العلم الشّرعي، وأهمية التفقّه في دين الله تعالى، والمدح والثناء لأولي العلم، وما لهم عند الله من الدرجة الرفيعة، وجزيل المثوبة.

ومما بيّنه الله عز وجل في كتابه أنّ الطريق طريقان: إمّا الحقّ والهُدى، وإمّا الباطلُ والضّلال. وأنّ الحقّ أحقّ أن يُتّبع.

كما أنّ الإخلاصَ لله عزّ وجل، وصدق النيّة، مع ما فطر الله تعالى عباده عليه من الحنيفيّة السّمحة، وما وهبهم من نعمة العقل، والتّفكّر والسّمع والبصر، معينةٌ لهم إذا استعملت فيما هي له، على نبذ الشهوات والشبهات، والاستجابة لما أرسل به رسله، وأنزله في كتبه من الهدي والبيّنات.

ونستنتج من خلال ما تقدّم الأصول الأصيلة، والأسباب الرئيسة التي تُؤدي بمن تمسّك بها، وجاهد نفسه على العمل بها، إلى لزوم الجماعة التي أمره الله تبارك وتعالى ورسوله، ﷺ، بلزومها، ويمكن إجمال هذه الأصول على النّحو التالي:

**الأول**: تصحيح الاعتقاد والرّجوع إلى عقيدة السّلف الصالح.

**الثاني**: تحكيم الكتاب والسنّة.

**الثالث**: الإخلاص لله تعالى، وتجريد المتابعة للنبي، ﷺ.

**الرابع**: طلب العلم الشّرعي والتّفقّه في الدين.

**الخامس**: طلب الحق وتحريه، واتباع الدّليل والالتزام به.

وفيما يلي تفصيل كل أصل من هذه الأصول في الفصول التالية:

# الفصل الأول
# تصحيح الاعتقاد والرجوع إلى عقيدة السلف الصالح

وفيه ثمانية مباحث

المبـحث الأول: المقصود بالسّلف الصّالح.
المبحث الثاني: الأدلّة على وجوب اتباع السّلف الصالح، ولزوم مذهبهم.
المبحث الثالث: اهتمام العلماء بعقيدة السّلف الصّالح.
المبحث الرابع: منهج أهل السنّة والجماعة في العقيدة.
المبحث الخامس: خصائص ومميزات عقيدة السّلف الصالح.
المبحث السادس: خصائص أهل السنّة والجماعة ومميزاتهم.
المبحث السابع: تعريف بعقيدة أهل السّنة والجماعة.
المبحث الثامن: علماء رجعوا إلى عقيدة السّلف الصالح.



# الفصل الأول
# تصحيح الاعتقاد والرجوع إلى عقيدة السلف الصالح

لّما كانت العقيدة هي الرّكيزة الأساسية في هذا الدين وهي القاعدة المتينة التي ينبني عليها سائر فروعه، ومناط السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، كانت صحة الاعتقاد سببًا في صحة كل ما ينبني عليه من القضايا والأمور، والعكس صحيح.

وكما يتبين لنا من فصول هذه الرسالة السابقة فإن سلامة الاعتقاد وصحته هي الطريق الوحيد لإقامة المجتمع المسلم المترابط المتآلف، ولا سبيل إلى اجتماع الأمّة الإسلاميّة قاطبة، ووحدة صفها، وعزّها وسعادتها في الدّنيا والآخرة إلا بالعودة الصّحيحة إلى الإسلام الصّافي النّقي، الخالص من شوائب الشّرك والبدع والأهواء.

وهذا يقتضي من كل مسلم أن ينبذ كلّ المذاهب والمناهج الحادثة المخالفة لما كان عليه سلف الأمة، وأن تكون له عناية فائقة بمذهب السلف الصالح، وعقيدتهم ومنهجهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا تأمّل اللّبيب الفاضل هذه الأمور[1] تبيّن له أنّ مذهب السّلف والأئمّة في غاية الاستقامة والسّداد، والصّحة والاطّراد، وأنّه مقتضى المعقول الصّريح، والمنقول الصّحيح، وأنّ من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف، الذي يُؤفكُ عنه من أُفِكَ خارجًا عن موجب العقل والسّمع، مخالفًا للفطرة والسّمع»[2].

ويقول الدكتور مصطفى حلمي: «وإذا كان المسلمون يتلمّسون اليوم طريقًا للنهوض، فليس لهم من سبيل إلا وحدة جماعتهم، ووحدة الجماعة ليس لها من سبيل إلا الإسلام الصحيح. والإسلام الصحيح مصدره القرآن والسنّة، وهذه خلاصة الاتجاه السّلفي»[3].

ويقول الدكتور صالح بن سعد السحيمي واصفًا أهمية جانب الاعتقاد، وموضحًا لدوره في وحدة المجتمع المسلم: «هو العامل الأوّل، والرّكيزة الأساسيّة التي ينبني عليها كيان المجتمع الإسلامي، وتنضوي تحت لوائها صفوف المسلمين. منها يستلهمُون طريق وحدتهم، وعلى

---

(١) يقصد اختلاف أهل البدع في مسائل الاعتقاد واضطرابهم فيها.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/٢١٢ - ٢١٣.

(٣) قواعد المنهج السلفي ص ١٣.

ضوئها يشقّون طريقهم إلى أعلى قِمَمِ المجد والعلى، وبهداها ومبادئها القيّمة يفتحون القلوب قبل أن يفتحوا الأمصار والأقطار»[1].

## المبحث الأول: المقصود بالسلف الصالح:

**معنى السّلف لغة**: يقول ابن فارس: «السّين واللّام والفاء أصل يدلّ على تقدّم وسبق، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدّمون»[2].

**معنى السلف اصطلاحًا**: اختلفت آراء الباحثين حول مدلول هذا المصطلح، وعلى من ينطبق، على أقوال كثيرة[3] أهمها أربعة:

**الأول**: يرى البعض تحديد مذهب السلف بفترة معينة لا يتعداها، ثم يزعم أصحاب هذا القول أن الفكر الإسلامي قد تطوّر بعد ذلك على يد رجاله.

**الثاني**: والبعض الآخر يرى أن السلف نَصّيُّونَ، يعتمدون على النّصوص فقط، ولا يُعوِّلون على العقل في شيءٍ، وأنهم بالتالي يُسلِّمون للنّصوص دون فهم لما دلّت عليه، ويُفوّضون معانيها إلى الله تعالى، وأنهم اشتغلوا بما يرونه أنفع من أنواع العبادة والقربات.

**الثالث**: وفئة تزعم أنّ ما نشأ من الدّراسات العقليّة في علم الكلام، نشأ من مذهب السلف نفسه، لا بسبب تأثير خارجي.

**الرابع**: يزعم أصحابه أنّ مذهب السّلف يشتمل على عدّة اتجاهات وتيارات، وأنّ هذه التّيارات وإنْ تباينت في المنهج، إلا أنّها تلتقي في أنها قامت ونشأت على يد علماء الإسلام.

وقد أخطأ أصحاب هذه الأقوال في تحديد المقصود بالسّلف، وذلك لأنّهم نظروا إلى المسألة بناء على أصول منهجيّة غير صحيحة، ولم ينطلقوا من منطلق شرعيّ واضح.

ولكي نصل إلى مفهوم صحيح يُحدّد المقصود بمصطلح السّلف تحديدًا دقيقًا لابدّ لنا من اعتبار بعض الأمور المهمّة في المسألة وهي:

### الأمر الأول:

معرفة التّحديد الزمني لبيان بداية مذهب السّلف، وقد تباينت فيه الأقوال أيضًا على

---

(١) منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين ص ٤ ط أولى سنة ١٤٠٩هـ.

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة: «سلف» (٩٥/٣).

(٣) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ٢٢/١ ـ ٢٦.

أربعة أقوال[1]. فمن العلماء من قصر ذلك على الصّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فقط، ومنهم من قال: بأنهم الصحابة والتّابعون، ومنهم من قال: بأنّهم الصّحابة والتّابعون وتابعو التابعين، ومنهم من قال: بأنّهم من كانوا قبل الخمسمائة.

والقول الصّحيح والمشهور والذي عليه جمهور علماء أهل السّنة هو القول الثّالث، الذي يعتبر المقصود «بالسّلف» ـ من النّاحية الزّمنية ـ القرون الثلاثة المفضلة التي شهد لها رسول الله، ﷺ، بالخيريّة.

## الأمر الثاني:

أنّ التحديد الزمني غير كافٍ لتحديد مفهوم «السّلف»، لأننا نُلاحظ أن كثيرًا من الفرق والبدع ظهرت في تلك الفترة الزمنية.

لذلك فوجود شخص ما في هذا الزمن لا يكفي للحكم عليه بأنه سائر على مذهب السلف، مالم يكن مُوافقًا للكتاب والسنة، في أقواله وأفعاله، مُتّبعًا لا مُبتدعًا[2].

لذلك نلاحظ أن كثيرًا من العلماء يُقيّد هذا المصطلح عند استعماله فيقول «السّلف الصالح»، وإن كان الإطلاق جائزًا لاصطلاح العلماء على ذلك، يقول الدكتور أبو اليزيد العجمي: «وبهذا فإنّ لفظ السّلف حين يُطلق يجب أن يُصرف لا إلى مجرّد السّبق الزّمني، بل إلى أصحاب الرّسول، ﷺ، وتابعيهم، ومن بعدهم، بشرط الالتزام بمنهجهم»[3].

## الأمر الثالث:

أنّه بعد ظهور الفرق وحصول الافتراق، أصبح مدلول «السلف» منطبقًا على من حافظ

---

(١) انظر وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٩٢ ـ ٩٤.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٩٥ ـ ٩٦، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ١/٢٧، وفي ذلك رد على البوطي، الذي يزعم ويدعي بأن السلفية مرحلة زمنية وقد قام بالرد عليه وفند أقواله بشكل أوسع مجموعة من العلماء وطلاب العلم، منهم الشيخ صالح الفوزان في كتيب صغير بعنوان «نظرات وتعقيبات»، ومنهم الدكتور محمد باكريم في رسالته «وسطية أهل السنة بين الفرق»، ومنهم الشيخ عبدالقادر حامد في شكل مقالات في مجلة «البيان» العدد (٣٤) وما بعده.

(٣) مجلة البحوث الإسلامية العدد الخامس عشر ص ١٧٨، مقالة الدكتور أبو اليزيد العجمي بعنوان «اهتمام علماء المسلمين بعقيدة السلف».

على سلامة العقيدة والمنهج الإسلامي طبقًا لفهم القرون الأولى الفاضلة[1].

واعتبر بعض العلماء هذا اللفظ مرادفًا للأسماء الشّرعية الأخرى لأهل السنّة والجماعة[2].

## المبحث الثاني: الأدلة على وجوب اتباع السلف الصالح ولزوم مذهبهم:

**أ - من القرآن الكريم:**

قال الله تعالى: **﴿وَمَن يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعدِ مَا تبيَّنَ لهُ الهُدَى ويَتَّبِع غَير سَبيلِ المُؤمِنينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءت مَصِيراً﴾**. (سورة النساء، الآية: ١١٥).

وقال تعالى: **﴿والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ والذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإحسَانٍ رَّضِيَ الله عَنهُم وَرَضُوا عَنهُ﴾**. (سورة التوبة، الآية: ١٠٠).

فوعد من اتّبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد مُتّبعهم بالجنة والرّضوان.

**ب - من السنّة:**

عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله، ﷺ: **«خير النّاس قَرْني، ثمّ الذين يَلُونهم، ثم الذين يلُونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»**[3].

فشهد لهم، ﷺ، بالخيريّة والأفضليّة.

وفي حديث العرباض بن سارية الطّويل قال، ﷺ: **«فإنّه من يعشْ بعدي فسيرَى اختلافًا كثيراً فعليكم بسنتي وسنّة الخلفاء الرّاشدينَ المهديينّ من بعدي، فتمسّكُوا بها وعضّوا عليها بالنّواجِذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور فإنّ كلّ مُحدثة بِدعةٍ وكلّ بدعةٍ ضلالة»**[4].

---

(١) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ١/٢٨، وقواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي ص ٢٣.

(٢) وهذه الأسماء هي: الجماعة، أهل السنة والجماعة، أهل الحديث، أهل الأثر جماعة المسلمين، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة. انظر المصادر السابقة لمزيد الفائدة: قواعد المنهج السلفي ص ٢٣ - ٣١، موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/٦ - ٢١، وسطية أهل السنة ص ٨٦ - ١٢٤، حكم الانتماء ص ٣١ - ٣٦.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥/١٩٩، ٧/٦، ١١/٤٦٠) ومسلم (٧/١٨٤ - ١٨٥).

(٤) أخرجه أحمد (٤/١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، والدارمي (١/٤٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٢٠٥)، والحاكم (١/٩٥)، وصححه ووافقه الذهبي، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٣٢) وصححه الشيخ الألباني، ورواه اللالكائي (ح: ٨١)، والآجري في «الشريعة» (ص ٤٦)، ومحمد بن نصر في «السنة» (ص ٢١).

فأخبر النبي، ﷺ، أمّته بأن يتّبعوا سنّته وسنة من بعده من الخلفاء الرّاشدين، وذلك عند وقوع الاختلاف والتّفرّق.

كما جاء في وصف الفرقة النّاجية في حديث الافتراق[1]، قول النبي، ﷺ: **«ما أنا عليهِ اليومَ وأصحابي»**. فمتّبعهم إذن يكون من الفرقة الناجية، ومخالفهم يكون من أهل الوعيد.

**جـ - من أقوال السلف الصالح:**

عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه -: «اتّبعُوا ولا تَبتدِعُوا، فقد كُفيتم»[2].

وعنه أيضًا: «إنّا نقتدي ولا نبتدي، ونتّبع ولا نبتدع، ولن نضلّ ما تمسّكنا بالأثر»[3].

وعنه رضي الله عنه: «من كان منكم متأسِّيًا فليتأسّى بأصحاب رسول الله، ﷺ، فإنّهم كانوا أبرّ هذه الأمّة قلوبًا، وأعمقَها علمًا، وأقلّها تكلّفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه. وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[4].

وقال الأوزاعي: «اصبر نفسك على السنّة، وقف حيثُ وقف القومُ، وقل بما قالوا، وكفّ عما كفُّوا عنه، واسلك سبيل سلفِك الصّالح، فإنّه يسعُك ما وسعهم»[5].

وقيل لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السّلف، وإيّاك وكل محدثة، فإنّها بدعة»[6].

وعن محمد بن سيرين: «كانوا يقولُون: إذا كان الرّجل على الأثر فهو على الطّريق»[7].

## المبحث الثالث: اهتمام العلماء بعقيدة السلف الصالح:

لقد كان لأئمّة أهل السنّة والجماعة عناية كبيرة، واهتمام بالغ بعقيدة السّلف الصالح، فألّفوا الكتب الكثيرة في بيانها وإيضاحها من جهة، وفي الردّ على أعدائها ومخالفيها - من شتّى الطّوائف والفرق - من جهة أخرى ومذهب السلف وعقيدتهم إنما يعرف بالنقل عنهم، لا

---

(١) سبق تخريجه في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) أخرجه وكيع في الزهد (٣١٥) وعنه الإمام أحمد (٢/١١٠)، والطبراني في الكبير (٩/١٦٨ برقم ٨٧٧٠)، والدارمي (٢١١)، وابن وضاح (١٣).

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ح: ١١٥، ١٠٦).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٩٧٠٢)، كما أخرج عن الحسن البصري كلامًا نحوه.

(٥) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ٥٨)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٧).

(٦) صون المنطق والكلام للسيوطي (ص ٣٢).

(٧) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (ح: ٢٤٢).

بمجرد الزعم والتّخرص، كما هو حال بعض أهل البدع.

والعلماء حينما دوّنوا عقيدة السّلف إنما دوّنوها مُسندة، وذكروا ألفاظهم في ذلك بالأسانيد المعتبرة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن المعلوم أنّ مذهب السّلف إن كان يُعرف بالنّقل عنهم فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم، وإن كان يُعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصّواب قال: «هذا قول السلف، لأن السلف لا يقولون إلا الصّواب، وهذا هو الصواب»، فهذا هو الذي يجرِّىء المبتدعة على أن يزعم كل منهم: أنه على مذهب السلف، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

وأمّا أهل الحديث: فإنّما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء. فإنّا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

**أحدهما**: أنّا ذكرنا ما تيسّر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

**الثاني**: أنا ذكرنا من نقل مذهب السّلف من جميع طوئف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث والتصوّف، وأهل الكلام كالأشعري وغيره.

فصار مذهب السّلف منقولاً بإجماع الطّوائف وبالتّواتر، لم نثبته بمجرّد دعوى الإصابة لنا، والخطأ لمخالفنا، كما يفعل أهل البدع»[1].

ونلاحظ أنّ تدوين العقيدة السلفية قد واكب تدوين السنّة النبويّة، سواءً بسواءٍ، ومن ثم فإن الذين عنوا بالسنة وتدوينها هم أول من عنى بالعقيدة وتدوينها. وقد لا ينتبه كثيرٌ من أتباع الأئمة الأربعة الفقهاء، أن لأئمتهم سبق في هذا المضمار، وأن ما نقل عن بعضهم من أقوال، أو تأليفات يعتبر بداية لتدوين عقيدة أهل السنّة والجماعة.

فالإمام مالك (١٧٩هـ)، عقد بابين في كتاب «الجامع» من موطّئه عن القدر[2]، وأشار فيهما إلى الرد على القدريّة.

(١) مجموع الفتاوى ٤/١٥١ ـ ١٥٢، وفي هذا رد على من يفتري على شيخ الإسلام بأنه ابتدع دينًا من عنده وخالف إجماع المسلمين.

(٢) هما: النهي عن القول بالقدر، وجامع ما جاء في أهل القدر.

وللإمام أبي حنيفة (١٥٠هـ)، كتابان في العقيدة هما: الفقه الأكبر[١]، والوصية، وقد نُقِلَ عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ)، كلام كثير ينتصر فيه لعقيدة أهل السنّة والجماعة، ويرد به على أهل البدع والأهواء كأهل الكلام ونحوهم.

أمّا أبرز الأئمة الأربعة والذي كان له باع في نصرة عقيدة أهل السنّة والجماعة، والدفاع عنها، وتحمل في سبيل ذلك الأذى والمحن، فهو الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وله عدة كتب خاصة في العقيدة، إلى جانب ما دوّنه في «مسنده»، وأهمّ هذه الكتب:

١ ـ السنة.

٢ ـ الإيمان.

٣ ـ الردّ على الزّنادقة والجهميّة.

٤ ـ فضائل الصحابة.

كما أن له مسائل في العقيدة دوّنها تلاميذه[٢].

ثمّ يأتي دور بقية أئمّة الحديث الذين دوّنوا السنة النبويّة، وفي مقدمتهم الإمام البخاريّ (ت ٢٥٩هـ)، الذي أفرد في صحيحه أبوابًا مهمّة في العقيدة، أهمها: كتاب الإيمان، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، وكتابُ التّوحيد.

كما أنّ له كتبًا أُخرى مُستقلّة أفردها في بيان العقيدة الصحيحة، والردّ على مخالفيها، وأهم هذه الكتب:

١ ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة[٣].

٢ ـ خلق أفعال العباد.

ثم يأتي دور الإمام مسلم (٢٦١هـ)، الذي خصص هو الآخر أبوابًا في صحيحه لتقرير العقيدة الصحيحة، والرد على من خالفها، ومن ذلك: كتاب الإيمان، وكتاب القدر. وكذا فعل الإمام الترمذي (٢٧٩هـ).

أمّا الإمام ابن ماجه (٢٧٣هـ)، فقد افتتح «سننه» بمقدّمة ذكر فيها الردّ على من خالف السنّة، وعقيدة السلف الصالح.

---

(١) مطبوع.

(٢) قدمت رسالة دكتوراه لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية ١٤٠٩هـ بعنوان «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» للدكتور عبدالإله بن سلمان الأحمدي وكتب الإمام أحمد المذكورة كلها مطبوعة ما عدا الأخير.

(٣) أشار البخاري إلى هذا الكتاب في صحيحه انظر فتح الباري ١٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦.

وفعل مثله الإمام أبو داود (ت ٢٧٥هـ)، حيث جعل في آخر «سننه» كتابًا أسماه «كتاب السنّة»، ردّ فيه على أهل البدع بمختلف طوائفهم وفرقهم.

واهتمام علماء الحديث والسنّة بعقيدة السّلف الصالح، والردّ على مخالفيها، وتدوينها ضمن مصنفاتهم الحديثية هو فعل أغلبيتهم، كالدارمي (٢٥٥هـ)، في بداية «سُننه»، وعبدالرّزاق بن همّام الصّنعاني (٢١١هـ)، في «مصنّفه»، وابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، في مصنّفه أيضًا، كما أن لابن أبي شيبة كتابًا منفصلاً اسمه «الإيمان»[1].

أمّا الكتبُ الخاصّة المؤلّفة في عقيدة أهل السنّة والجماعة، والردّ على مخالفيها فهي كثيرة جدًّا، ولا يكاد يخلو عصر من العصور إلا ونجد فيه عالمًا من العلماء الأفذاذ يُصنّف كتابًا في ذلك، ابتداء من القرون الفاضلة وإلى يومنا هذا[2].

وسوف أذكر أشهر العلماء الذين لهم مُؤلفات في هذا الباب إلى أواخر القرن الرابع الهجري تقريبًا. وليس القصد الاستقصاء والحصر، وإنّما القصد إيراد الأمثلة على اهتمام العلماء بعقيدة السّلف الصّالح وتدوينها.

وفيما يلي ذكر أسماء بعض العلماء، وأسماء مصنّفاتهم في هذا الباب:

١ ـ محمد بن يحيى العدني (ت ٢٤٣هـ)، وله كتاب «الإيمان».

٢ ـ أبو بكر بن الأثرم (٢٧٢هـ)، وله كتاب «السنّة».

٣ ـ عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، وله من الكتب:

أ ـ الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهميّة.

ب ـ تأويل مُشْكِلُ القرآن.

جـ ـ تأويل مُختلِف الحديث.

وكتبه كلّها مطبوعة.

---

(١) وهو مطبوع.

(٢) انظر العقيدة الحموية لشيخ الإسلام ص ٩٩ ـ ١٠٠، ومقدمة المحقق لشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١/٥٠ ـ ٥١، ومقدمة المحقق للإبانة الكبرى لابن بطة ١/٧ ـ ٨، وانظر مجلة البحوث الإسلامية العدد الخامس عشر ص ١٧٣ ـ ١٧٤ مقالة بعنوان «اهتمام علماء المسلمين بعقيدة السلف» للدكتور أبو اليزيد العجمي، وانظر رسالة «العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخية وقدرتها على مواجهة التحديات» ٢/١٠٣٨ ـ ١٠٩٠، وهي رسالة تقدم بها الدكتور محمد بن عبدالرحمن المغراوي لنيل درجة الدكتوراه بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٦هـ (غير مطبوعة).

٤ ـ عثمان بن سعيد الدّارمي (٢٨٢هـ)، وله كتابان:

أ ـ الردّ على الجهميّة. (مطبوع)

ب ـ الردّ على بشر المريسي. (مطبوع)

٥ ـ ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، وله كتاب «السنّة». (مطبوع)

٦ ـ عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ)، وله كتاب «السنّة». (مطبوع)

٧ ـ محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، وله كتابان:

أ ـ السنّة. (مطبوع)

ب ـ تعظيم قدر الصّلاة، وقد ذكر فيه مسائل تتعلّق بالإيمان، وردّ فيه على بعض الفرق المنحرفة. (مطبوع)

٨ ـ الإمام الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، وله:

أ ـ صريح السنّة (مطبوع).

ب ـ تهذيب الآثار (مطبوع).

جـ ـ التّبصير في أصولِ الدين. (مخطوط).

٩ ـ الخلال (٣١١هـ)، وله كتاب «السنّة»[١].

١٠ ـ ابن خزيمة (٣١١هـ)، وله كتاب «التّوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ»[٢].

١١ ـ الإمام الطّحاوي (٣٢١هـ)، وله كتاب «العقيدة الطحاوية»، وقد شرحها ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ)، وقد طبعت عدةّ طبعات.

١٢ ـ أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ)، وله من الكتب:

أ ـ الإبانة عن أصول الدّيانة، وقد حقّقها أكثر من باحث.

ب ـ رسالة إلى أهل الثّغر[٣].

جـ ـ مقالات الإسلاميين، وقد ذكر فيها عقيدة أصحاب الحديث مجملة، وهي مطبوعة.

١٣ ـ عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، وله كتابان:

---

(١) قام الدكتور عطيه الزهراني بتحقيق ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب، وقد طبع أخيرًا في مجلد واحد.

(٢) قام الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، بتحقيق هذا الكتاب، وقد صدر في مجلدين.

(٣) قام الدكتور عبدالله شاكر الجنيدي بتحقيق هذا الكتاب، وقد تقدم به لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهو مطبوع.

أ - أصل السنة واعتقاد الدّين.

ب - الردّ على الجهميّة.

١٤ - الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)، وله كتاب «السنة».

١٥ - أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)، وله كتابان:

أ - الشّريعة.

ب - التّصديق بالنظر إلى الله تعالى.

وهما مطبوعان.

١٦ - أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبّان الأصفهاني (ت ٣٦٩هـ)، وله كتاب «العظمة»[1].

١٧ - الإمام الدّارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وله عدة كتب أهمّها:

أ - كتاب الصّفات[2].

ب - أحاديث النّزول[3].

جـ - فضائل الصّحابة.

د - الرد على نُفاة الرّؤية.

١٨ - الإمام عبيدالله بن عبدالله بن محمد بن حمدان بن بطّة العكبري، (ت ٣٨٧هـ) وله من الكتب:

أ - الإبانة الصّغرى[4].

ب - الإبانة الكبرى[5].

١٩ - الإمام أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ)، وله من الكتب[6]:

أ - الردّ على الجهمية.

ب - الإيمان.

جـ - التّوحيد.

---

(١) قام الدكتور رضاءالله إدريس بتحقيق هذا الكتاب، وقد طبع كاملاً في خمسة مجلدات.

(٢)، (٣) قام الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي بتحقيق الكتابين المذكورين، وكلاهما مطبوع.

(٤)، (٥) وقد حققهما الدكتور رضا بن نعسان معطي وكلاهما قد طبع.

(٦) حقق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي كتاب «الإيمان» وكتاب «التوحيد» وكتاب «الرد على الجهمية» وهي مطبوعة.

د ـ معرفة الصحابة.

٢٠ ـ ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)، وله كتاب «أصول السنّة»[(١)].

٢١ ـ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، وله كتاب: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»[(٢)].

## المبحث الرابع: منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة:

سبق الكلام عن هذا الموضوع عند ذكر منهج أهل السنّة والجماعة في النظر والاستدلال، وسوف أذكر ملخصًا لأهمّ أصول أهل السنة في العقيدة[(٣)]، مع إضافة لذكر أهمّ القواعد لمنهجهم في إثبات الأسماء والصّفات لله تبارك وتعالى.

وأهم أصول منهجهم في العقيدة هي:

١ ـ حصرهم لمصدر التّلقي في باب الاعتقاد على كتاب الله، وسنة رسوله، ﷺ.

٢ ـ احتجاجهم بالسنّة الصّحيحة في العقيدة، ولا يُفرّقون في ذلك بين المتواتر والآحاد.

وما ورد في كتبهم من الأحاديث التي فيها مقال، فلا يوردونها للتّأصيل، وإنما للاستئناس، كما أنهم يوردونها بأسانيدها.

٣ ـ فهمهم للنّصوص على ضوء أقوال السّلف الصالح، وتفاسيرهم، وما نقل عنهم.

٤ ـ التّسليم لما جاء به الـوحي، مع إعطاء العقل دوره الحقيقيّ، وعدم الخوض في الأمور الغيبية مما لا مجال للعقل فيه.

٥ ـ عدم الخوض في علم الكلام والفلسفة، ورفض التّأويل الكلاميّ.

٦ ـ الجمع بين النّصوص في المسألة الواحدة.

---

(١) حقق الدكتور محمد إبراهيم هارون كتاب «أصول السنة»، وتقدم به لنيل درجة الماجستير بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ.

(٢) حقق الدكتور أحمد سعد حمدان هذا الكتاب كاملًا، وطبع في ثمانية أجزاء في أربعة مجلدات، وهو من أهم كتب العقيدة التي وصلت إلينا كاملة بالأسانيد، كما يتميز بشموله لأهم أبواب الاعتقاد.

ومن الكتب المهمة في هذا الباب والتي حققت في شكل رسائل علمية، كتاب «الحجّة في بيان المحجّة» لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥)، وقد حقق هذا الكتاب كل من الدكتور محمد بن ربيع بن هادي المدخلي، والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم. وقد طبع أخيرًا في مجلدين.

(٣) انـظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ١/ ٤١ ـ ٦٧، قواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي ص ٢٥٣ ـ ٢٦٤.

أمّا الأصول العامّة لمنهج أهل السنّة والجماعة، في إثبات الأسماء والصّفات للربّ عزّ وجلّ فهي بالإضافة إلى الأصول السابقة كما يلي[1]:

١ ـ أن لا يوصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه رسوله، ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث.

٢ ـ القطع بأنه ليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله، ﷺ، تشبيه لصفاته بصفات خلقه.

٣ ـ قطع الطّمع عن إدراك كيفيّة صفات الله سبحانه.

٤ ـ القول في بعض الصّفات كالقول في البعض الآخر.

٥ ـ الكلام في الصّفات فرع عن الكلام في الذّات.

٦ ـ الاعتصام بالألفاظ الشّرعيّة الواردة في هذا الباب نفيًا وإثباتًا.

## المبحث الخامس: خصائص ومميزات عقيدة السلف الصالح:

ونتيجة لهذا المنهج الواضح الجليّ، والأصول الصحيحة المستنبطة من الكتاب والسنّة، وإجماع السّلف الصالح، نجد أن لعقيدة أهل السنة والجماعة مميزات وخصائص فريدة، ميَّزتها عن غيرها من عقائد أهل البدع، والفرق المخالفة، وأهم هذه الخصائص والمميزات[2]:

١ ـ أنها مُستقاةٌ من النّبع الصّافي: الكتاب والسنّة، بعيدة عن كدر الأهواء والشبهات، وخالية من تأثير المؤثرات الأجنبية من فلسفة ومنطق ونحو ذلك.

٢ ـ أنها تترك في النفس الطمأنينة والسكينة، وتبتعد بالمسلم عن الشكوك والأوهام.

٣ ـ أنها تجعل موقف المسلم موقف المعظّم لنصوص الكتاب والسنّة، لأنه يعلم أن كل ما فيها حق وصواب، وفي ذلك منجاة كبرى ومزيّة عُظمى.

٤ ـ أنّها تربط المسلم بسلفه الصّالح.

٥ ـ أنها تُحقق للمسلمين الوصف الذي رضيه الله تعالى لهم بقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. (سورة النساء، الآية: ٦٥).

---

(١) انظر «التدمرية» لشيخ الإسلام ص ٣١، ٤٣، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٣، ٢٤ نشر الجامعة الإسلامية، ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٢) انظر بعض الخصائص في مقدمة تحقيق كتاب «الإبانة الكبرى» لابن بطة ١/١١ ـ ١٨.

٦ ـ أنها توحد صفوف المسلمين، وتجمع كلمتهم، لأنها استجابة لقوله تعالى: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٠٣).

٧ ـ أن فيها السّلامة لمن تمسّك بها، ودخوله فيمن بشّرهم النبي، ﷺ، بالنصر والظهور في الدّنيا، والنّجاة والفوز في الآخرة.

٨ ـ أنّ التّمسك بها من أعظم أسباب الثّبات على الدين.

٩ ـ أنّ لها تأثيرًا عظيمًا على سلوك وأخلاق المتمسّك بها، وهي بالتّالي من أعظم أسباب الاستقامة على دين الله.

١٠ ـ أنها من أعظم أسباب القرب من الله، والفوز برضوانه، وهذا بالتالي يقودنا إلى الكلام على موضوع له ارتباط بما سبق ذكره وهو:

## المبحث السادس: خصائص أهل السنة والجماعة ومميزاتهم:

١ ـ ثباتهم على الحقّ، وعدم تقلّبهم كما هي عادة أهل الأهواء، يقول شيخ الإسلام: «وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنّة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[1].

وذلك ناتج عن اليقين بأنّ ما هم عليه هو الحق والهُدَى، يقول شيخ الإسلام: «والمقصود: أن ما عند عوامّ المؤمنين وعلمائهم أهل السنّة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثّابت، والقطع بما هم عليه أمر لا يُنازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين»[2].

٢ ـ اتّفاقهم على أمور العقيدة، وعدم اختلافهم مع اختلاف الزمان والمكان. يصف قِوَام السنّة الأصبهاني[3] هذا الأمر فيقول: «وممّا يدلّ على أنّ أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها،

(١) مجموع الفتاوى ٤/٥١.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/٤٩.

(٣) هو الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الأصبهاني، ويلقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠).

قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافًا، ولا تفرّقًا في شيء ما وإن قلّ. بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه جاء عن قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا»[1].

٣ - اعتقادهم أن طريقة السّلف الصالح هي الأسْلَم، والأعْلم والأحكم، لا كما يدعيه أهل الكلام بأن طريقة السلف أسلم، وطريقتهم أعلم وأحكم.

يقول شيخ الإسلام في رد هذه الفرية: «وقد كَذَبوا على طريقة السّلف، وضلُّوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»[2].

وقال أيضًا: «ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر، لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون، المفضولون، المنقوصون، المسبوقون، الحيارى، المتهوّكون، أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأوّلين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرّسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدُّجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأُمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة؟»[3].

فليس سكوت السلف الصالح عن الجدل والخوض في كثير من المسائل التي خاض فيها المتأخّرون عن جهل وقصور، وإنما كان ذلك لمعرفتهم بما هو نافع فاشتغلوا به، وبما ليس كذلك فأعرضوا عنه.

يقول ابن رجب الحنبلي: «فمن عرف قدر السّلف عرف أنّ سكوتهم عمّا سكتوا عنه من ضروب الكلام وكثرة الجدل والخصام والزيادة في البيان على مقدار الحاجة لم يكن عيًّا، ولا

---

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني - مخطوط - ورقة. ١٦٤ - ب اقتبسه الدكتور عبدالرحمن المحمود في رسالته موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/٧١.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٥/١١.

جهْلاً، ولا قصورًا، وإنّما كان ورعًا وخشية لله، واشتغالاً عمّا لا ينفع بما ينفع»[1].

٤ ـ أنّهم أعلم النّاس بأحوال النبي، ﷺ، وأقواله وأفعاله، لذلك فهم أشدّ الناس حُبًّا للسنّة، وأحرصهم على اتباعها، وأكثرهم موالاة لأهلها. يقول شيخ الإسلام: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق وأقومهم قولاً وحالاً، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداء به أفضل الخلق»[2].

وبذلك يتضح أنهم أحق الناس وأولاهم بأن يكونوا الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، يقول شيخ الإسلام: «وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنّة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله، ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعًا لها: تصديقًا وعملاً وحبًّا وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها»[3].

٥ ـ ومن أخصّ مميزاتهم حرصهم على نشر العقيدة الصّحيحة، والدين القويم الذي بعث الله به رسوله، ﷺ، وتعليم الناس وإرشادهم والنصيحة لهم، مع الردّ على المخالفين والمبتدعين، وقد ذكرت شيئًا من جهودهم في مبحث اهتمام العلماء بعقيدة السّلف الصّالح.

٦ ـ وسطيّتهم بين الفرق والطوائف، يقول شيخ الإسلام: «أهل السنّة في الإسلام، كأهل الإسلام في الملل»[4].

ثم بيّن هذه الوسطيّة في مكان آخر حيث قال: «فهم وسط في (باب صفات الله) سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

وهم وسط في (باب أفعال الله تعالى)، بين القدريّة والجبريّة.

وفي باب (وعيد الله)، بين المرجئة والوعيديّة، من القدريّة وغيرهم.

وفي باب (أسماء الإيمان والدين)، بين الحروريّة والمعتزلة، وبين المرجئة والجهميّة.

وفي (أصحاب رسول الله)، ﷺ، بين الرّوافض والخوارج»[5].

---

(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب تحقيق محمد بن ناصر العجمي ص ٥٨ ط ـ دار الأرقم ـ الكويت ط أولى سنة ١٤٠٤هـ. وانظر ص ٣٦ ـ ٣٨، ٤٠ ـ ٤٤، ٥٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/١٤٠ ـ ١٤١. وانظر ٤/٢٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/٣٤٧ وانظر ٣/١٥٩، ٤/٩٧.

(٤) مجموع الفتاوى ٧/٢٨٤، ١٢/٤٥٥.

(٥) مجموع الفتاوى ٣/١٤١، وانظر شرح الطحاوية ص ٥١٨ ـ ٥٢٨، ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم ص ٣٣٣ ـ ٤٩٩.

٧ - التزامهم بالأسماء والألقاب الشّرعية [١].

٨ - حرصهم على الجماعة والألفة ودعوتهم لها، وحثّ النّاس عليها، ونبذهم للاختلاف والفرقة، وتحذير الناس منها، ويُلاحظ هذا في أشهر أسمائهم وأحبّها إليهم، فهم «أهل السنّة والجماعة». وهذا كما هو موجود في أصولهم العلميّة النظريّة، فهو موجود في حياتهم تطبيقًا واقعيًا عمليًا [٢].

## المبحث السابع: تعريف بعقيدة أهل السنة والجماعة:

فيما يلي تعريف مجمل بعقيدة أهل السنّة والجماعة [٣]، وسوف أُلخّصها في النّقاط التالية:

١ - الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشرّه.

٢ - ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله، ﷺ، من غير تحريف[٤] ولا تعطيل[٥]، ومن غير تكييف[٦] ولا تمثيل[٧].

٣ - والسنّة تفسّر القرآن وتبينه، وتدلّ عليه، وتعبّر عنه، وما وصف الرسول، ﷺ، به ربّه عزّ وجلّ من الأحاديث الصحاح التي تلقّاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك.

٤ - ومن الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأنّ القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، وأنّ الله تكلم به حقيقة.

٥ - ويدخل في الإيمان بالله، وكتبه، ورسله: الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، كما يرون الشمس صحوًا ليس دونها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته.

---

(١) انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن المحمود ١/٦٨.

(٢) من أمثلة ذلك انظر مجموع الفتاوى ٣/٢٢٧ وما بعدها.

(٣) اعتمدت في ذلك على تلخيص الأصول المهمة التي ذكرها شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية. انظر مجموع الفتاوى ٣/١٢٩ - ١٥٩.

(٤) التحريف معناه: تغيير ألفاظ الأسماء والصفات أو تغيير معانيها.

(٥) التعطيل معناه: سلب الصفات ونفيها عن الله تعالى.

(٦) التكييف معناه: بيان الهيئةالتي تكون عليها الصفات.

(٧) التمثيل معناه: تشبيه الله بخلقه. انظر التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة للشيخ السعدي بتعليق سماحة الشيخ بن باز - حفظه الله - ص ١٥ - ١٦ ط دار ابن القيم.

٦ ـ ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي، ﷺ، مما يكون بعد الموت. ومن ذلك فتنة القبر، وعذابه، ونعيمه، والحشر، ونصب الموازين، ونشر الدواوين، والحساب، والحوض، والصّراط، والشفاعة.

٧ ـ ويؤمن أهل السنّة بالقدر: خيره وشرّه، وهو على درجتين كل درجة تتضمن شيئين:

**الدرجة الأولى**: الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي، والأرزاق والآجال، ثم كتب ذلك في اللوح المحفوظ.

**الدرجة الثانية**: الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء.

والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم وإرادتهم.

٨ ـ ويؤمن أهل السنّة بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، ولا يسلبون الفاسق المليّ اسم الإيمان بالكليّة، ولا يخلدونه في النّار، كما تقوله المعتزلة. ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم.

٩ ـ ومن أصول أهل السنّة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله، ﷺ، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنّة والإجماع، من فضائلهم ومراتبهم.

ويحبّون أهل بيت رسول الله، ﷺ، ويتولّونهم، ويحفظون فيهم وصيّة رسول الله، ﷺ. ويتولون أزواج رسول الله، ﷺ، أمّهات المؤمنين، ويؤمنون بأنّهن أزواجه في الآخرة. ويتبرءون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النّواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويرون أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، وأنهم هم الصّفوة من قرون هذه الأمة.

١٠ ـ ومن أصول أهل السنّة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يُجري الله على أيديهم من خوارق العادات.

١١ ـ ثم من طريقة أهل السنّة والجماعة: اتباع آثار رسول الله، ﷺ، باطنًا وظاهرًا، واتّباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ويُؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدّمون هدي محمد، ﷺ، على هدي كل أحد، وبهذا سمّوا أهل

الكتاب والسنّة.

١٢ - والكتاب والسنّة والإجماع هي الأصول الثلاثة التي يعتمدون عليها في العلم والدين، وهم يَزِنُونَ بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلّق بالدّين.

١٣ - ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشّريعة.

١٤ - ويرون إقامة الحجّ والجهاد، والجُمَع والأعياد مع الأمراء، أبرارًا كانوا أو فجّارًا، ويحافظون على الجماعات.

١٥ - ويدينون بالنّصيحة للأمة.

١٦ - ويأمرون بالصّبر عند البلاء، والشّكر عند الرّخاء، والرّضا بمرّ القضاء.

١٧ - ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، وينهون عن سفاسفها.

## المبحث الثامن علماء رجعوا إلى عقيدة السلف الصالح:

أختتم هذا الفصل بالكلام على موضوعٍ له دلالتُهُ الخاصّة على أهميّة الرّجوع إلى عقيدة السّلف الصّالح.

فالباحث المتتبّع لأحوال الفرق الإسلامية، وسِيَرِ أعلامها ورجالها، تستوقفه وتشد انتباهه بعض الأحداث المتشابهة في موضوعها ومضمونها. إنّها عودة كبار أئمة الكلام والمنطق إلى ما كان عليه السلف الصالح، من العقيدةِ والمنهجِ، وذلك بعد أن خَبِروا نهاية المسالك التي سلكوها. والتي أوقعتهم في الحيرة والتخبّط، وكانت سببًا في إبعادهم عن المنهج القويم. فرجعوا إلى الحقّ بكل قوّة وعزيمةٍ، معترفين بخطأ ما كانوا عليه، ومحذّرين الأمّة من أن يقعوا فيما وقعُوا فيه.

وأشهر هؤلاء الأئمّة الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - الذي رجع عما كان عليه من قبل، لا سيما في باب الأسماء والصّفات، وأعلن براءته من الطّريق الأول الذي سار عليه، وأنّ الطّريق الصّحيح الحق هو الطّريق الذي كان عليه سلف الأمّة وأئمة الحديث، وقد ألّف بعد رجوعه عدّة كتب أهمّها «الإبانة عن أصول الديانة»، وذكر فيها اعتقاده جملة وتفصيلاً.

كما أثبت رجوعه كثير من الأئمة[1]، منهم الحافظ ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب

---

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٨٧/١١، وقد ألف الشيخ حماد الأنصاري رسالة في ذلك أسماها «أبو الحسن =

المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»[1]. وأثبت له «الإبانة» ونقل نصوصًا منها.

وثبت رجـوعُ كثير من كبار أئمة الكلام إلى عقيدة السّلف الصّالح، مثل الرازي، والجويني (ت ٤٣٨هـ)، والشهرستاني (ت ٥٤٩هـ)، والغزالي (٥٠٥هـ).

وفي رجوع هؤلاء الأئمّة عبرة لكلّ مُعتبر، وفيها إقرار بأن عقيدة السّلف الصّالح هي الحق الذي يجب المصير إليه، وأنّها الطّريق الوحيد الذي يجب على كل مسلم أن يسلكه، وأن سائر الطّرق والسّبل منقطعةٌ بأصحابها، مسدودةٌ في وجه كل من سلكها، ويخشى عليه من نهايتها الأليمة.

على أنّ الكثـيرين لا يأخـذون بعين الاعتبار هذه المرحلة الأخيرة التي آل إليها هؤلاء العلماء، ورجعُوا فيها عن آرائهم السابقة. فنجد هؤلاء الناس يأخذون عن الكتب التي رجع عنها هؤلاء العلماء، ويُعَوِّلون عليها، ويغضّون الطرف عما يُخالفها من الآراء وإن كانت من نفس المؤلف الذي يعتمدون تواليفه السابقة.

بل إن بعض الباحثين والمنتسبين إلى العلم من المتأخرين يحاول أن يُشكّك ويطعن فيما كتبه هؤلاء العلماء من كلام يوافق ما كان عليه السلف الصالح، بل إن بعضهم يُحاول تحريف وتأويل كلامهم.

ومن الابتـلاء أنّ كثيرًا من المسلمين اليوم على العقائد والأفكار التي رجع عنها هؤلاء العلماء، ويعتمدون على الكتب والمُصنّفات التي كتبُوها قبل توبتهم ورجوعهم[2].

## نماذج من كلام بعض العلماء الذين رجعوا إلى عقيدة السلف الصالح:

**أ ـ نماذج من كلام أبي الحسن الأشعري:**

قال رحمه الله في أول كتاب «الإبانة»:

«فإنْ قال لنا قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدريّة والجهميّة والحروريّة والرافضة والمُرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون. قيل له قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسّك بكتاب ربّنا عز وجل وسنة نبينا، ﷺ.

---

= الأشعـري وعقيدته»، وذكر فيها أقوال كثير من الأئمة الذين قالوا برجوعه إلى عقيدة السلف، ويكفي ما ذكره الأشعري نفسه في كتابه «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٢٠).

(١) التبيين، ١٥٧ ـ ١٦٢ ط دار الفكر ـ بيروت.

(٢) انظر أبو حامد الغزالي والتصوف لعبدالرحمن دمشقية ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

وما روي عن الصّحابة والتّابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون. وبما كان يقـول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل نضّرَ الله وجهَهُ، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مجانبون»[1] ثم ذكر جملة اعتقاده.

ب ـ نماذج من كلام الجويني:

١ ـ ذمّه لعلم الكلام في آخر حياته، ونصحه للمسلمين أن يجتنبوه، حيث قال: «لا تشتغلوا بعلم الكلام، فلو عرفت أنّ الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به»[2].

٢ ـ كتابته للنّصيحة التي نصح بها إخوانه في الله «في صفات الله»[3]، ومن كلامه فيها: «فمن وفّقه الله، للإثبات بلا تحريفٍ، ولا تكييفٍ، ولا وقوفٍ، فقد وقع على الأمر المطلوب منه، إن شاء الله تعالى»[4].

جـ ـ نماذج من كلام أبي حامد الغزالي:

١ ـ نصرته لمذهب السّلف الصالح حيث قال: «الدّليل على أن مذهب السّلف هو الحق: أنّ نقيضه بدعة، والبدعة مذمومةٌ وضلالةٌ»[5].

٢ ـ ذمّه لعلم الكلام، حيث قال: «إن الصحابة ـ رضوان الله عنهم ـ كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد، ﷺ، فما زادوا على أدلة القرآن شيئًا، وما ركبوا ظهر اللّجـاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدّمات كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن ومنبع التّشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن، لا يقمعه إلا السّيف والسّنان، فما بعد بيان الله بيان»[6].

د ـ نماذج من كلام فخر الدين الرّازي:

قال في وصيته لتلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصبهاني، وذلك قبل موته: «لقد تأمّلت الطرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفيّة فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطّرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرّحمـٰن على العَرْشِ اسْتَوى﴾. (سورة طه، الآية: ٥).

---

(١) الإبانة في أصول الديانة ص ١٧ مكتبة دار البيان ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٦٠.

(٣) وقد قام زهير الشاويش بتحقيقها، وطبعها المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٤) النصيحة في الرب جل وعلا للجويني ص ٣٩، ط الثالثة.

(٥) إلجام العوام عن علم الكلام ص ٩٦ طبعة مكتبة الجندي القاهرة.

(٦) المصدر السابق ٨٩ ـ ٩٠.

﴿إليهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾. (سورة فاطر، الآية: ١٠). واقرأ في النفي ﴿ليس كمثله شيءٌ﴾.
(سورة الشورى، الآية: ١١). ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[١].

فالـواجب على كلّ مسلمٍ عاقـل أن يتحرّر من الهوى والّتعصّب، وأن يتحرّى الحق بإخـلاصٍ وتجـرّد، وأن يتّعظ بغيره من الذين أخطأوا الطّريق، ثم تابوا ورجعوا إلى الحق، واعترفوا بذلك.

وعلى المسلم أيضًا أن يقوي صلته بكتاب ربه، وسنة نبيه، ﷺ، قراءة، وتدبرًا، وفهمًا وعمـلاً، وأن يكثر من النظر والتأمّل لكتب السلف الصالح، التي هي مصدر العلم النافع والخير العميم.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٠١/٢١.



# الفصل الثاني

# تحكيم الكتاب والسنة

## وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الأدلّة على وجوب تحكيم الكتاب والسنّة، من القرآن الكريم.
المبحث الثّاني: الأدلّة على وجوب تحكيم الكتاب والسنة، من السنّة النبويّة.
المبحث الثّالث: الأدلّة على وجوب تحكيم الكتاب والسنّة، من أقوال السّلف الصّالح.



# الفصل الثاني

# تحكيم الكتاب والسنـة

**تمهيد:**

حيث إنّ الكتاب والسنّة هما المصدرُ الأساسيُّ للحقِّ، والنبع الصّافي لدين الإسلام، وفيهما المنهج الكامل لحياة البشر، وهما الميزان الصحيح الذي تُوزن به الأقوال والأفعال، جاءت الأدلّة في الحثّ على اتباعهما، والعمل بهما، والاعتصام بهما، والردّ إليهما عند التّنازع والاختلاف.

ولا يكون للمسلمين شأنٌ، ولا عزٌّ ولا نصرٌ، ولا فلاح في الدّنيا، ولا نجاة في الآخرة، إلا بامتثال أوامر الله تعالى وطاعته، وطاعة رسوله، ﷺ، واجتناب ما نهى الله عنه ورسوله، ﷺ.

والأدلة في هذا الموضوع كثيرة جدًّا، وفيما يلي ذكر لبعضها:

## ١ ـ من القرآن الكريم:

جاءت آياتٌ كثيرةٌ بالأمر بطاعة الله، ورسوله، ﷺ، وذلك بأسلون التّرغيب تارة، نحو قوله تعالى: ﴿وأَطِيعُوا الله والرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٣٢).

﴿ومن يُطعِ الله والرَّسولَ فأُولئِكَ مَعَ الذينَ أَنْعَمَ الله عَلَيْهِم منَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهَداءِ والصَّالِحينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾. (سورة النساء، الآية: ٦٩).

وبأسلوب التّرهيب تارة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا الله والرَّسُولَ فإِنْ تَوَلَّوا فَإِنَّ الله لَا يُحِبُّ الكَافِرينَ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ٣٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الله وأَطِيعُوا الرَّسُولَ واحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُم فاعلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا البَلَاغُ المُبِينُ﴾. (سورة المائدة، الآية: ٩٢).

كما جاءت آيات تمدح المؤمنين الذين يُطيعون الله ورسوله، ﷺ، مع البشرى العظيمة لهم بالفوز والفلاح، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ المُؤمنينَ إِذَا دُعُوا إِلى الله وَرَسُولِهِ لِيَحكُمَ بَينَهُم أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾. (سورة النور، الآية: ٥١).

وأمر سبحانه عباده المؤمنين بالتّحاكم إلى الكتاب والسّنة عند التّنازع، فقال: ﴿يا أَيُّهَا

الذينَ آمَنُوا أَطِيعوا الله وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولي الأمر مِنكُمْ فَإنْ تَنَازَعْتُم في شَيَءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله والرَّسُولِ إنْ كُنتُم تُؤمِنُونَ بالله والْيَوْمِ الآخِرِ ذَلكَ خَيرٌ وأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩).

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: «قال مجاهد وغير واحد من السّلف أن يردّ التّنازعُ في ذلك إلى الكتاب والسنّة»[١].

وقال القُرطُبي في المقصود بالردّ إلى الله والرّسول: «أي ردُّوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسوله بالسؤال في حياته، أو بالنظر في سنته بعد وفاته، ﷺ، هذا قول مجاهد والأعْمَشِ وقتادةَ، وهو الصّحيح»[٢].

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: «أمر بردّ كل ما تنازع الناس فيه، من أصول الدين وفروعه، إلى الله والرسول، أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله، فإنّ فيهما الفصل في جميع المسائل الخلافية، إمّا بصريحهما، أو عمومهما، أو إيماء، أو تنبيه، أو مفهوم، أو عموم معنى، يقاس عليه ما أشبهه. لأنّ كتاب الله وسنّة رسوله، عليهما بناء الدين، ولا يستقيم الإيمان إلا بهما فالردّ إليهما شرط في الإيمان»[٣].

بل نجد من الآيات التي تنفي الاختيار عن كل مؤمن ومؤمنة، إذا حكم الله ورسوله، ﷺ، في أمر ما من الأمور.

يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَمَن يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِينًا﴾. (سورة الأحزاب، الآية: ٣٦).

وهذه الآية وإن كانت قد نزلت في زينب بنت جحش رضي الله عنها حين خطبها رسول الله، ﷺ، على مولاه زيد بن حارثة ـ رضي الله عنه ـ فامتنعت ثم أجابت، إلا أنّها خطاب لكل مؤمن ومؤمنة، وعامة في كل الأمور.

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: «فهذه الآية عامة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء، فليس لأحد مخالفته، ولا اختيار لأحد ههنا، ولا رأي ولا قول»[٤].

واستدلّ القرطبي بهذه الآية على أنّ صيغة «افعل» للوجوب في أصل وضعها، قال: «لأن

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٥١٨/١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/٥.
(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٨٩/٢ ـ ٩٠.
(٤) تفسير القرآن العظيم ٤٩٠/٣.

الله تبارك وتعالى نفى خيرة المكلّف عند سماع أمره وأمر رسول الله، ﷺ، ثم أطلق على من بقيت له خيرة عند صدور الأمر اسم المعصية، ثم علّق على المعصية بذلك الضلال، فلزم حمل الأمر على الوجوب. والله أعلم»[1].

وقال الشيخ السعدي: «أيْ: لا ينبغي ولا يليق، من اتصف بالإيمان، إلا الإسراع في مرضاة الله ورسوله، والهرب من سخط الله ورسوله، وامتثال أمرهما، واجتناب نهيهما»[2].

ونهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتقدّموا بين يدي الله ورسوله. فقال: **﴿يا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّموا بينَ يَدَي الله وَرَسُولِهِ واتَّقُوا الله إنَّ الله سَميعٌ عَليمٌ﴾**. (سورة الحجرات، الآية: ١).

وقد ذكر ابن كثير أقوالاً عن السلف الصالح في معنى قوله تعالى: **﴿لَا تُقَدِّموا بَيْنَ يَدَي الله وَرَسُولِه﴾**. منها[3]: عن ابن عباس قال: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنّة. وعن الضّحاك: لا تقضوا أمرًا دون الله ورسوله من شرائع دينكم. وقال سفيان الثوري: **﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي الله وَرَسُولِهِ﴾**. بقول ولا فعل.

وقال الشيخ السّعدي في بيان ما يُستنبط من الآية الكريمة: «هذا مُتضمّن للأدب مع الله تعالى، ومع رسول الله، ﷺ، والتعظيم والاحترام له، وإكرامه.

فأمر الله عباده المؤمنين، بما يقتضيه الإيمانُ بالله ورسوله، من امتثال أوامر الله، واجتناب نواهيه، وأن يكونوا ماشين خلفَ أوامر الله، متّبعين لسنّة رسول الله، ﷺ، في جميع أُمورهم. وأن لا يتقدّموا بين يدي الله ورسوله، فلا يقولوا حتى يقول، ولا يأمُروا حتى يأمُر.

فإنّ هذا، حقيقة الأدب الواجب، مع الله ورسوله، وهو: عنوان سعادة العبد وفلاحه. وبفواته تفوته السعادة الأبديّة، والنّعيم السّرمدي»[4].

## ٢ ـ من السنة النبوية:

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: خطب رسولُ الله، ﷺ، في حجّة الوداع فقال: **«يا أيها الناس: إنّي قد تركتُ فيكم، ما إنْ اعتصَمْتُم به فلن تضلُّوا أبدًا، كتابَ الله وسنّتي»**[5].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٨٨.
(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٣) تفسير القرآن العظيم ٤/٢٠٥.
(٤) تيسير الكريم الرحمن ٧/١٢٦.
(٥) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الجامع، ـ باب النهي عن القول بالقدر (رقم ١٦١٩) والحاكم (١/٩٣) والبيهقي =

وعن العِرْباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ قال: قام فينا رسول الله، ﷺ، ذات يوم فوعظنا موعظة بليغةً، وجلَتِ منها القلوبُ، وذَرفت منها العيونُ. فقيل: يا رسول الله، ﷺ، وعظتنا موعظة مودّع. فاعهد إلينا بعهد. فقال: «**عليكم بتقْوَى الله، والسّمع والطّاعة، وإنْ عبدًا حبشيًّا، وستَرَوْن بعدي اختلافًا شديدًا. فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاءِ الرّاشدين المهديينّ. عضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم والأمورُ المُحْدثات، فإنّ كل بدعة ضلالةٍ**»[1].

فقد أخبر النبي، ﷺ، في هذا الحديث بوقوع الاختلاف وحصوله في أمته، فأوصى أصحابه ـ رضوان الله عليهم ـ، ـ ويدخل في الخطاب كافة الأمة ـ بالتّمسك بسّنته، وسنّة الخلفاءِ الرّاشدين عند وقوع الاختلاف.

فالتزام السنّة هو الحلّ عند وقوع البدع، لذلك نرى من فقه الإمام مالك ـ رحمه الله ـ أنه ذكر حديث الاعتصام بالكتابِ والسنّة في بَاب النّهي عن القول بالقدر.

وعن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كان رسول الله، ﷺ، إذا خطب احمرّت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول صبّحكم ومسّاكم، ويقول: **بُعثتُ أنا والسّاعة كَهاتَيْن**، ويقرن بين أُصبعيْه السّبابة والوسطى، ويقول: **أما بعد فإنّ خير الحديث كتاب الله، وخيرَ الهدي هدْيِ محمد، وشرّ الأمور مُحدثاتُها، وكلّ بدعةٍ ضلالة**»[2].

يقول ابن حجر في أثناء كلامه على هذا الحديث: «وقد توسّع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التّابعين وأتباعِهم، ولم يقتنعُوا بذلك حتى مزجُوا مسائل الدّيانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردّون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مُستكرهًا، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أنّ الذي دونوه هو أشرف العلوم

---

(١١٤/١٠) وابن حزم في «الأحكام» (٨٠٩/٦)، والرافعي في «التدوين» (١٧٨/٤).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٨٢٨)، وابن ماجه (٤٤٤٣)، والدارمي (٤٤/١ ـ ٤٥)، وابن نصر في «السنة» (ص ٢١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٢٦ ـ ٣٤). وابن حبان في «صحيحه» (٤/١)، والآجري في «الشريعة» (ص ٤٦، ٤٧). وأحمد (١٢٦/٤)، والحاكم (٩٥/١ ـ ٩٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ح: ٩٤ ـ ٩٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١٨١/٢ ـ ١٨٢)، وقد صححه الشيخ الألباني. انظر إرواء الغليل ١٠٧/٨، صحيح سنن الترمذي (٣٤١/٢)، صحيح سنن ابن ماجه (١٣/١)، ظلال الجنة (١٧/١ ـ ٢٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ـ باب تخفيف الصلاة والخطبة (١١/٣) رقم (٨٦٧)، والنسائي (٢٣٤/١)، وأحمد (٣١٩/٣، ٣٧١)، والبيهقي (٢١٤/٣). وزاد النسائي «وكل ضلالة في النار» وهي عند البيهقي أيضًا في «الأسماء والصفات» وصحح سندها الشيخ الألباني. انظر إرواء الغليل (٧٣/٣). وأخرجه ابن ماجه في «المقدمة» (رقم ٤٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤).

وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامّي جاهلٍ، فالسّعيد من تمسّك بما كان عليه السّلفُ واجتنبَ ما أحدثه الخَلَفُ»[1].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«دعوني ما تركتُكم، فإنّما أهلكَ من كان قبلكم سؤالُهم واختلافُهم على أنبيائِهم، فإذا نهيتكم عن شيءٍ فاجتنبُوه، وإذا أمرتُكم بشيءٍ فأتُوا منه ما استطعْتُم»**[2].

قال ابن حجر في شرح الحديث: «فينبغي للمسلم أن يبحث عمّا جاء عن الله ورسوله، ثم يجتهد في تفهّم ذلك والوقوف على المراد به، ثم يتشاغل بالعمل به فإن كان من العلميّات يتشاغلُ بتصديقه واعتقادِ حقّيته، وإن كان من العمليات بذلَ وُسعه في القيام به فعلاً وتركًا»[3].

هذا هو الموقف الصحيح الذي يجب على كل مسلم أن يتخذه مع كتاب ربه عز وجل، وسنة نبيه، ﷺ، التعلم والفهم، ثم التّصديق والعمل والامتثال.

فبهذا المسلك والمنهج نال السّابقون رضوان الله عنهم، وجزاهم ربهم تبارك وتعالى بذلك التوفيق والنصر، والعزّ في الدّنيا، والجنّة والنّعيم المقيم في الآخرة.

وعن المِقْدام بن معد يكرب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«ألا إنّي أوتيتُ القرآن ومثله معه، ألا يُوشِك رجلٌ شَبْعان على أريكته[*] يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحِلُّوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرّموه، وإنّ ما حرّم رسولُ الله كما حرّم الله»**[4].

---

(١) فتح الباري ٢٥٣/١٣.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٢/٤)، ومسلم (١٠٢/٤)، (٩١/٧)، وأحمد (٢٤٧/٢، ٢٥٨، ٣١٣، ٤٢٨، ٤٤٧ ـ ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥١٧)، والنسائي (٢/٢)، والترمذي (٣٧٩/٣)، وابن ماجه (١/ ٤ ـ ٥)، والدارقطني (٢٨١). وأورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٣٠/٢ ح: ٨٥٠) وخرجه في إرواء الغليل (١٨٣/١).

(٣) فتح الباري ٢٦٣/١٣.

(*) الأريكة: السرير. قال الخطابي: «وإنما أراد بهذه الصفة: أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم، ولم يغدوا ولم يروحوا في طلبه في مظانه واقتباسه من أهله». انظر معالم السنن (٨/٧).

(٤) رواه أبو داود (٢٠٠/٤) (ح: ٤٦٠٥)، والترمذي (٣٨/٥) ـ (ح: ٢٦٦٣)، وقال: حسن صحيح، والإمام أحمد في «المسند» (١٣٠/٤)، وابن ماجة في «المقدمة» (٦/١) ـ (ح: ١٣)، والدارمي في «المقدمة» (١٤٤/١)، والحاكم (١٠٨/١، ١٠٩) وصححه. والحميدي في «المسند» (٢٥٢/١)، والآجري في «الشريعة» (٥٠/١)، والبغوي في «شرح السنة» (ح: ١٠١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨٢/١) (ح: ٩٨)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢) (ح: ٦٢ ـ ٦٤).

قال الخطابي ـ رحمه الله ـ في شرح الحديث: «يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنّها رسول الله ﷺ، مما ليس له في القرآن ذكر، على ما ذهبت إليه الخوارجُ والرّوافض، فإنّهم تعلّقوا بظاهرِ القرآن، وتركُوا السّنن التي قد ضمّنت بيان الكتاب، فتحيّروا وضلّوا»[1].

وقال ابن بطة[2] ـ رحمه الله ـ محذّرًا المسلمين من شرّ هؤلاء المنكرين لسنة النبي، ﷺ: «وليعلم المؤمنون من أهل العقل والعلم أنّ قومًا يُريدون إبطال الشّريعة ودروس آثار العلم والسنّة، فهم يُموّهون على من قلّ علمه، وضَعُفَ قلبه، بأنهم يدعُون إلى كتاب الله، ويعملُون به، وهم من كتاب الله يهربُون، وعنه يُدبرُون، وله يُخالفون، وذلك أنهم إذا سَمِعوا سنة رويت عن رسول الله، ﷺ، رواها الأكابر عن الأكابر، ونقلها أهل العدالة والأمانة، ومن كان موضع القدوة والأمانة، وأجمع أئمة المسلمين على صحتها، أو حكم فقهاؤهم بها، عارضُوا تلك السنّة بالخلافِ عليها، وتلقّوها بالردّ لها. وقالوا لمن رواها عندهم: تجد هذا في كتاب الله؟ وهل نزل هذا في القرآن؟ وائتوني بآية من كتاب الله حتى أُصدّق بهذا»[3].

فحكم عليهم بخبث النيّة وسوء الطّويّة، وأنهم يريدون هدم دين الإسلام، وإبطال الشريعة. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نورَ الله بِأَفْوَاهِهِم والله مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ﴾.
(سورة الصف، الآية: ٨).

قال الإمام الشّافعي ـ رحمه الله ـ: «لم أسمع أحدًا نسبه الناسُ أو نسبَ نفسه إلى علم، يُخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله، ﷺ، والتّسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتّباعه، وأنه لا يلزم قولٌ بكلّ حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله، ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأنّ فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله، ﷺ، واحد لا يُختلف في أن الفرضَ الواجب قبول الخبر عن الرّسول إلا فِرْقَة[4] سأصف قولها إن شاءالله»[5].

وفي الحديث السّابق إثبات لحجية السنة، وأنّها واجبة الاتباع على كلّ مسلم.

---

(١) معالم السنن ٨/٧ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٢٢٣/١.

(٤) لم يبين الشافعي اسم الفرقة التي رد عليها، وقد استظهر الخضري أنه يعني بذلك المعتزلة. انظر تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص (١٩٧). وانظر كتاب جماع العلم للشافعي حاشية (ص ١١).

(٥) جماع العلم للشافعي (ص ٧ ـ ٩) تحقيق الأستاذ محمد أحمد عبدالعزيز ط ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى.

وفيه ردّ صريحٌ على الذين أنكرُوا حجيّة السنة قديمًا كالرّافضة[1]، والمعتزلة[2] وغيرهم، وحديثًا كالقرآنيّين[3]، والمستشرقينَ[4] وتلاميذهم كأمثال: أبي ريه[5] ورشاد خليفة[6]، وغيرهما.

## السنة من الوحي:

تعتبر السّنة النبويّة جزءٌ من الوحْي، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عنِ الهَوى. إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾. (سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤).

وقال تعالى: ﴿وأنْزَلنَا إليْكَ الذِّكرَ لتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ ولعَلَّهُم يَتَفكَّرُونَ﴾. (سورة النحل، الآية: ٤٤).

وعن حسان بن عطية[7]: قال: «كان جبريلُ، ﷺ، ينزلُ على النبي، ﷺ، بالسنّة كما

---

(١) وقد رد عليهم الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» والكتاب يصلح للرد على كل الطوائف المنكرة لحجية السنة.

(٢) وقد رد عليهم الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه «جماع العلم» كما تقدم وتوجد رسالة صغيرة لأحد المعاصرين في الرد عليهم، بعنوان «موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها» لأبي لبابة حسين.

(٣) سموا أنفسهم بالقرآنيين لأنهم يرون الحجة في القرآن الكريم فقط، وينكرون حجية السنة، ومن رؤوسهم مؤلف الأضواء القرآنية، الذي رد عليه الشيخ حمود التويجري في كتابه «الرد القويم على المجرم الأثيم» وصدر منه الجزء الأول. وانظر كتاب «القرآنيون وشبهاتهم حول السنة» لمؤلفه خادم حسين إلهي بخش وقد طبعته مكتبة الصديق بالطائف.

(٤) «مستشرق» بالمعنى العام تطلق على كل عالم غربي يشتغل بدراسة الشرق كله، في لغاته وآدابه وحضارته وأديانه. انظر «الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري» للدكتور محمود حمدي زقزوق (ص ١٨) كتاب الأمة الخامس سنة ١٤٠٤هـ.
وقد قام الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله ـ بتفنيد آراء المستشرقين والرد عليهم في كتابه النفيس «السنة ومكانتها في التشريع»، كما رد فيه على كل الذين ينكرون حجية السنة.

(٥) صاحب كتاب «أضواء على السنة المحمدية» الذي طعن فيه في السنة النبوية، وتهجم فيه على نقلتها وفي مقدمتهم الصحابة رضوان الله عليهم، وقد رد عليه مجموعة من العلماء، ومن أحسن الردود التي ردت سهامه عليه فأصابته بمقتل كتاب «الأنوار الكاشفة» للعلامة الشيخ عبدالرحمن بين يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ).

(٦) وقد رد عليه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز في العدد «التاسع» من مجلة البحوث الإسلامية لسنة ١٤٠٤هـ. انظر ص ٣٩ ـ ٤٥، والمستشار حسين ناجي محمد محيى الدين في كتابه «بيان أن فرية الإعجاز العددي للقرآن خدعة بهائية»، وقد صدرت الطبعة الثانية منه سنة ١٤٠٥هـ عن دار الزهراء ـ القاهرة.

(٧) حسان بن عطية المحاربي مولاهم، أبو بكر الدمشقي، ثقة فقيه عابد، من الرابعة، مات بعد العشرين ومائة. انظر ترجمته في «تقريب التهذيب» لابن حجر ص ١٥٨ رقم (١٢٠٤).

ينزل القرآن عليه يعلّمه إيّاها كما يعلّمه القرآن»[1].

وقال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: «لما بيّنا أنّ القرآن هو الأصلُ المرجوع إليه في الشّرائع، نظرنا فيه، فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله، ﷺ، ووجدناه عز وجل يقول واصفًا لرسوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾. فصحّ لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عزّ وجل إلى رسوله، ﷺ، على قسمين:

**أحدهما**: وحيٌ متلوٌّ مؤلّف تأليفًا معجز النّظام وهو القرآن.

**الثاني**: وحيٌ مرويٌّ منقولٌ غير مؤلّف ولا مُعجز النّظام ولا متلوّ، لكنه مقروءٌ.

وهو الخبر الوارد عن رسول الله، ﷺ، وهو المبيّن عن الله ـ عزّ وجلّ ـ مراده منّا»[2].

فالقرآن الكريمُ، والسنّة النبوية من مشكاةٍ واحدة، وهي داخلةٌ في ذلك الوعد الصّادق بالحفظ والضّمان الأكيد، حيث قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (سورة الحجر، الآية: ٩).

وكان من مظاهر ذلك الحفظ ما نراه ونلمسه من جهود جهابذة السنة الذين بذلوا جهودًا عظيمة لحفظها، والذب عنها وغَربلتِها، وتمييز صحيحها من سقِيمها، والتأليف في العلوم التي تخدمها.

فكان من آثار هؤلاء الجهابذة ما تزخر به المكتبات الإسلامية ـ على مدى العصور ـ من مؤلفات قيمة في السنة وعلومها وشرُوحَها[3].

## ٣ ـ من أقوال السلف الصالح:

عن محمد بن سيرين قال: «كانوا لا يختلفون عن ابن مسعود في خمس: أنّ أحسنَ الحديث كتابُ الله، وخير السنّة سنّة محمدٍ، ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتُها، وأنّ أكيسَ الكيس التّقى، وأنّ أحمَقَ الحُمْقِ الفُجُور»[4].

---

(١) رواه الدارمي (ح: ٥٩٣)، والمروزي في «السنة» (٢٨، ١١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٨٣/١ ح: ٩٩).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ص ٨٧.

(٣) انظر مقدمة محقق كتاب «النكت على كتاب ابن الصلاح» ص ٨، ٩ تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤هـ.

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ح: ٨٥٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص ٢٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٤١)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٣٢٤/١ ـ ٣٢٥ ح: ١٧٠).

وعن عثمان بن حاضر الأزدي، قال: قلت لابن عباسٍ: أوصني، قال: «عليك بالاستقامة، واتّباع الأثر، وإيّاك والتّبدّع»[1].

وعن مالك بن أنس قال: «كان عمر بن عبدالعزيز يقول: سنّ رسول الله ﷺ، وولاة الأمر من بعده سننًا الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعةِ الله، وقوةٌ على دين الله، من اهتدى بها مهتدي، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتّبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولّى، وأصلاه جهنّم وساءت مصيرًا»[2].

وعن الزهري، قال: «كان من مضى من علمائنا يقولُون: الاعتصام بالسنّة نجاةٌ»[3].

وهكذا نرى توافر الأدلّة على هذا الأصل العظيمِ، فلا يستقيم دين امرىء مسلمٍ إلاّ إذا تمسّك بهذا الأصل، واتخذه منهاجًا يسير عليه، ويثبتُ عليه حتّى المات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه: «وشواهدُ هذا الأصل العظيم الجامعِ من الكتاب والسنّة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة»، كما ترجم عليه البخاري والبَغويّ وغيرهما، فمن اعتصم بالكتاب والسنّة كان من أولياء الله المتقينَ، وحزبه المفْلحينَ، وجنده الغالبينَ»[4].

وقد كان هذا الأصلُ من الأصول التي اتّفق عليها سلفُ هذه الأمّة، فكان ذلك من أعظم نعم الله عليهم، يقول شيخ الإسلام: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم، اعتصامهم بالكتاب، والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، أنه لا يُقبل من أحدٍ قطّ أن يُعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقهِ، ولا معقولهِ، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيّات والآيات البيّنات أن الرسول، ﷺ، جاء بالهدى ودين الحقّ، وأنّ القرآن يهدي للتي هي أقومُ»[5].

---

(١) رواه الدارمي (١/٥٣)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص ٢٥). وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٣٧ ـ ٣٣٩، ح: ٢٠٠ ـ ٢٠٦).

(٢) رواه الآجري في «الشريعة» ص ٤٨، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ح: ٣٤)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣٥٢ ـ ٣٥٣ ح: ٢٣٠، ٢٣١).

(٣) رواه الدارمي (١/٤٥)، والآجري في «الشريعة» (ص ٣١٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ح: ١٣٦، ١٣٧)، وابن المبارك في «الزهد» (١/٢٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٦٩)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٣١٩ ـ ٣٢٠ ح: ١٥٩، ١٦٠).

(٤) مجموع الفتاوى ١١/٦٢٣.

(٥) مجموع الفتاوى ١٣/٢٨. وانظر ١٦/٤٧١ ـ ٤٧٢.

وقد عبّر اللالكائيّ عن هذه الحقيقة النّاصعة في أول كتابه «أصول السنّة» بقوله: «أما بعد: فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلّف الله عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدّلائل واليقينِ، والتوصّل إلى طُرقِها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقُول، وأوضح حُجّة ومعقولٍ، كتاب الله الحقّ المبينُ. ثم قول رسول الله، ﷺ، وصحابته الأخيار والمتقين، ثم ما أجمع عليه السّلف الصالحون، ثم التمسّك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلّون. فهذه الوصايا الموروثة المتبوعةِ، والآثار المحفوظةِ المنقولةِ، وطرائق الحقّ المسلوكة والدّلائل اللائحة المشهورة، والحُجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصّحابة والتّابعون، ومن بعدهم من خاصّة الناس وعامّتهم من المسلمين. واعتقدوها حُجّة فيما بينهم وبين الله ربّ العالِمين. ثمّ من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتّبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتّقين وكان مع الذين اتّقوا والذين هم مُحسنُون. فمن أخذ في مثل هذه المحجّة وداوم بهذه الحججِ على منهاج الشّريعة أحسنَ في دينه التّبعة، في العاجلةِ والآجلةِ. وتمسّك بالعروةِ الوُثقى التي لا انفصام لها»[1].

فيجب على كلّ مسلمٍ أن يحرص كلّ الحرص على الاعتصام بكتاب الله وسنّة رسوله، ﷺ، والتمسّك بما أجمع عليه السّلف الصّالح، وأن يجعل ذلك ميزانًا يزنُ به ما اختلفَ فيه الناس بعد القرون الفاضلة من الأقوال والأفعال والمعتقدات وغيرها.

وتحكيم الكتاب والسنّة من شروط تحقق المفهوم الشّرعي لـ «الجماعة» بالمعنيين الخاص والعام واللذين سبق ذكرهما.

فتحكيم الكتاب والسنة واجب على كل فرد مسلم، كما أنه واجب على الحاكم المسلم، الذي ولّاه الله أمر الأمّة الإسلامية؛ وذلك بأن يُحكِّم فيهم شرع الله في كل شأن من شؤون الحياة صغيرها وكبيرها.

---

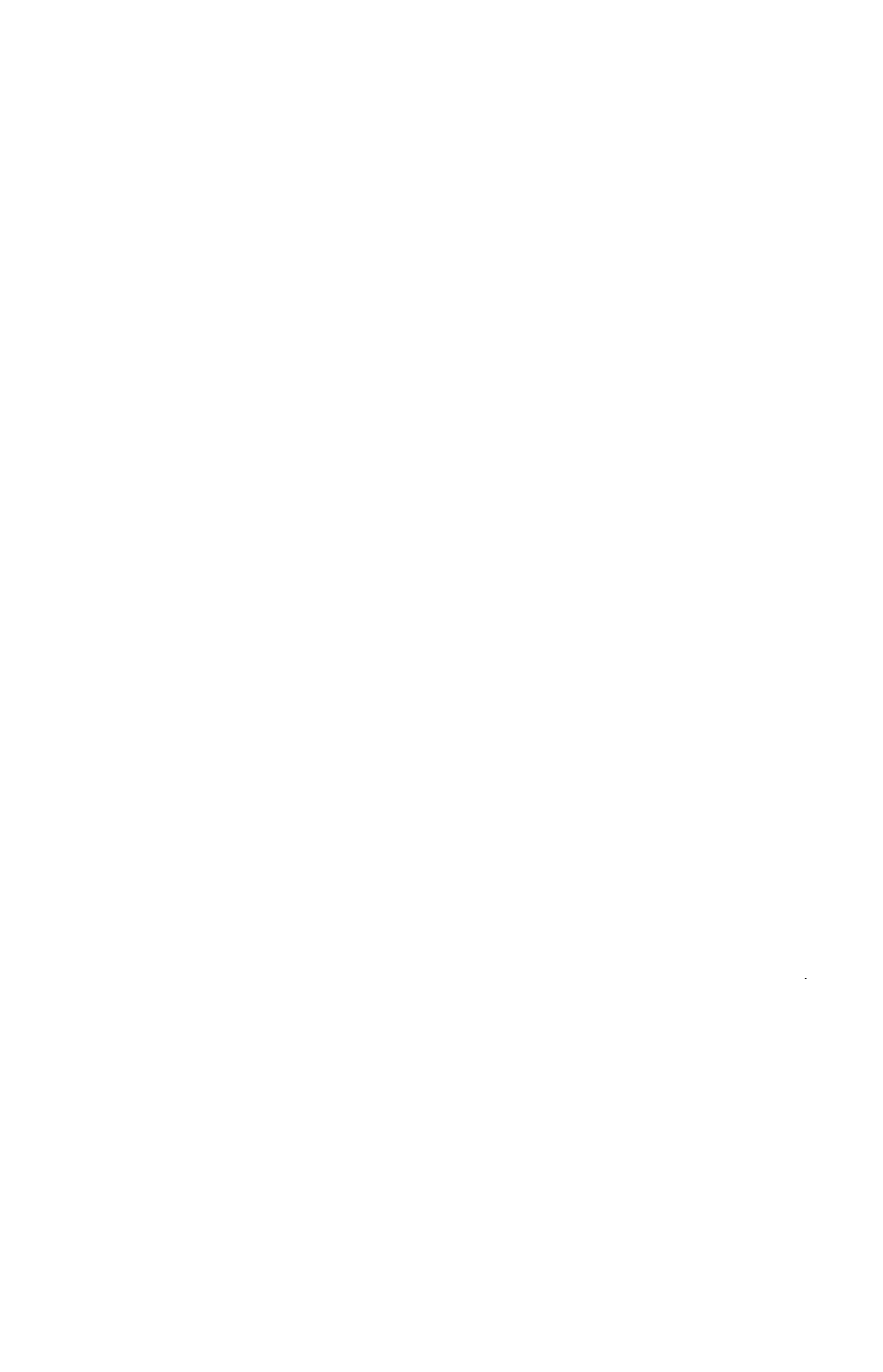
(١) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي ص ١٠١ ـ ١٠٢ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.

# الفصل الثالث

# الإخلاص وتجريد المتابعة

## وفيه ثلاثة مباحث وهي

المبحث الأول: الأدلّة من القرآن الكريم.
المبحث الثاني: الأدلّة من السنّة النبويّة.
المبحث الثالث: الأدلّة من أقوال السّلف الصّالح.



# الفصل الثالث
# الإخلاص وتجريد المتابعة

إخلاصُ الدّين لله تعالى، وتجريدُ المتابعة لنبيه، ﷺ، هما الرّكنان الأساسيّان، والرّكيزتَان العظيمتان لدين الإسلام.

وهما حقيقة الشّهادتين: شهادة أن لا إلـه إلاّ الله، وأنّ محمدًا رسولُ الله. وهما شرطا قبول أيّ عمل كان.

فلا يتحقّق إسلامُ امرىءٍ، ولا يُقبلُ منه قولٌ ولا عملٌ، إلا إذا حقّقهما، وأتى بمقتضياتهما.

يقول ابن أبي العزّ الحنفي ـ رحمه الله ـ : «فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرّسول»[1].

ويقـول شيخ الإسـلام ابن تيمية ـ رحمـه الله ـ : «وبـالجملة فمعنا أصلان عظيمان، أحدهما: أن لا نعبد إلا الله. والثاني: أن لا نعبده إلا بما شرع. لا نعبده بعبادة مبتدعة. وهذان الأصلان هما تحقيقُ شهادة أن لا إلـه إلاّ الله، وأن محمدًا رسول الله»[2].

ويقـول ابن القيم ـ رحمه اللهـ: «فلا يكون العبد متحقّقًا بـ ﴿إيّاكَ نعبدُ﴾ إلا بأصلين عظيمين: أحدهما: متابعة الرّسول، ﷺ.

والثاني: الإخلاصُ للمعبود»[3].

ولا نجـد كثـرةً للأدلّـة مثـل ما نجـده في هذا الباب، فالآيات والأحاديثُ كثيرةٌ جدٌّ ومتنوعة. ولسلفنـا الصّـالـح عنـاية كبيرةٌ بهذا الموضوع أيضًا، لذلك نجد أن عامّة كلامهم يدورُ حوله.

وفيما يلي ذكر لبعض الأدلّة الواردةِ في هذا الموضوع:

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٠.

(2) مجموع الفتاوى ١/٣٣٣ ـ ٣٣٤، وانظر ٥٨٦/١١.

(3) مدارج السالكين ٨٣/١، التفسير القيم ص ٧٣ تحقيق محمد الفقي ط ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ وقد ذكر ـ رحمه الله ـ أقسام الناس بحسب هذين الأصلين وأنهم أربعة أقسام: ١ ـ أهل الإخلاص والمتابعة. ٢ ـ من لا إخلاص له ولا متابعة. ٣ ـ من هو مخلص في أعماله، لكنها على غير متابعة كجهال العباد. ٤ ـ من أعماله على متابعة، لكنها لغير الله. انظر ص ٧٣ ـ ٧٥.

# المبحث الأول

## الأدلة من القران الكريم

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجهَهُ لله وَهُوَ مُحسنٌ واتَّبَعَ مِلَّةَ إبراهِيم حنيفًا﴾. (سورة النساء، الآية: ١٢٥).

«قال ابن كثير في تفسير هذه الآية:

﴿وَمَنْ أَحسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله﴾. أي أخلص العمل لربه عزّ وجلّ فعملَ إيمانًا واحتسابًا، ﴿وهُوَ مُحْسِنٌ﴾. أي اتّبع في عمله ما شرعه الله له، وما أرسل به رسوله من الهدى ودين الحق. وهذان الشّرطان لا يصحّ عمل عامل بدونهما، أي يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصّواب أن يكون متابعًا للشريعة، فيصحّ ظاهره بالمتابعة، وباطنه بالإخلاص، فمتى فقد العمل أحد هذين الشرطين فسد»[1].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُم يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ واحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلَ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾. (سورة الكهف، الآية: ١١٠).

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية:

﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا﴾: . «ما كان موافقًا لشرع الله ﴿وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾. وهو الذي يراد به وجه الله وحده لا شريك له، وهذان ركنا العمل المتقبَّل. لابدّ أن يكون خالصًا لله، صوابًا على شريعة رسول الله، ﷺ»[2].

ويقول الشيخ السّعدي في معنى قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا﴾. «وهو الموافق لشرع الله، من واجب ومستحبّ»[3].

وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾: «أي: لا يرائي بعمله، بل يعمله خالصًا لوجه الله تعالى. فهذا الذي جمع بين الإخلاص والمتابعة، هو الذي ينال ما يرجو ويطلب. وأمّا من عدا ذلك، فإنّه خاسرٌ في دنياه وأخراه، وقد فاته القربُ من مولاه، ونيل رضاه»[4].

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٥٥٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣/١٠٨.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٥/٨٧.

(٤) المصدر السابق ٥/٨٨.

وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الذي بِيَدِهِ المُلْكُ وهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ. الذي خَلَقَ المَوْتَ والحَيَاةَ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَملاً وهُوَ العَزِيزُ الغَفُورِ﴾. (سورة الملك، الآيتان: ١، ٢).

قال ابن كثير: «﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾. أي خير عملاً كما قال محمد بن عجلان ولم يقل أكثر عملاً»[١].

وقال السعدي: «﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾. أي: أخلصه وأصوبه»[٢].

وهذا الذي ذكره السّعدي ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية هو المذكور عن الفُضيْل بن عيّاض[٣]، عندما سُئل: يا أبا علي ما أخلصه وأصْوَبه؟ قال: «إنّ العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإن كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل حتى يكون خالصًا صوابًا. والخالص أن يكون لله، والصّواب أن يكون على السنّة»[٤].

وجاءت آيات أُخرى كثيرةٌ تحثّ على إخلاص الدّين لله تبارك وتعالى، وتوحيده، وتنهى عن الإشراك به سبحانه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لله رَبِّ العَالَمِينَ. لاَ شَرِيكَ لَهُ وبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ﴾. (سورة الأنعام، الآيتان: ١٦٢، ١٦٣).

وقال تعالى: ﴿فَادْعُوا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ﴾. (سورة غافر، الآية: ١٤).

وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ الله مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾. (سورة الزمر الآية: ٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾. (سورة البيّنة، الآية: ٥).

وقال تبارك وتعالى محذرًا عباده من الشرك: ﴿إنَّهُ مَن يُشْرِكْ بالله فَقَدْ حَرَّمَ الله عَلَيْهِ الجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾. (سورة المائدة، الآية: ٧٢).

وقال تعالى: ﴿واعْبُدُوا الله وَلاَ تُشركُوا بِهِ شَيئًا﴾. (سورة النساء، الآية: ٣٦).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إليكَ وإِلَى الذينَ من قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾. (سورة الزمر، الآية: ٦٥).

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣٩٦/٤.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٤٢٨/٧.

(٣) ابن مسعود بن بشر، الإمام القدوة الثبت شيخ الإسلام (ت ١٨٧هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٢١/٨، شذرات الذهب ٣٦١/١.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٣٣/١.

فإخلاصُ الدِّين لله، بإخلاصِ العبادات كلِّها ظاهرها وباطنها لله ربِّ العالمين وحده، هو حقيقةُ العبوديّة، التي خلق الله عزَّ وجلَّ لأجلها الخلق، وأرسل بها الرّسل: وأنزلَ بها الكتب، وبها تفرّق الناس إلى مؤمنين وكافرين.

وهذا هو توحيد الألوهيّة، الذي كان مُفتتح دعوة الرسل، عليهم السلام، وهو التوحيدُ المطلوبُ من كل الخلق، وأولّ واجب عليهم، وآخر واجبٍ. ولا يتحقّق التّوحيد إلا بتخليصه وتصفيته من شوائب الشّرك والبدع والمعاصي[1].

فالواجب على المسلم أن يخلص دينه لله عزّ وجلّ، وذلك بأن يعبده وحده، ولا يشركُ به شيئًا. فإنّ الشّرك محبطٌ للعمل، ومُجلب لسخط الربّ، ومانعٌ من دخول الجنة، وهو أعظمُ ذنب عُصي الله تعالى به.

وإذا علمنا أن التّوحيد هو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة، فالشّرك بضدّ ذلك، أي: هو صرفُ شيءٍ من أنواع العبادة لغير الله عزّ وجلّ[2].

والشّرك ثلاثةُ أنواعٍ: شركٌ أكبر، وشركٌ أصغر، وشركٌ خفيّ.

والشّرك الأكبر أربعةُ أنواع: شركُ الدّعوة، وشركُ النيّة والإرادة والقصد، وشركُ الطّاعة، وشركُ المحبّة[3].

والشّرك الأصغر: كقول الرّجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرّياء[4].

فالشّرك الأكبر لا يغفر إلا بالتوبة، والأصغر حكمه حكم المعاصي وإن كان هو أشد من الكبائر، والخفي كفارته قول المسلم: «اللهم إنّي أعوذ بك أن أُشرك بك شيئًا وأنا أعلم وأستغفرك من الذّنب الذي لا أعلم»[5].

وقد وردت آيات كثيرة تأمر بطاعة النبي، ﷺ، والتأسي به، ومتابعته، وعدم مخالفة أمره.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنتُم تُحِبُّونَ الله فاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ الله وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُم والله غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ٣١).

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ص ٥١ ط دار الافتاء بالرياض.

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول للشيخ حافظ الحكمي ١/ ٣٤٠ ط جماعة إحياء التراث.

(٣) مجموعة التوحيد لنخبة من العلماء ص ٥ ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٤) فتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ص ٦٤.

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/١٢٧، ١٢٩، ٤/١٦٢، ٣٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري وإسناده جيد.

يقول ابن كثير: «هذه الآية الكريمة حاكمةٌ على كل من ادّعى محبّة الله وليس هو على الطريقة المحمديّة فإنّه كاذب في دعواه في نفس الأمر حتى يتّبع الشرع المحمديّ والدّين النبويّ في جميع أقواله وأفعاله»[1].

ويقول ابن تيمية: «قال طائفة من السّلف: ادّعى قوم على عهد النبي ﷺ، أنهم يحبون الله فأنزل الله هذه الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنتُم تُحِبُّونَ الله فاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمْ الله﴾. الآية. فبيّن سبحانه أن محبته تُوجب اتّباع الرّسول، وأنّ اتّباع الرسول يوجب محبة الله للعبد، وهذه محبّة امتحن الله بها أهل دعوى محبّة الله، فإن هذا الباب تكثر فيه الدعاوى والاشتباه»[2].

لأنّ مجرّد الحبّ مظنّة للهوى، وإذا لم يقترن بالخشية قد يؤدّي بصاحبه إلى التّهلكة كما حصل لبعض أهل التّصوّف.

لذلك قال بعض السّلف: «من عبدالله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبدالله بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجىء، ومن عبده بالحبّ والخوف والرّجاء فهو مؤمنٌ موحّد»[3].

ويقول الشيخ السعدي في تفسير الآية السابقة: «هذه الآية هي الميزان، التي يعرف بها من أحب الله حقيقة، ومن ادعى ذلك دعوى مجردة. فعلامة محبة الله، اتّباع محمد، ﷺ، الذي جعل متابعته، وجميع ما يدعو إليه، طريقًا إلى محبته ورضوانه»[4].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّموكَ فيمَا شَجَرَ بَينَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا في أنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيتَ وَيُسَلِّمُوا تَسليمًا﴾. (سورة النساء، الآية: ٦٥).

يقول ابن كثير: «يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدّسة أنه لا يُؤمن أحد حتى يُحكّم الرسول، ﷺ، في جميع الأمور فما حكم به فهو الحقّ الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا»[5].

ويقول الشيخ السّعدي: «أقسم تعالى بنفسه الكريمة، أنهم لا يؤمنون، حتى يُحكّموا رسوله، فيما شجرَ بينهم أي: في كل شيءٍ يحصل فيه اختلاف. بخلاف مسائل الإجماع، فإنها لا تكون إلا مستندة للكتاب والسنّة.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٣٥٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/٨١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/٨١.

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١/٣٧٤.

(٥) تفسير القرآن العظيم ١/٥٢٠.

ثم لا يكفي هذا التحكيم، حتى ينتفي الحرج من قلوبهم والضيق، وكونهم يحكّمونه على وجه الإغماض، ثم لا يكفي هذا التّحكيم، حتى يسلّموا لحكمه تسليمًا، بانشراح صدر، وطمأنينة نفس، وانقياد بالظاهر والباطن.

فالتحكيم في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج في مقام الإيمان، والتسليم في مقام الإحسان، فمن استكمل هذه المراتب، وكمّلها، فقد استكمل مراتب الدين كلها»[1].

وقال تعالى: ﴿النَّبِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾. (سورة الأحزاب، الآية: ٦).

يقول ابن القيّم: «وهو دليل على أن من لم يكن الرسول أولى به من نفسه، فليس من المؤمنين، وهذه الأولويّة تتضمّن أمورًا، منها:

* أن يكون أحبَّ إلى العبد من نفسه، لأن الأولويّة أصلها الحبّ، ونفس العبد أحب له من غيره، ومع هذا يجب أن يكون الرسول أولى به منها، وأحبّ إليه منها، فبذلك يحصل له اسم الإيمان.

ويلزم من هذه الأولـوية والمحبـة كمال الانقياد والطاعة والرضا والتسليم، وسائر لوازم المحبة، من الرّضا بحكمه والتسليم لأمره وإيثاره على ما سواه.

* ومنها: أن لا يكون للعبد حكمٌ على نفسه أصلاً بل الحكم على نفسه للرّسول، ﷺ، يحكم عليها أعظم من حكم السيّد على عبده أو الوالد على ولده، فليس له في نفسه تصرّف قطّ إلا ما تصرف فيه الرسول الذي هو أولى به منها.

فيا عجبًا كيف تحصلُ هذه الأولويّة لعبد قد عزل ما جاء به الرسول، ﷺ، عن منصب التحكيم، ورضي بحُكم غيره، واطمأن إليه أعظم من اطمئنانه إلى الرسول، ﷺ، وزعم أنّ الهدى لا يتلقّى من مشكاته، وإنما يتلقّى من دلالة العقول، وأن الذي جاء به لا يفيد اليقين، إلى غير ذلك من الأقوال التي تتضمن الإعراض عنه وعما جاء به»[2].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّـمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ والْيَوْمَ الآخِرَ وذَكَرَ اللهَ كَثِيراً﴾. (سورة الأحزاب، الآية: ٢١).

يقول ابن كثير: «هذه الآية الكريمة أصلٌ كبيرٌ في التأسيّ برسول الله، ﷺ، في أقواله وأفعاله وأحواله»[3].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٢/ ٩٣.

(٢) الرسالة التبوكية ص ٣٠ ـ ٣١ تحقيق طارق السعود، ط مكتبة المنار ودار الهجرة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٤٧٤.

ويقول السعدي: «استدلّ الأصوليّون في هذه الآية، على الاحتجاج بأفعال الرّسول، ﷺ، وأنّ الأصل أنّ أمته أسوته في الأحكام، إلّا ما دلّ الدّليل الشرعيّ على الاختصاص به»[1].

ولا بدّ من ذكر بعض الضّوابط المهمّة في مسألة التأسي به، ﷺ، ومن أهمها:

**الأوّل**: قسّم العلماء أفعال النبي، ﷺ، إلى أنواع، منها: الأفعال الجبليّة، والأفعالُ الجارية وفقَ العادات، والأفعالُ التي فيها خصوصيّة له، ﷺ، والأفعالُ التعبديّة.

والذي أجمع العلماءُ على وجوب التأسّي به، ﷺ، فيه من الأفعال. هو الأفعالُ التّعبديّة[2].

**الثاني**: لابد أن يجتمع في العمل الذي يتابع فيه، ﷺ، المشاركة في صورة الفعل والموافقة في القصد. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا هو الأصلُ، فإن المتابعة في السنّة أبلغ من المتابعة في صورة العمل»[3].

لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل، وأما مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده فليس متابعةً، بل قد يتحوّل ذلك الفعل إلى بدعة.

لذلك ينبغي التنبه إلى ما فعله النبي، ﷺ، بحكم الاتفاق ولم يقصده[4].

**الثالث**: ما تركه النبي، ﷺ، من جنس العبادات، ولم يفعله، مع وجود المقتضي لفعله على عهده، ﷺ، ففعله بدعة وتركه سنّة.

يقول ابن تيمية: «والتّرك الرّاتب: سنّة، كما أن الفعل الرّاتب: سنّة، بخلاف ما كان تركه لعدم مُقتضى، أو فوات شرطٍ، أو وجود مانعٍ، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع ما دلّت الشريعة على فعله حينئذ، كجمع القرآن في المصحف، وجمع الناس في التّراويح على إمامٍ واحدٍ». إلى أن قال: «فأمّا ما تركه من جنس العبادات، مع أنه لو كان مشروعًا لفعله أو أذن فيه، ولفعله الخلفاءُ بعده، والصّحابة. فيجب القطع بأنّ فعله بدعة

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) انظر أفعال الرسول، ﷺ، ودلالتها على الأحكام للدكتور محمد العروسي ص ١٤٥ ـ ١٨٠ ط دار المجتمع ـ جدة ١٤٠٤هـ.

(٣) مجموع الفتاوى ١/٢٨١، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٧٩٤ ـ ٧٩٦ ط المحققة. وانظر مجموع الفتاوى ١٠/٤٠٩ ـ ٤١١.

(٤) ذكر شيخ الإسلام صورًا كثيرة لهذا الأمر. انظر مجموع الفتاوى ١/٢٨٠ ـ ٢٨٣.

وضلالة، ويمتنعُ القياسُ في مثله، وإن جاز القياسُ في النّوع الأول»[1].

ويقـول ابن كثـير: «وأمّا أهل السنّة والجماعة فيقولُون في كل فعل وقول لم يثبت عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ هو بدعةٌ لأنّه لو كان خيرًا لسبقونا إليه»[2].

وقد عبّر الإمام مالك عن هذا الأصل بقوله: «فما لم يكن يومئذ دينًا، فلا يكون اليوم دينًا»[3].

**الرابع:** أنّ المتابعة لا تتحقق إلا إذا كان العمل موافقًا للشّريعة في ستّة أمور: السبب، والجنس، والقدر، والكيفية، والزمان، والمكان[4].

**الخامس:** أن المشقّة ليست مقصودة في التّكليف، فالشّريعة الإسلاميّة جاءت لرفع الحرج والعَنَتِ عن النّاس، لذلك ليس للمسلم أن يقصد المشقّة في العمل، لأنّه خلاف قصد الشّارع، لكن عليه بالتّسـديد والمقـاربة، كما جاء في الحديث الصحيح: «**سدّدوا وقاربُوا، واعلموا أن لن يُدْخِلَ أحدكُم عمله الجنّة، وأن أحبَّ الأعمال أدومُها إلى الله وإنْ قلّ**»[5].

وفي الحديث الآخر: «**اكلفوا من الأعمالِ ما تطيقُون**»[6].

وفي حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال ﷺ: «**إنّ الدّين يُسر، ولن يشادّ الدّين أحدٌ إلا غلبه، فسدّدوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والرّوحة وشيء من الدّلْجَة**»[7].

وقد دلّت هذه الأحاديث على فوائد عظيمة منها:

**الأولى:** أمر، ﷺ، بالجدّ في العبادة والاجتهاد فيها، ولكن بالقدر الذي لا تقعُ معه

---

(1) مجموع الفتاوى ٢٦/١٧٢، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم ٢/٥٩٠ ـ ٥٩٧ ط المحققة، وانظر الاعتصام للشاطبي ١/٣٥٩ ـ ٣٦٦.

(2) تفسير القرآن العظيم ٤/١٥٦.

(3) الاعتصام ١/٤٩.

(4) انظر الاعتصام ١/٣٩، الإبداع للشيخ ابن عثيمين ص ٢٠ ـ ٢٢.

(5) رواه البخاري في ٨١ ـ كتاب الرقاق ١٨ باب القصد والمداومة على العمل، (انظر فتح الباري ١١/٢٩٤ ح: ٦٤٦٤).

(6) رواه البخاري في ٨١ ـ كتاب الرقاق ١٨ ـ باب القصد والمداومة على العمل (انظر فتح الباري ١١/٢٩٤ ح: ٦٤٦٥).

(7) رواه البخاري في ٢ كتاب الإيمان. ٢٩ ـ باب الدين يسر (انظر فتح الباري ١/٩٣ ح: ٣٩) والغدوة: السير أول النهار، والروحة: السير بعد الزوال، والدلجة: السير آخر الليل، ونبه على هذه الأوقات بخصوصها لأنها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة. وانظر الفتح (١/٩٥).

المشقّة المفضية إلى السّآمة والملال.

**الثانية**: أهمية المداومة على العمل، وعدم الانقطاع، لذلك فالعمل القليل الدائم خير من العمل الكثير المنقطع.

**الثالثة**: أن أحب الأعمال إلى الله ما كان على وجه السّداد، والاقتصاد، والتّيسير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «المشروع المأمور به الذي يحبّه الله ورسوله، ﷺ، هو الاقتصاد في العبادة»[1].

ويقول ابن رجب الحنبليّ في شرح الأحاديث السّابقة: «من مَشِيَ في طاعةِ الله على التّسديد والمقاربةِ فليبشر، فإنّه يصل ويسبق الدائب المجتهد في الأعمال»[2] إلى أن قال: «وليست الفضائل بكثرة الأعمال البدنيّة، لكن بكونها خالصة لله عزّ وجلّ صوابًا على متابعة السنّة»[3].

ويقول الشّاطبي: «أصلٌ آخر: وهو أنّ المشقّة ليس للمكلّف أن يقصدها في التّكليف نظرًا إلى عظم أجرها، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته من حيث هو عمل»[4].

ومن الآيات الدّالة على وجوب اتباعه، ﷺ، قول الله تبارك وتعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾. (سورة النور، الآية: ٦٣).

يقول ابن كثير: «﴿عن أمره﴾ أي عن أمر رسول الله، ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه، وطريقته، وسنته وشريعته، فتوزنُ الأقوالُ والأعمالُ بأقوالِهِ وأعمالِهِ فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائنًا من كان»[5].

ويقول القرطبي: «بهذه الآية احتجّ الفقهاءُ على أنّ الأمر على الوجوب. ووجهُها أنّ الله تبارك وتعالى قد حذّر من مخالفةِ أمرِهِ، وتوعّد بالعقاب عليه بقوله: ﴿**أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾. فتحرم مخالفته، فيجب امتثال أمره»[6].

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٢٧٢.

(٢) المحجة في سير الدلجة ص ٥٢، ٥٣ ط دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ١٤٠٤هـ، وانظر مجموع الفتاوى ٢٥/٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) الموافقات ٢/١٢٨، وله مبحث طيب في الموضوع في كتابه «الاعتصام» ١/٢٨٨ ـ ٣٢٣.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٣/٣٠٧.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٢/٣٢٢ ـ ٣٢٣.

# المبحث الثاني
# الأدلة من السنة النبوية

## أ - في الإخلاص:

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله، ﷺ: **«إنّما الأعمالُ بالنّيات، وإنّما لكلِّ امرىءٍ ما نوى»**[1].

يقول ابن رجب: «وهاتان كلمتان جامعتان، وقاعدتان كليّتان لا يخرجُ عنهما شيءٍ»[2].

وقد دلّ هذا الحديثُ على أصلٍ عظيمٍ من أصول الدين، ولهذا عدّه كثير من العُلماء من الأحاديث التي عليها مدارُ الإسلام[3].

وهذا الحديث هو ميزانُ الأعمال الباطنةِ، يقول شيخ الإسلام: «والذي أمر الله به نوعان: أحدهما العملُ الظّاهر، وهو ما كان واجبًا أو مستحبًّا، والثاني: العمل الباطن وهو إخلاص الدّين لله. فقوله: «من عملَ عملاً» إلخ، ينفي التقرّب إلى الله بغير ما أمر الله به أمر إيجابٍ أو أمر استحبَاب.

وقوله: «إنّما الأعمالُ بالنيّات» إلخ يُبيّن العمل الباطن، وأنّ التقرّب إلى الله إنّما يكون بالإخلاص في الدّين لله»[4].

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله، ﷺ: **«قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشّركاء، عن الشرك من عمل عملاً أشركَ فيه معي غيري تركته وشِركه»**[5].

يقول النووي في شرح الحديث: «ومعناه: أنا غنيّ عن المشاركة وغيرها، فمن عمل شيئًا

---

(١) رواه البخاري في أول صحيحه: كتاب بدء الوحي، وفي مواضع أخرى منه. انظر فتح الباري (١/٩ ح: ١). ورواه مسلم في كتاب الإمارة باب قوله، ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» (رقم ١٩٠٧).

(٢) جامع العلوم والحكم ص ١١ ط دار المعرفة - بيروت.

(٣) انظر فتح الباري ١/١١، وجامع العلوم والحكم ص ٥، ٦.

(٤) شرح حديث إنما الأعمال بالنيات ص ١٣ تحقيق عبدالله بن حجاج ط مكتبة السلام العالمية - القاهرة سنة ١٤٠١هـ.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الزهد، باب تحريم الرياء، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١١٥، والإمام أحمد في «المسند»، (٢/٣٠١، ٤٣٥). وابن ماجه في ٣٧ - كتاب الزهد: ٢١ - باب الرياء والسمعة (رقم ٤٢٠٢).

لي ولغيري لم أقبله بل أتركه لذلك الغير، والمراد أن عمل المرائي باطلٌ لا ثوابَ فيه ويأثم به»[1].

وعن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«يا معاذ بن جَبَلٍ، أتدري ما حقّ الله على العباد؟»** قال: الله ورسولُه أعلم، قال: **«أن يعبدُوه، ولا يُشركُوا به شيئًا. أتدري ما حقّهم عليه؟»** قال: الله ورسولُه أعلم، قال: **«أن لا يعذّبهم»**[2].

يقول الشيخ عبدالله الغنيمان في شرح الحديث: «فحقّه تعالى على عباده، أن يعبدوه، مخلصين له العبادة، متمثّلين ما أمرهم به وأوجبه عليهم، وأعظمه التّوحيد، ومجتنبين ما نهاهم عنه، وحرّمه عليهم، وأعظمه الشّرك، فإذا فعلُوا ذلك، فحقّهم عليه أن يغفرَ لهم، ولا يُعذّبهم وأن يدخلَهم الجنّة، وقد وعدهم ذلك، ووعده حقٌّ لا يخلف»[3].

## ب ـ في تجريد المتابعة:

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«لا يؤمنُ أحدكُم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده والنّاس أجمعينَ»**[4].

وعن عبدالله بن هشام ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا مع النبي، ﷺ، وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: يا رسولَ الله، لأنت أحبّ إليّ من كلّ شيء إلّا من نفسي. فقال النبي، ﷺ: **«لا والذي نفسي بيدِه، حتّى أكونَ أحبَّ إليك من نفسكَ»**. فقال له عمر: فإنّه الآن والله لأنت أحبُّ إليّ من نفسي. فقال النبي، ﷺ: **«الآن يا عمر»**[5].

قال الإمام النوويّ: «قال الإمامُ أبو سليمان الخطابيّ[6]: لم يرد به حبّ الطّبع بل أراد به

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١١٥ ـ ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري في ٩٧ ـ كتاب التوحيد ١ ـ باب ما جاء في دعاء النبي، ﷺ، أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، (انظر فتح الباري ١٣/٣٤٧ رقم: ٧٣٧٣)، وأخرجه مسلم في ١ ـ كتاب الإيمان ٢٧ ـ باب حق الله على العباد (وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ١/٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٤٤ ـ ٤٥) ط دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٤) أخرجه البخاري في ٢ ـ كتاب الإيمان: ٨ ـ باب حب الرسول، ﷺ، من الإيمان (الفتح ١/٥٨، ح: ١٥). وأخرجه مسلم في ١ ـ كتاب الإيمان ١٦ ـ باب وجوب محبة رسول الله، ﷺ، أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين (صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٥).

(٥) أخرجه البخاري في ٨٣ ـ كتاب الإيمان والنذور ٣ ـ باب كيف كانت يمين النبي، ﷺ؟ وانظر فتح الباري (١١/٥٢٣ ح: ٦٦٣٢).

(٦) تقدمت ترجمته.

حبّ الاختيار، لأن حبّ الإنسان نفسه طبع، ولا سبيل إلى قلبه قال: فمعناه لا تَصدُق في حبّي حتى تُفني في طاعتي نفسك، وتُؤثر رضاي على هواكَ، وإن كان فيه هلاكُكَ»[1].

وذكر في موضع آخر قول القاضي عيّاض[2]: «ومن محبّته، ﷺ، نصرة سنّته، والذّبّ عن شريعته، وتمنى حضور حياته فيبذل ماله ونفسه دونه»[3].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ: «وشرط المحبة موافقة المحبوب، فتحب ما يحب، وتكره ما يكره، وتبغضُ ما يبغضُ»[4].

وقال: «قوله: «لا يؤمن أحدُكم» أي: لا يحصل له الإيمان الذي تبرأ به ذمّته، ويستحقّ به دخول الجنّة بلا عذاب حتى يكون الرسولُ أحبَّ إليه من أهله وولده ووالده والناس أجمعين، بل لا يحصل له ذلك حتى يكون الرسول أحب إليه من نفسه أيضًا، كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه»[5].

ومن لوازم محبّته، ﷺ، تعظيم سنّته، واتّباعها، وعدم معارضتها برأي، ولا معقول، ولا قياس، ولا وجد، ولا قول أحد من البشر كائنًا من كان[6].

ومن لوازمها كثرةُ الصّلاة والسّلام عليه ﷺ، ومن لوازمها عدم الغلوّ فيه، ﷺ. والذي يقع فيه كثيرٌ من أهل البدع.

ومن لوازمها أن نحبّ صحابته وآل بيته ـ رضوان الله عليهم ـ أجمعين، وأن نتولّاهم ونترضّى عليهم، وأن نسكت عمّا شجر بينهم، وأن نبغضُ من يبغضهُم.

ومن الأحاديث الدّالة على وجوب اتباعه، ﷺ، حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلّ أمّتي يدخلونَ الجنَّة إلاّ من أبى**». قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٥.

(٢) الإمام العلاّمة الحافظ القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرُوبن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي. (ت ٥٤٤هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/٢١٢. «الديباج المذهب» ٢/٤٦.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٦.

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ص ٤٧٢، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.

(٥) المصدر السابق ص ٤٧٣.

(٦) انظر مجموع الفتاوى ١٧/٤٤٣ ـ ٤٤٥، ٣٥/١٢٠ ـ ١٢١، ٣٧٤، ٣٨٣، شرح الطحاوية ص ٧٤، ٢٠٠، ٢٠٤، ٣٥٤.

قال: «**من أطاعني دخل الجنّة، ومن عصاني فقد أبى**»[1].

وعنه ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاعَ الله، ومن عصاني فقد عصى الله**»[2].

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسولُ الله، ﷺ: «**من أحدثَ في أمرِنَا هذا ما ليس منه، فهو ردّ**»[3].

وفي رواية: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ**»[4].

قال ابن حجر: «وهذا الحديثُ معدودٌ من أصولِ الإسلام وقاعدة من قواعده، فإنّ معناه: من اخترع في الدّين مالا يشهد له أصلٌ من أصوله فلا يلتفتُ إليه»[5].

وقال النووي: «قال أهلُ العربيّة: الردّ هنا بمعنى المردود ومعناه: فهو باطلٌ غير معتدّ به، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جَوامعِ كلمه، ﷺ، فإنّه صريحٌ في ردّ كلّ البدع والمخترعات»[6].

إلى أن قال: «وهـذا الحـديثُ مما ينبغي حِفْظُه واستعماله في إبطالِ المنكراتِ وإشاعةِ الاستدلال به»[7].

وعن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسولُ الله، ﷺ: «**من رَغِبَ عن سنّتي فليس منّي**»[8].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. ٢ ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله، ﷺ. انظر الفتح (٢٤٩/١٣ ح: ٧٢٨٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢/٢، ٤٧١)، وابن ماجة في «سننه» (١/٤) (٩٥٤/٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١٢/١٢).

(٣) رواه البخاري في ٥٣ ـ كتاب الصلح. ٥ ـ باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٢٥/٢، ١٦٦/٢، ٤٣٧/٤). ورواه مسلم في ٣٠ ـ كتاب الأقضية. ٨ ـ باب نقض الأحكام الباطلة ـ ورد محدثات الأمور (١٣٢/٥). والإمام أحمد في «المسند». (١٤٦/٦، ١٨٠، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٧٠ وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤)، والدارقطني (٥٢١).

(٤) رواية مسلم.

(٥) فتح الباري ٣٠٢/٥.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/١٢.

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٨/٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣١/١)، وابن خزيمة في «صحيحه» =

قال ابن حجر: «المراد بالسنّة الطريقة لا التي تُقابل الفرض، والرّغبة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره، والمراد من تَرَكَ طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس منّي»[1].

ويقول شيخ الإسلام في حقيقة المتابعة: «فمحمدٌ، ﷺ، أرسل إلى كلّ أحدٍ، من الإنس والجنّ كتابيّهم وغير كتابيّهم، في كلّ ما يتعلّق بدينه من الأمور الباطنة والظّاهرة، في عقائده وحقائقه، وطرائقه وشرائعه، فلا عقيدة إلّا عقيدته، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا طريقة إلا طريقته، ولا شريعة إلّا شريعته، ولا يصل أحد من الخلق إلى الله وإلى رضوانه وجنّته وكرامته وولايته إلّا بمتابعته باطنًا وظاهرًا في الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة في أقوال القلب وعقائده، وأحوال القلب وحقائقه، وأقوال اللّسان وأعمالِ الجوارح»[2].

---

= (١/٩٩، ٣/٢٥٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٩٧ ح: ١٣٨)، وصححه الشيخ الألباني. وله شاهد صحيح من حديث أنس بن مالك مطولاً. وفي آخره «من رغب عن سنتي فليس مني». أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٢/١٠٢٠)، والإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٤١، ٢٥٩، ٢٨٥)، والنسائي في «سننه» (٢/٦١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/٣١).

(١) فتح الباري ٩/١٠٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/٤٣٠ ـ ٤٣١.

## المبحث الثالث

## الأدلة من أقوال السلف الصالح

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ قال: «لستُ تاركًا شيئًا كان رسولُ الله، ﷺ، يعملُ به إلاّ عملت به، وإنّي لأخشى إن تركت شيئًا من أمره أن أزيغ»[1].

وقال ابن بطة بعد أن أورد هذا الأثر: «هذا يا إخواني الصدّيق الأكبر يتخوّف على نفسه الـزّيغ إن هو خالف شيئًا من أمر نبيه، ﷺ، فماذا عسى أن يكون من زمان أضْحَى أهله يستهزئون بنبيّهم وبأوامره، ويتباهَوْن بمخالفته، ويسخرون بسنّته. نسأل الله عصمةً من الزّلل ونجاةً من سوءِ العمل»[2].

وعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «الاقتصاد في السنّة خير من الاجتهاد في البدعة»[3].

وعن الأوزاعي ـ رحمه الله ـ قال: «كان يقال: خمسٌ كان عليها أصحاب محمدٍ، ﷺ، والتابعون بإحسانٍ: لزوم الجماعة، واتّباع السّنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله»[4].

وعن الزهري ـ رحمه الله ـ قال: «الاعتصام بالسنّة نجاةٌ»[5].

وعن الحسن البصري ـ رحمه الله ـ قال: «لا يصحّ القول إلاّ بعمل، ولا يصحّ قول وعمل إلا بنيّة، ولا يصحّ قول وعمل ونيّة إلا بالسنّة»[6].

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٢٤٦ ح: ٧٧).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/٢٤٦).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/١٠٣) وصححه، ووافقه الذهبي، ورواه الدارمي في «السنن» (ح: ٢٢٣)، والطبراني في «الكبير»، والمروزي في «السنة» (٢٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٥٥ ح: ١٤، ١/٨٨ ح: ١١٤، ١١٥).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٦٤ ح: ٤٨)، وذكره أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٤٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٢٠٩).

(٥) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٥٦، ح: ١٥)، والآجري في «الشريعة» (٣١٣، ٣١٤).

(٦) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٥٧ ح: ١٨)، وروى مثله عن سعيد بن جبير، اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٥٧ ح: ٢٠)، وروى مثله عن ابن مسعود، الذهبي في «الميزان» (١/٩٠). وروى مثله عن علي بن أبي طالب، السيوطي في «كنز العمال» (١/٢١٧). ورُوِيَ مثله عن الأوزاعي انظر «الحلية» لأبي نُعيم (٦/١٤٣ ـ ١٤٤).

# الفصل الرابع

# طلب العلم الشرعي والتفقه في الدين

## وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول: ما جاء في فضل العلم والحثّ عليه.
المبحث الثاني: بيان أنّ المقصود بالعلم في الآيات والأحاديث هو العلم الشّرعي.
المبحث الثالث: انقسام العلم إلى نافع وغير نافع.
المبحث الرابع: انقسام طلب العلم إلى فرض عين وكفاية.
المبحث الخامس: إخلاص النيّة في طلب العلم.
المبحث السادس: اقتضاء العلم العمل.
المبحث السابع: فضل علم السّلف على علم الخلف

# الفصل الرابع
# طلب العلم الشرعي والتفقه في الدين

**تمهيد:**

طلبُ العلم واجبٌ على كل مسلمٍ ، وذلك بالقدر الذي يتعلم به أمور دينه، من عبادات، ومُعاملاتٍ، وسلوكٍ ونحوها. قال الله عزّ وجلّ: **﴿فسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُم لَا تَعْلَمُونَ﴾**. (سورة النحل، الآية: ٤٣).

يقول الشيخ السعدي ـ رحمه الله ـ : «وعموم هذه الآية، فيها مدح أهل العلم، وأن أعلى أنواعه، العلم بكتاب الله المنزل. فإن الله أمر من لا يعلم، بالرجوع إليهم في جميع الحوادث. وفي ضمنه، تعديلٌ لأهل العلم، وتزكية لهم، حيث أمر بسؤالهم، وأن بذلك يخرج الجاهل من التبعة»[١].

وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: «**طلبُ العلم فريضةٌ على كل مسلم**»[٢].

وفي حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ الطّويل: «**إنما شفاء العي[*] السّؤال**»[٣].

فدلّ الحديثُ على أن طلب العلم فيه الشّفاء من الجهل، وفيه حثٌّ للجاهل على استفتاء العلماء وسؤالهم.

وقد مرّ معنا أن الجهل من أعظم أسباب الفُرقة، بل إن كثيراً من الأسباب الأخرى ترجع إليه. وما ذلك إلا نتيجة التّقصير في طلب العلم الشرعي النّافع، الذي يُثمر العمل الصّالح، ويأخذ بيد صاحبه إلى الطريق القويم.

---

(*) بكسر العين المهملة وتشديد المثناة التحتية في الأصل العجز عن النطق، والمراد به الجهل. انظر المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود للسبكي (٣/١٩١) ط ـ المكتبة الإسلامية.

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٤/٢٠٦.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «المقدمة» ١٧ ـ باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (رقم ٢٢٤)، وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٤).

(٣) رواه أبو داود في «سننه»: ١ ـ كتاب الطهارة. ١٢٧ ـ باب المجروح يتيمم. وحسنه الشيخ الألباني، صحيح سنن أبي داود (١/٦٩).

فطلب العلم الشرعي إذن من العوامل القويّة للزوم الجماعة. فعن طريقه يعرف المسلم العقيدة الصحيحة التي يجب عليه اعتقادها، ويعرف كيف يعبد ربه تبارك وتعالى، وينال رضوانه، ويعرف السّلوك السّليم الذي ينبغي أن يسلُكه، والتعامل الرّشيد الذي ينبغي أن يتعامل به مع أفراد مجتمعه من حوله.

وبالتالي يكون الفرد نواةً صالحةً في المجتمع المسلم، ولبنة طيبة فيه. ومجتمع هذه حال أفراده، مجتمع متماسكٌ مترابطٌ، آخذٌ دومًا في الرّقي إلى مدارج الكمال، متحصّن بأسباب القوّة والعزّة.

هذا وسوف يكون كلامي حول هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

## المبحث الأول

## ما جاء في فضل العلم والحث عليه(*)

### ١ - من القرآن الكريم:

لقد مدح الله عز وجل العلماء وأثنى عليهم في مواضع كثيرة من كتابه الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلـٰهَ إِلاَّ هُوَ والمَلَائِكَةُ وَأُولُوا العِلْمِ قَائِمًا بالقِسْطِ لا إِلـٰهَ إِلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ**﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٨).

قال ابن كثير: «وهذه خصوصيّة عظيمة للعُلماء في هذا المقام»[١].

وقال القرطبي: «في هذه الآية دليل على فضل العلم وشرف العلماء وفضلهم، فإنه لو كان أحدٌ أشرف من العلماء لقرنهم الله باسمه، واسم ملائكته، كما قرن اسم العلماء»[٢].

وقال ابن القيم: «وفي ضمْن هذه الشّهادة الإلـٰهية، الثّناء على أهل العلم الشّاهدين بها وتعديلهم»[٣].

ومن الآيات التي جاءت في الثناء على أهل العلم قول الله عز وجل: ﴿**وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ العَالِمُونَ**﴾. (سورة العنكبوت: الآية: ٤٣).

---

(*) للعلماء مؤلفات كثيرة في هذا الباب منها: كتاب العلم للنسائي، جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر، الحث على طلب العلم لأبي الهلال العسكري، الحث على حفظ العلم لابن الجوزي، تقييد العلم للخطيب البغدادي، تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة الكناني، تعليم المتعلم للزرنوجي.

(١) تفسير القرآن العظيم ١/٣٥٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/٤١.

(٣) التفسير القيم ص ١٩٩.

قال ابن كثير: «أي: وما يفهمها ويتدبّرها إلا الرّاسخون في العلم المتضلّعون منه»[1].

وقال القرطبيّ: «﴿وَمَا يَعْقِلُهَا﴾ أي: يفهمها، ﴿إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ أي: العالِمُون بالله»[2].

وقال السّعدي: ﴿مَا يَعْقِلُهَا﴾ بفهمها وتدبّرها، وتطبيقِها على ما ضربت له، وعقلها في القلب. ﴿إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾. إلا أهل العلم الحقيقيّ، الذين وصلَ العلم إلى قلوبهم. وهذا مدحٌ للأمثال، التي يضربُها، وحثٌّ على تدبّرها وتعقّلها، ومدحٌ لمن يعقلُها. وأنه عنوان على أنه من أهل العلم، فعلم أن من لم يعقلها، ليس من العَالِمين»[3].

وبيّن سبحانه أن العلماء هم الذين يخشونه حق الخشية. فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. (سورة فاطر، الآية: ٢٨).

قال ابن كثير: «أيْ: إنما يخشاه حقّ خشيته العلماءُ العارفون به، لأنّه كلّما كانت المعرفة للعظيم القدير العليمِ الموصوفِ بصفاتِ الكمالِ، المنعوت بالأسماءِ الحسنى كلما كانت المعرفةُ به أتمّ، والعلم به أكملَ كانت الخشيةُ له أعظم وأكثر»[4].

ثم ذكر أقوال السّلف الصالح الواردة في تفسير الآية. ومن ذلك ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «العالم بالرّحمن من عباده من لم يُشركْ به شيئًا، وأحلّ حلاله، وحرّم حرامه، وحفظ وصيته، وأيقن أنه مُلاقِيه ومحاسبٌ بعمله»[5].

وقال القرطبيّ: «يعني بالعلماء الذين يخافون قدرته، فمن علم أنه عزّ وجلّ قدير أيقن بمعاقبته على المعصية»[6].

وقال السّعدي: «فكلّ من كان بالله أعلم، كان أكثر له خشيةً، وأوجبتْ له خشية الله، الانكفاف عن المعاصي، والاستعداد للقاء من يخشاه. وهذا دليل على فضيلة العلم، فإنّه داعٍ إلى خشية الله»[7].

فالعلم النّافع يُورث الخشيَة، ويكون سببًا في زيادة التقوى، والتقرب إلى الله عزّ وجلّ،

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٣/٤١٤.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٣/٣٤٦.
(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/٨٩.
(٤) تفسير القرآن العظيم ٣/٥٥٣.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤/٢٤٣.
(٧) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٦/٣١٧.

وهي الغاية التي خلق الله العباد لأجلها.

وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ والذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾. (سورة المجادلة، الآية: ١١).

يقول القرطبي: «أي في الثّواب في الآخرة، وفي الكرامةِ في الدّنيا، فيرفع المؤمن على من ليس بمؤمن، والعالِم على من ليس بعالمٍ»[١].

ومما له دلالة قويّة على فضل العلمِ، أنّ الله عزّ وجلّ أمر نبيه، ﷺ، أن يسأله المزيد منه فقال سبحانه: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾. (سورة طه، الآية: ١١٤).

يقول القُرطبيّ: «فلو كاَن شيءٌ أشرف من العلمِ لأمر الله نبيه، ﷺ، أن يسألَه المزيدَ منه، كما أمره أن يستزيدَه من العلم»[٢].

## ب ـ من السنة:

عن معاوية ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله، ﷺ: «**من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدّين**»[٣].

في هذا الحديث: «إثبات الخير لمن تفقّه في دين الله، وأن ذلك لا يكون بالاكتساب فقط، بل لمن يفتح الله عليه به»[٤].

وقال النووي: «فيه فضيلةُ العلم، والتّفقه في الدّين والحثّ عليه، وسببه أنّه قائد إلى تقوى الله تعالى»[٥].

وعن أبي الدّرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: «**من سلكَ طريقًا يطلبُ فيـه علمًا، سلك الله به طريقـا من طُرقِ الجنّة، وإنَّ الملائكةَ لتضعُ أجنحتَها رضًا لطالبِ**

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٩٩/١٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤١/٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم ١٣ ـ باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه، انظر (٢٥/١، ٢٦، ٤٩/٤، ١٤٩/٨). وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة. باب النهي عن المسألة (١٠٣٧، ١٠٣٨)، انظر (٩٥/٣، ٥٣/٦، ٥٤). وأخرجه أحمد (٩٢/٤ ـ ١٠١)، والترمذي (رقم ٢٧٩٦)، وابن ماجه (رقم ٢٢٠) وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩١/٣ ـ ١٩٤ رقم ١١٩٤ ـ ١١٩٦) وذكر طرقه ومن خرّجه.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١٦٤/١.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٨/٧.

**العلمِ ، وإنّ العالم ليستغفر له من في السمٰوات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثةُ الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، ورَّثوا العلم فمن أخذهُ أخذ بحظٍّ وافرٍ»** [١].

يقول ابن جماعة [٢]: «واعلم أنه لا رتبة فوق رتبة من تشتغل الملائكة وغيرهم بالاستغفار والدعاء له، وتضعُ له أجنحتها» [٣].

فالحديث يحمل بشائر عظيمة لطالب العلم، ويبين ما للعلماء من القدر الجليل، والمقام النبيل، وهذا يدل على فضل العلم، وسمو مرتبته وعظيم مكانته.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا مات الإنسانُ انقطع عمله إلا من ثلاث: إلا من صدقةٍ جاريةٍ، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له، أو علم نافعٍ»** [٤]. وفي رواية أبي قتادة ـ رضي الله عنه ـ **«خير ما يخلف الرّجل من بعده ثلاث: ولد صالح يدعو له، وصدقة تجري يبلغه أجرها، وعلمٌ يُعمل به من بعده»** [٥].

وقال النووي ـ رحمه الله ـ : «فيه دليلٌ لصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه، وبيان فضيلة العلم والحثّ على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع» [٦].

## جـ ـ من أقوال السلف الصالح:

عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: **«تفقّهُوا قبل أن تسُودُوا»** [٧].

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣)، والترمذي (٢٨٣٥)، وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن أبي داود ٢/٦٩٤، وصحيح سنن ابن ماجه ١/٤٣، وصحيح سنن الترمذي ٢/٣٤٢.

(٢) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي (ت ٧٣٣هـ)، انظر شذرات الذهب ٦/١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ٨) طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) رواه مسلم في كتاب الوصية. باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (رقم ١٦٣١)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦)، والإمام أحمد (٢/٣٧٢)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٣٨).

(٥) رواه ابن ماجه في المقدمة (٢٤١) وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجة (١/٤٦).

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٨٥.

(٧) ذكره البخاري تعليقًا (١/١٦٥) بصيغة الجزم، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة. وأخرجه الدارمي (١/٧)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/٨٦)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٣/٣٦٩)، ووكيع في «الزهد» (١/٣٢٧)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/٧٨)، وأخرجه أيضًا في =

وقد ذكر ابن حجرٍ أقوالاً كثيرةً[1] عن العلماء في معنى قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «قبل أن تسُودُوا».

ومنها قول أبي عبيد القاسمِ بن سلام ـ رحمه الله ـ حيث قال: «يقول: «تعلّموا العلمَ ما دمتم صغارًا قبل أن تصيروا سَادةً»[2].

وهذا القول هو الذي يطابق ترجمة البخاري ـ رحمه الله ـ حيث عقّب على قول عمر ـ رضي الله عنه ـ بقوله: «وبعد أن تسودوا، وقد تعلم أصحاب، النبي ﷺ، في كبر سنهم»[3].

قال ابن حجر: «وإنّما عقبه البخاريّ بقوله: «وبعد أن تسُودُوا»، ليبين أن لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سببًا للمنع»[4].

وعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «اغد عالمًا أو متعلمًا ولا تغد إمّعة بين ذلك»[5].

قال ابن الأثير: «الإمّعة بكسر الهمزة وتشديد الميم الذي لا رأي له، فهو يُتابع كلّ أحدٍ على رأيه والهاء فيه للمبالغة»[6].

وعن كميل بن زياد[7] أنّ عليَّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال له: «يا كميلُ: إنّ هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها للخير، والناس ثلاثةٌ: فعالم ربانيّ، ومتعلّم على سبيل نجاةٍ، وهمجٌ رعاعٌ، أتباع كلّ ناعقٍ، لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولم يلجأوا إلى رُكنٍ وثيقٍ»[8].

---

= «نصيحة أهل الحديث» (رقم ٣ ـ ٥)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ٢٤٤)، وأبو خيثمة في «العلم» (١١١)، وانظر نصيحة أهل الحديث للبغدادي ص ٢٥ تحقيق عبدالكريم أحمد الوريكات ط مكتبة المنار ـ الأردن ١٤٠٨هـ.

(١) (٢) فتح الباري (١/١٦٦).

(٣) فتح الباري (١/١٦٥).

(٤) المصدر السابق (١/١٦٦).

(٥) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ١/٢٩ وأخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» ١/٣٤١ ح: ٢٠٩، ٢١٠. وذكره الشاطبي في الاعتصام ٢/٣٥٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث ١/٦٧.

(٧) كميل، بالتصغير، ابن زياد بن نهيك النخعي، ثقة رمي بالتشيع (ت ٨٢هـ)، انظر تقريب التهذيب ص ٤٦٢ ـ ترجمة رقم (٥٦٦٥).

(٨) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ١/٢٩، وانظر الاعتصام ٢/٣٥٨.

## المبحث الثاني
## بيان أن المقصود بالعلم في الآيات والأحاديث هو العلم الشرعي

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ في أوّل شرحه لكتاب العلم من صحيح البخاريّ: «والمراد بالعلم العلم الشّرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلّف من أمر دينه في عبادته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجبُ له من القيام بأمره، وتنزيهِ عن النّقائص»[1].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «إنّ العبد لو عرف كلّ شيء ولم يعرف ربّه فكأنّه لم يعرف شيئًا»[2].

وقد عقد ابن عبد البرّ ـ رحمه الله ـ بابًا في كتابه جامع بيان العلم وفضله، أسماه (باب معرفة أصول العلم وحقيقته، وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم مُطلقًا)[3].

ومما ذكره من الأحاديث في هذا الباب، حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«العلمُ ثلاثةٌ: فما وراء ذلك فهو فضلٌ: آيةٌ محكمةٌ، أو سنّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ»**[4]. فحصر النبي، ﷺ، العلمَ في هذه الأشياء التي هي أقسام العلوم الشّرعية.

ومن الأحاديث التي ساقها ابن عبدالبرّ في الباب المذكور آنفًا، حديث زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«نضّر الله امرأً سمعَ مقالتي فبلّغها، فربّ حامل فقهٍ غير فقيهٍ. وربّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقَهُ منه»**[5].

قال ابن عبدالبرّ: «فأطلق على حديثه اسم العلم لمن تدبّره وفهمه»[6].

---

(١) فتح الباري ١/١٤١.

(٢) إغاثة اللهفان ١/٦٨.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣ ـ ٣٦.

(٤) رواه ابن ماجة في المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس (رقم ٥٤)، وأبو داود في كتاب الفرائض. باب تعليم الفرائض (٢٨٨٥)، وضعفه الشيخ الألباني. انظر ضعيف سنن ابن ماجه ص (٥).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/١٨٣)، وابن ماجه في مقدمة سننه (ح: ٢٣٠)، وأبو داود في «كتاب العلم» من سننه (ح: ٣٦٦٠)، والدارمي (١/٧٥). وابن حبان (٧٢، ٧٣ موارد)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٣٨ ـ ٣٩)، (٢/٢٧)، وذكره الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٦٨٩ ح: ٤٠٤).

(٦) جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٧.

## المبحث الثالث

## انقسام العلم إلى نافع وغير نافع

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية: «والعلم ما قام عليه الدّليل، والنافع منه ما جاء به الرّسول»[1].

وقال في موضع آخر: «والعلمُ الممدوحُ الذي دلّ عليه الكتابُ والسنّة هو العلْم الذي ورّثته الأنبياء»[2].

وقال أيضًا: «والخير والسعادةُ والكمالُ والصّلاح منحصرٌ في نوعين: في العلم النافع، والعمل الصّالح، وقد بعث الله محمدًا بأفضل ذلك وهو الهدى ودين الحقّ»[3].

وقد جاء في القرآن الكريم الإشارة إلى العلم الذي ليس بنافعٍ، كقوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَمَّنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا. ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾. (سورة النجم، الآيتان: ٢٩، ٣٠).

وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾. (سورة الروم، الآية: ٧).

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾. (سورة غافر، الآية: ٨٣).

وقد كان رسول الله ﷺ، يدعو ربه عزّ وجلّ بأن يرزُقه العلم النّافع، وكان، ﷺ، يتعوّذ من العلم الذي لا ينفع.

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله، ﷺ، يقول: «**اللّهم انفعني بما علّمتني، وعلّمني ما ينفعني، وزدْني علمًا**»[4].

وعنه ـ رضي الله عنه ـ قال: كان من دعاء النبي، ﷺ: «**اللّهم إنّي أعوذُ بكَ من علمٍ لا يَنفع، ومن دعاءٍ لا يُسمع، ومن قلبٍ لا يَخشع، ومن نفسٍ لا تشبع**».[5]

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/١٣٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/٣٦٩ ـ ٣٩٧ ـ وقد ذكر أقسام هذا العلم.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/١٦٩ ـ ١٧٠، وانظر ١٠/٦٦٤.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٩٩) وحسنه، وابن ماجة (٢٥١) (٣٨٣٣) وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٧).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٢/٣٤٠، ٣٦٥، ٤٥١)، وأبو داود (١٥٤٨) والنسائي (٨/٢٦٣، ٢٨٤)، وابن ماجه =

# المبحث الرابع

## انقسام طلب العلم إلى فرض عين وكفاية

قال ابن عبد البر: «أجمع العلماءُ على أنّ من العلم ما هو فرضٌ متعينٌ على كل امرئٍ في خاصّته بنفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به قائمٌ سقطَ فرضُه على أهلِ ذلك الموضع»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وطلبُ العلم الشّرعي فرضٌ على الكفاية إلاّ فيما يتعينّ، مثل طلب كل واحد علم ما أمره به وما نهاه عنه، فإن هذا فرضٌ على الأعيان»[2].

إلى أن قال: «وعلى كلّ أحد أن يُصدّق محمدًا، ﷺ، فيما أخبر به، ويُطيعه فيما أمر تصديقًا عامًّا وطاعةً عامّة، ثم إذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يُصدّقَ به مُفصّلاً، وإذا كان مأمورًا من جهة بأمر مُعينّ كان عليه أن يُطيعه طاعةً مفصّلةً»[3].

وأوجبُ الواجب الذي على كلّ مسلم أن يعتني به، ويتعلّمه هو توحيد الله عزّ وجلّ الذي لا نجاة للعبد إلاّ به، ومعرفة الكيفيّة الصّحيحة لعبادته سبحانه، ومعرفة ما يُضادّ التّوحيد وهو الشّرك حتى يتجنّبه ولا يقع فيه، ولذلك ذكر العُلماء من شروط لا إلـه إلاّ الله: العلم، واستدلّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ﴾. (سورة القتال، الآية: ١٩).

---

= (٣٨٣٧)، والحاكم (١/١٠٤، ٥٣٤)، وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/٨٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٦١، ١٦٢)، وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٧)، وانظر تخريج الحديث لمحمد بن ناصر العجمي في تحقيقه لكتاب «بيان فضل علم السلف» لابن رجب (ص ١٨).

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/١٠) ثم ذكر في باقي الصفحة والتي تليها ملخصًا لما يلزم على كل مسلم تعلمه.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٨٠، وانظر ٣/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وشرح الطحاوية ص (٧٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

## المبحث الخامس *

# إخلاص النية في طلب العلم

لابدّ لطالبِ العلم من إخلاص نيّته لله تعالى في طلبه للعلمِ وإلا كان وبالاً عليه.

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«من تعلّم علمًا مما يُبتغى به وجه الله عزّ وجلّ، لا يتعلّمه إلاّ ليُصيب به عرضًا من الدّنيا لم يجد عَرْفَ الجنّة يوم القيامةِ»**(١).

وعن كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعتُ رسول الله، ﷺ، يقول: **«من طلبَ العلمَ ليُجارِي به العلماء، أو ليمارِي به السّفهاء، ويصرف به وجوه النّاس إليه أدخله الله النّار»**(٢).

ولابـدّ لطالب العلم، كذلـك أن يتحلّى بالخصال الحميدة، من تواضعٍ وتجرّدٍ لطلب العلمِ ونحوها ليحبّ العلم النّافع ويُقبل عليه.

قال شيخ الإِسـلام: «إذا انـدفع عن النّفس المعارض من الهوَى والكبر والحسد وغير ذلك: أحبّ القلب ما ينفعُه من العلمِ النّافع والعمل الصّالح»(٣).

---

(*) انظر فصل الإخلاص لله تعالى وتجريد المتابعة للنبي، ﷺ، لمزيد التفصيل ص ٣١١.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب العلم ١٢ ـ باب في طلب العلم لغير الله رقم (٣٦٦٤)، وأخرجه ابن ماجه في «المقدمة» ٢٣ ـ باب الانتفاع بالعلم والعمل به رقم (٢٥٢)، وصححه الشيخ الألباني. انظر صحيح سنن أبي داود (٢/٦٩٧)، صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ٦ ـ باب فيمن يطلب بعلمه الدنيا (رقم ٢٨٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ٢٣ ـ باب الانتفاع بالعلم والعمل به رقم (٢٥٣)، وحسنه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن الترمذي (٢/٣٣٧)، وصحيح سنن ابن ماجه (١/٤٨).

(٣) مجموع الفتاوى ١٨/٢٤١ ـ ٢٤٢.

# المبحث السادس
# اقتضاء العلم العمل(*)

العمل الصّالح هو ثمرةُ العلم النّافع، وهو نتيجة لازمةٌ له، ولا خير في علمٍ لا يعمل صاحبه بمقتضاهُ، ولا يتأثّر سلوكه بما دلّ عليه.

ولذلك جاء الوعيدُ الشديدُ في كتاب الله لمن خالف قوله فعله، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ. كَبُرَ مَقْتًا عِندَ الله أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾**. (سورة الصف، الآيتان: ٢، ٣).

يقول السّعدي ـ رحمه الله ـ: «ولهذا ينبغي للآمر بالخير أن يكون أول الناس مبادرة إليه، والنّاهي عن الشرّ، أن يكون أبعد الناس عنه»[1].

وقال تعالى: **﴿مَثَلُ الذِينَ حُمِّلُوا التَّوراَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ الله، والله لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾**. (سورة الجمعة، الآية: ٥).

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «قاسَ من حمّله سبحانه كتابه ليؤمنَ به، ويتدبّره، ويعمل به، ويدعو إليه، ثم خالف ذلك ولم يحمله إلا على ظهر قلب، فقرأه بغير تدبّر، ولا تفهّم، ولا اتباع له، ولا تحكيم له، ولا عمل بموجبه، كحمارٍ على ظهرهِ زَاملةَ أسفارٍ لا يدري ما فيها فحظّه منها حَمْلُهَا على ظهْرِه ليس إلاّ. فحظّ هذا من كتاب الله كحظّ هذا الحِمارِ من الكتب التي على ظهره. فهذا المثل، وإن كان قد ضرب لليهود، فهو متناول من حيث المعنى لمن حمل القرآن فترك العمل به، ولم يؤدّ حقّه، ولم يرعه حقّ رعايته»[2].

وقد كان الأنبياء ـ عليهم السلام ـ أوّل الناس عملاً بما يوحى إليهم، وأسرعُ الناس تطبيقًا لما يقولُون، فها هو نبي الله شُعيب ـ عليه السلام ـ يقول لقومه: **﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾**. (سورة هود، الآية: ٨٨).

وقد أخبر النبي ﷺ، أنّ من الأمور التي يُسألُ عنها العبدُ يوم القيامة: عِلْمُه ماذا عَمِلَ به؟.

---

(*) للخطيب البغدادي كتاب بعنوان «اقتضاء العلم العمل» جمع فيه الآثار عن السلف الصالح في هذا الموضوع.

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٧/٣٦٦.

(٢) التفسير القيم ص ٤٩٣، وانظر أعلام الموقعين ١/١٩٧.

فعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«لا تزولُ قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربّه حتى يُسألَ عن خمسٍ: عن عمره فيما أفنَاه، وعن شبابه فيما أبلاَه، وعن مالِه من أين اكتسبَه، وفيما أنفقه، وماذا عمِلَ فيما علِم»** [1].

وكان السّلف الصّالح حريصينَ أشدّ الحرصِ، على العملِ بعلمهم، لذلك وردت آثارٌ كثيرة عنهم في هذا الموضوع، وفيما يلي ذكر لبعضِها:

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: (مثلُ علمٍ لا يُعملُ به كمثلِ كنزٍ لا يُنفق منه في سبيل الله عزّ وجلّ) [2].

وعن أبي الدّرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: «إنَّكَ لن تكون عالمًا حتى تكون متعلّمًا، ولن تكون متعلّمًا حتى تكون بما علمت عاملاً» [3].

وعن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: «هتف العلم بالعمل، فإنْ أجابه وإلاّ ارتحلَ» [4].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢/٦٧) (رقم ٢٥٤٤، ٢٥٤٥)، وأبو يعلي في «مسنده» (٢/٢٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٨/١) و«الصغير» (رقم ٦٤٨ ـ الروض)، وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/٦٦٦) (رقم ٩٤٦).

(٢) اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي ص ١٦٥ ضمن كتاب «من كنوز السنة» ط دار الأرقم ـ الكويت.

(٣) المصدر السابق ص ١٦٧.

(٤) المصدر السابق ص ١٧٣، وهذا الأثر يروى عن مجموعة من السلف منهم ابن المنكدر، وسفيان الثوري.

## المبحث السابع

## فضل علم السلف على علم الخلف

لقد كانت عناية سلفنا الصّالح بكتاب ربّهم وسنّة نبيهم، ﷺ، كبيرة جدًّا، وهم مع هذا كانوا يحافظون على صفاء ونقاء هذيْن المصدريْنِ العظيمين، فلم يخلطوهما بغيرهما من الشوائب التي تكدر صفوهما.

وكـان أكـبر اهتمامهم هو دراسة هذيْن المصدريْن وتدبّرهما، وتفهّم معانيهما، واستنباط الأحكـام منهما، ثم تطبيق ذلك في واقع حياتهم. ولذلك كان كلامهم في تفسير كلام الله، وكلام رسوله، ﷺ، وكانت مؤلفاتهم في علوم القرآن والسنّة وخدمتهما.

وكانوا يكرهُون الجدلَ والمراءَ والخصومات، ولا يتكلّمون فيما ليس تحته عملٌ، وكان لهم موقف حازم من العلوم الحادثة، ولم يختلف رأيهم في نبذها، ومحاربتها، وتحذير الناس منها[1].

لذلك من أراد العلم النافع، فليأخذه من كتب السلف الصالح ومصنّفاتهم، يقول ابن رجب ـ رحمه الله ـ: «فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنّة، وفهم معانيها والتقيّد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام والرقائق والمعارف، وغير ذلك والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً، ثم الإجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهّمه ثانيًا، وفي ذلك كفاية لمن عَقِلَ، وشُغْلٌ لمن بالعلم النّافع عني واشتغلَ، ومن وقف على هذا وأخلص القصد فيه لوجه الله عزّ وجلّ واستعان عليه أعانه وهداه، ووفّقه وسدّده، وفهّمه وألهمه، وحينئذ يُثمر له هذا العلم ثمرته الخاصّة به، وهي خشية الله كما قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. (سورة فاطر، الآية: ٢٨).»[2].

ومن أعـرض عن كلام السلف الصـالـح، وعلومهم، ولم يأخـذ العلم من كتبهم ومؤلّفاتهم، فاته ذلك الخير كلّه، وهو في متابعتِه لغيرهم ممّن تأخّر عنهم وخالفهم، واقع فيما وقعُوا فيه من الباطلِ والمخالفة[3]

(١) مثل موقفهم من علم الكلام والفلسفة، ومثل موقفهم من العلوم الباطنة التي أحدثها الزهاد والمتصوفة.

(٢) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص ٤٥) تحقيق محمد بن ناصر العجمي ط دار الأرقم ـ الكويت، الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٤٢.



# الفصل الخامس

# طلب الحق وتحريه واتباع الدليل والالتزام به

وفيه ثلاثة مباحث هي

المبحث الأول: وجوب اتباع الحقّ وعظيم خطر عدم قبوله.
المبحث الثاني: وجوب اتباع الدّليل الشّرعي.
المبحث الثالث: بعض الوسائل التي تعين على الوصول إلى الحقّ.



# الفصل الخامس
# طلب الحق وتحريه واتباع الدليل والالتزام به

**تمهيد:**

معنى الحقّ: جاء لفظ «الحقّ» في القرآن الكريم في مُقابل «الضّلال» مرّة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾. (سورة يونس، الآية: ٣٢).

وجاء في مقابل «الباطل» مرّة أخرى، وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ وأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ البَاطِلُ﴾. (سورة الحج، الآية: ٦٢).

ومُقابلة الحقّ بالضلال عُرِفَ لغةً وشرعًا، كما أنّ مقابلته بالباطل عُرِفَ لغةً وشرعًا[١].

وقد أتت كلمة «الحقّ» في القرآن الكريم لعدّة وجوه، منها ـ وهو الذي يهمنا في هذا الفصل ـ بمعنى «الحق بعينه الذي ليس بباطل»[٢].

## المبحث الأول
## وجوب اتباع الحق وعظيم خطر عدم قبوله

بيّن الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم، أنه لا تُوجد منزلة ثالثة بين الحقّ والباطل. فقال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾. (سورة يونس، الآية: ٣٢).

قال القرطبيّ: «قال علماؤنا: حكمت هذه الآية بأنّه ليس بين الحقّ والباطِلِ منزلة ثالثةٌ في هذه المسألة التي هي توحيد الله تعالى، وكذلك هو الأمر في نظائرها، وهي مسائل الأصول فإن الحق فيها في طرف واحدٍ»[٣].

والحقّ لابدّ فيه من اليقين، ولا يكفي فيه مجرّد الظنّ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا﴾. (سورة يونس، الآية: ٣٦).

قال ابن كثير: «أيْ لا يُجدي شيئًا ولا يقوم أبدًا مقام الحقّ»[٤].

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٣٦/٨، وانظر الصحاح للجوهري (١٤٦٠/٤).

(٢) انظر إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم للدامغاني ص ١٣٩ ـ ١٤١. طبعة دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط الثالثة سنة ١٩٨٠م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٦/٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٢٥٥/٤.

وقال السّعدي: «فإنّ الحقّ لابدَّ فيه من اليقين، المستفادِ من الأدلّة والبراهين السّاطعة»[1].

ولذلك فإنّ الحقّ والهدى لا يُتلقّى إلا من دلالة الكتاب والسنّة وحدهما، لا كما يقول أهل الكلام الذين عكسُوا الأمور فجعلوا دلالة الكتاب والسنّة ظنيّة، ودلالة العقول وكلام الفلاسفة والمناطقة هو اليقيني.

قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهوى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّنْ رَّبِّهِم الْهُدَى﴾. (سورة النجم، الآية: ٢٣).

ولقد مدح الله المؤمنين لاتباعهم الحقّ فقال سبحانه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾. (سورة الرعد، الآية: ١٩).

قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: «فلا يستوي من تحقّق صدقَ ما جئت به يا محمّد ومن هو أعمى لا يهتدي إلى خير ولا يفهمه، ولو فهمه ما انقاد له ولا صدّقه ولا اتّبعه»[2].

وقال السّعدي: «فحقيقٌ بالعبد، أن يتذكّر ويتفكّر، أي الفريقين أحسنُ حالاً، وخير مآلاً، فيؤْثر طريقها، ويسلكُ خلف فريقِهَا»[3].

وبيّن سبحانه أنّ عدم تحرّي الحقّ، وعدم الالتفات إليه هو السّبب الأول وراء إعراض أكثر المعرضين، فقال سبحانه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُم لاَ يَعْلَمُونَ الحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾. (سورة الأنبياء، الآية: ٢٤).

قال السّعدي: «وليس عدم علمهم بالحق لخفائه وغموضه، وإنّما ذلك لإعراضهم عنه، وإلاّ فلو التفتوا إليه أدنى التفات، لتبينّ لهم الحق من الباطل تبيُّنًا واضحًا جليًّا»[4].

وحذّر سبحانه عباده من النّتيجة الوخيمة للإعراض عن الحقّ، وعدم اتباعه، وأنه سبب في الزّيغ، والهلاكِ، وتقليب القلوب وسوء المصير، نسأل الله أن يعيذنا من ذلك.

قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ونَذَرهُمْ في طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾. (سورة الأنعام، الآية: ١١٠).

قال السّعدي: «أيْ: ونُعاقبهم، إذ لم يؤمنوا أوّل مرّة يأتيهم فيها الدّاعي، وتقوم عليهم

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٢١٢/٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥٠٩/٢.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١٠٢/٤.

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٢٢٢/٥.

الحجّة، بتقليب القلوب، والحيلولة بينهم وبين الإيمان، وعدم التوفيق لسلوك الصراط المستقيم.

وهذا من عدل الله، وحكمته بعباده، فإنّهم هم الذين جَنَوْا على أنفسهم، وفتحَ لهم الباب فلم يدخلوا، وبيّن لهم الطّريق، فلم يسلُكوا. فبعد ذلك إذا حُرِمُوا التّوفيق، كان مناسبًا لأحوالهم»[1].

وبيّن سبحانه أنّ من أعظم أسباب الزّيغ أن يميل الإنسان عن طريق الحقّ، ويحيد عنها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾. (سورة الصف، الآية: ٥).

قال ابن كثير: «أي فلمّا عدلُوا عن اتّباع الحقّ مع علمهم به أزاغَ الله قلوبهم عن الهدى وأسكنها الشكّ والحيرة والخذلان»[2].

وقد عدّ النبي، ﷺ، ردّ الحقّ وعدم قبوله، من الكبْرِ الذي هو من أشنَعِ الخِصالِ، وأردأ الفِعال.

فقد ورد في الحديث الطّويل الذي رواهُ جمع من الصّحابة[3] ـ رضي الله عنهم ـ قول النبي ﷺ: «الكِبْرُ مَنْ بَطِرَ الحقّ وغَمطَ الناس»[4]. وفي رواية: «وغَمَصَ النّاس»[5].

قال النووي ـ رحمه الله ـ بأنّ غَمطَ، وغَمَصَ بمعنى واحد «ومعناه احتقارهم»[6].

وقال: «وأمّا بَطْرُ الحقّ فهو دفعُه وإنكاره ترفّعًا وتجبّرًا»[7].

وقال ابن الأثير في معنى: «بطر الحقّ»: «هو أن يجعل ما جعله الله حقًّا من توحيده وعبادته باطلًا. وقيل هو أن يتجبّر عند الحقّ فلا يراه حقًّا. وقيل: هو أن يتكبّر عن الحقّ فلا يقبله»[8].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٢/٤٥٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٤/٣٥٩.

(٣) منهم أبو هريرة، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وجابر بن عبدالله، رضي الله عنهم أجمعين.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر (١/٦٥)، وأخرجه أبو داود (٤٠٩٢)، والترمذي (٢٠٨٣)، والإمام أحمد (١/٣٨٥، ٤٢٧)، والحاكم (٤/١٨١ ـ ١٨٢) وصححه ووافقه الذهبي، وأورده الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/١٦٥ ـ ١٦٨ ح: ١٦٢٦).

(٥) رواية الترمذي.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٩٠.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٩٠.

(٨) النهاية في غريب الحديث ١/١٣٥ ـ المكتبة الإسلامية، وانظر تحفة الأحوذي للمباركفوري ٦/١٣٨، عون المعبود للعظيم آبادي ١١/١٥٢، بذل المجهود للسهارنفوري ١٦/٤٢٣، مجموع الفتاوى ١٤/٢٢٠ ـ ٢٢١ لابن تيمية.

## المبحث الثاني

## وجوب اتباع الدليل الشرعي

حيث إن الحقّ هو ما دلّت عليه نصوص الكتاب والسنّة، وجب على كلّ مسلم أن يتبع كل دليل شرعيّ علمه وتبيّنه، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ تبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. (سورة البقرة، الآية: ٣٨).

ويقول تعالى: ﴿فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾. (سورة طه، الآية: ١٢٣).

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا ما أُنزِلَ إِلَيكُم مِّنْ رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِياءَ﴾. (سورة الأعراف، الآية: ٣).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنتُم تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله﴾. (سورة آل عمران، الآية: ٣١).

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾. (سورة الحشر، الآية: ٧).

واتّباع الدليل الشرعي يكون بتحقق ثلاثة أشياء:

**الأول:** أن لا يُعارضه بشيءٍ من المعارضات.

**الثاني:** أن يتّهم فهمه قبل أن يتّهم دليلاً من أدلّة الدّين بأيّ أمر من الأمور من حيث دلالته.

**الثالث:** أن لا يجد إلى خلاف النّص سبيلاً ألبتّة. لا بباطنه ولا بلسانه، ولا بفعله، ولا بحاله[1].

---

(١) انظر مدارج السالكين لابن القيم ٢/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

## المبحث الثالث

## بعض الوسائل التي تعين على الوصول إلى الحق

تُوجد وسائل كثيرةٌ، وأسبابٌ عديدةٌ، تُعين من أخذ بها على الوصول إلى الحقّ وتبيّنه، وذلك بعد توفيق الله وهدايته. ومن هذه الوسائل:

### الأولى: تقوى الله عز وجل:

يقول تعالى: ﴿يا أيُّها الذيـنَ آمَنُوا إنْ تَتَّقُـوا الله يجعَـلْ لَّكُـمْ فُرْقانًا﴾. (سورة الأنفال، الآية: ٢٨).

قال ابن كثير: «فإنّ من اتّقى الله بفعل أوامرِه وترك زواجرِه وُفِّقَ لمعرفة الحقّ من الباطل فكان ذلك سبب نصره ونجاته ومخرجه من أمور الدنيا، وسعادته يوم القيامة»[1].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بالله فَقَدْ هُدِيَ إلَى صِرَاطٍ مُّستَقِيمٍ﴾. (سورة آل عمران، الآية: ١٠١).

وقال ابن كثير: «فالاعتصامُ بالله والتّوكل عليه هو العُمدةُ في الهدايةِ، والعدّة في مُباعدة الغِوايةِ، والوسيلة إلى الرّشاد، وطريق السّداد وحصول المراد»[2].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَآمِنُوا برَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَّكُمْ والله غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. (سورة الحديد، الآية: ٢٨).

قال السّعدي في معنى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلْ لَّكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ﴾. «أي يعطيكم علمًا، وهدى، ونُوراً تمشُون به في ظُلماتِ الجهْلِ»[3].

### الثانية: الإخلاص والتجرد:

لا يتوقّف طلب الحقّ على الأمور العلميّة والمنهجيّة فحسْب، بل هو إلى جانب ذلك أمرٌ نفسيّ يتعلّق بمدى حرص المسلم على نجاة نفسه، وتربيته إيّاها على الإخلاص ومجانبة ما يُفسد فطرتَها، وما يؤثّر على سلامة قصدها من جهلٍ وهوًى وظلمٍ ونحوها.

(١) تفسير القرآن العظيم ٢/٣٠٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/٣٨٧.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٧/٣٠٥.

قال شيخ الإسلام: «أصلُ الفطرة التي فطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد إذا رأت الحق اتبعته وأحبته. إذ الحقّ نوعان:

حقٌّ موجودٌ فالواجب معرفته والصّدق في الإخبار عنه، وضد ذلك الجهل والكذب. وحق مقصود، وهو النافع للإنسان، فالواجب إرادته والعمل به وضد ذلك إرادة الباطل واتّباعه.

ومن المعلوم أنّ الله خلق في النفوس محبة العلم دون الجهل ومحبة الصدق دون الكذب، ومحبّة النافع دون الضارّ، وحيث دخل ضد ذلك فلمعارضٍ من هوًى وكبرٍ وحسدٍ ونحو ذلك»[1].

وقال أيضًا: «وكذلك من أعرضَ عن اتّباع الحقّ الذي يعلمه تبعًا لهواه فإنّ ذلك يُورثه الجهل والضّلال حتى يعمى قلبه عن الحقّ الواضح»[2].

وهذا الموضوع له تعلّق بتزكية النّفس، فكلّما سعى المؤمن في تزكية نفسه، وتربيتها على طاعة الله، والبعْدِ عن الفواحش الظاهرة والباطنة، كان لذلك أثرٌ عظيمٌ في قبول الحقّ والإقبال عليه.

## الثالثة: اللجوء إلى الله عز وجل والافتقار إليه:

كلّما صدق المؤمن مع ربّه، ولجأ إليه، وأظهر الافتقار إليه كان ذلك سببًا في توفيق الله له وهدايته إلى الصّراط المستقيم.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. (سورة غافر، الآية: ٦٠).

وقال تعالى: ﴿وإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾. (سورة البقرة، الآية: ١٨٦).

وعن النّعمان بن بشير، قال: قال رسول الله، ﷺ: «**إن الدّعاء هو العبادة**»[3]. ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُم﴾. (سورة غافر، الآية: ٦٠).

ومن الأدعيةَ المأثورة عن النبي، ﷺ، في هذا الباب، ما رواه الإمام مسلم بسنده عن

---

(١) مجموع الفتاوى ١٥/٢٤٠ ـ ٢٤١، وانظر ١١/٣٤٧، ٩/٣١٢ ـ ٣١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠/١٠، وانظر ١٠/١٨٨ ـ ١٨٩.

(٣) رواه أبـو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٣٦١٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وصححه الشيخ الألباني، انظر صحيح سنن أبي داود (١/٢٧٧)، وصحيح سنن الترمذي (٣/١٣٨)، وصحيح سنن ابن ماجة (٢/٣٢٤)، وانظر صحيح الجامع الصغير (ح: ٣٤٠١).

أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف قال: سألت عائشة أم المؤمنين: بأيِّ شيء كان نبي الله، ﷺ، يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللّهم ربَّ جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ فاطرَ السّمٰوات والأرض، عالم الغيب والشّهادة، أنت تحكمُ بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفُون، اهدِني لما اختُلف فيه من الحقّ بإذنك إنّك تهدي من تشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ»[1].

## الرابعة: تدبر الكتاب والسنة:

القرآن الكريم، والسنّة النبوية هما المصدر لتلقّي الحقّ والهدى والنّور، وبهما يعرف الحق من الباطل، والهدى من الضلال.

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا القُرآنَ يَهْدِي للتي هِيَ أَقْوَمُ﴾. (سورة الإسراء، الآية: ٩)[2].

وقال تعالى: ﴿ونزَّلنا عليكَ الكتابَ تِبْيانًا لكلِّ شيءٍ وهُدًى ورحمةً وبُشرَى للمُسْلِمينَ﴾. (سورة النحل، الآية: ٨٩).

وقال في حقّ رسوله، ﷺ: ﴿وما يَنطقُ عن الهَوى إنْ هُو إلاّ وحيٌ يُوحَى﴾. (سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤).

قال شيخ الإسلام: «فصل في الفرقان بين الحقّ والباطل.

وأنّ الله بين ذلك بكتابه ونبيّه، فمن كان أعظم اتباعًا لكتابه الذي أنزله ونبيّه الذي أرسله، كان أعظم فُرقانًا، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول كان أبعد عن الفرقان، واشتبه عليه الحقّ بالباطل»[3].

فعلى المسلم أن يكثر من النّظر في كتاب الله وسنّة رسوله، ﷺ، وتدبّر ما جاء فيهما، وتعلّمه وتفهّمه على الوجه الصحيح، مع مطالعة كتب السّلف الصّالح، فإنّ ذلك من أعظم أسباب التوفيق.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين. باب صلاة النبي ﷺ، ودعائه بالليل، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (٦/٥٦ ـ ٥٧)، وأخرجه أبو داود (٧٦٧)، وابن ماجة (١٣٥٧).

(٢) انظر تفسيرها في أضواء البيان للشنقيطي (٣/٤٠٩ ـ ٤٥٧)، فقد ذكر جملة من الفوائد العظيمة التي دلت عليها هذه الآية الكريمة.

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٧٦) وهي مقدمة لرسالة قيمة لشيخ الإسلام تسمى «الفرقان بين الحق والباطل»، وقد طبعت منفصلة عن الفتاوى بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ـ ط مكتبة دار البيان ـ دمشق ـ الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

يقول شيخ الإسلام: «فإذا افتقرَ العبدُ إلى الله ودعاهُ، وأدمن النّظر في كلامِ الله وكلامِ رسوله، ﷺ، وكلام الصّحابة والتّابعين وأئمةِ المسلمينَ، انفتحَ له طريقُ الهدى»[١].

## الخامسة: اتباع سبيل السابقين الأولين:

السّابقون الأولُون من سلف هذه الأمّة هم أفضل القرون، وهم خير الناس بعد الأنبياء، عليهم السلام، والصّواب في أقوالهم أكثر من الصّواب في أقوال من جاء بعدهم، وخطؤهم أخفّ من خطأ غيرهم، لذلك كانت العنايةُ بأقوالهم وأحوالهم أكثر فائدةً ونفعًا للمسلمين من أقوال وأعمال غيرهم[٢].

يقول شيخ الإسلام: «فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدّين خيرٌ وأنفعُ من معرفة ما يُذكرُ من إجماع غيرهم ونِزاعهم. وذلك أنّ إجماعهم لا يكون إلا معصومًا، وإذا تنازعُوا فالحقّ لا يخرج عنهم»[٣].

ومن الاقتداء بهم اتّباع منهجهم في النّظر والاستدلال»[٤].

والحقّ واضحٌ لكل من تأمّله، فإنّ الحقّ أبلجُ والباطلَ لَجْلَجُ.

عن أبي الدّرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«وأيْمُ الله لقد تركتُكم على مثل البيضاءِ، ليلُها ونهارُها سواءٌ»**[٥].

وفي الأثر الذي يرويه يزيد بن عميره[٦] عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال: «وتَلَقَّ الحقّ إذا سمعته فإنّ على الحقّ نورًا»[٧].

## السادسة: الصحبة الطيبة:

للصّحبة الطيّبة أثرٌ كبيرٌ في التعرُّف على الحقّ، واتّباعه. يقول تبارك وتعالى: **﴿قُلْ أندعُوا مِنْ دونِ الله مَا لا يَنْفعُنا ولا يضرُّنا ونُردُّ على أعْقَابِنا بعدَ إذْ هَدَانَا الله كالّذِي اسْتَهوتْهُ الشَّياطينُ**

---

(١) مجموع الفتاوى (١١٨/٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٣ ـ ٢٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤.

(٤) انظر الفصل السابع من الباب الثاني من هذا البحث.

(٥) أخرجه ابن ماجه (ح: ٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ح: ٤٧) وصححه الشيخ الألباني انظر صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٦)، ظلال الجنة (١/ ٢٦)، السلسلة الصحيحة (٢/ ٣٠٨، ح: ٦٨٨).

(٦) يزيد بن عميرة، بفتح العين، الحمصي، ثقة، من الثانية، انظر تقريب التهذيب (ص ٦٠٤) ترجمة رقم (٧٧٥٩).

(٧) رواه أبو داود في «سننه» في كتاب السنة. باب في لزوم السنة. جـ ٥/ ١٧ (ح: ٤٦١١).

**في الأرضِ حَيْرانَ له أصحابٌ يدعونهُ إلى الهُدى ائتنا قلْ إنَّ هدى الله هو الهُدَى وأُمِرْنَا لنُسلِمَ لِربِّ العالمِينَ﴾**. (سورة الأنعام، الآية: ٧١).

قال ابن كثير: «هذا مثل ضربه الله للألهة ومن يدعو إليها والدّعاة الذين يدعون إلى هُدى الله عز وجل كمثل رجلٍ ضلّ عن طريق تائهًا إذ ناداه منادٍ يا فلان ابن فلان هلمّ إلى الطريق، وله أصحاب يدعونه يا فلان هلمّ إلى الطريق فإن اتبع الدّاعي الأول انطلق به حتى يلقيه إلى الهلكة، وإن أجاب من يدعوه إلى الهُدى اهتدى إلى الطّريق»[1].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرّجل على دين خليله، فلينظر أحدُكم من يُخالل**»[2].

وعن عبدالله بن شوْذَب[3] ـ رحمه الله ـ قال: «إنّ من نعمة الله على الشّاب إذا تنسك أن يُواخي صاحب سنّة يحملُه عليها»[4].

وعن عمرو بن قيس الملائي[5] قال: «إذا رأيت الشّاب أوّل ما ينشأ مع أهل السّنة والجماعة فارجُهْ وإذا رأيته مع أهل البِدَع فايئس منه فإنّ الشّاب على أول نُشُوئه»[6].

هذه أهم الوسائل التي يسّر الله لي الوقوف عليها، والتي هي من أعظم الأسباب المُعينة على الوصولِ إلى الحقّ إن شاءالله.

اللّهم أرنا الحق حقًا وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارْزُقنا اجتنابه.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١٤٥/٣.

(٢) أخرجه أبو داود (٢/٢٩٣)، والترمذي (٢/٢٧٨)، والإمام أحمد (٢/٣٠٣، ٤)٣)، والحاكم (١٧١/٤)، وصححه الشيخ الألباني، انظر «السلسلة الصحيحة» (٢/٦٣٣ ح: ٩٢٧).

(٣) الخرساني. سكن البصرة، ثم الشام، صدوق عابد، روى عن كبار التابعين. انظر تقريب التهذيب ص (٣٠٨) ترجمة رقم (٣٣٨٧).

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٢٠٥ ح: ٤٣)، ورواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/٦٠ ح: ٣١).

(٥) أبو عبدالله الكوفي. ثقة متقن عابد. انظر تقريب التهذيب (ص ٤٢٦) ترجمة رقم (٥١٠٠).

(٦) رواه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/٢٠٥ ح: ٤٤) وكلام هذا الإمام يحمل على الغالب، وإلا فقد ينشأ الشاب مع أهل البدع، ثم يتبين له الحق، فيتوب، ويرجع إلى الطريق الصحيح. والله أعلم.



## الخاتمـة

أحمد الله ـ عزّ وجلّ ـ وأشكره على توفيقه لي في كتابة هذا البحث، وعلى عونه لي على إتمامه، على هذه الصّورة.

وأختم بحثي هذا بعرض أهمّ النتائج التي توصّلت إليها من خلاله، وهي كالآتي:

**الأولى**: وجوب الاعتصام بكتاب الله، وسنّة رسوله، ﷺ، والتمسك بدينه الذي شرع، وعهده الذي عهد إلينا في كتابه الكريم من الألفة والاجتماع على كلمة الحقّ، وأنه لا تتحقّق الألفة والاجتماع إلّا بالرّجوع إليهما.

**الثانية**: أنّ المقصود بالنّهي عن الاختلاف إنّما هو في أصل الدّين والاعتقاد، ولذلك يجب على المسلمين جميعًا أن يراعُوا ما أجمع عليه صدر الأمة من أمور الدين في الاعتقاد والعبادة والسّلوكِ والتّمسك بذلك، والاجتماع عليه، وما كان من المسائل الاجتهادية التي يسوّغ فيها الاختلاف فالأمر فيها واسعٌ، ويجب على المسلمين ألّا يجعلُوا من ذلك سببًا في التّحزّب والتّفرّق.

**الثالثة**: أنّ للجماعة ـ التي أمر المسلمُون بلزومها ـ مدلولين هما:

١ ـ التمسـك بما كان عليه النبي، ﷺ، وصحـابته رضوان الله عليهم، والسّير على طريقة السّلف الصّالح في الاتباع وترك الابتداع.

٢ ـ جماعة المسلمين التي لها إمام مُوافقٌ للشّرع، فتحرم مفارقتها، والخروج على إمامها. إذ الخروج مُحدّد بضوابط شرعيّة فقد قال ﷺ في ذلك: **«إلّا أن تَرَوْا كُفْرًا بواحًا عندكم فيه من الله بُرْهانٌ»**.

**الرابعة**: بقاء طائفة من أمّة محمد، ﷺ، ظاهرين على الحقّ، منصورين إلى يوم القيامة، لا يضرّهم من خالفهم ولا من خذلهم، وهذه الطّائفة مُفرّقة بين أنواع المؤمنين، ولا يلزم اجتماعها في مكان واحد، وأنّها تُعرفُ بالتزامها بما كان عليه رسول الله، ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم.

**الخامسة**: أنّ من أعظم أسباب الفُرقة والاختلاف، والبعد عن الصّراط المستقيم: الابتداع في الـدّين، والجهـل، واتّبـاع الهوى، وتحكيم العقول وتقديمها على نصوص الشّرع، والتّقليد والتعصّب، والاغـترار بما يقـولـه أهل الأهواء والبدع من طعن وتهجّم على أئمة أهل السّنة وعقيدتهم، ومخالفة منهج أهل السّنة والجماعة في النّظر والاستدلال.

**السادسة**: أنّ تصحيح الاعتقاد، وتحكيمَ الكتاب والسّنة وإخلاصَ الدين لله تعالى، وتجريد المتابعة لنبيه، ﷺ، والتفقّه في الدّين، وطلب الحقّ وتحرّيه. هي من أعظم الأسباب التي تُحقّق للمسلمين ألفتهم، وتوحّد صفوفهم، وتُعينهم على لزوم الجماعةِ التي أُمِرُوا بلزُومِها.

وبعد، فهذه هي أهم النتائج التي توصّلتُ إليها في بحثي هذا، وأسأل الله عز وجل أن ينفعني وسائر المسلمين. بما جاء فيه من العلم النافع، وأن يغفر لي ما جانبْتُ فيه الصّواب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

# فهرس الآيات

# فهرس الأحاديث

# فهرس الآثار

# فهرس المراجع


١ ـ أبو حامد الغزالي والتصوف، عبدالرحمن دمشقية، دار طيبة، الرياض ط أولى ١٤٠٦هـ

٢ ـ إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

٣ ـ أدب الطلب ومنتهى الأرب، الشوكاني، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ

٤ ـ إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الثانية ١٤٠٥هـ

٥ ـ أشراط الساعة، يوسف بن عبدالله الوابل، دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ

٦ ـ أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ

٧ ـ إعلام الموقعين، ابن القيم، دار الجيل، بيروت.

٨ ـ إغاثة اللهفان، ابن القيم، دار المعرفة، بيروت.

٩ ـ أفعال الرسول ﷺ، ودلالتها على الأحكام، د. محمد العروسي، دار المجتمع، جدة، ١٤٠٤هـ

١٠ ـ إقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، تحقيق د. ناصر بن عبدالكريم العقل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ مطابع العبيكان.

١١ ـ إقتضاء العلم العمل، الخطيب البغدادي، ضمن كتاب «من كنوز السنة» ط دار الأرقم، الكويت.

١٢ ـ إيقاظ همم أولي الأبصار، للفلاني، دار الكتاب الإسلامي، الأولى ١٣٥٤هـ.

١٣ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ابن بطة العكبري، تحقيق رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.

١٤ ـ الإبانة في أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٥ ـ الإتباع، ابن أبي العز الحنفي، المكتبة السلفية، لاهور، الثانية سنة ١٤٠٥هـ.

١٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مطبعة الإمام بالقاهرة.

١٧ ـ الإستقامة، ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٨ ـ الاعتصام، الشاطبي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٩ ـ الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٠ ـ الأمة والجماعة والسلطة، رضوان السيد، دار اقرأ، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٢١ ـ البداية والنهاية، ابن كثير، ط دار الفكر العربي.

٢٢ ـ البدعة أسبابها ومضارها، محمود شلتوت، مكتبة ابن الجوزي، الإحساء، الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٣ ـ البدعة وأثرها السيء في الأمة، سليم الهلالي، المكتبة الإسلامية، عمان، الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٤ ـ البدعة والمصالح المرسلة، د. توفيق يوسف الواعي، مكتبة دار التراث، الكويت، الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٥ ـ التدمرية في تحقيق الاثبات لأسماء الله وصفاته ابن تيمية، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
٢٦ ـ التفسير القيم، ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ.
٢٧ ـ التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية.
٢٨ ـ التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، بتعليق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ط، دار ابن القيم.
٢٩ ـ إلجام العوام عن علم الكلام، مكتبة الجندي، القاهرة.
٣٠ ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٧هـ، الثالثة.
٣١ ـ الجماعات الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة، سليم الهلالي وزياد الدبيج، الثانية ١٤٠١هـ.
٣٢ ـ الدرر السنية، أحمد زيني دحلان، الحلبي، القاهرة ١٤٠٠هـ.
٣٣ ـ الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٤٨هـ.
٣٤ ـ الرسالة، الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر.
٣٥ ـ الرسالة التبوكية، ابن القيم، تحقيق طارق السعود، ط مكتبة المنار ودار الهجرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
٣٦ ـ الرد على البكري، ابن تيمية، الدار العلمية، دلهي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٣٧ ـ الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد بن حنبل، السلفية، القاهرة، الثانية ١٣٩٩هـ.
٣٨ ـ الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. عبدالرحمن عميره، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، دار اللواء، الرياض.
٣٩ ـ السنن والمبتدعات، محمد عبدالسلام الشقيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٤٠ ـ السنة، ابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الأولى ١٤٠٠هـ.
٤١ ـ السيف الصقيل، السبكي، مطبعة السعادة، مصر، الأولى ١٣٥٦هـ.
٤٢ ـ الشريعة، الآجري، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
٤٣ ـ الصارم المنكي في الرد على السبكي، ابن عبدالهادي، تحقيق اسماعيل الأنصاري، طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض ١٤٠٣هـ.
٤٤ ـ الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
٤٥ ـ الصفات الإلهية في الكتاب والسنة، د. محمد أمان بن علي الجامي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٦ ـ الصواعق المرسلة، ابن القيم، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، طبعة دار العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٧ - الصواعق المنزلة، ابن القيم، تحقيق د. أحمد عطيه الغامدي ود. علي ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٨ - الطريق إلى جماعة المسلمين، حسين بن محسن بن علي جابر، دار الدعوة، الكويت، الأولى ١٤٠٥هـ.
٤٩ - العزلة، الخطابي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٧هـ.
٥٠ - الفتح الرباني، أحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي، دار الشهاب. القاهرة.
٥١ - الفرق بين الفرق، البغدادي، دار المعرفة، بيروت.
٥٢ - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الناشر مؤسسة الرسالة.
٥٣ - القصيدة النونية، ابن القيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٤٥هـ.

٥٤ - المحجة في سير الدلجة، ابن رجب، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٥٥ - المستدرك، الحاكم، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
٥٦ - المسند، لأحمد بن حنبل، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة المعارف.
٥٧ - المصنف لابن أبي شيبة، الناشر: مختار أحمد الندوي، الدار السلفية، الهند ١٩٧٩م.
٥٨ - المصنف، لعبدالرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥٩ - المقالات، الكوثري، مقالات الكوثري، ط، مطبعة الأنوار، القاهرة ١٣٨٨هـ.
٦٠ - الموافقات، الشاطبي، بشرح عبدالله دراز، دار الباز، مكة المكرمة.
٦١ - المواقف في علم الكلام، الأيجي، عالم الكتب، بيروت.
٦٢ - النصيحة في صفات الرب جل وعلا، الجويني، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة.
٦٣ - النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر، تحقيق د. ربيع بن هادي مدخلي، طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنور ١٤٠٤هـ.
٦٤ - النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، المكتبة الإسلامية.
٦٥ - الولاء والبراء في الإسلام، محمد سعيد القحطاني، دار طيبة، الرياض، الأولى.
٦٦ - بغية المستفيد، محمد العربي التيجاني، ط الحلبي، أولى ١٣٨٠هـ.
٦٧ - بيان فضل علم السلف على علم الخلف، ابن رجب الحنبلي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار الأرقم، الكويت، أولى ١٤٠٤هـ.
٦٨ - تأنيب الخطيب، الكوثري، ط، دار الكتب العربي، بيروت ١٤٠١هـ.
٦٩ - تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم، الكوثري، وهو تعليقاته على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل «للتقي السبكي» ط أولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٥٦هـ.

٧٠ ـ تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب، دار الندوة، بيروت، ط، ١٤٠٣هـ.

٧١ ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ط دار الفكر، بيروت.

٧٢ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة، الثانية ١٣٨٥هـ.

٧٣ ـ تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ابن جماعة الكناني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٤ ـ تصحيح المفاهيم في جوانب من العقيدة، د. محمد أمان بن علي الجامي، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، الأولى.

٧٥ ـ تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، المصورة عن ط مطبعة السعادة (١٣٥٨هـ).

٧٦ ـ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، طبعة الحلبي، القاهرة.

٧٧ ـ تفسير موضوعي للآيات القرآنية في الاعتصام وذم التفرق والاختلاف، ناصر بن سلطان المشعل، رسالة تقدم بها الطالب لنيل درجة الماجستير في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ. مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٧٨ ـ تقريب التهذيب، الحافظ بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب الأولى ١٤٠٦هـ.

٧٩ ـ تلبيس إبليس، ابن الجوزي، مكتبة المدني، جدة، ١٩٨٣م.

٨٠ ـ تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، د. صالح بن سعد السحيمي، دار ابن حزم، الرياض، الأولى ١٤١٠هـ.

٨١ ـ تهافت التهافت، ابن رشد، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر الثانية، ١٩٧١م.

٨٢ ـ تهذيب الآثار، الطبري، تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد، عبدالقيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٨٣ ـ توضيح الكافية الشافية، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٨٤ ـ تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله آل الشيخ، المكتب الإسلامي، الثالثة، ١٣٩٧هـ.

٨٥ ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض ١٤٠٤هـ.

٨٦ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مصطفى البابي الحلبي، الثالثة، ١٣٨٨، مصر.

٨٧ ـ جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مطبعة المدني، جدة، الثانية ١٤٠٥هـ.

٨٨ ـ جامع العلوم والحكم، ابن رجب، الحلبي، مصر ١٣٨٢هـ.

٨٩ ـ جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ.

٩٠ ـ جماع العلم، الشافعي، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
٩١ ـ جواهر المعاني، علي حرازم التيجاني، الطبعة الأولى.
٩٢ ـ حد الإسلام وحقيقة الإيمان، عبدالمجيد الشاذلي، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٤هـ.
٩٣ ـ حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، بكر بن عبدالله أبو زيد، الأولى ١٤١٠هـ.
٩٤ ـ حلية طالب العلم، بكر بن عبدالله أبو زيد، دار الراية، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
٩٥ ـ خصائص أهل السنة، أحمد فريد، مؤسسة قرطبة، مصر، الأولى.
٩٦ ـ الخطط، المقريزي، دار صادر، بيروت.
٩٧ ـ درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى ١٣٩٩هـ.
٩٨ ـ دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عبدالعزيز بن محمد بن علي العبداللطيف، دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
٩٩ ـ ذم الهوى واتباعه، ابن القيم، تحقيق علي حسن عبدالحميد، المكتبة الإسلامية، الأردن، الأولى ١٤٠٨هـ.
١٠٠ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
١٠١ ـ سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبع عيسى الحلبي وشركاه.
١٠٢ ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق عزت عبيد الدعاس، الناشر محمد علي السيد، حمص.
١٠٣ ـ سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.
١٠٤ ـ سنن النسائي، أحمد بن شعيب، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٥ ـ سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة ١٤٠٦هـ.
١٠٦ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، الأولى.
١٠٧ ـ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق جماعة من العلماء، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الثانية ١٤٠٤هـ، بيروت، دمشق.
١٠٨ ـ شرح كتاب التوحيد عن صحيح البخاري، عبدالله الغنيمان، دار المدني، جدة، الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٩ ـ شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، تركيا ١٩٧١م.
١١٠ ـ صحيح البخاري، المطبعة السلفية، بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الأولى ١٤٠٤هـ.
١١١ ـ صحيح الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الأولى ١٣٨٨هـ.
١١٢ ـ صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية، الرياض، الأولى.

١١٣ ـ صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية، الرياض، الأولى.
١١٤ ـ صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية، الرياض، الأولى.
١١٥ ـ صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية، الرياض، الأولى.
١١٦ ـ صحيح مسلم، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
١١٧ ـ صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، المطبعة المصرية.
١١٨ ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٩ ـ ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د. سفر الحوالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم العقيدة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ. مطبوعة على الآلة الكاتبة.
١٢٠ ـ عون المعبود، شرح سنن أبي داود، أبو الطيب العظيم آبادي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الثانية، ١٣٨٨هـ.
١٢١ ـ فتح الباري، ابن حجر، دار الفكر، بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي وتعليق سماحةالشيخ عبدالعزيز بن باز.
١٢٢ ـ فتح القدير، الشوكاني، مصطفى البابي الحلبي، الثانية، ١٣٨٢هـ.
١٢٣ ـ فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن حسن آل الشيخ، طبعة رئاسة إدارات البحوث العلمية، الرياض.
١٢٤ ـ في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، التاسعة، ١٤٠٠هـ.
١٢٥ ـ قواعد المنهج السلفي، د. مصطفى حلمي، دار الدعوة، الاسكندرية، الثانية ١٤٠٥هـ.
١٢٦ ـ قواعد منهجية للباحث عن الحقيقة في القرآن والسنة، د. فاروق أحمد حسن دسوقي، دار الدعوة، الاسكندرية.
١٢٧ ـ كبرى اليقينيات الكونية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، الثامنة، ١٩٨٢م.
١٢٨ ـ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
١٢٩ ـ مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، الأعداد: ١٢، ١٤، ١٥، ٢٢.
١٣٠ ـ مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٦٢ لسنة ١٦/١٤٠٤هـ.
١٣١ ـ مجموع الفتاوى، ابن تيمية، طبعة الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين ١٤٠٤هـ.
١٣٢ ـ محمد رسول الله ﷺ، محمد الصادق عرجون، دار القلم، دمشق، الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٣٣ ـ مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة.
١٣٤ ـ مدارج السالكين، ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٢هـ.
١٣٥ ـ مذكرة أصول الفقه، علي روضة الناظر، الشنقيطي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٣٦ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٣٩٨هـ.

١٣٧ - معالم الإنطلاقة الكبرى، محمد عبدالهادي المصري، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٣٨ - معالم التنزيل، البغوي، تحقيق خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٣٩ - معارج القبول، حافظ الحكمي، جماعة إحياء التراث.
١٤٠ - معالم السنن، الخطابي، دار المعرفة بيروت.
١٤١ - مفاهيم يجب أن تصحح، محمد علوي مالكي، الطبعة المصرية ١٤٠٥هـ.
١٤٢ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الثانية، مكتبة النهضة، ١٣٨٩هـ.
١٤٣ - مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبده، دار الأرقم، الكويت، الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٤٤ - مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار القرآن الكريم، بيروت، الثالثة، ١٣٩٩هـ.
١٤٥ - منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٤٦ - منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين، د. صالح السحيمي، الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٤٧ - منهج كتابة التاريخ الإسلامي، محمد العليان، دار طيبة، الرياض.
١٤٨ - منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، الشنقيطي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٣٩٥هـ.
١٤٩ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبدالرحمن بن صالح المحمود، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٨هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
١٥٠ - وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد باكريم، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

# فهرس الموضوعات

# إصـــدارات دار الوطـن

## رسائل في العقيدة

١ ★ حقيقة الديمقراطية/ محمد شاكر الشريف ........ ٣ ر.س
٢ ★ نظرات في الحكم والأمثال الشعبية/ عبدالله العتيق ........ ٢ ر.س
٣ ● تحكيم القوانين/ سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ........ ١ ر.س
٤ ● ألفاظ ومفاهيم في ميزان الشريعة/ الشيخ محمد العثيمين ........ ٣ ر.س
٥ * مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
الجزء الأول جمع وترتيب/ فهد السليمان ........ ٩ ر.س
٦ * مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
الجزء الثاني جمع وترتيب/ فهد السليمان ........ ١٢ ر.س
٧ * مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين
الجزء الثالث جمع وترتيب/ فهد السليمان ........ ١٠ ر.س
٨ ★ الحداثة ومأزق الدخول في جحر الضب/ د. وليد الطويرقي ........
٩ * الولاء والعداء في علاقة المسلم بغير المسلم/ د. عبدالله الطريقي ........ ٣ ر.س
١٠ * العقيدة الصحيحة / سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز ........ ١ ر.س
١١ * الولاء والبراء في الاسلام / الشيخ صالح الفوزان ........ ١ ر.س
١٢ * رسالة مهمة / الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود ........ ٣ ر.س
١٣ * نداء عام من علماء بلد الله الحرام ........ ١ ر.س
١٤ * شرح أصول الايمان/ الشيخ محمد العثيمين ........ ٢ ر.س
١٥ * الابداع في كمال الشرع وخطر الابتداع/ الشيخ محمد العثيمين ........ ١ ر.س
١٦ * العلمانيـــة/ محمد شاكر الشريف ........ ٢ ر.س
١٧ ● حزب البعث تاريخه وعقائده/ سعيد الغامدي ........ ٨ ر.س

## رسائل للدعـاة

١٨ ● غزو من الداخل/ جمال سلطان ........ ٥ ر.س
١٩ ★ فقه الواقع/ د. ناصر العمر ........ ٣ ر.س
٢٠ ★ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/ صالح الدرويش ........ ٣ ر.س
٢١ ● حتى لا تغرق السفينة/ الشيخ سلمان العودة ........ ٣ ر.س
٢٢ ● العلم ضرورة شرعية/ د. ناصر العمر ........ ٣ ر.س
٢٣ ● المنتقى من فرائد الفوائد/ الشيخ محمد العثيمين ........ ١٢ ر.س
٢٤ * رؤية إسلامية/ محمد قطب ........ ١٥ ر.س
٢٥ * جزيرة الاسلام/ الشيخ سلمان العودة ........ ٣ ر.س
٢٦ * لحوم العلماء مسمومة/ د. ناصر العمر ........ ٣ ر.س

٢٧ * علماؤنا ودعاتنا/ عبدالرحمن الجامع ........................ ٣ ر.س
٢٨ * تنبيه الحفاظ/ محمد المسند ........................ ٣ ر.س
٢٩ * من أخلاق الداعية/ الشيخ سلمان العودة ........................ ٣ ر.س
٣٠ * وسائل الثبات على دين الله/ محمد صالح المنجد ........................ ٢ ر.س
٣١ * نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية من الهفوات/
الشيخ صالح الفوزان ........................ ٣ ر.س
٣٢ * أهداف الجهاد وغايته/ د. علي العلياني ........................ ٣ ر.س
٣٣ * فضل الجهاد والمجاهدين/ سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز ........................ ٢ ر.س
٣٤ * من قصص الشهداء العرب في أفغانستان/ الجزء الأول عادل الشدّي . ٤ ر.س
٣٥ ● من قصص الشهداء العرب في أفغانستان/ الجزء الثاني عادل الشدّي . ٣ ر.س
٣٦ * البشائر بنصرة الاسلام/ محمد الدويش ........................ ٢ ر.س
٣٧ * الوحدة الاسلامية/ د. أحمد الغامدي ........................ ٣ ر.س
٣٨ * قبل أن يهدم الأقصى/ عبدالعزيز مصطفى ........................ ٤ ر.س

## رسائل للمجتمع

٣٩ ★ الزمن القادم/ عبدالملك محمد القاسم ........................
٤٠ ★ رسالة إلى أبي وأخي/ فؤاد الشلهوب ........................ ٣ ر.س
٤١ ★ المنظار في بيان كثير من الأخطاء الشائعة/
صالح آل الشيخ ........................ ٥ ر.س
٤٢ ★ رسالة عاجلة إلى جار المسجد/ محمد المسند ........................ ١ ر.س
٤٣ ★ يا من فقدناه في صلاة الجماعة/ د. عبدالله السكاكر ........................ ١ ر.س
٤٤ ★ المسجد مهد الانطلاقة الكبرى/ عائض القرني ........................ ٢ ر.س
٤٥ * المنجد في الهدي النبوي/ عبدالرحمن الجامع ........................ ١ ر.س
٤٦ * المنجد في أبواب الأجر وكفارات الخطايا/ عبدالرحمن الجامع ........................ ٢ ر.س
٤٧ * أسباب دفع العقوبات/ عبدالعزيز المشيقح ........................ ٣ ر.س
٤٨ * احفظ الله يحفظك/ عائض القرني ........................ ٣ ر.س
٤٩ * قل هذه سبيلي/ عائض القرني ........................ ٣ ر.س
٥٠ * القرآن والحضارة المعاصرة/ د. محمد الراوي ........................ ٢ ر.س
٥١ * أريد أن أتوب.. ولكن!/ محمد صالح المنجد ........................ ٢ ر.س
٥٢ * السعادة بين الوهم والحقيقة/ د. ناصر العمر ........................ ٢ ر.س
٥٣ * للمسافرين فقط / أحمد العثمان ........................ ٢ ر.س
٥٤ * كيف نشكر النعم/ رياض الحقيل ........................ ٢ ر.س
٥٥ * أثر المعاصي على الفرد والمجتمع/ الشيخ محمد العثيمين ........................ ١ ر.س

## رسائل ودراسات في منهج أهل السنة

٥٦ ★ الاخلاص والشرك الأصغر/ عبدالعزيز العبداللطيف ........................ ٢ ر.س
٥٧ ★ وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق/ جمال بادي ........................
٥٨ * مفهوم أهل السنة والجماعة/ د. ناصر العقل ........................ ٤ ر.س
٥٩ * مجمل أصول أهل السنة والجماعة/ د. ناصر العقل ........................ ١ ر.س
٦٠ * التبرك المشروع والتبرك الممنوع/ د. علي العلياني ........................ ٤ ر.س
٦١ * التمائم في ميزان العقيدة/ د. علي العلياني ........................ ٣ ر.س
٦٢ * الرقى/ د. علي العلياني ........................ ٣ ر.س

٦٣ * من تشبه بقوم فهو منهم/ د. ناصر العقل ................ ٣ ر.س
٦٤* منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم/
أحمد الصويان ................................ ٣ ر.س

## رسائل في الفقـه

٦٥ ★ توظيف الأموال/ د. عبدالله الطيار ..........................

٦٦ * المنتقى من فتاوى فضيلة الشيخ صالح الفوزان/
جمع وترتيب/ عادل الفريدان ...................... ٩ ر.س
٦٧ * خطب في الطهارة والصلاة/ الشيخ محمد العثيمين ........... ٤ ر.س
٦٨ * رسائل في الطهارة والصلاة/
سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز والشيخ محمد العثيمين ......... ٢ ر.س
٦٩ * فتاوى المسح على الخفين/ الشيخ محمد العثيمين ........... ١ ر.س
٧٠ * حكم تارك الصلاة/ الشيخ محمد العثيمين ................ ١ ر.س
٧١ * دروس رمضان/ الشيخ سلمان العودة .................. ٦ ر.س
٧٢ * خطب الصيام والزكاة/ الشيخ محمد العثيمين ............. ٣ ر.س
٧٣ * كيف نعيش رمضان؟/ عبدالله الصالح ................ ٢ ر.س
٧٤ * ثلاثون درسا للصائمين/ عائض القرني ................ ٦ ر.س
٧٥ * رسالة رمضان/ عبدالله الجارالله .................. ٤ ر.س
٧٦ * كيف تزكي أموالك؟/ د. عبدالله الطيار ................ ٢ ر.س
٧٧ * كي نستفيد من رمضان/ ...................... ٣ ر.س
٧٨ * فتاوى الصيام/ لمجموعة من العلماء جمع محمد المسند ......... ٤ ر.س
٧٩ ★ فتاوى الزكاة/ لمجموعة من العلماء جمع محمد المسند ......... ٣ ر.س
٨٠ * التحقيق والايضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة/
سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز .................... ٣ ر.س
٨١ * التذكرة بأذكار الحج والعمرة/ محمد إسماعيل .............. ٢ ر.س
٨٢ * دليل الحاج والمعتمر وزائر مسجد رسول الله ﷺ/ ......... ٢ ر.س
٨٣ * المداينـــة/ الشيخ محمد العثيمين .................. ١ ر.س
٨٤ * الذكرى بخطر الربا/ الشيخ عبدالله القصير ............. ٣ ر.س
٨٥ * الوصيـــة/ الشيخ صالح الأطرم .................. ٢ ر.س

## رسائل للأسرة المسلمة

٨٦ * أربعون نصيحة لاصلاح البيوت/ محمد صالح المنجد ......... ٢ ر.س
٨٧ * أخطار تهدد البيوت/ محمد صالح المنجد ................ ٢ ر.س
٨٨ * بصمات على ولدي/ طيبة اليحيى .................. ٦ ر.س
٨٩ * مقومات السعادة الزوجية/ د. ناصر العمر .............. ٣ ر.س
٩٠ * الـــزواج/ الشيخ محمد العثيمين .................. ٢ ر.س

## رسائل توجيهية للشباب

٩١ ★ رسالة إلى الرياضي/ عبدالوهاب الطريري .............. ١ ر.س
٩٢ * جلسة على الرصيف/ الشيخ سلمان العودة .............. ٣ ر.س
٩٣ * إليك.. أخي المسلم/ وليد العثمان .................. ٢ ر.س

٩٤ * شباب عادوا إلى الله/ عائض القرني ........................ ٢ ر.س
٩٥ * الهاربون من جحيم المخدرات/ خالد الرشيد ........................ ٢ ر.س
٩٦ * العائدون إلى الله/ (الجزء الاول)/ محمد المسند ........................ ٣ ر.س
٩٧ * العائدون إلى الله/ (الجزء الثاني)/ محمد المسند ........................ ٣ ر.س
٩٨ * العائدون إلى الله/ (الجزء الثالث)/ محمد المسند ........................ ٣ ر.س
٩٩ ● كيف تواجه الشهوة/ محمد الدويش ........................ ٢ ر.س

## رسائل إلى مربية الأجيال

١٠٠ ★ رسالة إلى أمي وأختي/ فؤاد الشهلوب ........................ ٢ ر.س
١٠١ ★ عمل المرأة/ د. عبدالله بن وكيّل الشيخ ........................ ٣ ر.س
١٠٢ * معركة السفور والحجاب/ محمد أحمد إسماعيل ........................ ٤ ر.س
١٠٣ * المرأة وكيد الأعداء/ د. عبدالله بن وكيّل الشيخ ........................ ٢ ر.س
١٠٤ * قضية تحرير المرأة / محمد قطب ........................ ٣ ر.س
١٠٥ * رسالة في الدماء الطبيعية للنساء / الشيخ محمد العثيمين ........................ ٢ ر.س
١٠٦ * الصوفية: عقيدة وأهداف / ليلى بنت عبدالله ........................ ٢ ر.س
١٠٧ * خمسون زهرة / عبدالعزيز المقبل ........................ ١ ر.س
١٠٨ * الرسائل والفتاوى النسائية / سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز ........................ ٣ ر.س
١٠٩ * فتياتنا بين التغريب والعفاف/ د. *ناصر العمر* ........................ ٣ ر.س
١١٠ * صيحة تحذير وصرخة نذير/ *محمد إسماعيل* ........................ ١ ر.س
١١١ * فتاوى المرأة الجزء الاول/ *الشيخ محمد العثيمين وعبدالله الجبرين*
*جمع وترتيب محمد المسند* ........................ ٥ ر.س
١١٢ ● فتاوى المرأة الجزء الثاني/ *اللجنة الدائمة وسماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز*
*جمع وترتيب محمد المسند* ........................ ٥ ر.س

● علامة تدل على الكتب التي صدرت حديثًا
★ علامة تدل على الكتب التي ستصدر قريبًا إن شاء الله